

مكتبة
الشيخ
الشيخ

الكتاب

في

الكتاب

الكتاب

الكتاب

الكتاب



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفتاوى الإسلامية

من

دارالافتاء المصرية

المجلد العشرون

إعلام المفتين

محمد عبده

حسونه المنواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة
محمد بخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر
الدكتور محمد على محبوب وزير الأوقاف
الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى جمهورية مصر العربية
الدكتور عبدالصبور مرزوق الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة

١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م

من احكام الطهارة

الموضوع

(٣٢٧٨) المريض الذى يخشى من استعمال الماء فى إزالة الجنابة

المبادئ

- ١ - المريض الذى يخشى اذا استعمل الماء فى إزالة الجنابة ان يشتد مرضه بغلبة الظن او بقول طبيب حائض مسلم جائز له التيمم .
 - ٢ - اذا لم يجد الجنب ما يسخن به الماء فى الشتاء وخاف ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه تيمم .
- سئل :

من السيد / محمد عصام الدين عبد الفتاح قال :
انه شاب محافظ على الصلاة وكان اذا احتلم غسل المكان الملووث فى جسمه او ثيابه فقط ولم يكن يغتسل كما هو المقرر شرعا لانه مريض وقد يسبب له الاستحمام بعض المتاعب وخاصة فى الشتاء وقد يتكرر عذره فى ايام متتالية فستمعده عليه الامور ولا يمكن الاستحمام والوضوء لا يؤله وطاب الحكم الشرعى فى حالته هذه .

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا ان المريض الذى يخشى اذا استعمل الماء فى إزالة الحدث الاكبر وهو الجنابة ان يشتد مرضه او يبتد بغلبة الظن او قول طبيب حائض مسلم غير ظاهر الغش يرخص له التيمم ولا فرق بين ان يشتد مرضه من تحركه اثناء الغسل كالبلطون مثلا او من استعمال الماء كالصاب بالجدري ونحوه . وكذلك اذا خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم سواء كان خارج المصر او غيه بشرط ان لايقدر على تسخين الماء ولا يجد ثوبا يتدفأ فيه ولا مكانا يلويه كما افاده فى البدائع وشرح الجامع الصغير لقاضيخان ، غصار الامل انه متى قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يباح له التيمم اجماعا . والظاهر من كلام المسائل

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون س : ٧٨ - م : ٩٢ - التاريخ : ١٧ ذوالقعدة سنة ١٣٧٥ - ٢٦ يونية ١٩٥٦ م .

انه ليس لديه سبب من الاسباب التى تبيح له ان ينتقل من التطهر بالماء
الى التيمم بالتراب حسب الشروط التى اوضحها الفقهاء فى النصصوص
السابقة والواجب عليه ان يقتصر من الجنابة بالماء صيفا وشتاء ان استطاع
والا توصل الى استعماله بتسخينه ووسائل ذلك ميسرة ولا مشقة فيها
ولا عناء والله الهادى الى سواء السبيل والله اعلم .



الموضوع

(٢٢٧٩) غسل الشعر عند التطهر من الجنابة

المبادئ

١ - اتفق الفقهاء الأربعة على وجوب تعميم الجسد كله بالماء عند التطهر من الجنابة .

٢ - كما اتفقوا على وجوب تخليل الشعر اذا كان خفيفا حتى يصل الماء الى الجلد .

٣ - اذا كان الشعر غزيرا يرى جمهور الفقهاء وجوب ادخال الماء الى باطن الشعر فقط اما الملكية فيرون وجوب تخليله وتحريكه حتى يصل الماء الى ظاهر الجلد .

٤ - الشعر المصفور بالنسبة للمرأة لا يجب نقضه ، بل الواجب عليها ازالة الطيب ولو كانت عروسا كي يصل الماء الى جنود الشعر ، وهذا هو رأى جمهور الفقهاء .

سئل :

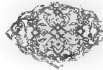
من السيد المقدم / احمد احمد الصاوي نائب مابور مركز الصنف بطلبه المقيد رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٦٦ المتضمن ان المرأة المتحضرة الآن تحتفظ بشعرها بالصورة التي اعدھا الحلاق ، ومن هذه الصور ما يستمر شهورا وقد تمتد الى سنة دون ان يمسسه الماء لما تتكلفه هذه العملية من المال . وقد تتكرر عميقة الاتصال الجنسي كثيرا لا سيما في اول عهدھا بالزواج . وطالب السائل بيان ما اذا كان من الجائز شرعا ان تتم الطهارة من الجنابة مع احتفاظ المرأة بشعرھا على الصورة السابق ايفساحھا مع ان الماء قد لا يصل الى بشرة الرأس .

• الفتى : يشيلة الشيخ أحمد مريدی - م : ١٠٠ - م : ٤٦٢ - الترخ
١٠ أغسطس ١٩٦٦ م .

اجاب :

اتفق الائمة الاربعة على وجوب تعميم الجسد كله بالماء عند التطهر من الجنابة كما اتفقوا على وجوب تخليل الشعر اذا كان خفيفا حتى يصل الماء الى ما تحته من الجلد . اما اذا كان الشعر غزيرا . فان المالكية قالوا : يجب ايضا تخليل الشعر وتحريكه حتى يصل الماء الى ظاهر الجلد . وقال الائمة الثلاثة . ان الواجب هو ان يدخل الماء الى باطن الشعر فيجب غسل ظاهره ويحرك كي يصل الماء الى باطنه . اما الوصول الى البشرة « الجلد » فانه لا يجب .

اما الشعر المصفور بالنسبة للمرأة . فالحنفية قالوا . انه لا يجب نقضه . وانما الواجب ان يصل الماء جذور الشعر . بل قالوا يجب عليها ازالة الطيب ولو كانت عروسا . ووافقهم في ذلك الشافعية والحنابلة . وقال المالكية : يجب على المرأة عند الغسل جمع الشعر المصفور وتحريكه ليعمه الماء . وطبقا لما ذكر فانه يجب على المرأة عند الغسل من الجنابة ابصال الماء الى باطن الشعر ان كان كثيفا . وتخليله ليصل الماء الى البشرة ان كان خفيفا كما يجب عليها ازالة ما على الشعر من الطيب مما يمنع من وصول الماء الى باطنه ولو عروسا ولا يمنع من هذا الوجوب ان تكون المرأة قد صغت شعرها على اى وجه كان وانفتحت في ذلك مالا قليلا او كثيرا . والله اعلم .



الموضوع

(٢٢٨٠) وضوء مقطوع الساق وامامته في الصلاة

المبادئ

- ١ - من قطع من رجله بعض ما يجب غسله في الوضوء وجب عليه ان يغسل ما بقي . فان قطع موضع الفرض كاملا سقط الغسل .
 - ٢ - اذا كان للمسجد امام راتب كان هو الاحق والاولى بالامامة .
 - ٣ - اذا لم يوجد للمسجد امام راتب فيؤم الناس اقروهم لكتاب الله ثم اعلبهم بالحكم الصلاة ، ثم اورعهم ثم اكبرهم سنا ثم احسنهم خلقا ثم انظفهم ثوبا .
 - ٤ - الاولى لقطوع الساق ان ينتزه عن الامامة حيث لا يتمكن من القيام والجلوس باستواء واعتدال الا بشقة .
 - ٥ - يرى المالكية كراهية امامة الاقطع والائل ، كما يرى الحنفية والحنابلة كراهية امامة الاعرج .
- سئل :

من السيد / مرتضى محمود هدية بطلبه المقيد برقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ المتضمن ان ساقه اليمنى قد قطعت وبقي منها ١٥ سم اسفل الركبة ويستخدم جهازا صناعيا بقدم ثابتة بدلا من الجزء المقطوع - وعند سجوده في الصلاة لا يتمكن من الجلوس عليها فيجدها للخلف اثناء السجود وللآلام بين السجنتين - ويسأل : ١ - هل يجوز له وحاله هكذا ان يؤم المصلين في صلاة الجماعة حيث انه حصل على التقوية الزهرية وقد كان يؤم الناس قبل بتر ساقه وحيث ان الامام الذي يؤم المصلين حاليا غير متفقه ويلعن في قراءة القرآن ، ٢ - هل في حالة الوضوء مطلب بان يمسح على القدم الصناعية او يغسل ما تبقى من ساقه اسفل الركبة ؟ ام لا .

٣ - طلب افادته عن ذلك على مذهب الامام مالك .

* المبنى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حرة - م : ١١٧ - م : ١١٢ التاريخ : ٨ جماد اول ١٤٠٣ هـ - ٢١ فبراير ١٩٨٢ م .

اجاب :

اولا : من فرائض الوضوء واركائه التي لا يصح بدونها غسل الرجلين الى الكعبين والكعبان هما العظمان البارزان في أسفل الساق فوق القدم قال تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » الآية ٦ من سورة المائدة ومن قطع من رجله بعض ما يجب غسله وجب عليه ان يغسل ما بقى فان قطع موضع الفرض كله سقط الفصل .

ثانيا : بخصوص الإمامة في الصلاة : اذا كان للمسجد امام راتب معين من قبل وزارة الاوقاف فهو الاحق والاولى بالإمامة فاذا لم يكن امام راتب فيؤم الناس اقرؤهم اى احسنهم تلاوة لكتاب الله ثم اعلمهم بأحكام الصلاة صحة وفسادا . ثم اوعهم اى اكثرهم اجتنابا للشبهات . ثم اكبرهم سنا . ثم احسنهم خلقا . ثم اشرعهم نمسا . ثم انظفهم ثوبا والمراد باقرا القوم احسنهم تلاوة وان كان اقلهم حفظا . قال المالكية : اذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للإمامة فيندب بتقديم السلطان او نائبه ولو كان غيرها اقله وافضل ثم الامام الراتب في المسجد ثم الاعلم بأحكام الصلاة ثم الاعلم بمن الحديث رواية وحفظا ثم الاعلم بالقراءة ثم الزائد في العبادة ثم الاقدم اسلاما ثم الارقى نمسا ثم الاحسن في الخلق ثم الاحسن لباسا . فان استوتوا اقرع بينهم الا اذا رضوا بتقديم احدهم غيظهم ويؤم الناس لانه ينبغي للإمام ان يكون متحليا بالكمال متخليا عما يعاب حتى لا يكرهه أهل الخير والصلاح ويكره له تحريما ان يؤم قوما يكرهونه او اكثرهم اذا كانوا أهل دين وتقوى . وقالت المالكية كذلك : تكره امامته ان كرهه القليل من غير أهل الفضل والشرف وتحرم اقطع واشل يد او رجل ولو لملئها حيث لا يسمعان العضو على الأرض وكذا سائر المعنويات فمن تلبس بشيء منها كره له ان يؤم غيره منه هو سالم . وقال الحنفية ويكره تنزيها امامة الاعرج الذي يقوم ببعض قدم ، وقالت الحنابلة كذلك . وعلى ذلك نقول للأخ السائل انه من الاولى والاكبر له ان يتنزه عن امامة الناس وهو بحاله هذه حيث انه مقطوع الساق اليمنى ولا يتمكن من القيام والجلوس باستواء واعتدال الا بمشقة وخاصة اذا كان للمسجد امام راتب ويمكن للسائل ان يخطب الجمعة مادام يحمل الثانوية الزهرية ومتقها وحسن الخلق ومحبويا بين الناس وينصح ويعلم الشباب القرآن والاحكام حتى يحوز رضاء الله والناس — والله تعالى نسال لنا وله وللمسلمين الهداية والتوفيق والرشاد . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٨١) اثر طلاء الاظافر في صحة الوضوء

وكشف الرأس أمام اقارب الزوج وزوج الأخت

المبادئ

- ١ - لا ينتقض الوضوء بطلاء الاظافر ودهان البشرة .
- ٢ - يجب ازالة الطلاء والدهان قبل الوضوء اذا كان كل منهما مانعا من وصول الماء الى البشرة .
- ٣ - يشترط في زى المرأة المسلمة ان يكون ساترا لجميع عورتها وان يكون خففا لا يصف ولا يشف .
- ٤ - لا يجوز المرأة شرعا ان تظهر محاسنها ولا شيئا من عورتها الا امام زوجها ومحارمها .
- ٥ - زوج الأخت واخ الزوج ليسا من المحارم وهما اجنبان عنها .

سئل :

من السيدة / شادية عبد النعم توفيق ٣٣٠ ش الدكتور شاهين بالمعجزة شقة ١ بطلبها المقيد برقم ٨٤/٥٨ المتضمن استفسارها عما يأتى :

- ١ - ما حكم الدين في وضع طلاء الاظافر وخاصة اثناء الوضوء .
- ٢ - انى موظفة ولا تستطيع ارتداء الملابس الطويلة الإسلامية وذلك للاتقائى المصاعب في الطرق والمواصلات فما هو الطول المناسب لقل هذه الحالة ؟ وهل ارتداء البوت الطويل على الملابس القطنية يناسب الزى الإسلامى ام لا ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حرة - م : ١١٧ - م : ٢٤٨ -
الدريخ : ٥ شعبان ١٤٠٤ هـ - ٦ مايو ١٩٨٤ م .

٢ - هل خلع الأيثار وكشف الرأس أمام زوج اخفى وأخى زوجى
حرام أم لا ؟

{ - هل وضع المكياج البسيط حرام ؟

اجاب :

اولا : بخصوص طلاء الاظافر بالمونيكير ودهان البشرة بالكريمة بالنسبة للمتوضئة لا ينقض الوضوء ولكن عندما ينقض الوضوء بخروج شيء من السيلين أو بأحد نواقضه فإنه يجب قبل الشروع في الوضوء ازالة هذه القشرة الرقيقة الناتجة عن الطلاء لأنها تعتبر مادة عازلة تمنع وصول الماء الى الظفر - وكذلك ازالة الكريمة لأنها مادة دهنية تمنع وصول الماء الى البشرة ، ونفيد كذلك بأن طلاء الاظافر من الزينة التى لايجوز للمرأة اظهارها الا لزوجها أو أحد محارمها .

ثانيا : اما بخصوص الزى الملائم للمرأة والفتاة المسلمة فيشترط في هذا الزى أن يكون ساترا لجميع عورة الحرة المسلمة فلا يكون قصيرا يكشف عن شيء من جسمها ولا يكون به فتحات تكشف بعض عورتها - وان يكون الساتر سميكاً بمعنى الا يشف عما تحته كالملابس الرقيقة التى تكون فيها المرأة كاسية عارية في وقت واحد وان يكون الساتر فضفاضاً بمعنى الا يكون ضيقاً بحيث يصف مفاصل المرأة فالضيق لا يسترها بل يدل عليها ويلفت النظر اليها - والا يكون معطراً يجنب الانتباه اليها . والا يكون الساتر للمعورة زينة في نفسه كالتاج الذى يوضع على الرأس - وكذلك الباروكة فقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن لبس الزينة لغير الأزواج - والا يكون ثوب المرأة مشبهاً للثوب الخاص بالرجال والعرف هو الذى يحدد ذلك ففى الحديث (لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل واللحن منصب على التثنية المقصود. وقال صلى الله عليه وسلم) ليس منا من تشبه بالرجال من النساء ولا من تشبه بالنساء من الرجال) . ونقول لنساء المؤمنين بأن حجاب المرأة ولبسها الشرعى الذى يسترها من رأسها حتى قدمها الا وجهها وكفيها في هذا الزى جمال وكمال ودين وتمسك اكيد بما نصت عليه الشرائع والتزام صريح ببداىء الاسلام الحنيف فجمال المرأة في احتشامها وليس في عريها - والمرأة التى تكشف مفاصلها وتظهر ما يجب ان يغطى من شعر أو صدر أو زراع

او ساق لا تسير بذلك العقل او الدين او الجمال او السكال وفي هذا يقول للبارى عز وجل « يا ايها النبي قل لآزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرغن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيمًا » . . فغفى ايتهما الفتاة وحكى عكك امام اثنتين : احداهما تغطى شعرها وتستر جسدها والاخرى شعرها منقوش وجسدها عار غاى الفتاتين اجمل واكمل ؟ ان التعاليم السماوية التى سنها الخالق للبشر تدعو الى ان نستر المرأة عورتها غائنا نعيش فى تيارات جارفة لا تعرف ديننا ولا تؤمن بخلق ولا تعترف بمبادئ ولا شك ان موجلت هذه التيارات غارقة وقائلة ولا نجاه منها الا بالرجوع الى الله فى امره ونهيه ورد الامور الى تنزيله ووحيه قال سبحانه « وان كفتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله اعد للمحسنات منكن اجرا عظيما » ونقول للسائلة بعد هذا الموجز ان ارتداء الملابس الشرعية التى سبق وصفها لا تعوق المرأة فى اداء واجبها — ولا تكون حجر عثرة فى طريقها الى عملها فلو انها اتقت ربها واطاعته ليسر الله حالها وجعل لها من كل كرب فرجا ومن كل ضيق مخرجا . واما عن ارتداء البوت ، الطويل كما ذكرت فلا مانع من لبسه شرعا ما دامت ملابسها ساترة لجسدها من رأسها حتى قدميها اما اذا لبسته مع الملابس القصيرة فذلك غير جائز شرعا لانه يحدد ويفصل ساقها ويلفت النظر اليها.

٣ — لا يجوز للمرأة شرعا ان تظهر محاسنها ولا شسينا من عورتها الا امام زوجها ومحارمها وليس زوج اختها من محارمها ولا اخو زوجها ممن ذكر فهما اجنبيان بالنسبة لها .

٤ — اما بشأن وضع المكياج البسيط فنقول ان الله تعالى شرع الزينة للمرأة فلها ان تتزين كيفما تشاء لزوجها اما بالنسبة للأجانب فلا يجوز لها شرعا ان تتزين لهم سواء كان المكياج قليلا ام كثيرا واخيرا نسال الله الهداية والتوفيق والرشاد للسائلة ولنساء المؤمنين عامة والله ولى التوفيق . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٣٢٨٢) حكم الوضوء للذكر الله

المبادئ

- ١ - الوضوء سبب لاستجابة ما لا يحل الاقدام عليه الا به من صلاة ومس مصحق وطواف .
- ٢ - الذكر ليس من ضمن ما لا يحل الاقدام عليه الا بالوضوء .
- ٣ - الوضوء للذكر مستحب وليس بشرط والاستحباب شيء والاسترخاء شيء آخر .

سئل :

من السيد المهندس / على فهم عطية وكيل وزارة الاسكان سابقا والذي يطلب به الافادة عما اذا كان يصح اشتراط الوضوء للذكر الله من عدمه وهل اذا اشترط بعض الناس الوضوء لذلك فهل يكون معناه ان يفضل الذكر على قراءة القرآن ام لا .

اجاب :

ان الذكر هو ما يجرى على اللسان والقلب فان اريد به ذكر الله تعالى يكون المقصود به هو التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن الى غير ذلك . والذكر حقيقة يكون باللسان وهذا يثاب عليه صاحبه فاذا اضيف اليه الذكر بالقلب كمل الذكر والذكر بالقلب هو التذكر في ادلة الذات والصفات والتكاليف وفي اسرار المخلوقات الى غير ذلك ، وقد وردت احاديث كثيرة

* المتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة - س : ١٢٠ - م : ١١ - التاريخ ٧ المحرم ١٤٠٥ - ٢ أكتوبر ١٩٨٤ م .

تدل على فضل الذكر ومجالسه وأهله ولكننا لا نتعرض إلا بالقدر المطلوب في الفتوى وهو مدى اشتراط الطهارة من الحدث الأصغر بالوضوء للذكر ومجلسه . فنقول : انه قد ورد عن المهاجر بن قنفذ انه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فلم يرد عليه حتى فرغ من وضوئه فرد عليه . وقال : انه لم يمنعني ان ارد عليك الا اني كرهت ان اذكر الله الا على طهارة (رواه احمد ابن ماجه واخرجه أبو داود والنسائي . كما ورد عن عائشة رضی الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل احياته) رواه الخبسة الا النسائي . فالحديث الاول يدل على كراهية الذكر للحدث حدثا اصغر الا اذا توضأ . اما الحديث الثاني وهو حديث عائشة رضی الله عنها فانه يدل على عكس ذلك وقد ورد حديث عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وفيه (انه كان لا يحجزه عن القرآن شيء سوى الجنابة) فهذا الحديث يسدل على جواز قراءة القرآن في جميع الحالات الا في حالة واحدة وهي حالة الجنابة . والقرآن الكريم اشرف الذكر واذا جائت قراءته بلا شرط وضوء فان جواز غيره من الانكار من باب اولي . هذا وقد ذكر الامام الشوكاني في نيل الأوطار ج ١ ص ٢١١ انه يمكن الجمع بين حديث مهاجر ابن قنفذ بانه خاص بخص به العموم الوارد في حديث السيدة عائشة رضی الله عنها مع حمل الكراهة فيه على الكراهة التنزيهية لا التحريمية كما ذكر الامام الشوكاني رضی الله عنه في المرجع السابق ج ١ ص ٢١٣ ما نصه « انه يكره الذكر في حالة الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجوع فيكون الحديث (يقصد حديث عائشة ولفظه عام) مخصوصا بما سوى هذه الاحوال ويكون المقصود انه صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله تعالى متطهرا ومحدثا وجنبا وقائما وقاعدا ومضطجعا وماشيا . قاله النووي » هذا ولما كان للوضوء سبب وهو : استباحة ما لا يحل الاقدام عليه الا به من صلاة ومس مصحف وطواف الخ فهل الاقدام على الذكر يصلح سببا للوضوء وهو ليس من ضمن ما لا يحل الاقدام عليه الا به ؟ قطعنا انه لا يصلح سببا لذلك وانما نص الفقهاء واهل الحديث على استحباب الوضوء للذكر — والاستحباب شيء والاشتراط او والشرط شيء آخر — لأن مؤدى الاستحباب انه يجوز الذكر بغيره ولكن ان حصل وضوء للذكر فانه يكون مستحبا . اما مؤدى الشرط او الاشتراط فهو ان يتوقف عليه الشيء ولا يتأدى الا به ولم يقل أحد من الفقهاء بان الذكر لا يتأدى الا بالوضوء وبالتالي نستطيع ان نقول ان اشتراط

الوضوء للذكر غير صحيح ويجوز شرعا لمن اشترطه لنفسه ان يذكر الله تعالى في جميع اجابته الا في الاحوال المستثناة سابقا ولا يجوز شرعا اشتراط الوضوء على الناس للذكر لان هذا الاشتراط يكون تشريعا لم يقل به الشارع . وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه . والله سبحانه وتعالى اعلم .



من احكام الصلاة
وما يتعلق بها

الموضوع

(٢٢٨٣) الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا

١ - منع الإحناف الجمع بين صلاتين في وقت ولو لعذر إلا بعرفة والمزدلفة للحاج فقط .

٢ - أجاز المالكية الجمع بين صلاتين في السفر والمرض والمطر والطين مع الظلمة آخر الشهر وذلك كله بشروط كما أجازوا الجمع للحاج بعرفة أو مزدلفة .

٣ - الشافعية أجازوا الجمع بين صلاتين في السفر والمطر بشروط وليس من الأسباب التي تبيح الجمع عندهم الظلمة الشديدة والريح والخوف والوحل .

٤ - أباح الحنابلة الجمع وشرطوا في إباحة الجمع أن يكون المصلي مسافرًا سافرًا تقصر فيه الصلاة أو يكون مريضًا تلحقه مشقة بترك الجمع كما أباحوا الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه وذلك كله بشروط مبسطة في كتبهم .

سئل :

من السيد / القامقام راضي ناجي قال : إن أحد معارفه يجمع الظهر والعصر معًا كما يجمع المغرب والعشاء معًا جمع تقديم أو تأخير ولما نهاه عن ذلك أحضر له كتابًا اسمه (إزالة الحظر عن جمع بين الصلاتين في الحضر) فوجد فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع في السفر والحضر ويعذر أو غير عذر أو مطر وطلب الإفادة ؟ .

أجاب :

بأن الله سبحانه وتعالى أمرنا بإداء الصلاة في أوقاتها قال تعالى :

* المني : مغيلة الشيخ حسن ملبون - م : ٧٨ م : ١ - التاريخ ١٥ رجب سنة ١٣٧٥ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦ هـ

« ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » ولا يجوز للمكلف ان يؤخر مرضا عن وقته او يقدمه عنه بدون سبب وقد اختلف الفقهاء في جواز جمع المصلى بين الظهر والعصر تقديميا بأن يصلى العصر مع الظهر قبل حلول وقت العصر او تأخرا بأن يؤخر الظهر حتى يخرج وقته ويصليه مع العصر في وقت العصر ومثل الظهر والعصر المغرب والعشاء لمنع الحنفية الجمع بين صلاتين في وقت ولو لعذر فان جمع فسد الفرض الذى قدمه وصح مع الحرمة بطريق القضاء في الفرض الذى اخره الا بعرفة فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر ومزدلفة فانه يجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء . وقال المالكية يجوز الجمع لاسباب وهى السفر والمرض والمطر والطين مع الظلمة في آخر الشهر ووجود الحاج بعرفة او مزدلفة . واشترطوا للسفر شروطا وقالوا ان الجمع خلاف الاولى فالاولى تركه كما قالوا بان الجمع للمرض جمع ضرورى بأن يصلى الظهر في آخر وقتها الاختيارى والعصر في اول وقتها الاختيارى وهذا ليس جمعا حقيقيا لوقوع كل صلاة في وقتها وأما الجمع للمطر والطين مع الظلمة فيجوز في المغرب والعشاء بشرط ان يكون في المسجد وبجماعة وهو خلاف الاولى وأما الجمع في المنزل وللمنفرد في المسجد فغير جائز عندهم . وقال الشافعية بجواز الجمع المذكور في السفر بشروط وقالوا انه ضد الاولى لانه مختلف في جوازه في المذاهب كما قالوا بجواز الجمع للمطر بشروط وليس من الاسباب التى تبيح الجمع على المشهور عندهم الظلمة الشديدة والريح والخوف والوحل . وقال الحنابلة ان الجمع مباح وهو ضد الاولى وتركه افضل ويسن الجمع بين الظهر والعصر تقديميا بعرفة وبين المغرب والعشاء تأخرا بالمزدلفة وشرطوا في اباحة الجمع ان يكون المصلى مسافرا سفرا يقصر فيه الصلاة او يكون مريضا تلحقه مشقة بترك الجمع وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه وماله او مرضه وان يخاف ضرا يلحقه في معيشته بتركه كما شرطوا لجواز الجمع شروطا اخرى مبسطة في كتبهم . وما ذكر يقين رأى الفقهاء في الجمع بين الصلاتين تقديميا وتأخرا . وعلى السائل ان اراد المزيد في مذهب من المذاهب ان يرجع الى كتب المذهب الذى يريد الايضاح فيه والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٨٤) ختام الصلاة جهرا واذان يوم الجمعة

المبادئ

- ١ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من الصلاة استقبل اصحابه بوجهه وذكر الله وعلّمهم الذكر عقيب الخروج من الصلاة .
 - ٢ - ختام الصلاة لا يخرج عن كونه ذكرا . وينبغي ان يكون بصوت خفيف لا يشوش على الذين يتنون صلاتهم .
 - ٣ - لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد سيدنا ابي بكر وسيدنا عمر رضى الله عنهما يوم الجمعة الا اذان واحد بين يدي الخطيب .
 - ٤ - احدث سيدنا عثمان رضى الله عنه الاذان الاول يوم الجمعة على الزوراء ليرتك الناس البيع والشراء ويتوجهوا الى الجمعة ووافقه على ذلك سائر الصحابة .
- سئل :

من السيد / سعيد وهبان قال : ان موظفي المستعمرة اختلفوا في ختام الصلاة في المسجد جهرا فقال قاتل بلّته جائز شرعا وقال البعض بانه غير جائز وكما اختلفوا في ذلك اختلفوا ايضا في الاذان يوم الجمعة هل اذان واحد ام هو اذانان كما هو متبع في جميع المساجد وطلب بيان الحكم الشرعي .

اجاب :

الجواب عن السؤال الاول : انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا فرغ من الصلاة استقبل اصحابه بوجهه الكريم وذكر

* المعنى : مغيلة الشيخ حسن مكيون - م : ٧٨ م : ٢٨٤ - التاريخ ٢٨ جمادى
الغنية سنة ١٩٦٧ هـ - ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ م .

الله وعلمهم الذكر عقيب الخروج من الصلاة ففى الصحيحين من حديث
المعتز بن شعبة انه عليه السلام كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك
له . له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير ، اللهم لا مانع لما اعطيت
ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد — ونحو ذلك من الادعية
التي جاءت بها السنة الشريفة — فختام الصلاة على النحو الوارد بالسؤال
بنحو ما سبق وما اثر عنه عليه السلام لا يخرج عن كونه من الذكر المأمور
به شرعا . ولكن ينبغي ان يكون ذلك بصوت خفيف لا يشوش على المصلين
او يفسد عليهم صلاتهم والا كان ممنوعا . هذا بالنسبة للسؤال الاول .

اما جواب السؤال الثانى : فان المتساورث كما جاء فى الفتح
والغناية ان للجمعة اذنان — الاول هو الذى حدث فى زمن سيدنا عثمان
رضى الله عنه على الزوراء ليترك الناس البيع والشراء ويتوجهوا الى الجمعة
عملا بقوله تعالى « اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعو الى ذكر
الله وذروا البيع » . وقد امر به سيدنا عثمان لما كثر الناس بالمدينة
وتباعدت منازلهم ليعلمهم بدخول الوقت قياسا على بقية الصلوات فالحق
الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب اجتهدا منه
ووافقه على ذلك سائر الصحابة بالسكوت عليه وعدم الانكار فصار اجبا
سكوتيا وهو حجة وثبت الأمر على هذا واخذ الناس به فى جميع البلاد
فكان فى يوم الجمعة من ذلك الحين اذانان هذا الاذان الاول الذى امر به
سيدنا عثمان والاذان الثانى وهو الذى يكون بين يدي الامام الخطيب حين
يجلس على المنبر وهو الذى كان على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعهد سيدنا ابي بكر وسيدنا عمر رضى الله عنهما ولم يكن على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الاذان حتى احدث
سيدنا عثمان الاذان الاول ولذا قال صاحب الهداية والاصح ان المعتبر فى
وجوب السعى الى الجمعة وحرمة البيع هو الاذان الاول اذا كان بعد
الزوال لحصول الاعلام به والله اعلم .

الموضوع

(٣٢٨٥) صلاة المسافر

المبادئ

- ١ - قصر الصلاة مشروع وان اختلف في كونه رخصة او عزية .
- ٢ - ان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً . وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم واتم المقيمون صلاتهم .
- ٣ - يرى جمهور الفقهاء ان قع مسافة القصر في مدة قصيرة البخار وغيره لا اثر له على حكم القصر .

سئل :

من السيد / عبد الرازق محمود ديلب بشارع فراج حبيدة
بحى سيد فرج قسم رضى الفرج بطلبه المقيّد برقم ١٠٩ سنة ١٩٦٥
المتضمن ان اناسا سافروا مسافة القصر وعزموا على الإقامة يوماً وليلة ،
وفي صلاة العشاء امهم اقروهم مع العلم بان الماهومين منهم المسافر والمقيم .
وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما يأتى اولا : هل لو ترك الامام
رخصة القصر واتم الصلاة تكون الصلاة باطلة وعليه الاثم او تكون صحيحة
ولا اثم عليه ؟ ، ثانيا لو فرض ان الماهومين جميعا مسافرون وترك الامام
رخصة القصر هل تكون الصلاة صحيحة ولا اثم عليه او باطلة وعليه الاثم؟ .
ثالثا : كانت مسافة القصر تقطعها الأبل في عدة ايام وليال . والآن يقطعها
البخار في ساعات قليلة ، فليهما افضل القصر ام الاتمام ؟

اجاب :

المقرر شرعا أن قصر الصلاة الرباعية مشروع ، الا أنه اختلف
في كونه رخصة لميجوز تركه وفعله او عزية فيجب نعله ويكره تركه ،

✽ المتن : فضيلة الشيخ احمد مريدى - م : ١٠٠ م : ٢٦٣ - التدوين : ١٩٦٥/٢/٢٧

ذهب بعض الأئمة ومنهم الشافعى الى انه رخصة . فيجوز للمسافر الاخذ بها وقصر الصلاة الرباعية بصلاتها ركعتين . او الاتمام بصلاتها اربعاً ، الا ان القصر افضل من الاتمام متى تحققت شروطه ، ومنها قطع مسافة القصر ولو في مدة وجيزة وذهب الحنفية الى ان القصر عزيمة . وانه واجب اذ هو ليس قمراً وانما هو فريضة السفر . ففرض المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما ، ونصوا على انه ان صلى اربعاً وقعد في الثانية قدر التشهد اجزائه الاوليان عن الفريضة ، والاخرين له نافلة اعتباراً بالفجر ويصير مسيئاً لتأخير السلام ، وان لم يقعد في الثانية قدر التشهد بطلت صلاته لاختلاط النافلة بها قبل اتمام اركانها ، وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً لأنه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير بنية الإقامة ، وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم واتم المقيمون صلاتهم لان المقتدى التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي كالمسبوق ، — ومما ذكر يعلم ان المسافر الذي اتم الصلاة صلاته صحيحة بدون كراهة عند الشافعية لان القصر رخصة وهو مخير بين الاتمام والقصر — وصحيحة ايضاً عند الحنفية ان تعد على رأس الركعتين الاوليين قدر التشهد وكان مسيئاً اما اذا لم يقعد بعد الركعتين الاوليين قدر التشهد فتكون باطلة — وصلاة المومنين تتبع صلاة الامام في الحكم سواء من كان منهم مسافراً او مقبلاً ، وقطع مسافة القصر في مدة قصيرة بالبخر ونحوه ، لا اثر له على الحكم ، والافضل فيه القصر عند الجمهور ومما يذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال — والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٨٦) متبعة صلاة الجماعة عن طريق المذبح

المبادئ

١ - صلاة الجمعة مع المذبح في غير المسجد الذي تذايع منه هذه الصلاة غير صحيحة شرعا باتفاق الأئمة .

٢ - من كانت لديهم أعذار مانعة من صلاة الجمعة في المسجد عليهم ان يصلوا الظهر بعد انتهاء صلاة الجمعة لسقوط هذه الفريضة عنهم .

٣ - صلاة القروض ما عدا الجمعة اقتداء خلفا إمام في المسجد تذايع صلاته عبر الأثر جازة ولو فصل طريق لو نهر بين المايوم وإمامه عند بعض الفقهاء .

سئل :

من وزارة التعليم العالي - المراكز الخارجية - الإدارة العامة للتعليم الثقافي بكتابها المؤرخ ١٩٧٨/٩/٢٨ وما أرفق به - المقيد برقم ١٩٧٨/٢٨٨ المتضمن ان الإدارة تلقت من السيد مدير المركز الثقافي العربي بنواكشوط ان الكثير من رجال موريتانيا العاملين في شتى المجالات الثقافية الذين تقدمت بهم السن لا يستطيعون الذهاب الى المساجد ويسألون عن إمكانية متبعة صلاة الجماعة بالمسجد (الجمعة وغيرها) عن طريق المذبح عبر الأثر - وإذا كانت هذه المتابعة جازة شرعا فعلى أى مذهب - وعندئذ فهل الأفضل الصلاة بهذه الطريقة أم الصلاة الفرية . وتطلب الإدارة العامة بيان حكم الشرع في هذا الموضوع حتى يمكنها الرد على السيد مدير المركز الثقافي ليتولى بدوره إفادة المستفتين في هذا الموضوع .

* الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١٠٥ م : ٢٤٤ - التاريخ : ١٧ صفر سنة ١٣٩٩ هـ - ١٦ يناير ١٩٧٩ م .

اجاب :

نفيد : ان صلاة الجمعة مع المذياع في غير المسجد الذي تذاغ منه هذه الصلاة غير صحيحة شرعا بالتساق الأئمة الأربعة لاشتراط المسجد لصحة صلاة الجمعة عندهم جميعا كل بشروطه الخاصة في المسجد الذي تجوز إقامة صلاة الجمعة فيه . أما صلاة الجباعة في الفروض الخمسة غير الجمعة فأصح الأقوال في مذهب الشافعية انها فرض كفاية ومذهب الحنابلة انها فرض عين على كل شخص مسلم في كل صلاة من الصلوات الخمس وعند الحنفية واجب والمشهور في مذهب المالكية انها سنة مؤكدة ومن شروط صحة الاقتداء في هذه الصلوات تكن المأموم من ضبط أفعال إمامه برؤية أو سماع ولو ببلغ — فمتى تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه صحت صلاته الا اذا اخطف المأموم عن محل صلاة إمامه فان صلاة المأموم تبطل عند فقهاء المذهب الحنفى حيث يشترطون اتحاد مكان الإمام والمأموم بالا يكون بينهما فاصل كنه تجرى فيه السفن — أو طريق نافذ يمر فيه الناس أو صف من النساء يسبق المأموم ويرى فقهاء الشافعية انه اذا كان الإمام في المسجد والمأموم خارجه لزم لصحة الاقتداء به عدم وجود حائل بينهما وإمكان وصول المأموم الى مكان الإمام دون انحراف عن القبلة أو استبدال لها والا تزيد المسافة بينهما على ثلثائة ذراع وتبدأ هذه المسافة من طرف المسجد الذى يلى المأموم اذا كان الإمام في المسجد — فإذا لم تتوافر هذه الشروط بطل الاقتداء بهذا الإمام ويرى فقهاء الحنابلة انه لو كان المقتدى خارج المسجد والإمام في المسجد صح الاقتداء اذا رأى المأموم الإمام أو رأى من وراءه من المأهولين ولو فصل بينهما شبك ونحوه ولو زادت المسافة بين الإمام والمأموم على ٣٠٠ ذراع — أما اذا فصل بينهما نهر تجرى فيه السفن أو طريق غفى صحة الاقتداء قولان في المذهب لحددهما لا تصح صلاة المأموم والاخر تصح — ويرى فقهاء المالكية انه يجوز أن يفصل بين الإمام والمأموم نهر صغير أو طريق أو ذراع مادام المأموم على علم بأفعال الإمام في الصلاة ولو بالسباع ليأمن الخلل في صلاته يرجع فيما تقدم نور الإيضاح فقه حنفى ص ٦٣ وكتاب المجبوع فقه شافعى ص ٣٠٩ بالجزء الرابع — وكتاب المغنى لابن قدامة الحنبلى ص ٣٩ ، ٤٠ بالجزء الثانى وكتاب مواهب الجليل فقه مالكى ص ١١٧ ، ١٢٩ بالجزء الثانى . وبناء على ما تقدم نفى الموضوع الوارد بالسؤال تكون صلاة الجمعة وراء المذياع

في غير المسجد ولمحقاته غير صحيحة وعلى السائلين : اذا كانت لديهم
اعذار مانعة من صلاة الجمعة في المسجد ان يصلوا الظهر بعد انتهاء صلاة
الجمعة لسقوط هذه الفريضة عنهم . وفي خصوص صلاة الفروض الأخرى
اقتداء خلف امام في المسجد تداع صلاته عبر الأثر فإن ذلك جائز ولو انصل
طريق او نهر بين المأموم وامام في مذهب الامام مالك ثوراي لبعض فقهاء الحنابلة
وقد اختار هذا ابن قدامة الحنبلي في كتابه المشار اليه وقال انه الصحيح
عندى ومذهب مالك والشافعي لانه لا نص في منع ذلك ولا اجماع ولان
المؤثر في صحة الجماعة ما يمنع الرؤية او سماع الصوت . هذه اراء
فقهاء المذاهب في الموضوع ولما كانت الحكمة المبتغاة من صلاة الجماعة
هي اجماع المسلمين في المسجد فان الصلاة خلف الامام عن طريق المذيع
لا تلتقي مع مشروعية الجماعة في الصلاة واذا كان السائلون بالحال الواردة
بالسؤال فإن شهودهم الجماعة في الصلوات المكتوبة غير مطلوب ولا اثم
في صلاتهم فرادى او جماعة في أمكنتهم هذا وقد قال ابن قدامة في شأن
هذه الأعداء ويعذر في ترك الجمعة والجماعة المريض ومن بدافع الأخبين او
بحضرة طعام والخائف من ضياع ماله او غواته او ضرر فيه على نفسه من
سلطان او ملازمة غريم ولا شيء معه او فوات رقعة او غلبة
النعاس او خشية التأذي بالمطر والوحل والريح الشديدة في الليلة المظلمة
الباردة . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٣٢٨٧) تحية المسجد

المبدأ

يسن لداخل المسجد اذا كان فيه قوم جالسون ان يقول عند دخوله
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ثم يصلى ركعتين تحية المسجد
ثم يسلم على القوم .
سئل :

من السيد / محمد ابراهيم السقا بطلبه المقيد برقم ٦٠٥
سنة ١٩٧١ المتضمن بيان ما هو المسنون لداخل المسجد وهل يبدأ
اولا بصلاة تحية المسجد ثم يسلم على الحاضرين فيه بعد اداء التحية أم
يبدأ اولاً بالسلام على الحاضرين ثم يؤدي تحية المسجد بعد السلام .
اجاب :

جاء في فقه الحنفية انه يسن تحية المسجد بركعتين يصليهما في غير
وقت مكروه قبل الجلوس لقوله صلى الله عليه وسلم (اذا دخل احدكم
المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين) قالوا والمراد غير المسجد الحرام
فان تحية المسجد الحرام تكون بالطواف كما قالوا واداء الفرض ينوب عنها
وكذا كل صلاة اداها عند الدخول بلا نية التحية — وجاء في كتاب زاد المعاد
في هدى خير العباد للامام الجليل الحافظ ابي عبد الله محمد بن ابي بكر الشهرير
باب القيم الجوزية بالجزء الثاني بالمصحفة رقم ٦٥ مانصه (ومن هديه صلى
الله عليه وسلم ان الداخل الى المسجد يبتدى بركعتين تحية المسجد ثم
يجيء فيسلم على القوم فتكون تحية المسجد قبل تحية أهله فان تلك
حق الله تعالى والسلام على الخلق هو حق له . وحق الله في مثل هذا الحق
بالتقديم بخلاف الحقوق المالية فان فيها نزاعاً معروفاً والفرق بينهما حاجة
الإنسى وعدم اتساع الحق المالى لاداء الحقين بخلاف السلام —

* المتن : فضيلة الشيخ محمد خليل — س : ١٠٨ م : ١٤٨ — التاريخ : ٩ ذو القعدة
سنة ١٤٢١ هـ — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ م .

وكان عادة القوم معه هكذا — يدخل احدهم المسجد فيصلى ركعتين ثم يجيء
 فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ولهذا جاء في حديث رفاعة بن رافع
 ان النبي صلى الله عليه وسلم بينما هو جالس في المسجد يوما . قال
 رفاعة ونحن معه اذ جاءه رجل كالبدوي فسلم فقال وعليك : فارجع فصل فانك
 نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال وعليك : فارجع فصل فانك
 لم تصل الخ الحديث) فانكر النبي صلى الله عليه وسلم صلته ولم
 ينكر عليه تأخير السلام عليه صلى الله عليه وسلم الى ما بعد الصلاة —
 وعلى هذا فيسن لداخل المسجد اذا كان فيه قوم جالسون ثلاث تحيات
 مترتبة — ان يقول عند دخوله — بسم الله والصلاة والسلام على رسول
 الله ثم يصلى ركعتين تحيد المسجد ثم يسلم على القوم . من هذا كله
 يتبين في المسألة موضوع الاستفتاء انه يسن لداخل المسجد اذا كان فيه قوم
 جالسون ثلاث تحيات مترتبة : ان يقول عند دخوله بسم الله والصلاة
 والسلام على رسول الله ثم يصلى ركعتين تحية للمسجد ثم يسلم على القوم
 ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٢٨٨) المسح على الجورب والجمع بين الصلاتين

المبادئ

١ — يجوز المسح على الجورب اذا كان ثخيناً يمنع وصول الماء الى ما تحته وان باثبت على القدمين بنفسه من غير رباط والا يكون شاففاً يرى ما تحته من القدمين .

٢ — يجوز الجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير للمسافر سغراً تقصر فيه الصلاة عند الإثنية ملك والشاقمى واحد .

٣ — لا يجوز الجمع بين الصلاتين تقديماً وتأخيراً عند الحنفية الا في عرفة والمزلفة للحاج .

سئل :

من السيد / احمد محمود خليفة — بطلبه المقيد برقم ١١٢ سنة ١٩٧٥ المتضمن ان السائل يعمل في طنطا ويقيم في القاهرة ويسافر يومياً من القاهرة الى طنطا ثم يعود من طنطا الى القاهرة . وانه في فصل الشتاء يصل الى منزله في القاهرة بعد العصر . وانه لذلك هريص على ان يؤدي صلاة الظهر في مكتبه بطنطا . وطلب السائل اذك بيان الحكم الشرعى في الامرين التاليين :

١ — هل يجوز له التوضؤ مع المسح على الجورب اذا كان طاهراً واراداه على وضوء . وهل يجوز تزويجه وبنته الوضوء مع المسح على الجورب الطويل اللتين تلبسانه تحت البنطلون الطويل ام لا ؟

* انتهى : فضيلة الشيخ محمد خليل — ص : ١٠٨ م : ٢٤٨ — للشيخ : ١٨
ربيع الاخر سنة ١٣٩٥ — ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٥ .

٢ - هل يجوز للسائل ان يجع بين الظهر والعصر جمع تأخير عند عودته من عمله الى منزله لانه احيانا ينشغل عن اداء صلاة الظهر في موعدها بسبب عمله في الشركة التي يعمل بها والتفاهم مع عملائها .

اجاب :

١ - من السؤال الاول : المقرر فقها ان المسح لا يجوز شرعا الا على الخف المصنوع من الجلد او ما اخذ حكمه وهو ان يكون ثخيناً يمنع وصول الماء الى ما تحته وان يثبت على القدمين بنفسه من غير رباط والا يكون شفافاً يرى ما تحته من القدمين او من ساتر آخر فوقهما - اذا تحققت في الجورب هذه الشروط وشروط اخرى مبسطة في كتب الفقه واحدها ان يمكن المشي فيه - جاز المسح عليه شرعا والا فلا . وفي حادثة السؤال لا يجوز شرعا للسائل ولا لزوجته وينته ان يمسحوا على الجورب لان الظاهر من السؤال ان الجورب المسئول عن المسح عليه هو الجورب المعتاد لبسه عرفا وهذا الجورب لا يتحقق فيه الشروط التي ذكرناها . والتي بدونها لا يجوز المسح عليه شرعا .

٢ - عن السؤال الثاني : اتفق الائمة الثلاثة ملك والشافعي واحد على انه يجوز الجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير للمسافر سفرا تقصر فيه الصلاة وحدد الائمة الثلاثة المذكورون مسافة القصر بانها المسافة التي تبلغ نحو (٨١ كيلو) الا قليلا - اما الحنفية فقد حددوها بالايام فقالوا : انها مسيرة ثلاثة ايام ولياليها بسر الابل ومشى الاقدام . والسير المذكور هو السير الوسط . كما قال الحنفية ايضا : ان الجمع بين الصلاتين تقديم وتاخرا لا يجوز شرعا الا في غرفة والمزدلفة للحاج فقط . وفي حادثة السؤال المسافة بين القاهرة وطنطا - تزيد من مسافة القصر التي حددها الائمة الثلاثة - وعلى ذلك فيجوز للسائل شرعا ان يجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير عند الائمة الثلاثة ملك والشافعي واحد . ولا يجوز له شرعا الجمع بينهما عند الحنفية . وهذا اذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٨٩) الأذان الثاني يوم الجمعة ومن احق بالامامة في صلاتها

المبادئ

١ - الثابت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان لصلاة الجمعة اذان واحد يؤذنه بلال رضى الله عنه على باب مسجده صلى الله عليه وسلم وبعد جلوسه على المنبر وبين يديه .

٢ - لما كثر الناس بالمدينة وسفلتهم الأسواق رأى عثمان رضى الله عنه ان المفروض الاول من الأذان لم يقع على الوجه الاكمل فحدث الأذان المستحدث وامر بفعله واقره على ذلك الصحابة فكان اجماعا سكوتيا .

٣ - من جعل للجمعة اذانا واحدا عقب صعود الخطيب المنبر فقد عمل بالسنة ومن جعل للجمعة اذاتين عملا بما فعله خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد عمل ايضا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الواردة في هذا الشأن .

٤ - لا يشترط في امام الجمعة عند الحنفية والشافعية والحنابلة ان يكون هو الخطيب - وقال المالكية يشترط ان يكون هو الخطيب الا لعذر يبيح له الاستخلاف .

٥ - الاولى ان يكون امام الجمعة هو الخطيب خروجاً من الخلاف مادامت شروط الامامة متوفرة فيه .

مسئله :

من السيد / محمد الجندي بطلبه المقيد برقم ١٧٦ سنة ١٩٨٢ المتضمن قوله : ان بعض المساجد يؤذن فيها اذان واحد يوم

* المتن : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزة - س : ١١٧ م : ٦١ -
التاريخ : هـ ١٤٠٢ - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٢ م .

**الجمعة عقب صعود الخطيب المنبر وبعضها الآخر يؤذن فيها اذانان قبل
صعود الخطيب وعقب صعوده فليهما اصح واولى بالاتباع ؟ ويسال كذلك
عن هو احق بالامامة يوم الجمعة هل هو الخطيب ام غيره ؟**

اجاب :

ان الثابت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذاناً واحداً يؤذن بلال رضى الله عنه على باب مسجده صلى الله عليه وسلم وبعد جلوسه على المنبر وبين يديه — لقول السائب بن يزيد أن الأذان كان أولاً حين يجلس الإمام على المنبر يوم الجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثاني فأذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك . أخرجه البخارى والبيهقى والأربعة . من هذا يبين أن الغرض من الأذان الذى كان على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم الإعلام بدخول الوقت لصلاة الجمعة ولذا كان على باب المسجد ليكمل هذا الغرض — وللعلم كذلك بقرب شروع الخطيب في الخطبة لينصت الناس ويتركوا الكلام وهذا سر كونه بعد جلوس الخطيب على المنبر وبين يديه وهذا الغرض هو ما يقصد من الاتابة فانها للإعلام بالدخول فيها ثم لما كثر الناس بالمدينة وشغلهم الأسواق رأى عثمان رضى الله عنه أن الغرض الأول من الأذان وهو الإعلام بدخول الوقت لصلاة الجمعة لم يقع على الوجه الأكمل فحدث الأذان المستحدث وأمر بفعله على موضع بسوق المدينة يسمى الزوراء وأقره على ذلك الصحابة فكان اجاباً سكوتياً . هذا ما حدث في الأذان مما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم وهو أن كان محدثاً بعده صلى الله عليه وسلم لكنه سنة الخلفاء الراشدين التى أوصانا بها رسول الله وأمرنا بالتمسك بها والحرص عليها حيث قال صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ) وقال صلى الله عليه وسلم (أصحبنى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وأبقى عثمان أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما كان عليه ولكن صار الغرض منه خصوص الإعلام بقرب شروع الخطيب في الخطبة لينصت الناس وعلى هذا فإن من جعل للجمعة اذاناً واحداً عقب صعود الخطيب المنبر متمسكاً بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد عمل بالمسنة . ومن جعل للجمعة اذنين أحدهما قبل صعود الخطيب المنبر والثانى عقب صعوده عملاً بما فعله

خليفة رسول الله عثمان بن عفان رضى الله عنه فقد عمل أيضا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم للأحاديث الواردة في هذا الشأن وكلاهما قد اصلب . أما بالنسبة لامم الجمعة : قال الحنفية لا يشترط في امام الجمعة ان يكون هو الخطيب وقال المالكية يشترط في امام الجمعة ان يكون هو الخطيب فلو صلى بهم غير الخطيب بلا عذر يبيح له الاستخلاف فالصلاة باطلة . وقال الشافعية والحنابلة : لا يشترط ان يكون امام الجمعة هو الخطيب وخروجاً من هذا الخلاف نرى انه من الاولى ان يكون امام الجمعة هو الخطيب مادامت شروط الامامة متوفرة فيه وخاصة اذا كان كما جاء في الطلب داعية واعياً فقيهاً ممتازاً عالماً بأحكام الصلاة صحة ومساداً وحسن الخلق يجيد القراءة وليس لديه عذر يبيح له الاستخلاف — اما اذا قدم الخطيب غيره للصلاة لمعذر منه من الامامة فانه جائز والصلاة صحيحة ونسأل الله الهداية والتوفيق والقبول والاخلاص والرشاد والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٩٠) الترتيب في الصلاة بين الفرض الحاضر والفرض الفائت

المبادئ

- ١ - ايسر اقوال الفقهاء ما قال به الشافعية . اذ جعلوا الترتيب سنة سواء بين الفوائت او مع الحاضرة وتركه لا يمنع صحة القضاء .
- ٢ - اذا دخل المسجد من عليه فرض فقلت والامام يصلى جماعة فعليه ان يصلى الفرض الذى فاتته مدام وقت الحاضر يتسع له وللفائتة .

سئل :

من السيد / سلامة ابو العلا محمد المقيد برقم ٢٨٤/٢٥٢
بطلبه المتضمن : استفساره عما يجب عليه اذا دخل المسجد فوجد
الامام يصلى الفرض الحاضر وعليه (السائل) فرض فاتت هل يصلى مع
الامام الصلاة الحاضرة ام يصلى الفرض الذى فاتته ؟

اجاب :

ان الصلاة من افضل الاعمال واعظمها شأنها فهي ركن من اركان الاسلام
الخشية بل هي عماد الدين من اقلها فقد اقام الدين ومن هدمها فقد هدم
الدين ، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة . قال تعالى : (ان الصلاة كانت
على المؤمنين كتابا موقوتا) من الآية ١٠٣ من سورة النساء . وقال صلى
الله عليه وسلم (خمس صلوات كتبها الله على العباد فمن جاء بهن ولم
يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة)
ووردت احاديث كثيرة في تعظيم شأنها والحث على ادائها في اوقاتها والنهي
عن الاستهانة بأمرها والتكاسل عن اقامتها ، وقد حذر الرسول صلى الله
عليه وسلم من تركها والتهاون في ادائها من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم

✽ الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة - س : ١٢٠ م : ٢٧ - التحريز :
١٧ صفر سنة ١٤٠٥ - ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

١ بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) — هذا ولا تسقط الصلاة عن المسلم البالغ العاقل الا اذا كانت المرأة حائضا او نفساء ، واذا كان هذا شأنها وكانت أولى الفرائض العملية لما كان ذلك كان قضاء الفرائض حتما على المسلم — وقد اختلف الفقهاء في حكم ترتيب الفوائت مع الحاضرة فرى فقهاء الحنفية أنه يجب الترتيب بين الفوائت اذا لم تبلغ سنا غير الوتر فمن كانت عليه فوائت اقل من ست صلوات واراد قضاءها يلزمه أن يقضيها مرتبة فلو صلى الظهر قبل الصبح مثلا فسدت صلاة الظهر ووجب عليه اعادتها بعد قضاء صلاة الصبح ويسقط الترتيب بأحد أمور ثلاثة ١ — أن تصير الفوائت سنا غير الوتر ٢ . — ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية (الصلاة الحاضرة والفائتة) ٣ . — نسيان الفائتة وقت أداء الحاضرة . ويرى فقهاء المالكية أنه يجب ترتيب الفوائت سواء كانت قليلة أو كثيرة بشرط أن يكون متذكرا للسابقة وأن يكون قادرا على الترتيب ، ويرى فقهاء الحنابلة أن ترتيب الفوائت واجب سواء كانت قليلة أو كثيرة كما يجب ترتيب الفوائت مع الحاضرة الا اذا خاف فوات وقت الحاضرة فيجب تقديمها على الفوائت . ويرى فقهاء الشافعية أن ترتيب الفوائت في نفسها سنة سواء قليلة أو كثيرة، وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضا بشرط الا يخشى فوات الحاضرة وأن يكون متذكرا للفوائت قبل الشروع في الحاضرة . وأيسر هذه الأقوال هو ما قال به فقهاء الشافعية إذ جعلوا الترتيب سنة سواء بين الفوائت أو مع الحاضرة وتركه لا يمنع صحة القضاء ، والأولى بالسائل الذي عليه فرض غاته اذا دخل المسجد والامام يصلى جماعة فعليه أن يصلى الفرض الذي غاته مادام وقت الحاضرة يتسع له وللغائتة فيصلى الفرض الذي غاته ثم يصلى الحاضرة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٢٢٩١) مواضع السككات في الصلاة وقراءة المأموم

المبادئ

١ — مواضع السككات في الصلاة تكون بعد تكبيرة الاحرام وقبل الفاتحة وبين ولا الضالين وآمين . وبين الفاتحة والمسورة وبعد القراءة وقبل الركوع .

٢ — على المأموم الانتصات والاستماع لقراءة امامه في الصلاة الجهرية ويندب له القراءة في الصلاة السرية .

٣ — قراءة الفاتحة ركن من اركان الصلاة في جميع ركعات الفرض والنفل على الامام والمنفرد بخلاف المأموم .

٤ — يدرك المأموم الركعة بادراك الركوع مع الامام وان لم يقرأ شيئاً من القرآن .

سئل :

من السيد / حجازي محمد علي المقيّد برقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٤ م المتضمن : استفساره عما يلي : ١ — ما هو سر السككات التي كان يفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة الجهرية ؟
٢ — هل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر الصحابة بقراءة الفاتحة فيها يجهر به من الصلوات ام لا ؟

٣ — هل الحديث القائل (لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب) يطبق على المأموم في الركعات الجهرية ؟ ومتى يمكن له ان يقرأها ؟

٤ — هل الحديث القائل (من كان له امام فقرأه الامام له قراءة) حديث صحيح يعمل به ام لا ؟

* الفتى : لمصلحة الشيخ عبد اللطيف حيزة — م : ١٢٠ : ٧٧ — التاريخ : ٦ ابرابر سنة ١٩٨٥ — ١٩ جمادى الاولى سنة ١٤٠٥ هـ .

هـ - إذا دخل الرجل المسجد ووجد الإمام راكعاً فركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فهل تعد هذه ركعة كاملة للمأموم أم لا ؟

اجاب :

عن السؤال الأول : من آداب الصلاة : يندب للمصلي أن يسكت في الصلاة أربع سككات الأولى بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة وهي مستحبة لكل مصل عند من يقول بدعاء الاستفتاح وهي ليست مسككة حقيقية بل المراد عدم الجهر بشيء من الذكر لاشتغاله بدعاء الاستفتاح فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سككت بين التكبير والقراءة فقلت له : بابي أنت وأمي أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة أخبرني ما تقول ؟ قال (اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب . اللهم نقني من خطاياي كالنوب الأبيض من الدنس - اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد) أخرجه السبعة إلا الترمذي . غيبس عند جهور العلماء لكل مصل أن يأتي بدعاء الاستفتاح سرا بعد تكبيرة الاحرام بأى صيغة من الصيغ الواردة في ذلك (١) . وشرعت هذه المسككة ليتسنى للمأمومين تأدية النية والتكبير ويتفرغوا لسماع القراءة. المسككة الثانية مسككة بين (ولا الضالين وآمين) ليتسنى للمأموم موافقة الإمام في التأمين لقول سمرة بن جندب : حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سككتين : مسككة إذا كبر ومسككة إذا فرغ من قراءة (غير المفضوب عليهم ولا الضالين) أخرجه أحمد وأبو داود (٢) الثالثة : المسككة بين الفاتحة والسورة وهي مستحبة للإمام عند الشافعية والحنابلة ليقرأ المأموم فيها الفاتحة - ويشتمل الإمام بالذكر والدعاء ومكروهة عند الحنفيين ومالك لعدم ما يدل على مشروعيتها . الرابعة : المسككة بعد القراءة وقبل الركوع وهي مسككة لطيفة لفصل القراءة من الركوع وهي مستحبة عند الشافعي وأحمد وإسحاق (٣) لها عن السؤال الثاني : فهنا منه هل يجب على المأموم قراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية والجواب : أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة في جميع ركعات الفرض والنفل على الإمام والمنفرد بخلاف المأموم . قال الشافعية : يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف

-
- (١) انظر المغني لابن قدامة ج ١ ص ٥١٩ .
 (٢) ج ٢ ص ١٧٥ الفتح الربيعي .
 (٣) انظر ج ١ ص ٥٢٥ المغني لابن قدامة .

الإمام إلا أن كان مسبوقاً بجيئها أو بعضها . فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق .
 وقال الحنفية أن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريماً في السرية
 والجهرية . قال المالكية : قراءة المأموم خلف الإمام مندوبة في السرية مكروهة
 في الجهرية وقال الحنابلة : القراءة خلف الإمام مستحبة في السرية وفي
 سكتات الإمام في الجهرية ومكروهة حال قراءة الإمام في الصلاة
 الجهرية — توفيقاً بين أقوال الأئمة نقول يجب على المأموم
 الانتصات والاستماع لقراءة إمامه في الصلاة الجهرية امتثالاً لقول الله
 تعالى (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) ويندب
 له القراءة إذا سكت الإمام بعد قراءة الفاتحة أو إذا كان آخر الصفوف
 ولا يسمع قراءة الإمام أو كان به صمم ولا يسمع . أما في الصلاة السرية
 فيندب قراءة المأموم خروجاً من الخلاف . ٣ — أما حديث (لا صلاة لمن لم
 يقرأ بفاتحة الكتاب) فقد أخرجه أحمد والشيخان والنسائي ويمكن اعتباره
 في حق غير المأموم (كالإمام والمفرد) لقول جابر رضى الله عنه : « من صلى
 ركعة لن يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام » أخرجه
 الترمذي وقال حسن صحيح . ٤ — أما حديث (من كان له إمام فقرأه الإمام
 له قراءة) فهذا الحديث قد روى من عدة طرق واستدل به الأحناف على
 كراهة قراءة المأموم في السرية والجهرية ولكن خروجاً من الخلاف وتوفيقاً
 بين الأئمة قلنا يكره تحريماً قراءة المأموم خلف الإمام في الصلاة الجهرية حيث
 أنه مأمور بالانتصات والاستماع لإمامه — ويندب له القراءة في الصلاة السرية
 كما سبق . ٥ — اتفق الأئمة الأربعة والجمهور على أن المأموم يدرك الركعة
 بأدراك الركوع مع الإمام وأن لم يقرأ شيئاً . قال صلى الله عليه وسلم :
 (من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة) رواه أبو داود . والله سبحانه
 وتعالى أعلم .

الموضوع

(٢٢٩٢) مواطن الدعاء في الصلاة

المبادئ

- ١ - يجب على المأموم الاستماع والانصات لقراءة الإمام .
- ٢ - الدعاء من المأموم عندما يقول الإمام (ولا الضالين) مكروه ولا تبطل به الصلاة .
- ٣ - الدعاء في الصلاة بما يشبه كلام الناس يبطلها .

سئل :

من السيد / رفعت محمد على - المقيم ٦ ش أبو زيد عنبة
الورد - المبادئ يطلبه المقيد برقم ٢٠٤ سنة ١٩٨٥ المتضمن
الآتي : ١ - ما حكم قول المأموم (استعنت بالله) عندما يقول
الإمام أثناء صلاة الجماعة (ايك نعيد واياك نستعين) ؟ وهل حرام وتبطل
به الصلاة أم لا ؟ ٢ - ما حكم الدعاء من المأموم عندما يقول الإمام أثناء
صلاة الجماعة (ولا الضالين) ؟ وهل الدعاء حرام وتبطل به الصلاة في هذه
الحالة أم لا ؟ ٣ - ما حكم قول المأموم « لا اله الا الله » أثناء سماعه
آية قرآنية من الإمام في صلاة الجماعة تدل على عظمة الله . وهل هذا
حرام وتبطل به الصلاة أم لا ؟ وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما تقدم
من الأسئلة حسما للخلاف .

اجاب :

ان الصلاة شرعا : اركان وأعمال مخصوصة وهي فريضة على المسلم
البالغ العاقل وركن من اركان الاسلام ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة . من
ذلك قول الله تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقوله

* المعنى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حيرة - س : ١٢٠ م : ١٢٧ - الترخيف :
١٩ ذو القعدة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥/٧/٢٨ .

صلى الله عليه وسلم « الإسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة . . . الحديث » . وللصلاة أركانها وشروطها وواجباتها وسننها وآدابها وغير ذلك مما تكفلت بتفصيله كتب الفقه وحينها نتعرض للسؤال الأول : وهو قول المأموم حينما يسمع قراءة الإمام « اياك نعبد و اياك نستعين » - استعنت بالله : فان هذا القول مخالف لما ورد في كتاب الله عند سماع القرآن حيث قال تعالى : « وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون » فواجب على المأموم الاستماع والانصات لقراءة الإمام على أن قول المأموم لتلك الجيلة لا تبطل بها صلاته لأنها ذكر وليس من كلام الناس الا انها ليست في موضعها وصلاته صحيحة لكنها مكروهة واما حكم الدعاء من المأموم عندما يقول الإمام أثناء صلاة الجماعة (ولا الضالين) فمكروه ايضا والمطلوب في تلك الحالة التأمين أى يقول « آمين » وهو سنة للأمر به في الصلاة . قال صلى الله عليه وسلم لقننى جبريل عليه السلام عند فراغى من الفاتحة « آمين » . وقال انه كالختم على الكتاب وليس من القرآن « وأصبح لغاته المد والتخفيف والمعنى استجيب دعائنا » على أن التأمين للإمام والمأموم سرا في الصلاة عند الأحناف والمالكية وعند الشافعية سرا في الصلاة السرية وحيرا في الجهرية . وجاء في كتاب الإبداع في مشار الإبتداع ص ١٥١ : ومن البدع الشائعة انك تسمع المأمومين عقب فاتحة الإبتداع من يقول آمين يقولون « رب اغفر وارحم » . فان المطلوب منهم التأمين مع الإمام فقط . ومن هذا يتبين أن الدعاء من المأموم عقب قول الإمام (ولا الضالين) مكروه ولا تبطل به الصلاة حيث انه ذكر وليس من كلام الناس . ومن مواضع الدعاء في الصلاة : أن الشافعية يزيدون على التسبيح في الركوع : اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت . ويزيدون ايضا في السجود « سجد وجهى للذى خلقه وصوره وثق سمعه وبصره فتبارك الله احسن الخالقين » ويرى الأحناف أن المصلى لا يأتى في الركوع والسجود الا بالتسبيح وأن هذه الدعوات تكون أثناء التهجد . ومما يرجح الدعاء أثناء السجود ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء » رواه مسلم » وعن أبى بكر رضى الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : علمنى دعاء ادعوه به في صلاتى قال : « قل اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت ماعرف لى مغفرة من عندك وارحمنى انك انت الغفور الرحيم » ، متفق عليه . وايضا من السنة الدعاء في القعود الآخر بعد التشهد والصلاة على النبى صلى الله عليه

ويسلم لقوله عليه الصلاة والسلام « اذا صلى احثكم غليدا بتحמיד الله عز وجل والثناء عليه ثم ليصل على النبي ثم ليدع بعد ما شاء » على ان يكون الدعاء في الصلاة بما يشبه الفاظ القرآن والسنة لان الدعاء فيها بما يشبه كلام الناس مثل « اللهم زوجني فلانة » يبطل الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام : ان صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس ومن الدعاء المأثور في آخر التشهد « أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح الحجال » ومن مواطن الدعاء عند استفتاح الصلاة بعد تكبيرة الاحرام « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك » أو يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا مسلما وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين . ومن مواطن الدعاء ايضا في الصلاة ، القنوت في الوتر عند الاحناف بعد القراءة في الركعة الأخيرة ، وفي صلاة الفجر بعد الرفع من الركوع في الثانية جهرا عند الشافعية وبعد القراءة في الثانية وقبل الركوع سرا عند المالكية . كذلك ورد القنوت عند الشافعية في الوتر في النصف الأخير من رمضان . كذلك من مواطن الدعاء القنوت بعد الرفع من الركعة الأخيرة اذا نزل بالمسلمين نازلة او شدة وذلك في جميع الصلوات . وعند الاحناف القنوت في تلك الحالة او صلاة الصبح بعد القيام من الركوع في الثانية كما ورد الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة في صلاة الجنازة . واما قول المأموم « لا اله الا الله » اثناء سماعه آية من القرآن الكريم من الامم في صلاة الجماعة فيكروه ايضا لان المطلوب من المأموم اثناء قراءة الامم الاستبصار والانصات ولكن قوله هذا لا يبطل الصلاة حيث انه ذكر وليس من كلام الناس الا انه في غير موضعه . هذا اذا كان الشأن كما ورد بالسؤال وبطك الاجابة يكون تد وضح الإبهام . والله سبحانه وتعالى اعلم ، على اننا ندعو المسلمين عامة والمصلين في بيوت الله خاصة الالتزام بالوارد بالكتاب والسنة وان يكون اجتماعهم داعيا الى الالفة والمحبة والتعاون على البر والتقوى ، والله ولى التوفيق .

من احكام الجنائز

الموضوع

(٢٢٩٣) ضم عظام الموتى في المقبرة عند ملئها

المبادئ

١ - لا يجوز نبش الموتى بعد دفنهم واهالة التراب عليهم طالما
المدة او قصرت الا لعذر .

٢ - لا يجوز حفر القبر لدفن آخر الا ان بلى الأول او وجد بد من
دفن هذا الآخر .

٣ - يجوز عند الضرورة ضم عظام موتى كل مقبرة في ناحية منها
لاستعمالها في دفن الموتى الآخرين ويجعل بين الأولين ومن سيوجدون
حاجز من التراب .

سئل :

من السيد / عيد حلمي المقيم ١٢ شارع الحسينى حدائق
القبة بالقاهرة بطلبه المقيد برقم ٦٦٣ لسنة ١٩٦٧ المتضمن انه
يملك مقبرة مكونة من عينين احدهما لدفن الرجال والاخرى لدفن السيدات
وانهما قد امتلأتا بجثث الموتى ولم يبق فيها مكان لدفن آخرين . وطلب
الافادة عما اذا كان يجوز شرعا ان يحفر حفرة كبيرة في كل عين ويوارى
التراب على العظام ويعود لاستعمال كل عين من جديد او لا يجوز ذلك .

اجاب :

المقصود عليه شرعا انه لا يجوز نبش الموتى بعد دفنهم واهالة
التراب عليهم لمدة طويلة ولا قصيرة الا لعذر . ولا يحفر قبر لدفن آخر

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد هريدى - س : ١٠٢ م : ١٢١ - التاريخ :
٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

الا ان بلى الاول علم يبق له عظم الا ان يوجد بد . فيضم عظام الاول
ويجعل بينهما حاجز من تراب . وعلى ذلك يجوز للسائل ان يضم عظام
موتى كل مقبرة في ناحية منها ويعود لاستعمالها في دفن الموتى الآخرين .
وذلك بشرط ان يجعل بين الاولين ومن سيوجدون حاجزا من التراب بشرط
وجود ضرورة لذلك كما سبق بيانه والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٩٤) البناء على القبر والجلوس عليه

المبدأ

البناء على القبر والتمود والمشي عليه منهى عنه شرعا

سئل :

من الأستاذ / شاهين على الجندي رئيس الإدارة المركزية
للمشؤون المالية بوزارة العدل بطلبه المقيد برقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٢م
المتضمن ان جده اقام مسجدا بمدينة منوف واقام بجواره مقبرة اوصى بان
يدفن فيها هو وزوجته واولاده وقد تم تنفيذ وصيته حيث توفي هو وزوجته
واولاده الذكور الثلاثة . وقد رأى اهل الخمر - ان تستغل هذه المقبرة -
والتي تقع في وسط المدينة - في اقامة مدرسة لتحفيظ القرآن - ويريد
استطلاع الراى في الآتي :

١ - هل يجوز شرعا استخدام الحيز المكاني للمقبرة وتحويله الى
مدرسة لتحفيظ القرآن .

٢ - هل يجوز ان توضع صبة من الخرسانة فوق المقبرة بعد ازالة
الشاهد المقام فوقها وتبليطها والجلوس بعد ذلك فوق المقبرة من الراغبين
في حفظ القرآن وتلاوته .

٣ - هل هناك رأى آخر اكثر صلاحية من الناحية الشرعية في هذا
الخصوص .

اجاب :

لقد وردت احاديث كثيرة متواترة تمنع البناء على القبر والتمود والمشي
عليه والصلاة اليه وعليه فقد روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه ان

* المفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حنابلة - م : ١١٧ م : ٧٩ -
انتاريخ : ٧ صفر سنة ١٤٠٣ هـ - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٢ م .

النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبنى على القبور أو يقعد عليها أو يصلى عليها . وروى ابن ماجه النهى عن البناء عليها فقط (ص ٦١ ج ٢ مجمع الزوائد وص ٢٤٤ ج ١ ابن ماجه) . كما روى ابو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لأن يجلس احدكم على جرة فتحرق ثيابه حتى تخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر) أخرجه احمد ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه — وقد ورد عن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لأن أمشى على جرة أو سيف أو أخمص نعلى برجلى أحب لى من أن أمشى على قبر مسلم) . من هذه الأحاديث وغيرها يتبين النهى عن البناء على القبور — سواء كان هذا البناء متعلقا بالميت كالقبة أو بالحى كحجرة أو مدرسة أو خباء أو مسجد أو بيوت للاستراحة فيها عند الزيارة وغيرها . أو ما كان على نفس القبر ليرتفع من أن يوطأ كما يفعله كثير من الناس — وقد حملته الأئمة على الكراهة إذا لم يقصد به الزينة والتفاخر وإلا كان حراما . (الفتح الربانى مسند الامام احمد ج ٨ ص ٨٤) وعلى ذلك — وطبعا لما ذكر لا يجوز للسائل أن يحول مكان المقبرة الى مدرسة لتحفيظ القرآن أو أن يبنى فوقها مكانا ليجلس عليه من يرغب فى حفظ القرآن وتلاوته . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع

(٢٢٩٥) صلاة الجنزة وابن يقف المصلى من جنائز الميت

المسألة

١ — لصلاة الجنزة فضل عظيم وثواب جليل للمصلين والمصلى عليه .

٢ — يقوم المصلى بحذاء صدر الميت أملا كان او منفردا ذكرا كان

الميت او انثى .

سئل :

من السيد / ابراهيم ابراهيم الامام بطله المقيد برقم ٥٧

لسنة ١٩٨٣ م المتضمن سؤاله عن صفة صلاة الجنزة وابن يقف

المصلى من جنائز الميت وهل هناك فرق بين ما اذا كان الميت ذكرا او انثى ؟

اجاب :

ان لصلاة الجنزة فضلا عظيما وثوابا جزيلا للمصلين والمصلى عليه فقد ورد في فضلها (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) احاديث كثيرة منها ما روى عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اتبع جنازة مسلم ايمانا واحتسابا وكان معه حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها فانه يرجع من الاجر بقراطين كل قرط مثل احد ، ومن صلى عليها ثم رجع قبل ان تدفن فانه يرجع بقرط . أخرجه البخارى والنسائي (١) — والحديث كناية عن الاجر العظيم الذى يحصل للمصلى على الجنزة اما ما يحصل للميت فقد جاء في حديث مرشد بن عبد الله البزنى عن مالك بن هبيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ما من مؤمن يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الا اوجب) . فكان مالك اذا استقبل اهل الجنزة جزاهم ثلاثة صفوف (اوجب) : اى اوجب اصطفاؤهم المغفرة او الجنة للميت . وفي رواية احمد : الا غفر له . أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي

(١) انظر ص ٨٠ ج ١ فتح البارى .

المقتنى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزة — ص : ١١٧ م : ١٢٧ — التدريخ :

٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ هـ — ١٠ أبريل سنة ١٩٨٢ م .

والحاكم وصححه الترمذى وحسنه (٢) أما عن صفة صلاة الجنائز وموقف المصلى منها فقد قال الحنفية : صفة صلاة الجنائز ان يقوم المصلى بحذاء صدر الميت ثم ينوى اداء فريضة صلاة الجنائز عبادة لله تعالى . الخ . وهو المشهور في مذهب الحنفية فالسنة عندهم وقوف المصلى اماما كان او منفردا بحذاء صدر الميت ذكررا كان او انثى وذلك لقول سمرة بن جندب : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها للصلاة وسطها . أخرجه السبعة والبيهقى (٣) (ووجهه) ان الصدر هو وسط البدن لان الرجلين والرأس من الاطراف والبدن من العجيزة الى الرقبة فكان وسطه الصدر والقيام بحذاء الوسط اولى لمستوى الجانبين في الحظ من الصلاة ولان القلب معدن العلم والحكمة فالوقوف بحذاء اولى وهذا هو ما نبيل اليه لظهوره وقوة أدلته — ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم — والله الموفق والهادى سواء السبيل . والله سبحانه وتعالى اعلم .



(٢) انظر ص ٢٠١ ج ٧ الفتح الربيعي .

(٣) انظر ص ٢١٢ ج ١ بدائع الصنائع

الموضوع

زيارة القبور وبنائها بالطوب الأحمر والمسلح

المبادئ

- ١ - زيارة القبور مندوبة للرجال والنساء للعتلة والاعتبار بشرط أمن الفتنة عند خروج النساء وعدم اشتغال زيارتهن على ما حرم الله .
- ٢ - الموتى ينتفعون بالدعاء والاستغفار لهم من الأتراكين ويأتسون بهم .
- ٣ - أحياء نكرى الموتى لا سند لها في الشريعة ولا هي من عمل الصحابة ولا من المأثور عن التابعين .
- ٤ - لا حرمة في بناء القبور بالطوب الأحمر والمسلح لأنه أكثر صيانة للبيت .

سئل :

من السيد / عيد محمود حسن بطلبه المقيد برقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٤ م المتضمن : استفساره عما يأتي :

١ - ما رأى الدين في زيارة الموتى ؟ وهل صحيح أن الميت يشعر بوجود زائريه ويعرفهم ؟

٢ - ما رأى الدين فيما توفى وأوصى بعدم اقلية سرائق له وبعدم قراءة القرآن والسبوع والخمسة عشر يوماً والأربعين ؟

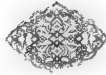
٣ - ما رأى الدين في بناء المقابر بالطوب الأحمر والجبش والمسلح ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة : ص ١٢٠ - م ٦٢ - التاريخ : ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥ هـ - ١٢ يناير ١٩٨٥ م .

اجاب :

اما عن زيارة القبور فهي مندوبة للرجال والنساء للعظة والاعتبار بجلال الموت وحال من كانوا احياء ثم صاروا ترابا فترق القلوب وتندرك النفوس مآلاتها من الخير — فضلا عن أن الموتى يتفتنون بالدعاء والاستغفار لهم والسلام والترحم عليهم من الزائرين ويأتئون بهم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكركم الآخرة) رواه مسلم والترمذى . والخطاب للرجال ويشمل النساء لانهن اشد حاجة الى العظة والاعتبار هذا بشرط أمن الفتنة من خروجهن وعدم اشتغال زيارتهن على ما حرم الله . . وكان صلى الله عليه وسلم يزور اهل البقيع مرارا ويسلم عليهم ويدعو لهم . وقال ابن القيم أن الاحاديث والآثار تدل على أن الزائر متى جاء علم به المزور من الاموات وسمع سلامه ورد عليه وانس به ويشهد لذلك ما جاء في الصحيحين عن ابي طلحة قال لما كان يوم بدر وظهر الرسول على مشركى قريش امر الرسول صلى الله عليه وسلم ببضعة وعشرين من صناديدهم فالتقوا في القليب ونادى الرسول على بعضهم باسمائهم : (اليس قد وجدتم ما وعد ريكم حقا فأتى وجدت ما وعد ربي حقا) فقال عمر رضى الله عنه : يا رسول الله ما تكلم من اجساد لا ارواح لها فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (والذى نفسى بيده ما انتم بأسماع لما اقول منهم) وأخرج ابن عبد البر بأسناد صحيح عن ابن عباس مرفوعا . (ما من أحد يمر بقبر اخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه) . يتضح مما سبق أن الموتى يسمعون ويجيبون في قبورهم ويعرفون من كانوا يعرفونه في الدنيا اذا زارهم . اما من توفى واوصى بعدم اقامة سراق له واحياء ذكراه في الخمسين والاربعين وذبح ذبيحة خاصة بالميت . . الخ — غنفيذ بأن كل هذه الامور لا سند لشيء منها في الشريعة الفراء ولا هي من عمل الصحابة ولا من المأثور عن التابعين وانما هي امور مستحدثة ومبتدعة وفيها من المضار ما يوجب النهى عنها وفيها اضرار للبال في غير وجوه المشروعة ، وقد يكون اهل الميت احوج اليها فضلا عن أن في احياء الذكرى (الخمسين والاربعين والذكرى السنوية) تكرارا للجزاء وتجديدا للأحزان وهو غير مشروع . لأن التعزية مرة واحدة كما ورد فضلا عن أن هذه الامور المبتدعة لا ينال الميت منها رحمة او منوية اللهم الا قراءة القرآن من مقرأ مخلص يتقى الله ولا يغالى في اجر قرائته ويهب ثواب القراءة لروح الميت والتصدق على روح الميت فان ذلك ينفعه بلأن الله . اما ما يفعل بقصد السمعة

والتفاخر غليس من الاسلام في شيء . ونرى وجوب تنفيذ وصية الميت لأنها
أيضاً بتنفيذ شرع الله . أما عن بناء المقابر بالطوب الأحمر والجبش
والمسلح فأنا نرى أنه لا حرمة في ذلك لأنه أكثر صيانة للميت من عبث
العابثين أو من نبش سبع ونحوه بشرط عدم الاسراف والمغالاة في بناء
القبور للتفاخر والمباهاة لأنها ليست سبيلاً لذلك وكفى بالموت واعظاً .
هذا وبالله التوفيق . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٢٩٧) دفن الموتى في الساحات الملاصقة للدور للتبرك بهم

المبادئ

- ١ — الدفن في اللحد أفضل من الشق إلا أن تكون الأرض رخوة .
- ٢ — يكره دفن الميت ولو صغيراً في المنزل لأن هذا خاص بالأنبياء والأفضل دفن الأموات في المقابر المعدة لذلك .

مسئل :

من السيد / سيد بدوي محمد رسلان بطلبه المقيد برقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٤ م المتضمن : بيان الحكم الشرعي فيمن يدفنون بموتاهم في ساحاتهم الملاصقة لدورهم التي يسكنون فيها من جميع النواحي ليتبارك الناس بموتاهم .

اجاب :

قال تعالى : « قتل الإنسان ما اكفره — من أى شيء خلقه من نطفة خلقه فقدره ثم السبيل يسره ثم أماته فلقبره » الآيات ١٧ — ٢١ من سورة عبس . من مفهوم هذه الآيات الكريمة يتبين أن أقبار الإنسان أى دفنه في القبر من تكريم الله له ومن نعم الله عليه ، وأقل القبر حفرة توارى الميت وتمنع بعد ردمها ظهور رائحة منه تؤذى الأحياء ولا يمكن من نبشها سبيع ونحوه وأكمل القبر اللحد وهو حفرة في جانب القبر جهة القبلة يوضع فيها الميت وتجعل كالبيت المسقف بنصب اللبن عليه (اللبن هو الطوب النيء) والدفن في اللحد مستحب بالإجماع لقول عائشة رضى الله عنها (لما مات النبي صلى الله عليه وسلم اختطفوا في اللحد والشق حتى تكلموا في ذلك وارتفعت أصواتهم فقال عمر : لا تصخبوا عند النبي صلى الله عليه وسلم حيا ولا ميتا فارسلوا الى الشقاق واللاحد جميعا فجاء اللحد فلحد لرسول

* المتي : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة — م ١٢٠ — م ٦٧ التاريخ : ٦ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ — ٢٧ يناير ١٩٨٥ م .

الله صلى الله عليه وسلم ثم دفن) أخرجه ابن ماجه بسند صحيح ورجاله ثقات وأحاديث أخرى دلت على أن الدفن في اللحد أفضل من الشق إلا أن تكون الأرض رخوة لينة يخلف منها أنهيال اللحد فيصلر الى الشق وهو حفرة مستطيلة في وسط القبر تبني جوانبها باللبن أو غيره يوضع فيها الميت ويسقف عليه باللبن والخشب أو غيرها ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت ، أما إذا كانت الأرض صلبة فللدفن في الشق مكروه ويكره عند الحنفيين دفن الميت ولو صغيرا في المنزل لأن هذا خاص بالأنبياء والدفن في المقبرة المعدة للدفن أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدفن الموتى بالبقيع وهو مكان مخصص لدفن الموتى وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم دفن أصحابه في المقبرة فكان الاقتداء بفعله أولى ، أما الدفن في المنزل أو الدار فهذا خاص بالأنبياء لقول أبي بكر من حديث ابن عباس : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض . . .) وقد وافق على كرم الله وجهه الصديق على ذلك وقال 'نا سمعته أيضا . وعلى ذلك نرى أن الأفضل والأولى دفن الأموات في المقابر المعدة لذلك وفي المكان المخصص للمقابر اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٢٩٨) احياء نكرى الميت وزيارة القبور ومدة الحداد

المبادئ

١ - الاخضسة ونكرى الاربعين والذكرى السنوية للميت امور غير مشروعة وفيها تجديد للحزن وضياح للمال ولا ينال الميت منها مئوبة او رحمة
٢ - التعزية مرة واحدة وتكون عند التشيع او عند المقابلة الاولى لمن لم يحضره .

٣ - ينتفع الميت بما كان سببا فيه من اعمال البر في حياته كما ينتفع باعمال غيره اذا دعا واستغفر له وتصدق عليه .

٤ - زيارة القبور مستحبة للعظة والاعتبار ومحرمه على النساء اذا لم يؤمن منها الفتنة او اشتملت على محرم .

٥ - الاحداد يكون بترك الزينة ولادة ثلاثة ايام على من مات من الاقارب وان كان الميت زوجا حد عليه من زوجته اربعة اشهر وعشرة ايام .
سئل :

من السيد / عبد المنعم ابراهيم قنديل المقيم بمهارة ٧٤
بالدنية السكنية بالمحلة بمصر الجديدة بطلبه المقيد برقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٥م المتضمن استفساره عن الحكم الشرعى فيما يقوم به اهل الميت من عمل اخضسة - ونكرى الاربعين - والذكرى السنوية وزيارة القبور في اول رجب ونصف شعبان والاعيداء والمواسم وغير ذلك وتوزيع المأكولات واستئجار مقرئين على القبور ولبس ملابس الحداد لفترات طويلة . وماهى الطريقة الشرعية التى تتبع حيال الميت لينال الثواب ؟ وما هى مدة الحداد لأفراد اسرة الميت ؟

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد مجاهد - م ١٢٠ - م ١٦٧ الفريخ : ١٦ ربيع الاول ١٤٠٦هـ - ٢ ديسمبر ١٩٨٥م .

اجاب :

ان الناس قد اعتادوا امورا كثيرة في المآثم وغيرها . ولم يعتدوا في اكثرها الا على مجرد الاستحسان الشخصي او الطائفي — واخذت هذه العادات تنتقل من جيل الى جيل حتى عمت وصارت تقاليد يأخذها حاضر الناس عن ماضيهم ناظرين اليها الى انها سنة الآباء والاجداد ولم يجدوا من ينكر المنكر منها عليهم ولعلها وجدت من يبيحها او يستحسنها ويقومها — ففعلها واعتادها غير المتفقهين وسائرهم غيها المتفقهون واحتلوا اثمها واثم من ابتكرها وفعلها الى يوم الدين . وجاء الاسلام وللناس عادات بعضها حسن طيب مفيد فاقرها وبعضها سوء خبيث ضار فانكرها وحاربها والفاها وهذا هو شان الاسلام في كل ما جد ويجد في ظله من عادات . الحسن يقره ويسميه . (سنة حسنة) وجعل لمن سننها اجرها ولجر من عمل بها الى يوم القيامة والسوء يدفعه وينكره ويسميه (سنة سيئة) وجعل على من سننها وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة . وان ما يقوم به اهل الميت من خميس صفر وكبير وفكري الاربعين والذكرى السنوية للموتى والخروج للمقابر في المواسم والاعياد كل ذلك من البدع المذمومة التي لا اصل لها ولا سند لها في الشرع الاسلامي لا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم ولم يؤثر عن التابعين وهذه امور مستحقة منذ عهد قريب وفيها من المضار ما يوجب النهي عنها . من ضياع للأموال في غير وجهها المشروع وربما كان اهل الميت في حاجة ماسة اليه وفيه مع ذلك تجديد للأحزان وتكرار للغراء وهو امر غير مشروع لحديث (التعزية مرة) وتكون عند التشيع او عند المقابلة الاولى لمن لم يحضر التشيع . لهذا نهى بالمسلمين أن يقطعوا عن هذه العادات الذميمة التي لا ينال الميت منها رحمة او ثوبة ولا ينال الحي منها سوى المضرة فليس لذلك اساسي في الدين (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) اما ما يتبعى عمله لأجل الميت فمن المتفق عليه ان الميت ينتفع بما كان سببا فيه من اعمال البر في حياته . قال صلى الله عليه وسلم (اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية ، او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له) وكذلك يلحقه ثواب مصحف ورثه او مسجد بناه ، او بيت بناه لابن السبيل او صدقة أخرجها من ماله في صحته . وكذا ينتفع بأعمال غيره اذا دعا له واستغفر — والصدقة عليه كمساعدة المحتاج وإطعام الجوعان وارواء الظمان لكل ذلك ثواب يصل الى الميت

ولا يشترط ذلك عند المقابر فاذا دعى له او تصدق عنه في اى مكان وصل له ثواب الصدقة. وكذلك الحج عنه وقراءة القرآن بخشوع وتدبر وإخلاص ويقول الغارىء بعد فراغه اللهم أوصل مثل ثواب ما قرأته الى فلان ولا يشترط في القراءة أن تكون عند القبر وانما تجزىء في اى مكان ويشترط أن تكون من انسان يعى كلام الله ويقرؤه بصدق وإخلاص ولا يتأتى هذا الا من ولده أو قريب له أو صديق مخلص له . غافض ما يهدى للميت سقى الماء وأطعم الطعام والدعاء والاستغفار له بصدق من الداعى وإخلاص منه . اما عن زياره المقابر فانها مستحبة للرجال لقوله صلى الله عليه وسلم (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها فانها تنذكركم الآخرة) ولما كان المقصود من الزيارة التذكرة والاعتبار فقد رخصها أكثر العلماء للنساء لحديث عائشة : كيف اقول لهم يا رسول الله — اى عند زيارتها للقبور قال : (تولى السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين — ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم لاحقون) . ويشترط فيها للنساء أمن الفتنة منهن وعدم اشتغالها على محرم من نذب ونياحة وخلاعة ومجون اما اذا كانت زيارة النساء للمقابر لا يؤمن منها الفتنة أو اشتغلت على محرم فانها تحرم ويمنع منها النساء منعاً باتاً حتى لا يؤذين الأموات بخلاعتن وسفورهن وهيتهن الفاضحة حيث يختلط الرجال بالنساء والشبان بالثلاثيات ويأكلن ويشربن ويتمن ويقعدن على المقابر فاذا كانت الزيارة بهذه المثابة فتركها محتم لان ضررها اشد وأعظم . وعلى هؤلاء الزائرات تنزل اللعنات من الله والملائكة وتحفهن الشياطين من كل جانب وعلى تلك الزيارة يحمل الحديث النبوى الشريف (لمن الله زوارات القبور) فللمن المذكور في الحديث انما هو للبكرات من الزيارة ولعل السبب ما ينفى اليه ذلك من تضييع حقوق الزوج والاولاد وخروجهن متبرجات فاذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الاذن لهن لان تفكر الموت يحتاج اليه الرجال والنساء . وزيارة المقابر ليس لها وقت محدد فمى مستحبة في كل وقت لتحقيق العظة والاعتبار ونرى عدم استحبابها خاصة للنساء أيام عيدى المسلمين فانها أيام سرور فلا داعى لتجدد الاحزان فيها .

اما عن الاحداد على الميت : فالاحداد الشرعى : هو ترك لبس مائيه زينة من الثياب وترك الكحل والطيب والطحى وما اشبه ذلك . وهو مباح

لده ثلاثة ايام بلياليها من الوفاة على من مات من الاقارب ويحرم بعد ذلك .
ما لم يكن الميت زوجا فلن امراته تحد عليه اربعة اشهر وعشرة ايام وجوبا
لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد
نوق ثلاثة ايام الا على زوجها فانها تحد اربعة اشهر وعشرا) . والله
سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٩٩) صلاة الجنزة

المبادئ

- ١ — صلاة الجنزة فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقين .
وان لم يقم به احد اثم الجميع .
- ٢ — من لم يصل عليه قبل دفنه صلى عليه في قبره .

سئل :

من السيد / محمود منصور على بطله المتجد برقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٠ والمتضمن ان المسلمين في بلدتهم يفتنون موتاهم دون ان يصلوا عليهم صلاة الجنزة بحجة استمجال اهل الميت والحائوتى — وبعد يومين او ثلاثة يكفون ايا منهم ليصلى على القبر . فما حكم ذلك شرعا ؟

اجاب :

من المتفق عليه ان صلاة الجنزة فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقين — وان لم يوجد سوى مسلم واحد تعينت عليه واصبحت فرض عين ياتى بتركه — وان لم يقم بها احد من المسلمين اثموا جميعا . والمطلوب في صلاة الجنزة النية واربع تكبيرات ، والقيام فيها من اولها الى آخرها مع استقبال القبلة ، والطهارة ، وستر العورة والدعاء للميت بالرحمة والمغفرة وختمها بالسلام ... وهى من قبيل الدعاء للميت . امر الله بها نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم فقال تعالى « وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم » أى راحة وطمأنينة ورحمة وقال صلى الله عليه وسلم عندما مر بالقباع فرأى قبرا جديدا فسال عنه فقيل . فلانة ، فعرفها فقال : الا آفتمونى بها ؟ (أى أخبرتمونى بموتها) قالوا : كنت قائلا « من القيلولة وهى النوم ظهرا » صائها فكرهنا ان نؤذيك . فقال صلى الله

* الفتا : فضيلة الشيخ محمد مجاهد — ص ١٢٠ — م ٢٠٠ التاريخ : ٨ رجب ١٤٠٦ — ١٩ مارس ١٩٨٦ .

عليه وسلم : (لا تفعلوا لا يموتن فيكم ميت ما كتبت بين أظهركم الا آذنتموني به فان صلاتي عليه رحمة . ثم اتى القبر وصف المسلمين خلفه وكبر عليه اربعاً) رواه أحمد والنسائي والبيهقي وابن حبان وصحاحه عن زيد بن ثابت . وقال صلى الله عليه وسلم (اذا صليتم على الميت فاخضعوا له الدعاء) . ويسن ان يصلى على الميت جماعة ثلاثة صفوف لقوله صلى الله عليه وسلم (ما من مؤمن يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف الا اوجب) أى اوجب اصطفتهم المغفرة أو الجنة للميت ، وفي رواية أحمد الا غفر له . فكان مالك اذا استقبل أهل الجنازة جزاهم ثلاثة صفوف . أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وصححه والترمذي وحسنه . ولصلاة الجنازة فضل عظيم وثواب كبير كما أشارت بذلك الأحاديث الشريفة والوارد منها ما رواه الجماعة عن أبى هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : (من تبع جنازة وصلى عليها فله قيراط ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان أصفرهما مثل أحد) واحد جبل عظيم بكة . والوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ان صلاة الجنازة على الميت عقب تكفينه وقبل دفنه واستقر الأمر على ذلك فيجب علينا ان نلتزم بذلك . الا اذا وجد عذر يحول دون الصلاة قبل الدفن ففي هذه الحالة تجوز صلاة الجنازة على الميت في مقبرته ويصلى عليه ولو بعد سنوات لما ورد ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد بعد ثمانى سنوات . وما ورد في السؤال من ان العلة في دفن الميت قبيل الصلاة عليه استعجال أهله والحاوتى فليس عذراً مقبولاً ولا معقولاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٣٣٠٠) تقبل العزاء في المبنى الملحق بالمسجد

المبادئ

١ - التعزية لصاحب المصيبة مندوبة ووقتها من حين الموت الى ثلاثة ايام .

٢ - لا يلبس بالجلوس للتعزية في غير المسجد ويكره فيه .

٣ - المبنى الملحق بالمسجد يكون مسجدا بمجرد القول وان لم يصل فيه ويأخذ حكم المسجد .

سئل :

من الشيخ / احمد سعدون : من اهالي قرية زاوية البحر مركز كوم حمادة . محافظة البحيرة بطلبه المقيد برقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٥ المتضمن ان اهالي تلك القرية قد ساهموا واقاموا مبنى ملحقا بمسجد القرية . قاصدين بذلك توسعة هذا المسجد . وقد جعلوا لهذا المبنى الملحق بابين يصلانه بالمسجد . يمكن فتحهما وغلقهما حسبما شاؤوا . كما جعلوا له بابا ثالثا للخارج وازاد السائل قللا : ان مبنى المسجد الاساسي يسع المصلين في جميع الاوقات . ما عدا صلاة الجمعة والعيدين فانه لا يسمعهم . ولذا يستمينون بالمبنى الملحق عند ادائهم لتلك الصلوات وانه قد توفي احد اهالي تلك القرية . وترك صغارا . ولم يترك لهم ميراثا . وليس لديهم من المال ما يمكنهم من اقامة سراقق لتقبل العزاء لهذا المتوفى ويريدون تقبل العزاء بالمكان الملحق بالمسجد . رافة ببناء المتوفى الصغار . وان هناك حالات كثيرة تمر بنفس الظروف . وطلب السائل . معرفة الحكم الشرعي في انهم لو سلكوا هذا المسلك . واقاموا ليالي العزاء — نظرا

* المتني : فضيلة الشيخ محمد مجاهد — م. ١٢٠ — م. ٢٤٧ — الترخي : ١٤ ذوالععدة ١٤٠٦ هـ — ٢٠ يولييه ١٩٨٦ م .

ظروفهم المادية — في المبنى الملحق بالمسجد — والذي تنلى فيه آيات القرآن الكريم في تلك الليالي . هل يكون في ذلك مساس لحرمة المسجد . او مساس لدينهم ام لا ؟

اجاب :

اتامة المسآتم ليلة فأكثر على الوجه المعروف من نصبه السراقات والاتفاق عليها بما يظهر بهجتها هي قطعاً اسراف محرم بنص القرآن الكريم . لأن فيها اضاءة الاموال في غير وجهها الشرعى في حين ان الميت كثيراً ما يكون عليه ديون او حقوق لله تعالى لا تتسع موارد له لوفاء بها مع تكاليف هذا المآتم . وقد يكون الورثة في اشد الحاجة الى هذه الاموال . وكثيراً ما يكون في الورثة قصر يلحقهم الضرر بتبديد اموالهم في اتامة هذا المآتم . ولم تكن التعزية عند مسلمى العصور الاولى الا عند التشييع او عند المقابلة الاولى لمن لم يحضر التشييع . ففى زاد المعاد ما نصه : وكان من هديه صلى الله عليه وسلم تعزية اهل الميت . ولم يكن من هديه ان يجتمع للعزاء . لا عند قبره ولا غيره . وكل هذا بدعة حائثة مكروهة . وكان من هديه السكون والرضا لقضاء الله والحمد له والاسترجاع . وكان من هديه ان اهل الميت لا يتكلفون الطعام للناس . بل امر ان يضع الناس لهم طعاماً يرسلونه اليهم . وهذا من اعظم مكارم الاخلاق . وفقه المذاهب الاربعة . الطبعة السادسة ما نصه : التعزية لصاحب المصيبة مندوبة . ووقتها من حين الموت الى ثلاثة ايام . وتكره بعد ذلك الا اذا كان المعزى غائباً فانها لا تكره حينئذ بعد ثلاثة ايام . . . الى ان قال : ويكره لاهل المصيبة ان يجلسوا لقبول العزاء سواء اكان في المنزل ام في غيره . اما الجلوس على قارعة الطريق وفرش البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهي عنها . ويقول الحنفية : ان الجلوس للتعزية خلاف الاولى . والاولى ان يتفرق الناس بعد الغفن . ويكره الجلوس في المسجد (١٠ هـ) وفي الدر المختار وحاشيته ج ١ ص ٨٤٢ وهو من كتب فقه الاحناف — (ولا بأس بالجلوس لها — اى للتعزية — في غير المسجد . اما في المسجد فيكره . كما في البحر عن المجتبى وجزم به في شرح المنية ١٠ هـ وعلق ابن عابدين في حاشيته على قول صاحب الدر هذا : ان استعمال لا بأس هنا على حقيقته . لانه اى الجلوس للتعزية خلاف الاولى كما صرح به في شرح المنية ١٠ هـ ويقول ابن عابدين في نفس الصحيفة من هذا المرجع نقلاً عن غيره ما نصه (وفق

الإمداد . وقال كثير من متأخري أئمتنا . يكره الاجتماع عند صاحب البيت ويكره له الجلوس في بيته حتى يأتى إليه من يعزى بل إذا فرغ ورجع الناس من الدفن فليتفرقوا . ويشغل الناس بأبورهم وصاحب البيت بأمره . هـ . قلت — أى قال ابن عابدين — وهل تنتفى الكراهة بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى إذا فرغوا قام ولى الميت وعزاه الناس كما يفعل في زماننا . الظاهر . لا : لكون الجلوس مقصودا للتعزية لا للقراءة ولا سيما إذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور المذنورة . ولا حول ولا قوة الا بالله . انتهى قول ابن عابدين .

هذا وتنبه للموضوع نقول : ان تمام المسجدية على ما قاله ابن عابدين في رد المحتار . يكون بالقول على المفتى به . او بالصلاة فيه على قولهما . ويريد بالمفتى به مذهب الإمام أبى يوسف الذى لا يشترط في تمام المسجدية الصلاة في المسجد بعد الاذن من بانيه . بل يكون مسجدا بمجرد القول بأن يقول — جعلته مسجدا — وان لم يصل فيه . والمفهوم من كلامهم انه لا يلزم هذا القول بل بناؤه على صورة المساجد كاف عند أبى يوسف في تمام مسجديته . لأن هذا البناء فعل مثنىء عرفا بجعله مسجدا . الفتاوى الإسلامية الصادرة من دار الإفتاء ، المجلد الحادى عشر ص ٣٩٦٥ وبناء على ما تقدم : يكون المبنى الملحق بالمسجد قد تمت مسجديته قولاً وفعلًا حيث كان القصد من بنيائه هو توسعة المسجد الأساسى حسبما جاء بالسؤال وقد صلى الناس فيه فعلا . وبذا يكون الجلوس فيه للتعزية مكروها شرعا . وفق الله المسلمين لما يحب ويرضى . والله اعلم .

من احكام الزكاة

الموضوع

(٣٣٠١) عدم احتساب ما سدده الضامن من الزكاة

المبادئ

- ١ — لا يجوز أداء الزكاة الا بنية مقارنة لمزل الواجب منها او عند ادائه لمستحقه من مصارف الزكاة .
- ٢ — من شروط وجوب الزكاة خلو النصاب عن الدين ولا فرق في الدين بين ان يكون المدين هو المقرض او كفيله .
- ٣ — زكاة مال القرض تكون على المقرض (الدائن) لا على المقرض المدين .
- ٤ — لا يجوز احتساب ما دفعه الضامن الى المقرض (الدائن) من الزكاة الواجبة عليه في ماله المتبقى عنده لانه حين دفعه كان يؤدي ديناً عليه فلم يتحقق فيه معنى الزكاة شرعاً .

سئل :

من السيد / محمود ابراهيم صفراطه بالمنزل ١٥ شارع سالم سالم بالمجوزة شقة ١٧ بطلبه المقيد ١٠٦٥ لسنة ١٩٥٧ انه ضمن آخر في دين عليه ولم يسدد المدين هذا الدين واقطع فقام الضامن السائل بسداده من ماله وان له مالا آخر تجب فيه الزكاة وسأل هل يجوز له ان يحتسب الزكاة التي تجب عليه في ماله الخالص من مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيها التي سددها بطريق الضمان للدائن .

اجاب :

ان الزكاة شرعاً تملك جزء معين من المال من احد مصارف الزكاة مع

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون - س ٨٢ - م ٦٦ - انترنخ : اول ذو الحجة ١٢٧٦هـ - ٢٦ يونيو ١٩٥٧م .

تطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى ولا يجوز اداؤها الا بنسيئة مقارنة لعزل الواجب منها عن النصاب او لادائه لمستحقه من مصارف الزكاة وتجب على الحر المسلم العاقل البالغ اذا ملك نصابا ملكا تاما في طرق الحول خاليا عن الدين فاضلا عن حوائجه الاصلية والمراد بالدين الدين الذى له مطالب من جهة العباد ولا فرق في الدين بين ان يكون الدين هو المقرض او كفيله لان كلا منهما مطالب به من المقرض .

ولان زكاة مال القرض على مالكة المقرض شرعا لا يجب شيء منها على المقرض مطلقا ، وكذلك الكفيل قبل ادائه الدين عن المقرض فان اداه كانت زكاة ما ادى من مال القرض واجبة عليه شرعا ولكن يترأى الاداء الى ان يقبض منه شيئا تجب فيه الزكاة لانه باداء الكفيل الدين تبرأ ذمته منه وتبقى ذمة المقرض مشغولة به حتى يؤديه للكفيل الذى يصبح في هذه الحالة دائنا له بمقدار ما ادى عنه .

فالكفيل حين يؤدي زكاة ما دفعه الى المقرض من الدين انما يؤدي زكاة مال له على المقرض لان الدين على المقرض ولو معسرا تجب فيه الزكاة على مالكة وهو هنا الضامن (الكفيل) - جاء في شرح الهداية (ولو كان الدين على مقر ملىء او معسر تجب الزكاة لا يمكن الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل وقال صاحب الفتح تعليقا على ذلك وقسم ابو حنيفة الدين الى ثلاثة اقسام : قوى وهو بدل القرض ومال التجارة وفيه تجب الزكاة اذا حال الحول ويترأى الاداء الى ان يقبض الاربعين درهما ففيها درهم وكذا فيما زاد بنحسبه الخ . وجاء في حاشية الدر المختار ما ملخصه : وهذا اذا لم يكن له مال آخر غير الدين فان كان له مال غيره ثم قبض من الدين شيئا فانه يجب ضم ما قبض من الدين ولو قليلا الى ما عنده من المال واخراج زكاة الجميع ان بلغ نصابا لان المقبوض من الدين يكون في هذه الحالة كالاستفاد اثناء السنة - ومظه يجب ضمه الى الاصل . هذا ولا يجب على المقرض شيء من زكاة مال القرض لان زكاته واجبة على مالكة وحده ^١ وعلى ذلك لا يجوز شرعا احتساب ما دفعه السائل الى المقرض من الزكاة الواجبة عليه في ماله المتبقى عنده لانه حين دفعه كان يؤدي ديناً عليه فلم يتحقق فيه معنى الزكاة شرعا وهو تهليك جزء من المال الى غير بنية مقارنة للاداء او لعزل الواجب فلا يقع هذا الاداء عن زكاة ماله الزائد عن هذا الدين لذلك ولان الاداء لم يكن لمصرف من مصارف الزكاة وهي الفقير والمسكين الخ .

فعلى أى وجه لا يجوز احتساب مبلغ الألفى جنيه من الزكاة الواجبة على السائل فيما فضل عنده من المال وإنما هو مال تجب فيه الزكاة كالمال الذى عنده وكلما قبض السائل منه شيئا من المقترض ضمه الى ما عنده من المال الذى تجب فيه الزكاة وأدى زكاة الجميع متى كان المجموع نصيبا فاضلا عن حوائجه وحال عليه الحول طبقا للنصوص التى ذكرناها آنفا والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٣٠٢) صدقة الفطر وعلى من تجب

المبادئ

- ١ — تجب صدقة الفطر على الحر المسلم انذى يملك قوته وقوت عياله يوم العيد وليفه فائضا عن حوائجه الاصلية .
- ٢ — صدقة الفطر تجب على المزكى وعن تلزمه نفقته شرعا . وتجب بطلوع فجر يوم الفطر ولا تسقط بالتأخير .

سئل :

من السيد / موسى محمد أحمد موسى بطلبه المقيد برقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ المتضمن انه يعمل بواب عمارة وراتبه الشهري مبلغ ٥٣٥ قرشا صاغا وانه يعمل أسرة مكونة منه ومن زوجته وبناته الثلاث. وعنده من القوت ما يكفيه مدة عشرة ايام بعد عيد الفطر وطلب السائل بيان هل تجب عليه صدقة الفطر .

اجاب :

صدقة الفطر واجبة شرعا على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حوائجه الاصلية وان لم يكن النصاب نايبا وبه تحرم على مالكة الصدقة عن نفسه وولده الصغير الفقير . وتجب بطلوع فجر يوم الفطر ولا تسقط بالتأخير وهذا عند الحنفية . ولم يشترط غير الحنفية من الائمة الاربعة ملك النصاب لوجوب صدقة الفطر بل اوجبوها على من يملك قوته وقوت عياله يوم العيد وليفه فائضا عن حوائجه الاصلية كما اوجبوها على المزكى وعن تلزمه نفقته ، وطبقا لذلك تجب صدقة الفطر على ذلك السائل عند الائمة الثلاثة من نفسه وعن زوجته وبناته الثلاث . ولا تجب عليه عند الحنفية الا اذا كان يملك المبلغ المشار اليه بعد طلوع فجر يوم العيد فاضلا عن حوائجه الاصلية ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .

* الهني : فضيلة الشيخ أحمد هريدي — س ١٠٠ — م ٤٠٠ الترخيخ : ٢٩ سوال
١٣٨٥ — ١٩ فبراير ١٩٦٦ م .

الموضوع

(٢٣٠٢) اداء زكاة الأموال الى صندوق الخدمات الاجتماعية

للماملين المدنيين بالدولة

المبادئ

١ - مصارف الزكاة ايا كان نوعها مبينة في الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة .

٢ - يرى بعض فقهاء المذهب الحنفي ان المصارف المبينة في قوله تعالى (وفي سبيل الله) تشمل جميع اوجه البر .

٣ - يجوز دفع الزكاة بأنواعها الى صندوق الخدمات الاجتماعية للماملين المدنيين بالدولة ، باعتباره وكلاء عن الزكّين الدافعين اليه .

٤ - على الزكّى في هذه الحالة ان ينوى عند الدفع الى الصندوق انه يؤدي زكاة ماله او خطره حتى تقع موقعها شرعا ، ويعتبر بها مؤديا ما فرض عليه .

٥ - على الصندوق الا يعطى مما يدفع اليه من الزكاة مدينا بسبب شرب الخمر أو لعب القمار أو أى فعل محرم شرعا .
مسئل :

من وزارة الخارجية ومكتب السفر الامين العام بكتابتها رقم ٦٩/١٤٥ المؤرخ ١٩٧٩/١/٣١ المقيد برقم ٥٢ لسنة ١٩٧٩ - المتضمن ان القرار الوزاري رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتنظيم الخدمات الاجتماعية للماملين المدنيين بالدولة تنفيذا للقانون قد نص على ان من اغراض هذا الصندوق « صرف اعانات مالية للمذكورين في حالات الوفاة او المرض الذى يستلزم

* المتن : تشيلة الشيخ جك الحق على جك الحق - م : ١٠٥ : م : ٢٤٩ -
التاريخ : ٨ ربيع الاول سنة ١٣٩٩ هـ - ٧ مارس سنة ١٩٧٩ م .

علاجه نفقت تجاوز امكانيات العايل وكذلك صرف اعانت في حالات الكوارث الأخرى وفي سواها من الحالات التي تستدعى ذلك . كما تحدث موارد الصندوق ومن بينها : ما يقرر في موازنة الوزارة من اعتبارات لهذا الغرض — وكذلك ما يقدم الى الصندوق من الهبيلت والتبرعات وان البعض قد رغب في اداء ما يجب عليهم من الزكاة الشرعية سواء كانت زكاة مال او زكاة فطر الى هذا الصندوق . وقد انتهى كتاب الوزارة الى طلب الإفادة بحكم الشريعة الإسلامية في هذا الشأن وهل يجوز ان تؤدي الزكاة للصندوق المذكور ويسقط بذلك الغرض عن مؤديها ؟

اجاب :

نفيد بأن مصارف الزكاة أيا كان نوعها مبينة في قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الراتب والفارين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) . الآية ٦٠ من سورة التوبة . ولما كان الثابت أن من أغراض صندوق الخدمات الاجتماعية للعاملين بالوزارة صرف اعانت مالية للمريض الذي يستلزم علاجه نفقات تجاوز امكانيته وفي حالات الكوارث الأخرى وحالات الوفاة . وكان من المصارف المبينة في تلك الآية (الفارين) اي المدينين (وفي سبيل الله) وتشمل جميع أوجه الخير جريا على تفسير لبعض فقهاء المذهب الحنفى ، لما كان ذلك . يجوز دفع الزكاة بأنواعها الى هذا الصندوق باعتباره وكلا عن المزين الدافعين اليه في توزيع زكواتهم في مصارفها الشرعية وعلى المزي في هذه الحالة أن ينوى عند الدفع الى الصندوق أنه يؤدي زكاة ماله أو فطره حتى تقع موقعها شرعا ويعتبر بها مؤديا ما غرض عليه . وعلى الصندوق ألا يعطى مما يدفع اليه من الزكاة مدينا بسبب شرب الخمر أو لعب القمار أو أى فعل محرم شرعا وبالجلة يراعى في الصرف من حصيلة الزكاة المعنى السابق ايصاله في تفسير (والفارين وفي سبيل الله) فلا يعطى ورثة المتوفى من العاملين الا اذا تحقق فيهم المعنى السابق أو دخلوا في معنى الفقراء والمساكين أو ضاقت مواردهم من الوفاء بضرورات حياة أمثالهم على الوجه المشروع . والله الموفق وهو سبحانه أعلم بالصواب .

الموضوع

(٣٣٠٤) صرف الزكاة الى المهاجرين

المبادئ

١ — المجاهدون في سبيل الله يجوز صرف الزكاة اليهم لانهم الفزاة المقصودون بقوله تعالى (وفي سبيل الله) وترسل اموال الزكاة الى وزارة الحربية المشرفة على اعداد الفزاة .

٢ — يجب لاعتبار المبلغ المرسل لوزارة الحربية من الزكاة الواجبة ان ينوى مرسلها عند ارسالها انها زكاة ماله .

٣ — صرف الزكاة الى المحتاجين من مهاجري مدن قناة السويس جائز شرعا ويأخذ المهاجر من الزكاة قدر حاجته ولا يأخذ أكثر من ذلك وترسل الزكاة الى وزارة الشؤون الاجتماعية .

٤ — فقراء الوطن الأصلي للمزكى هم اولى الناس بصرف الزكاة لهم .

٥ — اذا لم يوجد فقراء في الوطن الأصلي للمزكى او زاد مال الزكاة

عن حاجتهم او كان للمزكى قريب فقير في غير موطنه الأصلي جاز له صرف الزكاة الى فقراء اقرب موطن للموطن الأصلي للمزكى كما يجوز نقلها الى القريب المحتاج .

سئل :

من السيد / عبد اللطيف محمد منصور بطلبه المقيد برقم ١٩٧٠/٣٥٥ المتضمن ان رجلا عنده مال تجب فيه الزكاة ويطلب بيان

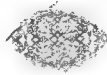
* المني : مغيلة الشيخ محمد خليل - ص : ١٠٨ م : ٩٩ - التاريخ : ٩ صفر سنة ١٣٩١ هـ - ٥ ابريل سنة ١٩٧١ م .

حكم الشرع فيها يأتي : هل يجوز شرعا صرف الزكاة الى المجاهدين الواقفين على خط النار بين العرب واسرائيل ؟ وهل يجوز شرعا ان تصرف الزكاة الى المهاجرين من مدن قناة السويس ؟ وهل يجوز شرعا ان تصرف الزكاة الى غير فقراء الوطن الاصلى الذى يسكنه المزكى — مع الإحاطة بأن مقدار الزكاة الواجبة على المال يزيد عن حاجة فقراء الوطن الاصلى . وطلب السائل بيان الجهة التى تصرف اليها الزكاة وطريقة تسليمها لمن يستحقها شرعا .

اجاب :

يقول الله سبحانه وتعالى فى محكم كتابه (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة طوبىهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) وهذه مصارف محددة والفقهاء متفقون على تحديد المراد منها فيها عدا المصروف المعبر عنه بقوله تعالى (وفى سبيل الله) فانهم قد اختلفوا فى المراد) منه والاكثرون على ان المراد منه الغزاة — والغزاة هم جند المسلمين يعدون ويجهزون للدفاع عن الوطن ويردون عنه العدو . ويقومون على حماية الدين وتأمين الدعوة الاسلامية — وعلى هذا فانه يجوز شرعا صرف الزكاة للمجاهدين الواقفين على خط النار لانهم الغزاة المقصودون بقوله تعالى (وفى سبيل الله) وترسل اموال الزكاة فى عذه الحالة الى وزارة الحربية المشرفة على اعداد الغزاة وتجهيزهم والاتفاق عليهم — ، لا انه يجب لاعتبار المبلغ المرسل لوزارة الحربية من الزكاة الواجبة شرعا فى المال على صاحبه ان ينوى مرسلها عند ارسالها انها زكاة ماله ، ويجوز شرعا صرف الزكاة الى أسر شهداء معركة التحرير اذا كانوا فقراء لانهم داخلون تحت قوله تعالى فى آية الصدقات (للفقراء) وفى هذه الحالة تسلم الزكاة اليهم مباشرة . كما يجوز شرعا صرف الزكاة الى المحتاجين من مهاجرين مدن قناة السويس لانهم داخلون تحت قوله تعالى فى آية الصدقات سألغة الذكر (وابن السبيل) لأن الفقهاء فسروا (ابن انسبيل) بأنه الغريب المنقطع عن ماله كذا فى البدائع ويأخذ من الزكاة قدر حاجته ولا يحل له شرعا ان يأخذ اكثر من حاجته ويرسل مبلغ الزكاة الى وزارة الشؤون الاجتماعية المشرفة على المهاجرين والمختصة بصرف المعونات لهم وينوى عند ارسالها لوزارة الشؤون انها

زكاة ماله . والمقرر شرعا ان فقراء الموطن الاصلى للمزكى هم اولى الناس
بان تصرف الزكاة لهم فاذا لم يوجد فقراء في الموطن الاصلى للمزكى او زاد
مال الزكاة عن حاجتهم او كان للمزكى قريب فقير في غير موطنه الاصلى -
فانه في هذه الحالات يجوز شرعا ان تصرف الزكاة الى فقراء اقرب موطن
للموطن الاصلى للمزكى كما يجوز نقل الزكاة شرعا الى الغريب المحتاج
في الموطن الذي يقيم فيه هذا الغريب - وتسلم الزكاة في هذه الحالات الى
المستحقين مباشرة . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه
وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٠٥) اخراج زكاة المال قبل موعدها

المبادئ

- ١ - ضريبة الدولة لا تخضع من القدر الواجب اخراجه زكاة .
- ٢ - اخراج الزكاة قبل الموعد المحدد لها جائز شرعا متى تحقق سبب الوجوب .
- سئل :

عن السيد / علي ابو خليفة من السودان بطلبه المتيد برقم ١٢٩ سنة ١٩٧٤ المتضمن ان السائل يريد ان يعرف حكم الشرع في الامور الآتية :

- ١ - هل يجوز ان اقدر زكاة المال المفروضة من المولى عز وجل في كل سنة مع الإحاطة بان السائل يشتغل في التجارة ولا يتمكن من الجرد في كل سنة مما يترتب عليه تأخيره في اخراج زكاة ماله في الوقت المحدد لها .
 - ٢ - هل يجوز خصم الضريبة التي تدفع للدولة وهي ضريبة ارباح تاخذها الدولة سنويا من صافي الأرباح الناتجة عن الأعمال التجارية .
 - ٣ - هل يجوز اخراج الزكاة قبل الموعد المحدد لها اى قبل حولان الحول لمن طلب قضاء حاجته من المحتاجين .
- اجاب :

١ - عن السؤال الاول والثاني : المقرر شرعا انه يجب على من يشتغل بالتجارة ان يجرد بضاعته وامواله السائلة وارباحه ويخرج عنها كلها الزكاة بشرط حولان الحول عليها جميعا - ولا يخفى منها ضريبة الدولة

* الفتوى : مفصلة الشيخ محمد خنفر - ص : ١٠٨ م : ٤٢٧ - التدقيق : ٢٥ ربيع
الاخر سنة ١٣٩٦ هـ - ٢٥ ابريل ١٩٧٦ م .

التي تأخذها عن الأرباح لأن حق الدولة لا يحول دون حق الله ولأن الزكاة تخرج عن كل المال وعروض التجارة أي أن الضريبة لا تخصم من المقدار الواجب اخراجه زكاة .

٣ - عن السؤال الثالث : لا مانع شرعا من اخراج الزكاة قبل الموعد المحدد لها متى تحقق السبب وهو ملك النصاب وقبيل حولان الحول عليها ولا سيما اذا كانت لقضاء حاجة محتاج اليها ويعتبر هذا تعجيلا للواجب عليه وبمسارعة الى الخير وتحقيقا لفرض من الأغراض التي شرعت من أجلها الزكاة وهو سد خلة المحتاج - ولو سارع كل مسلم الى أداء ما فرض الله عليه وادى ما أوجبه عليه على الوجه الأكمل لتفيم حال المسلمين ولأصبحوا في حالة أفضل من الحالة التي هم عليها الآن ولعظم شأنهم ووصلوا الى مدارج الكمال . ومن هذا يعلم الجواب اذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٣٣٠٦) دفع الزكاة للأقارب والنضر من استعمال الماء البارد في الوضوء

المبادئ

١ - دفع الزكاة الى الأصل وان علا والفرع وان سفل غير جائز شرعاً .

٢ - يجوز للزكى أن يدفع زكاته الى اخوته وأقاربه - عدا أصله وقرع - ما لم يكن ملزماً بنفقتهم .

٣ - اذا نضر المتوضىء من استعمال الماء البارد في وضوئه بأن يحدث له مرضاً او يزيد مرضه او يؤخر شفاؤه ولم يستطع تدفّقه جائز له التيمم .

٤ - يباح للمريض الذى يعجز عن الصوم او يضره او يؤخر براه ان يفطر ويقضى عدة من ايام آخر بعد شفاؤه وان كان المرض زمناً لا يرجى برؤه اعطى حكم الشيخ الفانى .

سئل :

من السيد / على المقدسى بطلبه المقيّد برقم ١٧٩ سنة ١٩٨٢ المتضمن افاقته بالحكم الشرعى في الأمور الآتية :

١ - هل يجوز له ان يعطى الزكاة لابنه الالماني او الى ابناء ابن عمه المتوفى ؟

٢ - هل يلزمه أداء الزكاة عن سنوات مضت .

٣ - انه ينضر من استعمال الماء البارد في الوضوء فهذا يفعل ؟

٤ - انه لا يستطيع ان يصوم رمضان فهذا يفعل ؟

* المئى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزة - م : ١١٧ م : ٩٠ -
التاريخ : ٢٥ صفر سنة ١٤٠٢ هـ - ١١ ديسمبر سنة ١٩٨٢ م .

اجاب :

اولا : ان الزكاة فرض على المسلم البالغ العاقل الحر القادر الذى يملك نصيبا خاليا من الديون وحال عليه الحال القمى والنصاب هو ما قيمته ٨٥ جراما من الذهب بمن ملك النصاب وحال عليه الحال وجبت عليه الزكاة بواقع ٢.٥٪ — وقد حدد الله تعالى الاصناف الثمانية التى تصرف فيها الزكاة فى قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين ، وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة . والمقرر شرعا انه لايجوز للمزكى أن يدفع الزكاة لاصوله وفروعه لانه ملزم بنفقتهم شرعا ، اما اخوته واقاربهم فان كان ملزما بنفقتهم فلا يعطيهم من الزكاة وان لم يكن ملزما بنفقتهم جاز له ان يعطيهم منها بشرط نية الزكاة عند الاداء . وعليه فلا يجوز للسائل ان يعطى الزكاة لابنه الامانى لانه مكلف بنفقتهم شرعا ويجوز له ان يعطى أبناء ابن عم المتوفى اذا كانوا يستحقون شيئا من الزكاة . **ثانيا :** يلزم السائل باخراج الزكاة عما مضى من السنوات اذا كانت شروطها متوفرة فيما مضى **ثالثا :** مادام السائل يتضرر من استعمال الماء البارد فى وضوئه بان يحدث له مرضا او يزيد مرضه او يؤخر شفاؤه بتجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم — فله ان يخفف من برونه بتدفئته حتى يتيسر له استعماله فان لم يتيسر له ذلك جاز له ان يمسح وجهه او يديه بالتراب الطاهر تيمما . **رابعا :** نص الفقهاء على انه يباح للمريض الذى يعجز عن الصوم او يضره او يؤخر براه بأخبار الطبيب الحاذق الامين ان يفطر ويقضى عدة ما افطر من ايام اخر بعد شفاؤه هذا اذا كان المريض يرجى برؤه اما اذا كان المرض مزمنسا ولا يرجى برؤه ويعجز معه المريض عن الصوم غنى هذه الحالة يعطى المريض حكم الشيخ الفانى ويباح له الفطر ويجب عليه الغنية بان يطعم عن كل يوم مسكينا بشرط ان يستمر العجز الى الوفاة — فان برى فى اى وقت من اوقات حياته وجب عليه صوم الايام التى انطرها معها كانت كثيرة بقدر استطاعته ولا تعتبر الغنية فى هذه الحالة مجزية ولو كان قد اخرجها لان شرط اجزائها استمرار العجز عن الصوم الى وقت الوفاة . ومما ذكر يعلم الحواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٠٧) زكاة المال

المبادئ

١ - يشترط لوجوب الزكاة في مقدار النصاب وما فوقه ان يكون
فاضلا عن الحوائج الأصلية للملك وحاجة من تجب نفقته عليه شرعا وان
يجول عليه حول قهرى والا يكون المالك مدينا بما يستغرق المال المخز
او ينقصه عن النصاب .

٢ - تحتسب قيمة النصاب بالعملة المصرية الورقية وفق سعر الذهب
في نهاية كل عام او في اليوم الذى اكتمل فيه النصاب لاتخاذها مبدءا لانعقاده .

٣ - لا يشترط كمال النصاب طوال الحول بل الشرط لازم في أول العام
لانعقاده وفي آخر العام للوجوب ولا عبء بالزيادة والنقصان خلال العام .

٤ - اذا تعدد المسلم نقصان النصاب آخر العام كان أثما شرعا
ولا زكاة في ماله .

سئل :

من السيد / محمد محمود فخرج بطلبه المفيد برقم ٣١٩
سنة ١٩٨٢ المتضمن عدة أسئلة حول الزكاة المالية . ١ - ما هو
نصاب المال الذى تجب فيه الزكاة ؟ ٢ - اذا كان الأصل في النصاب التقدي
للزكاة هو الذهب فبني يعدد بقيمته الخاضعة للارتفاع والانخفاض ؟
٣ - اذا كان من شروط وجوب الزكاة في المال ان تمر عليه سنة كاملة فهل
هى سنة قهرية ام يجوز ان تكون أقرنجية ؟ ٤ - كيف يخرج زكاة ماله اذا
كان ماله يتراجع خلال العام زيادة ونقصانا حيث يسحب منه ثم يضيف

* المني : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزة - م : ١١٧ م : ١٠٥ -
التاريخ : ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ هـ - ١٠ فبراير سنة ١٩٨٢ م .

اليه ؟ هـ — هل يشترط في المال الذى تجب فيه الزكاة ان يكون غلقا عن الحاجة ؟ وهل يعتبر المال المدخر لاداء فريضة الحج غلقا عن الحاجة هـ زكى ؟

اجاب :

ان الزكاة فرض من فروض الاسلام ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة النبوية التى بينت انواع الاموال التى تجب فيها ومقاديرها وشروط الوجوب — وهى فريضة ذات اثر بعيد في المجتمع من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والمالية — فوق انها عبادة تقوم على النية ، والعبادات في الاسلام ينبغى التوقف عند نصوصها دون تجاوز الا بقدر الضرورات التشريعية وبالتقواعد الاصولية المقررة ، وقد اجمع المسلمون على وجوب الزكاة في النقود وعلى المقدار الواجب فيها . ونصاب زكاة المال عشرون مثقالا من الذهب وزنها الآن (٨٥ جراما) من الذهب الخالص عيار ٢١ ويشترط لوجوب الزكاة في هذا القدر وما فوقه ان يكون غاضلا عن الحوائج الاصلية للمالك كالنفقة ، والسكن والثياب — وحاجة من تجب نفقته عليه شرعا . وان يحول عليه حول قمرى كامل — والا يكون المالك مدينا بها يستغرق المال المدخر او ينقصه عن هذا النصاب . وتحسب قيمة هذا النصاب بالعملة المصرية الورقية وفق سعر الذهب في نهاية كل عام او في اليوم الذى اكتمل فيه هذا النصاب مستوفيا باقى شروط وجوب الزكاة لاتخاذ مبدءا لاتعقاده والنصاب لهذا الاعتبار متحرك السعر او القيمة غير ثابت تبعاً لارتفاع ثمن الجرام من الذهب او انخفاضه . والقدر الواجب اخراجه ربع العشر اى ٢.٥٪ اى قرشان ونصف عن كل جنيه مصرى . ولا يشترط كمال النصاب طوال الحول بل الشرط لازم في اول العام لاتعقاده وفي آخر العام للوجوب ولا عبره للزيادة والنقصان خلال العام فلا يضر نقصان النصاب فيما بين ابتداء الحول وانتهائه غلو أن النصاب نقص اثناء الحول واكتمل في نهائيه وجبت زكاته — فاذا تعدد المسلم نقصان النصاب آخر العام فهو اثم ولا زكاة في ماله الذى نقص عن النصاب ويلاحظ عند احتساب النصاب وقيمة الزكاة المستحقة سعر الذهب يوم الوجوب الذى كمل فيه النصاب . ولا عبره شرعا بالفرض المدخر من اجله المال مادامت قد توافرت فيه الشروط المشار اليها . وعلى هذا نقول للسائل ان نصاب المال ما هو قيمة ٨٥ جراما من الذهب وتجب فيها ربع العشر ٢.٥٪ وتحسب هذه القيمة حسب سعر الذهب في اليوم الذى

وجبت فيه الزكاة . ويشترط في المال المخبر لوجوب الزكاة فيه ان يكون
فائضا عن الحوائج الأصلية الضرورية كما ذكر — وانقار المال لاداء فريضة
الحج او لقضاء اى غرض آخر يعتبر فائضا عن الحوائج الأصلية ولا يمنع
من وجوب الزكاة فيه ما دامت قد توافرت فيه شروطها . ومما ذكر علم
الجواب والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٠٨) قيام ولي الامر بفرض ضرائب تستقطع من دخول المسلمين

المبادئ

١ - موارد بيت مال المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت قلصرة على اموال الزكاة والعشور وزكاة الزروع والغنائم .

٢ - موارد بيت المال في عصر عمر بن الخطاب كانت تشمل الزكاة وخمس الغنائم وخراج الاراضي وجزية الرعوس وما يؤخذ من تركة الميت الذي لم يترك وارثا اصلا .

٣ - اذا لم تكف الزكاة والقوانين المالية الاخرى لسد حاجات التكافل الاجتماعى ولم يكن في بيت المال ما يقوم بتلك الحاجات كان لولى امر المسلمين ان يتدخل باسم الاسلام ويرتب في اموال الاغنياء ودخول المسلمين القادرين حقوقا تمكنه من القيام بالمشاريع النافعة لجميع المواطنين .

سئل :

من السيد / آدم الموجى - المقيم ١٠ ش ١٠ المعادى بطلبه المقيد برقم ٢٣٤ سنة ١٩٨٢ المتضمن بيلان الحكم الشرعى في مدى جواز قيام ولي الامر بفرض ضرائب تستقطع من دخول المسلمين - وهل يعد ذلك حراما ام لا ؟ وهل تعد الضرائب من المكوس ؟

اجاب :

الاسلام الحنيف فرض الزكاة على القادرين من المسلمين وجعل لها مصارف بينها الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز من سورة التوبة « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والفارين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » الآية رقم ٦٠ فالصدقات وهى الزكاة تجمع من الاغنياء وتوزع على اصناف

* المتن : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزة - س : ١١٧ م : ١٧٤ -
التاريخ : ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤٠٢ هـ - ٢٩ أغسطس سنة ١٩٨٢ م .

ثمانية فكرت على الترتيب في الآية الكريمة على النحو الآتي : الفقراء والفقير الذي له بلغة من العيش . والمسكين الذي لا شيء له والعالمين عليها كالجباة الذين يجمعون الصدقات والكتب والحرس — والمؤلفة قلوبهم : هم قوم من اشراف العرب اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتكف قلوبهم على الاسلام — وفي الرقاب أى وفي فك الرقاب لتخليص العبيد من الرق وتمكينهم من الحرية . والغارمين : أى المدينون الذين انقلهم الدين — وفى سبيل الله . أى المجاهدين والمرابطين وما تحتاج اليه الحرب من السلاح والعتاد وفى جميع القرب — وابن السبيل أى الغريب الذى انتقطع فى سفره — وكان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يرد الى بيت مال المسلمين قاصرا على اموال الزكاة والعشور وزكاة الزروع والغنائم وكان كل ذلك ينفق على المستحقين فلما اتسعت الدولة الاسلامية واتسع دخلها المالى فى عهد عمر رضى الله عنه دون الدواوين فتقيدت كل واردات الدولة كما سجل كل ذوى الاعمال واصحاب الاعطيات والمستحقين — وقال تولته المشهورة (ما من أحد من المسلمين الا وله حق فى هذا المال) ثم نظم الدواوين بعد ذلك تنظيمها ادق وربت ابواب ميزانية الدولة . بحسب وارداتها وقسم بيت المال الى اقسام — لكل نوع من الواردات بيت مال خاص به ينفق منه عليه نفقات معينة — وقد ذكرها الكاسانى من علماء القرن السادس الهجرى كالآتى : ما يوضع فى بيت المال من الاموال اربعة انواع .

الأول : الزكاة بمختلف انواعها وتصرف فى الوجوه التى نص عليها القرآن الكريم فى قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء » الآية .

الثانى : خمس الغنائم والمعادن والركايز ويصرف الى الفقراء والمساكين واليتامى ومن كان فى مضامهم .

الثالث : خراج الاراضى وجزية الرعوس وما كان بمضامها وهذه تصرف الى عبادة الدين والمصالح العامة ومنها رواتب الولاة والقضاة واهل الفتوى من العلماء والجيش واصلاح الطرق وعمارة المساجد والرباطات (للجهاد) والقناطر والجسور وسد الثغور واصلاح الانتهاز العامة .

الرابع : ما اخذ من تركة الميت الذى مات ولم يترك وارثا أصلا ويلحق به الضوائع التى لم يعرف أصحابها « وتصرف هذه الاموال الى دواء الفقراء المرضى وعلاجهم واكفان الموتى الذين لا مال لهم والى اللقيط وعقل جنائنه والى

نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته ونحو ذلك ومن هنا يتبين أن موارد بيت مال المسلمين تتسع لرواتب الموظفين ونفقات الدفاع والمشاريع العمرانية — وأنه إذا لم تكف الزكاة والقوانين المالية الأخرى لسد حاجات التكافل الاجتماعي ولم يكن في بيت المال ما يقوم بذلك الحاجات كان لولى أمر المسلمين أن يجبر الأغنياء على أن يؤدوا من أموالهم جزءا غير الزكاة دفعا للضرر الواقع على المسلمين بسبب التنازل العالة أو صد عدوان وقع عليهم ومما يؤيد هذا الاتجاه قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيها رواه ابن ماجه « أن في المال لحقا سوى الزكاة » ويؤكد هذا المعنى أيضا قول الله تعالى « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمسلكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا » الآية . . . فقد بينت الآية الكريمة من وجود البر إيتاء المال ثم ورد ذكر إيتاء الزكاة وكما هو معلوم أن العطف يقتضى المغايرة — أى أن إيتاء المال في مطلع الآية على سبيل التعاون والتكافل وزيادة على أنهم يؤدون زكاة أموالهم . ويقول ابن حزم في هذا المجال: وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك أن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم خيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ويمسكن يكتمهم من المطر والشمس وعيون المارة من هذا يتبين أن لولى الأمر أن يتدخل باسم الاسلام ويرتب في أموال الأغنياء ودخول المسلمين القادرين حقوقا تمكنه من القيام بالمشاريع النافعة لجميع المسلمين وتحقق لهم المستوى اللائق بهم من مأكول ومشرب وملبس ومسكن

وتدفع عنهم غوائل الفقر والمرض بما ينشئه من مستشفيات وما يرفع من مستواهم التعليمى بإنشاء المعاهد والمدارس كل هذه الخجبات وغيرها من التبعات الملقاة على كاهل ولى الأمر المسلم تحتم على المسلمين أن يستجيبوا لما يفرض على القادرين منهم من أموال يدفعونها على سبيل الإلزام وهى ما تسمى بالضرائب وأذن لا تعتبر هذه الضرائب من قبيل المكوس الجائرة التى كانت تفرض بواسطة الحكام توسعة على أنفسهم واتباعهم وتضييقا على شعوبهم — وإنما هى لمشروعات تضمن المستوى اللائق من المعيشة لأفراد الأمة ومن قبيل التكافل والتعاون الذى حث عليه الاسلام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٢٣٠٩) زكاة عروض التجارة

المبادئ

١ - عروض التجارة كل ما يعد للشراء والبيع بقصد الربح .

٢ - من ملك شيئاً للتجارة وحال عليه الحول وبلغت قيمته نصيباً من النقود وكان خالياً من الدين فائضاً عن الحوائج الأصلية وجبت فيه الزكاة .
سئل :

من السيد / المرابي أحمد الفرت بطلبه المقيد برقم ٨٤/١٩١ المتضمن انه يقوم بتربية عدد ٦٩ بقرة فزرين مساهمة في الأمن الغذائي ويقوم بشراء ما يلزمها من أعلاف جافة وخلافه . يستاجر عمالاً يقومون بالإشراف عليها وتقديم الغذاء لها ونظافة حظائرهما وغير ذلك ويسأل هل تجب عليه الزكاة الشرعية فيها أم لا ؟ وإذا وجبت فما مقدارها؟
أجاب :

أباح الله للمسلمين أن يشتغلوا بالتجارة ويكسبوا منها بشرط ألا يتجروا في سلعة محرمة ولا يهملوا العنصر الأخلاقي في معاملاتهم من الأمانة والصدق والنصح ولا تلهيهم مشاغل التجارة وكاسبها عن ذكر الله وإداء حقه سبحانه ولا عجب في أن يفرض الإسلام في هذه الثروات المستغلة في التجارة والمكتسبة منها زكاة شكراً لنعم الله تعالى ووفاء بحق ذوى الحاجة من عباده ومساهمة في المصالح العامة للدين والدولة . والثروة التجارية معروفة في الفقه الإسلامى . « بعروض التجارة ويعنى بها كل ما عدا النقدين مما يعد للتجارة من المال على اختلاف أنواعه مما يشمل الآلات والأمتعة والثياب والمأكولات والحلى والجواهر والحيوانات والنباتات والأرض والدور وغيرها من العقارات والمنقولات وعرفها بعض الفقهاء تمريراً

• المثل : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة - س : ١٢٠ م : ٩٧ - الترخيص -
١٨ رجب سنة ١٤٠٥ هـ - ٨ أبريل ١٩٨٥ م .

دقيقا فقال : ان عروض التجارة هي ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح .
 فمن ملك شيئا للتجارة وحال عليه الحال ويلفت قبضته نصابا من النقود في
 آخر الحال وجب عليه اخراج زكاته وهو ربع عشر قيمته اى ٢٥ في المائة
 كزكاة النقود نهى ضريبة على راس المال المتداول وربحه لا على الربح وحده .
 قال تعالى « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم » من الآية
 ٢٦٧ من سورة البقرة وقال صلى الله عليه وسلم : (ادوا زكاة اموالكم)
 رواه الترمذى في أول كتاب الزكاة . والاعداد للتجارة يتضمن عنصرين هما
 العمل والنية فالعمل هو البيع والشراء والنية قصد الربح ورأس مال التاجر
 (اما نقود أو سلع مقومة بالنقود فلها النقود فلا كلام فيها وأما السلع
 والعروض فيشترط لوجوب الزكاة فيها ما يشترط لزكاة النقود من حولان
 الحال وبلوغ النصاب المعين والفراغ من الدين والفضل عن الحوائج الاصلية
 ونصاب النقود في عصرنا الآن ما يعادل ٨٥ جراما من الذهب عيار ٢١ —
 والمختار في اعتبار كمال النصاب آخر الحال فقط فاذا اكتمل النصاب آخر
 الحال وجب الاعتبار به واعتبر ابتداء السنة الزكوية للمسلم — وكلما جاء
 هذا الموعد من كل سنة زكى ما عنده اذا بلغ نصابا ولا يضر النقصان اثناء
 السنة وواضح من السؤال ان السائل يقوم بتربية هذه الأبقار للتجارة فاذا
 كان يقوم على تسمينها مدة من الزمن ثم يبيعها بعد ذلك فكيف يزكى هذه الثروة ؟
 عندما يحين موعد بيع هذه الثروة الحيوانية يستخلص اجرة العمال الذين
 يستخدمهم لخدمة هذا المشروع وبعد ذلك اذا كان قد مر على هذا المشروع
 عام كامل وبلغ المال الذى حصل عليه من ثمن هذه الأبقار نصابا كاملا وهو
 ما قيمة ٨٥ جراما من الذهب عيار ٢١ وأن يكون هذا المال فارغا من الدين
 يخرج ٢٥٪ اى عن كل مائة جنيه ٢٥ جنيه وهكذا فاذا كان عليه ديون
 طرحها من جملة المال ثم يزكى ما تبقى . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٣١٠) زكاة المال

المبادئ

١ - متى بلغ المال النصاب الشرعى . وكان فاضلا عن حوائج مالكه الأصلية . وحال عليه الحول وكان مالكه غير مدين بما يستغرق المال او ينقصه عن النصاب وجبت فيه الزكاة .

٢ - مقدار النصاب الشرعى هو ما يعادل قيمته بالتقود الحالية
قيمة - ٨٥ - جراما من الذهب عيار ٢١

٣ - لا عبء لزيادة النصاب ونقصانه في وسط العام وانما العبء بتوافره في اول العام وآخره .

٤ - ما ينتج ربحا للمال يضم اليه ويذكرى معه آخر العام متى كان فائضا عن حاجة صاحبه .

سئل :

من السيد / دكتور يوسف ابراهيم فوزى بطلبه المقيد
برقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ م المتضمن استفساره عن زكاة المال هل هي
على المال المستثمر وناتج الربح ام على الربح فقط ام على المال المستثمر
فقط ؟

اجاب :

ان الزكاة فريضة وركن اساسى من اركان الاسلام الخمسة . تجب
في مال المسلم متى بلغ النصاب المقرر شرعا وقد تكرر الامر بها في القرآن
غير مرة . وجاءت السنة الشريفة مبينة لمقدارها في انواع المال المختلفة .

* الملقى : مفضلة الشيخ عبد اللطيف هزرة - س : ١٢٠ م : ١٠٣ - التاريخ :
٢٧ رجب سنة ١٤٠٥ هـ - ١٧ ابريل سنة ١٩٨٥ م .

وهى باب عظيم من ابواب التكافل الاجتماعى تطهيرا للأموال وتركبة للنفوس
واعانة للمحتاجين . قال تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم
بها » . وقال صلى الله عليه وسلم لماذ — لما بعثه الى اليمن وكان مما اوصاه
بإبلاغه للناس (ان الله قد افترض عليهم صدقة فى أموالهم — تؤخذ من
غنيائهم وترد الى فقرائهم) متفق عليه . وقد أجمع المسلمون على فرضية
الزكاة وانها تجب فى كل انواع الاموال بشروط ومقادير محددة لكل نوع —
واهم شروط وجوب الزكاة فى الاموال النقدية ان يبلغ المال النصاب
الشرعى — وان يكون فاضلا عن الحوائج الاصلية للمالكه كالتنفقة والسكنى
والثياب بالمعروف وحاجة من تجب نفقته عليه شرعا وان يحول عليه الحول .
والا يكون المالك مدينا بها يستغرق المال المدخر او ينقصه عن هذا النصاب .
والنصاب الشرعى اى الحد الأدنى للمال النقدى الذى تجب فيه الزكاة بعد
استيفاء باقى الشروط هو ما يقابل قيمته بالنقد الحالية قيمة (٨٥) جراما
من الذهب عيار (٢١) — فاذا ملك المسلم هذا النصاب او اكثر وجبت فيه
الزكاة ولا يشترط استمرار توافر النصاب طوال العام بل هذا الشرط
لازم فى اول العام وآخره ولا عبء للزيادة والنقصان فى وسط العام وبذلك
فان ما يودع متوفرا وسط العام يستحق عنه الزكاة اذا استمر الى نهاية
العام ومن شروط المال الذى تجب فيه الزكاة ان يكون ناميا او قابلا للنماء
وما ينتج ربحا للمال المدخر او المال المستثمر فانه يضم لرأس المال ويزكى
معه زكاة المال بمسمى ان مابقى منه الى الحول وبلغ مع غيره من اموال
نصابا بشروطه وجبت فيه الزكاة . وبهذا يتضح ان الزكاة — واجبة فى
المال متى بلغ نصابا وتوفرت باقى الشروط والزكاة واجبة على رأس المال
مع الارباح متى بلغت مع المال المدخر او المستثمر النصاب الشرعى لان الربح
يعتبر من نوابع المال وغلته فيضم الى المال ويزكى الجميع متى بلغ نصابا .
وهذا ما نبيل اليه ونرجحه . والله سبحانه وتعالى اعلم .

من احكام الصيام

الموضوع

(٣٢١١) المرض المبيح للقطر في نهار رمضان

المبادئ

١ - المرض المبيح للقطر هو ما يؤدي الصوم معه الى ضرر في النفس او زيادة في العلة او ابطاء في البرء .

٢ - كل من كان كذلك فله الإفطار وقضاء عدة من ايام آخر بعد زوال عذره ولا خفية عليه مادام يرجى عذره .

٣ - اذا مات المريض وهو في هذه الحالة لم يلزمه القضاء لعدم ادراكه عدة من ايام آخر .

٤ - اذا تحقق اليأس من الصحة كان عليه الفدية اذا افطر ويجب عليه الأيضاء بها قبل موته تؤدي من ثلث تركته بعد تجهيزه وقضاء ديونه اذا لم يؤدها في حياته .

٥ - معرفة حد المرض المبيح للقطر تكون باجتهاد المريض الذي هو غلبة الظن عن اشارة او تجربة او اخبار طبيب مسلم حائض غير معروف بما ينافي العدالة .

٦ - الأصحاء الذين يكلّفون بأعمال شاقة لا يستطيعون معها الصوم ولا بد لهم من مزاوتها لضرورة العيش كالخبازين وعمال المناجم والحاصلين وامثالهم يأخذون حكم المرضى الذين يرجىء برؤهم في وجوب قضاء ما افطروه وعدم وجوب الفدية الا اذا وصلوا الى الحالة التي لا يستطيعون فيها القضاء .

سئل :

من حضرة محمد يوسف السركي أئندى - مدير شركة

• المشى : فضيلة الشيخ حسين مخلوف - م : ٥٩ : م : ٥٣٧ - التدوين :
١٩٤٨/٩/١٤

التضامن المالى بممارسة بنك مصر بالقاهرة بتاريخ ٢٩ يولييه لسنة ١٩٤٨م
بما يتضدن ان رجلا صام تسعة ايام فى شهر رمضان بالرغم من نصح الأطباء
له بالانفطار لمرض فى امعائه وكبدده يحتم عليه الفطر فاصابه تلبك فى امعائه
وتعذب فى كبده مصحوبان بالآلام فلفطر باقى ايام الشهر بأمر الأطباء وانه
لا يستطيع قضاء ما افطره الا اذا شفى من هذا المرض فهل يجوز له الآن
اخراج الفدية عن صومه . واذا جاز هل يجوز ان يخرجها نقودا لجهة بر .

اجاب :

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله أن الله تعالى اوجب
صيام شهر رمضان على المكلفين بقوله تعالى « كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياها معدودات » وهى ما ذهب اليه
ابن عباس وكثير من المحققين شهر رمضان . ويقول « فمن شهد منكم
الشهر فليصمه » . وقد اقتضت رحمته تعالى بمعباده ان لا يشق على المرضى
والمسافرين منهم بايجاب اداء الصوم فيه حال المرض والسفر فرخص لهم
فى الفطر فى هذه الحالة واوجب عليهم القضاء اذا افطروا بقوله تعالى .
« فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر » اى فمن كان منكم
مريضا او على سفر فافطر فعليه القضاء فى ايام آخر بعد زوال المرض
والسفر — والمرضى المبيح للفطر عند جمهور السلف والائمة هو ما يؤدى
الصوم معه الى ضرر فى النفس او زيادة فى العلة او ابطاء فى البرء وانهما
ابيح الفطر للمرض دفعا للحرَج والمشتة وقد بنى التشريع الاسلامى على
التيسير والتخفيف . قال تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .
« وما جعل عليكم فى الدين من حرج » . « يريد الله ان يخفف عنكم » .
« ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » وقد بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالحنيفية السمحة . وانهما كانت كذلك لانتهاها على ما ذكر ولهذا
شرعت فيها الرخص كرخصة قصر الصلاة فى السفر والجمع بين الفريضتين
وتناول المحرمات عند الاضطراب وغير ذلك فما ابيح للتيسير ونفع الحرج
كما ذكره الامام الشاطبى فى الموافقات . ولما كانت مشروعية الفطر للمريض
لرفع الحرج والعسر عنه وكان تحقق الحرج متوطا بزيادة المرض او ابطاء
البرء او لخوف ضرر بالنفس بسبب الصوم كان الترخيص فى الانفطار
خاصا بالمريض الذى يضره الصوم ويعسر عليه ادائه كما ذكره الجصاص
فى احكام القرآن والكمال فى الفتح والكلسانى فى البدائع وغيرهم من ائمة

الحنفية . وقال الطبري في تفسيره والصواب في القول ان المرض الذي انذن الله تعالى بالانقطاع معه في رمضان هو ما يجهد الصائم جهدا غير محتمل فكل من كان كذلك فله الانقطاع وقضاء عدة ايام آخر وذلك انه اذا بلغ ذلك الحد فان لم يكن مأذونا له في الانقطاع فقد كلف عسرا ومنع يسرا وذلك غير الذي اخبر الله انه اراده بخلقه بقوله : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » واما من كان الصوم غير جاهده فهو بمعنى الصحيح الذي يطبق الصوم فعليه اداء فرضه ا.هـ بتصريف . وفي الاشباه والنظائر لابن نجيم المشقة العظيمة الفادحة كمشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء موجبة للتخفيف والمثقة التي دون ذلك بحيث يخاف المريض من الصوم زيادة المرض أو ببطء البرء منه تبيح له الفطر . واما المشقة اليسيرة فلا اثر لها في الترخيص في الفطر ا.هـ ملخصا . ومعرفة حد المرض المبيح للفطر كما في فتح القدير وغيره تكون باجتهاد المريض والاجتهاد غير مجرد الوهم والتخيل بل هو غلبة الظن عن امارة أو تجربة أو اخبار طبيب مسلم حاذق غير معروف بما ينافي العدالة . والامارة هي العلامة الظاهرة التي تنذر بالضرر والتجربة هي تكرار وقوع ذلك عند اتحاد المرض فاذا تحقق ما ذكر جاز للمريض الفطر ووجب عليه قضاء ما افطره بعد زوال العذر فاذا مات وهو على هذه الحالة لم يلزمه القضاء لعدم ادراكه عدة من ايام آخر ولا فدية عليه مادام يرجى ان يبرا من مرضه لما اذا تحقق اليأس من الصحة كالزمنى المصابين بأمراض مستعصية شاقة فيجب عليه الفدية اذا افطر كما ذكره الكرماني وكذلك من شارف الموت وعليه قضاء رمضان وكان قد افطر بعذر الا انه فرط في القضاء بعد امكانه تجب عليه الفدية لمعجزه عن الصوم بمنزلة الشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصوم ويجب عليه الايصاء بها قبل موته فاذا اوصى تؤدي من ثلث تركته الباقية بعد التجهيز وقضاء ديون العباد وان لم يوص بها اثم وستقط وجوب ادائها من تركته ولو تبرع بها وليه في المال من بعده يرجى ان يقبل ذلك وكذلك تجب الفدية على من نذر صوم الابد ففسخ عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة ولم يدرك عدة من ايام اخر يمكنه فيها القضاء لتيقنه بالمعجز عنه وعلى من افطر بعذر أو بغير عذر ولم يقض حتى صار شيخا غائبا لا يرجى برؤه لتحقيق عجزه عن الصوم ومثل المرضى الذين يرجى برؤهم في وجوب قضاء ما افطروه وعدم وجوب الفدية الا اذا وصلوا الى الحالة التي لا يستطيعون فيها القضاء الاصحاء الذين يكلون اعمالا شاقة لا يستطيعون معها الصوم ولا بد لهم من مزاولتها لضرورة العيش كالحصادين والخبازين وعمال المناجم والفواصين واشباههم كما يؤخذ من

حواشي الدر . والفدية طعام مسكين وهي نصف صاع من بر أو صاع من غيره عند أهل العراق ومنهم الحنفية ومد « بضم الميم » عند أهل الحجاز ومنهم الشافعي لكل يوم افطره والصاع قتحان وثلاث قدح بالكيل المصري كما نقله ابن عابدين والمد ربع الصاع وقدّر بالحنفة وهي مئة الكنين من القمح أو التمر ويجوز عند الحنفية في الفدية طعام الإباحة لأن المنصوص عليه فيها لفظ طعام وما شرع بلفظ طعام ويلفظ الأ طعام كما في الكفارات يجوز فيه الإباحة ولا يشترط فيه التملك بخلاف ما شرع بلفظ الإتياء والإداء كالزكاة وصدقة الفطر والعشر فإنه يشترط فيه التملك والشرط في طعام الإباحة غداء أو عشاء أو مشيومان أو غداء وعشاء كذلك عن كل يوم افطره والسحور — كالغذاء ويقوم مقامها قدرها كما نقله أبو السمود فيجوز إخراجها نقودا وتعطى للمسكين أو المساكين .

مذهب الشافعية : وقال الشافعية كما في المجموع للنووي إن المريض الذي لا يرجى برؤه والشيخ الكبير الذي يلحقه بالصوم مشقة شديدة لا يجب الصوم عليهما وعليهما الفدية في أصح القولين والمريض العاجز عن الصوم لمريض يرجى زواله إذا لحقه بالصوم مشقة ظاهرة . لا يلزمه الصوم في الحال ويلزمه القضاء إذا أفطر ولا يشترط أن ينتهي إلى حالة لا يمكنه فيها الصوم بل شرط إباحة الفطر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها وإما المرض اليسير الذي لا يلحقه به مشقة ظاهرة فإنه لا يبيح الفطر بلا خلاف عند الشافعية ١. هـ ملخصا .

مذهب الحنابلة : وقال الحنابلة كما في المغنى لابن قدامة إن الشيخ الكبير إذا كان يجهد الصوم ويشق عليه مشقة شديدة يجوز له أن يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا وهذا قول علي وابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيد بن جبير وطاوس وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي . وقال مالك لا يجب عليه شيء لأنه ترك الصوم لمعجزه فلم تجب عليه الفدية كما لو تركه لمرض اتصل به الموت وللشافعي قولان كالْمُذْهِبَيْنِ والمريض الذي لا يرجى برؤه يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا لأنه في معنى الشيخ الكبير والمريض بمرض يرجى برؤه ولكنه شديد يزيد بالصوم أو يخشى تبطل برئه بياح له الفطر والفطر له أفضل والمريض مرضا يسيرا كمن به وجع ضرس أو جرح في أصبع أو دمل أو قرحة يسره وأشباه ذلك بياح له الفطر إذ لا أثر للصوم فيه ١. هـ ملخصا . وقوله بياح له الفطر أي وعليه القضاء كما يستفاد من عباراته السابقة .

مذهب المالكية : وذهب المالكية كما في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي الى انه يجوز الفطر للمريض اذا ظن زيادة المرض أو تأخر برئه بسبب الصوم بناء على اخبار طبيب عارف أو تجربة أو اخبار شخص آخر موافق له في المزاج وكذا اذا لحقه بالصوم شدة وتعب ويجب عليه الفطر اذا خاف على نفسه بصومه هلاكاً أو اذى شديداً لتعطيل منفعة من سمع أو بصر أو غيرهما لوجوب حفظ النفس^١، هـ ملخصاً وظاهراً الخوف المذكور لا بد ان يستند الى اخبار الطبيب العارف أو التجربة أو اخبار الموافق في المزاج وقد استفيد من ذلك (أولاً) : ان المرض اليسير الذي لا يضر معه الصوم كوجع في أصبع أو ادنى مسداع أو سوء مزاج خفيف لا يبيح الفطر عند الجمهور (ثانياً) : ان مجرد توهم زيادة المرض وإبطاء البرء أو فساد عضو بدون غلبة الظن المبنية على ما ذكر من القرائن لا يبيح الفطر فان انظر لمرض يسير أو لجرد الوهم وجب عليه القضاء والكفارة .

ثالثاً : أن هذه الرخصة ثابتة لكل مريض مرضاً شديداً يعسر معه الصوم أو يضره فيزيد بالصوم أو يتطاول برؤه اياً كان نوع المرض فيندرج في ذلك امراض السعال والقرحة المعوية والقرحة الاثنى عشرية والحميات والطلب والكبد والمرارة وسائر الامراض الشاقة التي يعسر معها الصوم وينفضى الى تفاتها أو تأخر برئها أو فساد عضو في البنية .

رابعاً : ان الواجب على المريض مرضاً يرجى زواله كما هي حالة المسائل قضاء ما افطره بعد زوال العذر لقوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » ولا تجب عليه الفدية لأن شرطاً خلفية الفدية عن الصوم العجز المستمر عنه والامر هنا ليس كذلك . والله اعلم.

الموضوع

(٣٣٠٢) صيام رمضان في بلاد يطول فيها النهار

عن حد الاعتدال

المبادئ

١ - بنى التشريع الإسلامى عامة على السهولة والتيسير والطاقة والرفق .

٢ - الصوم الشرعى يبدأ من طلوع الفجر وينتهى بفروب الشمس وان مجرد طول النهار لا يعد عنرا شرعيا يبيح الفطر .

٣ - اذا كان طول النهار يؤدي الى اصابة الصائم بمرض او ضعف واعياء يقينا او في غالب الظن حل له الترخص بالفطر . واذا كان لا يؤدي الى ذلك حرم عليه الفطر .

سئل :

من عبد الباقي محمد ابراهيم - عن حكم الشريعة الإسلامية في صيام رمضان للمسلمين المقيمين في شمال أوروبا حيث تبلغ مدة الصوم فيه تسعة عشر ساعة وقد تزيد الى احدى وعشرين ساعة او اكثر .

اجاب :

ان تشريع الاسلام في العبادات قد بنى على توثيق الصلات بين العبد وربّه وحسن قيام العباد بحق الله تعالى الذى افاض عليهم نعمة الوجود ومن عليهم بالفضل والجود والخير والاحسان » وان تمدوا نعمة الله

* الفتى : مقيلة الشيخ حسن بن مخلوف - م : ٦٧ م : ٢٤٤ - التاريخ -
١٧ رمضان سنة ١٣٧١ هـ - ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ م .

لا تحسوها « فهي تربية وتهذيب ونظام وأصلاح يرقى بالفرد والمجتمع الى مراتب السعادة والفلاح ورأسها وعمادها الصلاة وهي مناجاة بالقلب واللسان بين العبد ومولاه يشهد فيها العبد افتقاره لخالقه وأحسان الخالق اليه مع استغفائه عنه ويعلم عن يقين أن الأمر كله لله وأن لا معبود بحق سواه فهو الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد — ومن أهمها فريضة الصيام وهو رياضة روحية تعد النفوس البشرية للسبو الى معارج الكمال والتحليق في أجواء العلم والعرفان وتعودها الصبر والثبات والقوة والفريح وتصفيها من شوائب المادية وعوائق الحمية وتبغض اليها الماتم والمنكرات وتحبب اليها الفضائل والمكرمات — وقد بنى تشريع الصوم كما بنى التشريع الاسلامي عامة على السهاحة والتيسر والطاقة والرفق بالناس فلم يكن فيه اعنات ولا ارهاق ولم يكن فيه حرج ولا عسر — قال تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال في الصوم « فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من ايام آخر . يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون » وقال عليه السلام (اذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم) وفي الحديث الصحيح سددوا وقاربوا — هذه السهاحة وهذا اليسر قد ظهرا جليا في فريضة الصوم في الترخيص للفطر للمسافرين ولو كان صحيحا لما يلزم السفر غالبا من المشتقات والمتاعب والمريض لضعف احتماله وحاجته الى الغذاء والدواء حتى لا تتفاقم علته أو يبطيء برؤه وإن ماثلها في الضرورة والاحتياج الى الفطر كالحامل التي تخاف على نفسها أو جنينها المرض أو الضعف والمرضع التي تخشى ذلك على نفسها أو رضيعها والطامن في السن الذي لا يقدر على الصوم فلباح الاسلام لهؤلاء فطر رمضان على أن يقضى كل من المسافر والمريض والحامل والمرضع ما أفطره في ايام آخر خالية من هذه الاعذار وعلى أن يخرج الشيخ الغاني فدية الصوم عن كل يوم أفطره حسبما تبين في الفتة — والصوم الشرعى يبدأ من طلوع الفجر وينتهى بغروب الشمس كل يوم فتختلف مدته باختلاف عروض البلاد وكيفا كانت المدة فإن مجرد طولها لا يعد عفرا شرعيا يبيح الفطر وإنما يباح الفطر اذا غلب على ظن الناس بأمانة ظهرت أو تجربة وقعت أو بأخبار طبيب حاذق أنه صومه هذه المدة يفضى الى مرضه أو الى اعياء شديد يضره كما صرح به أئمة الحنفية فيكون حكمه حكم المريض الذي يخشى التلف أو أن يزيد مرضه أو يبطيء شفاؤه اذا صام هاهو المبدأ العام في رخصة الفطر وفي التيسر على المكنتين وكل امرئ بصير بنفسه عليم بحقيقة أمره يعرف مكانتها من

حل الفطر وحرمة نأذا كان صومه المده الطويلة يؤدى الى اصابته بهرض
او ضعف واعياء يقينا او فى غالب الظن باحدى الوسائل العلمية التى اومانا
اليها حل له الترخّص بالفطر واذا كان لا يؤدى الى ذلك حرم عليه الفطر —
والناس فى ذلك مخطفون ولكل حالة حكمها والله يعلم السر واخفى والله اعلم.



الموضوع

(٣٣١٣) جواز الفطر للضعيف المريض

المبادئ

- ١ - يجوز للمريض الذي يخاف الضرر على نفسه بزيادة المرض أو تأخر البرء أن يفطر ويقضى ما أفطره من أيام آخر .
- ٢ - إذا استمر المرض طيلة الحياة جاز للشخص أن يفدى باطعام مسكين عن كل يوم أفطره .
- ٣ - إذا برئ المريض وقدر على الصيام وجب عليه القضاء ولا اعتبار للنذية التي يكون قد أخرجها قبل ذلك .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٨ م المقدم من السيدة حرم الشيخ محمد سالم سالم المسيري بارض صعب من برهال القديمة مركز دكرنس دقهلية المتضمن انها سيدة ضعيفة ومريضة ولكنها متمسكة بدينها واذا صابت فقدت الوعي ولا تشعر الا بالهاء الذي يسكب عليها لاعادة وعيها وطلبت السائلة الافادة عما اذا كان يجوز لها الفطر شرعا وما هي الكفارة التي تغدى بها الصيام ان كان يجوز لها الفطر .

اجاب :

انه يجب الصوم على المكلف القادر عليه رجلا او امرأة دون ضرر يلحقه او مشقة ترمقه وقد اباح الشارع للمريض الذي يخاف الضرر على نفسه بزيارة المرض أو تأخر البرء أن يفطر ويقضى عدة ما أفطره من أيام آخر والمراد بخوف الضرر الذي يبيح الفطر هو تيقنه أو غلبة ظنه وذلك بالتجربة

• الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س : ٨٢ م : ٢١٧ - التلخيص :
٩ رمضان سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٩ مارس سنة ١٩٥٨ م .

الشخصية او اخبار الطبيب الامين الذى لا يعرف بالتهاون الدينى . اما
 الخوف الناشئ عن مجرد الوهم او التمثيل فلا يبيح الفطر فاذا كانت
 المسئلة قد تيقنت او غلب على ظنها بالتجربة الشخصية او اخبار الطبيب الامين
 ان الصوم يزيد مرضها او يضرها جاز لها الفطر شرعا على ان تقضى ما فاتها
 صومه بعد الصحة واذا كان الطبيب قد اخبرها ان مرضها سيستمر طوال
 حياتها جاز لها ان تغدى باطعام مسكين عن كل يوم ٤ ايام التى تفتورها
 وتأخذ حكم الشيخ الفانى الذى لا يستطيع الصيام فاذا برئت من مرضها
 وقدرت على الصيام وجب عليها القضاء ولا اعتبار للفدية التى تكون قد
 اخرجتها قبل ذلك لانه يشترط لجواز الخلف وهو الفدية دوام العجز عن
 الصيام اما اذا كان الصوم لا يزيد من مرضها ولا يؤخر برائها وهى تستطيع
 الصوم بلا جهد ولا مشقة فلا يباح لها الفطر والله اعلم .



الموضوع

(٣٣١٤) الشيخ الفانى وصيلم رمضان

المبادئ

- ١ — الشيخ الفانى الذى لا يستطيع الصوم يجوز له ان يفطر ويلزمه
الفداء ولو فى اول الشهر .
- ٢ — اذا اضر الفداء يجب عليه الايصاء به فلذا لم يوص به حتى
مات فاته يكون آثما .
- ٣ — اذا تبرع بالفداء وليه من بعده فاته يرجى ان يقبل ذلك منه .
- ٤ — لا يجب الفداء على الغير ما دام حيا موسرا فان كان معسرا
لا يلزمه شيء من الفداء .
- ٥ — لا مانع من اعطاء الفداء لمسكين واحد والقريب اولى ولو فى بلد
بميد ويجوز فيه طعام الاباحة .

سئل :

من على احمد الدسوقي بالمنزل ٢٧ شارع احمد باشا
ترك — ظهنيج برمل الاسكندرية بطلبه المقيد برقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ م
المتضمن ان والدة السائل سنها ٨٥ سنة وانها لا تستطيع الصيام لضعفها
فهل يجوز لها ان تنظر وتغذى عن صياها واذا كان دخلها لا يمكنها من ذلك
فهل يغذى عنها من تلزمه نفقتها وما هو مقدار الفداء شرعا وهل يصح دفعه
لشخص واحد جيلة عن كل ايام الاضطرار وهل يجوز مقنعا او مؤخرا وهل
يجوز دفعه لاحد الاقارب فى بلد غير البلد الذى تقيم فيه ام السائل اولا .

* الفتى : نفيلة الشيخ احمد مريدى — س : ١٠٠ م : ٤٠٩ — الفريخ :

١٩٦٦/٢/٨ .

اجاب :

المنصوص عليه شرعا ان الشيخ الفاتى والمجوز الذى قرب من الفداء ولا يستطيع الصوم يجوز له ان ينظر ويلزمه الفداء وجوبا ولو فى أول الشهر لتحقق عجزه عن الصوم وان اصر الفداء يجب عليه الايصاء به فاذا اصره ولم يوص به حتى ملت فاته يكون آثما وسقط وجوب ادائه عنه . وان تبرع بالفداء وليه من بعده فاته يرجى ان يقبل ذلك منه . ولا يجب الفداء على غيره مادام حيا موسرا فان كان معسرا لا يلزمه شيء من الفداء وعليه ان يستغفر الله تعالى . والفداء يجوز فيه طعام الاباحة وهو غذاءان او عشاءان مثبعتان او غذاء وعشاء . والسحور مثل الغذاء . وذلك عن كل يوم افطره ويقدر ذلك بنصف صاع من بر او صاع من تمر او صاع من شعير ويقوم مقام ذلك كله قيمته نقودا ويجوز اعطاؤها لمسكين واحد او لمسكين والقريب اولى من البعيد ولو كان ذلك القريب فى بلد آخر غير البلد الذى فيه ذلك الشيخ الفاتى ومما ذكر بعلم الجواب عن السؤال .



الموضوع

(٣٣١٥) اختلاف المطلاع في رؤية الهلال

المبادئ

١ - أجمع المسلمون على أن استبصار هلال رمضان واجب كفاً ، وليس فرض عين فيكفي أن يلتبس به بعض المسلمين عملاً بمقتضى السنة الصحيحة .

٢ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا عبرة باختلاف المطلاع ، فإذا ثبتت رؤية الهلال في أي بلد إسلامي ثبتت في حق جميع المسلمين ، على اختلاف أقطارهم ، متى بلغهم ثبوته بطريق صحيح .

٣ - ويرى بعض الفقهاء اعتبار اختلاف المطلاع فيلتزم أهل كل بلد بمطلعه .

٤ - الرأي الراجح المقتضى به ، والذي استقر عليه مؤتمر علماء المسلمين المنعقد بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف (١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م) أنه لا عبرة باختلاف المطلاع لقوة دليله ولأنه يتفق مع ما قصده الشارع الحكيم من وحدة المسلمين .

٥ - متى تحققت رؤية هلال رمضان في بلد من البلاد الإسلامية فإنه يجب الصوم على جميع المسلمين الذين تشترك بلادهم مع البلد الإسلامي الذي ثبتت فيه الرؤية في جزء من الليل ، ما لم يقم ما يناهض هذه الرؤية ويشكك في صحتها أمثالاً لقوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » والحديث الشريف (صوموا لرؤيته ...) .

* المني : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س : ١٠٥ م : ٢٦١ -
التاريخ : ١٨ ذو القعدة سنة ١٣٠٦ هـ - ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٦ م .

٦ - اذا لم تنبت رؤية الهلال باى سبب او مانع كان عليهم اكمال عدة شعبان ثلاثين يوما متى قطع اهل الحساب بان هلال رمضان يولد ويغرب قبل غروب شمس يوم ٢٩ من شعبان .

٧ - اذا قطع اهل الحساب بان هلال رمضان يولد يوم ٢٩ من شعبان ويمكث فوق الافق بعد غروب شمس هذا اليوم مدة يمكن رؤيته فيها فانه في هذه الحالة يعمل بقول اهل الحساب الموثوق بهم، ويثبت به دخول شهر رمضان ، بناء على ما ذهب اليه بعض الفقهاء واستقر عليه رأى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف .

سئل :

من السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجمع اللغة العربية بكتابه الرقم ٨٥٩ المحرر في ١٩٧٩/٩/٢٦م والمقيد برقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٩م بشأن طالب السيد الأستاذ / احمد على عقبات عضو المجمع من الجمهورية العربية اليمنية ما صدر من فتوى تنص على ان ثبوت رؤية الهلال في بلد اسلامي يمكن الاخذ بها في بلد آخر لم يثبت عنده رؤية الهلال مع مسند ذلك من الفقه والتشريع .

اجاب :

نفيد ان الثابت واقعا والمشاهد حسيا وتلكد علميا ان الهلال عند ظهوره قد يرى في سماء بعض البلاد بعد غروب الشمس ولا يرى في بلاد اخرى الا في الليلة التالية اذ قد تكون الرؤية متيسرة في بعض الاقطار متمصرة في بعض آخر .. ومن هذا الواقع يصبح اختلاف مطالع الاهلة ابرا واقعا وظاهرة مستمرة لا جدال فيها وتبعها لهذا اختلفت كلمة فقهاء المسلمين فيما اذا كان اختلاف مطالع القمر مؤثرا في ثبوت ظهوره وبالتالي مؤثرا في الاحكام المتطلقة بالاهلة كالصوم والانطار والحج والاضحية او غير مؤثر فلا عبرة باختلاف المطالع . بمعنى انه اذا ثبت رؤية الهلال في اى بلد اسلامي ثبتت في حق جميع المسلمين على اختلاف اقطارهم على ظهر ارض الله متى بلغهم ثبوته بطريق صحيح او ان اختلاف المطالع يعتبر فيلتزم اهل كل بلد بمطلعه ، ذلك لان الشارع الحكيم قد انط الصوم برؤية الهلال فقال الله سبحانه في الآية ٨٥ من سورة البقرة « فمن شهد منكم الشهر

غليصمه » وأبان الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله في الحديث المتفق عليه (صوموا لرؤيته وانطروا لرؤيته) وأجمع المسلمون على أن استبصار هلال رمضان واجب كمتلئى وليس فرض عين فيمكن أن يلتهمه بعض المسلمين سنذا على ما هو ثابت في السنة الصحيحة من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

مضى فقه الحنفية أن ظاهر المذهب — كما جاء في الدر المختار للحصكلى والبحر الرائق لابن نجيم وفتح القدير لابن الهمام أنه لا عبرة باختلاف المطالع متى ثبتت رؤية الهلال في بلد بالشرق مثلا لزم ذلك سائر البلاد شرقا وغربا لعموم الخطب في حديث (صوموا لرؤيته . .) وذهب آخرون من فقهاء المذهب الى اعتبار اختلاف المطالع نص على هذا الزيلعى في كتابه تبين الحقائق — بالفقوى في المذهب على القول الاول . وفي الفقه المالكى اقوال ثلاثة .

الاول : أنه لا اعتبار لاختلاف المطالع قربت البلاد او بعدت .

الثاني : اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه اذا ثبتت الرؤية عند حاكم فلا يعم حكمها الا من في ولايته فقط .

الثالث : يعتبر اختلاف المطالع بالنسبة للبلاد البعيدة جدا كالحجاز والاندلس كما اورده ابن جزى في كتابه القوانين الفقهية وكما ورد في مواهب الجليل وفي الشرح الكبير . ولكن مقتضى ما جاء في مختصر خليل بيد أن الفتوى على ما جاء فيه ان المشهور في المذهب عدم اعتبار اختلاف المطالع وهو ما صرح به الخطب .

وفي فقه الشافعية : قال الامام النووي في كتابه المجموع شرح المذهب للشيخ رازى في كتاب الصيام في الجزء السادس ما موزجه : أنه اذا رُئى هلال رمضان في بلد ولم ير في غيره فإن تقارب البلدان فتحكمها حكم بلد واحد بلا خلاف وان تباعدا فوجهان مشهوران اصحهما لا يجب الصوم على اهل البلاد الاخرى — والثاني يجب والاصح الاول وفيما يعتبر فيه البعد والتقرب ثلاثة اقوال اصحها ان التباعد باختلاف المطالع كالحجاز والعراق وخراسان والتقارب كبغداد والكوفة . والثاني ان الاعتبار باختلاف الاقليم واختلافه فان اتحداهما متقاربين وان اختلفا فمتباعدان . والثالث ان التباعد مسافة قصر الصلاة والتقارب دونها .

وفى فقه الحنابلة نص ابن قدامة فى كتابه المغنى فى باب الصوم فى
اوائل الجزء الثالث على انه (واذا رأى الهلال اهل بلد لزم جميع البلاد
الصوم) . وهذا قول الليث وبعض اصحاب الشافعى ثم ساق استدلاله
بآية « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وبعض ما ورد فى كتب السنة .

وفقه الزيدية والشيعة الامامية مختلف كذلك فى عدم اعتبار اختلاف
المطالع فى ثبوت هلال رمضان او فى اعتباره مقال الهادوية والامام يحيى عن
الزيدية بأن اختلاف المطالع معتبر فاذا ثبتت رؤية الهلال فى بلد فلا يسرى
حكمها على بلد آخر مختلف المطالع بل قد جاء فى البحر الزخار ان الرؤية
لا تتم فى الاقليم الواحد ان اختلف ارتفاعا وانحدارا وفى سبيل السلام
للصنعاني : والاقرّب لزوم بلدة الرؤية وما يتصل بها من الجهات التى على
سمتها واختار المهدي وجماعة من الزيدية تعميم الحكم والشهادة بالرؤية
جميع البلاد . وقال الشوكاني : وهو الذى ينبغى اعتماده وذهب اليه جماعة
من الامامية .

من هذا العرض الوجيز لكلمة فقه الاسلام على اختلاف مذاهبه
التي بايدينا كتبها نرى ان الفقهاء مختلفين فى اعتبار اختلاف مطالع
الاهل فيلتزم اهل كل قطر بمطلعه او انه لا اعتبار باختلاف المطالع
فتمت ثبتت رؤية هلال رمضان فى بلد لزم سائر الناس شرقا وغربا متى
وصلهم خبر ثبوت الرؤية بطريق صحيح وان الخلاف فى هذا ليس بين مذهب
فقهى وآخر فحسب وانما قد شجر الخلاف بين فقهاء المذهب الواحد
فى هذا الموضع .

والذى اميل الى ترجيحه القول المردد فى جميع هذه المذاهب والذى
يقرر : انه لا عبرة باختلاف المطالع لقوة دليله ولانه يتفق مع ما تصده
الشوارع الحكيم من وحدة المسلمين فهم يصلون الى قبله واحدة ويصومون
شهرًا واحدًا ويحجون فى اشهر محددة والى مواعيت ومشارع معينة وعلى
هذا نانه متى تحققت رؤية هلال رمضان فى بلد من البلاد الاسلامية يمكن
القول بوجوب الصوم على جميع المسلمين الذين تشترك بلادهم مع البلد
الاسلامى الذى ثبتت الرؤية فى جزء من الليل ما لم يقم ما يناهض هذه
الرؤية وشكك فى صحتها امتثالاً لمعوم الخطاب فى الآية الكريمة
والحديث الشريف السالفين . على انه يجب أن يكون واضحاً عند تلاوة
قول الله سبحانه « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » ان الشهود فى الآية

ليس معناه الرؤية وإنما هو الحضور والاتلمة ويكون المعنى والله اعلم من حضر شهر رمضان وأدرك زمنه فواجب عليه أن يصوم متى كان مكلفا بالصوم ولم يغم به عذر مريض للفطر . ومما سلف نرى أنه يجب على جميع المسلمين في شتى أنحاء الأرض أن يصوموا رمضان إذا ثبتت رؤية هلاله ثبوتاً شرعياً في قطر من أقطار المسلمين دون شك في صحتها ، فإذا لم تثبت كان عليهم إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً ومتى انقضى هذه العدة تعين دخول رمضان عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (صوموا لرؤيته . . .) فإكمال شعبان ثلاثين يوماً يكون متى لم تثبت رؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين سواء كان عدم الرؤية بسبب وجود ما يحول دونها من سحب أو غيوم أو غبار أو مع صفاء السماء من هذه الموانع متى قطع أهل الحساب أن هلال رمضان يولد ويغرب قبل غروب شمس يوم ٢٩ من شعبان — أما إذا قطعوا بأن هلال رمضان يولد يوم ٢٩ من شعبان ويمكث فوق الأفق بعد غروب شمس هذا اليوم مدة يمكن رؤيته فيها فإنه في هذه الحالة يعمل بقول أهل الحساب الموثوق بهم ويثبت به دخول شهر رمضان بناء على ما ذهب إليه بعض الفقهاء من جواز العمل بالحساب الموثوق به الدال على الوضع الهلالي وإمكان الرؤية بعد غروب شمس يوم ٢٩ من الشهر السابق — هذا وإن كان الاختلاف بين الفقهاء على أشده في مبدأ العمل بقول أهل الحساب . ولكن الرأي المتقدم هو ما حققه واختاره بعض الثقات من علماء الفقه والفتوى ونميل للأخذ به .

ولقد انتهت مؤتمر علماء المسلمين المنعقد بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في دورته الثالثة في جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ — أكتوبر ١٩٦٦ م في تحديد أوائل الشهور القمرية إلى القرار الآتي :

(١) يقرر المؤتمر ما يلي :

١ — أن الرؤية هي أصل في معرفة دخول أي شهر قمرى كما يدل عليه الحديث الشريف فالرؤية هي الأساس ، لكنه لا يعتمد عليها إذا تعكست فيها التهمة تمكناً قوياً .

٢ — يكون ثبوت رؤية الهلال بالتواتر والاستفاضة كما يكون بخبر الواحد ذكراً كان أو أنثى . إذا لم تتمكن التهمة في أخباره لسبب من الأسباب ومن هذه الأسباب مخالفة الحساب الفلكي الموثوق به الصادر ممن يوثق به.

٣ — خبر الواحد ملزم له وإن يثق به — أما الزام الكافة فلا يكون إلا بعد ثبوت الرؤية عند من خصصته الدولة الإسلامية للنظر في ذلك .

٤ — يعتقد على الحساب في اثبات دخول الشهر إذا لم تتحقق الرؤية ولم يتيسر الوصول الى انبام الشهر السابق ثلاثين يوما .

(ب) يرى المؤتمر انه لا عبرة ، باختلاف المطالع وإن تباعدت الاقاليم متى كانت مشتركة في جزء من ليلة الرؤية وإن قل ويكون اختلاف المطالع معتبرا بين الاقاليم التي لا تشترك في جزء من هذه الليلة . ولعل السيد عضو المجمع اللغوي للغة العربية من جمهورية اليمن العربية صاحب الطلب قصد : استيضاح الاسباب التي بها خالفت جمهورية مصر العربية جمهورية اليمن العربية في بدء صوم رمضان في عامنا الحالي ١٣٩٩هـ مع اعلان هذه الأخيرة ثبوت رؤية هلال رمضان بعد غروب شمس يوم الاثنين ٢٣ يولية لسنة ١٩٧٩م اذا كان هذا مقصودا فان دار الافتاء في مصر بعد أن اطلعت على تقرير معهد الأرصاد بطولان عن ولادة هلال شهر رمضان في الساعة الثالثة والحقبة ١٤ بتوقيت القاهرة المحلي من يوم الثلاثاء ٢٤ يولية لسنة ١٩٧٩م مع ثقتها بهذا الحساب الصادر ممن يوثق به استبعدت امكان رؤية الهلال بعد غروب شمس يوم الاثنين ٢٣ يولية ١٩٧٩م اذ كيف يرى الهلال بصريا في سماء مدينة الحديدة باليمن قبل ولادته بعدة ساعات تزيد على نروق التوقيت بين اليمن ومصر ؟ .

وزاد هذا ثقة ان المملكة السعودية قد اتمت شعبان ثلاثين يوبا واعلنت انه لم ير الهلال في سماءها بعد غروب شمس يوم الاثنين ٢٣ يولية ١٩٧٩م الموافق في تقويم ام القرى ٢٩ من شعبان لسنة ١٣٩٩هـ مع ملاحظة ان هذا اليوم كان يوافق في مصر ٢٨ من شهر شعبان للاختلاف بين الاططار في تحديد بدء هذا الشهر .

ودار الافتاء بهذا ملتزمة بما سبق بيانه من انه لا عبرة باختلاف المطالع وبأن الأساس هو الرؤية البصرية للهلال — لكن لا يعتقد عليها اذا تمكنت فيها التهمة تمكنا قويا — ومن اسباب تمكّن التهمة مخالفة الرؤية للحساب الفلكي الموثوق به الصادر ممن يوثق به عن ولادة الهلال فلكيا حسبما تقدم نقله عن قرار مؤتمر علماء المسلمين .

هدانا الله بفضله الى الحق ورزقنا اتباعه .
والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٣١٦) الصوم في بلاد يطول فيها النهار عن حد الاعتدال

المبادئ

١ — يقدر أهل البلاد التي يطول فيها النهار عن حد الاعتدال زمنا معتدلا فيصوموا قدر الساعات التي يصومها المسلمون في أقرب البلاد المعتدلة لأليهم . أو يتخذوا من مواقيت مكة أو المدينة معيارا لصومهم .

٢ — يبدأ الصوم في هذه البلاد من طلوع الفجر الصادق حسب موقعهم دون نظر أو اعتداد بمقدار ساعات الليل أو النهار ودون توقف في الفطر على غروب الشمس .

سئل :

من السيد / محمد حافظ الرهوان المدرس المساعد بكلية الشرطة بالقاهرة والسيد / سمير حسن الديب المدرس المساعد بكلية الزراعة — جامعة عين شمس عن الطلبة المصريين المبعوثين للدراسة بجمهورية ألمانيا الاتحادية — بطلبه المقيد برقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٤م المتضمن :

١ — إن اذان الفجر عندهم في ألمانيا يبدأ الساعة الثانية والتصافى صباحا واذان المغرب في تمام العاشرة الا ربع مساء مما يؤدي الى جعل مدة الصيام عندهم حوالى ١٩ ساعة وذلك يسبب أجهادا لهم مما قد يؤثر على تحصيلهم وأعمالهم .

٢ — اوقات دراستهم متواصلة وتبدأ من ٨ صباحا حتى ٦ مساء .
ويسألان هل يمكنهم أن يصوموا على اوقات الصيام في القاهرة ام كيف يصومون هناك ؟

* المئى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حيزة — س : ١٢٠ م : ٦ — التاريخ :
٢٩ نوالتمدة سنة ١٤٠٤ هـ — ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨٤ م .

اجاب :

قال تعالى : « يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايها معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من ايام آخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون » . بهذه النصوص القرآنية الكريمة فرض الله سبحانه وتعالى صوم شهر رمضان على المسلمين فهو خطاب عام لجميع المسلمين في كل زمان ومكان . ولم يقصد الاسلام بتكاليفه للناس عنتا ولا ارهاقا ولا مشقة . « وماجعل عليكم في الدين من حرج » ومن تيسر الله على عباده انه حرم بعض المطاعم ومع هذا رخص لمن اشرف على الهلاك أو خاف الضرر بجوع أو عطش ان ياكل أو يشرب مما حرمه الله بقدر ما يحفظ عليه حياته . قال تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم .. » وقال تعالى « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا ان الله يحب المحسنين » . وصوم رمضان جاء على هذه السنة الرخيمة فهو مفروض على كل مقيم صحيح قادر عليه دون ضرر في بدنه أو كسبه ، وايح للمريض والمسافر الاطعام مع وجوب القضاء ورخص في الانطار دون قضاء لمن يشق عليه الصيام لسبب لا يرجي زواله ومنه ضعف الشيخوخة والمرض المزمن والعمل الشاق المستمر طوال العام على ان يؤدي فدية : هي الاطعام عن كل يوم مسكينا واحدا بما يشبعه في وجبتين طعاما متوسطا . وحين فرض الله سبحانه وتعالى صوم رمضان بين بدء الصوم ونهايته يوما فقال تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل » . وبهذه العبارة من الآية الكريمة تحدد النهار المفروض صومه وهو من طلوع الفجر الصادق بظهور النور المستطير في الأفق الى دخول الليل بغروب الشمس كما فسره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « اذا اقبل الليل من ههنا واجبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم » . واذا كان الصوم موقوتا هكذا بالشهر واليوم وكان الخطاب موجها الى المسلمين ايا كانت مواقعهم على ارض الله دون تفرقة بين جهة يطول ليلا أو يستمر الليل أو النهار دائما وجب على الجميع صومه متى تحققت فيهم شروطه التي بينها الله سبحانه وتعالى في آيات الصوم ووضحها الرسول في احاديثه وعمله وتقريره . ولما ظهر بعد عصر الرسالة ان على الارض جهات يطول فيها النهار حتى لا يكون ليلا الا جزءا يسيرا — او يطول ليلا حتى لا يكون النهار فيها الا ضوءا يسيرا وجهات يستمر فيها الليل نصف العام بينهما

يستمر النهار النصف الآخر وجهات أخرى على العكس من ذلك لما ظهر هذا
اختلف الفقهاء في مواقيت العبادات في تلك البلاد وهل تتوقف على وجود
العلامات الشرعية أو يقدر ويحسب لها . ومضمون الخلاف في الحالة التي
نحن بصددنا في السؤال حيث يطول النهار في ألمانيا الاتحادية عن حد
الاعتدال مما يسبب أرهاقا شديدا للمسلمين بها في صيامهم رمضان فأننا
نرى أن يقدر أهل هذه البلاد للصيام زمنا معتدلا فيصوموا قدر الساعات
التي يصومها المسلمون في أقرب البلاد المعتدلة اليهم أو يتخفوا من مواقيت
البلاد المعتدلة التي نزل فيها التشريع الإسلامي (مكة والمدينة) معيارا
للصوم فيصوموا قدر الساعات التي يصومها المسلمون في واحدة من هاتين
المدينتين على أن يبدأ الصوم من طلوع الفجر الصادق حسب موقعهم على
الأرض دون نظر أو اعتداد بمقدار ساعات الليل أو النهار ودون توقف في
الفطر على غروب الشمس أو اختفاء ضوئها بدخول الليل فعلا وذلك اتباعا
لما أخذ به الفقهاء في تقدير وقت الصلاة والصوم وامتثالاً لأوامر الله
وإرشاده في القرآن الكريم رحمة بمياده . قال تعالى : « يريد الله بكم
اليسر ولا يريد بكم العسر » . وقال سبحانه : « لا يكلف الله نفسا
إلا وسعها » صدق الله العظيم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من احكام الزواج
وما يتعلق به

الموضوع

(٢٣١٧) ادعاء الرضاع

المبادئ

- ١ - اذا صدق الخاطب مدعى الرضاع وثبت على تصديقه لا يحل له ان يتزوج من رضع معها لان تصديقه بمثابة اقراره به .
- ٢ - اذا لم يصدق الخاطب مدعى الرضاع في اخباره لوجود شبهة فيه او حصول الشك في الرضاع او في عدده حل له الزواج من مخطوبته .
- ٣ - لا يثبت الرضاع قضاء عند الحنفية الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين .

سئل :

من السيد/ الشيخ على سلطان . قال : ان رجلا يريد ان يتزوج من بنت خالته التي تقرر أنها لم ترضع ابن اختها طالب الزواج من بنتها مطلقا ويقول والده ان خالته ابنه ارضعته وعنده مذكرة مكتوبة بذلك وسال عن الحكم وهل يؤخذ بقول خالته او بقول والده .

اجاب :

انه اذا صدق هذا الخاطب والده فيما ادعاه من هذا الرضاع وكان الرضاع في مدته شرعا وهي سنتان على قول ابي يوسف الاصح المفتى به وكانت عدد الرضعات خمسا فأكثر متفرقات مشبعات على ما اخترناه للفتوى من ان الرضاع المحرم ما كان خمس رضعات متفرقات فأكثر صار ابنا لخالته من الرضاع وصار هو ومخطوبته اخوين رضاعة فلا يحل له ان يتزوج بها لان تصديقه له في ذلك بمثابة اقراره بالرضاع واقاراره به مع الاصرار عليه يثبت للحرمة اما اذا لم يصدقه في اخباره لوجود شبهة فيه

* المفتى : فضيلة الشيخ حسن مابون - م : ٨٢ : ١٢١ - التاريخ :
٢ ربيع اول سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٧ م .

أو حصول الشك في الرضاع أو عدده هل خمس فأكثر أو أقل من الخمس
 فلا يحرم عليه الزواج من مخطوبته المذكورة لأن القاعدة العامة أن اليقين
 لا يزول بالشك والأصل الحل فلا يثبت التحريم بالشك في الحل وعدمه
 وهذا الحكم ديانة أما في القضاء فلا يثبت الرضاع عند الحنفية إلا بشهادة
 رجلين عدلين أو رجل وامرأتين كذلك ولا يقبل على الرضاع أقل من ذلك
 قال صاحب البحر (أنه لا يعمل بخبر الواحد مطلقاً) وهو المعتمد في المذهب
 وهذا الحكم إذا ادعى الرضاع بمد العقد وأما قبله فقد جاء في حاشية
 ابن عابدين (لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها ولكن
 في محرمت الخاتنة أن كان قبله والمخير عدل ثقة لا يجوز النكاح ومن
 هذا يعلم الجواب والله أعلم .



الموضوع

(٣٣١٨) زواج غير صحيح شرعا

المبادئ

١ - الزواج بالحرمة ان كانت معروفة وقت العقد فالعقد باطل وان لم تكن معروفة وقت العقد فالعقد فاسد .

٢ - العقد الفاسد يترتب عليه بعد الدخول الحقيقي وجوب العدة وثبوت النسب والعقد الباطل لا يترتب عليه أى اثر من آثار العقد الصحيح .

٣ - اذا جرى عقد الزواج بين مسلمة ارتدت عن الاسلام وبين مسيحي وكانت الحرمة معروفة وقت اجرائه كان العقد باطلا وان لم تكن معروفة كان العقد فاسدا .

سئل :

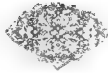
من الأستاذ / صالح البنا الخامى . قال ان امرأة مسلمة دخلت دين النصرانية باعتناقها الدين المسيحى ببطركية الاقباط الارثوذكس بالقاهرة ثم تزوجت برجل مسيحى . وطلب الأستاذ السائل بيان حكم الشريعة الاسلامية فى هذا الزواج هل يكون باطلا أو صحيحا مادام المتزوج بها مسيحيا .

اجاب :

انه نص فى الدر المختار فى آخر باب نكاح الكافر ج ٢ ص ٥٤٥ على انه لا يصح ان ينكح مرتد أو مرتدة احدا من الناس مطلقا وقال العلامة ابن عابدين فى رد المحتار تعليقا على قول الدر (مطلقا) أى مسلما أو كافرا أو مرتدا وهو تأكيد لما فهم من النكحة فى النفى اهـ . والذى يستفاد من النصوص الفقهاء الاخرى ان الزواج بالحرمة حرمة مؤبدة أو مؤقتة ان

* المتن : فضيلة الشيخ حسن مجنون - س : ٨٢ : ١٣٦ - التلخيص :
١٢ ربيع اول سنة ١٣٧٧ هـ - ٧ اكتوبر سنة ١٩٥٧ م .

كانت هذه الحرمة معروفة وقت العقد فالعقد باطل وإن لم تكن معروفة وقت العقد فالعقد فاسد لا باطل . والعقد الفاسد يترتب عليه بعد الدخول الحقيقى وجوب المدة وثبوت النسب . وحينئذ فالذى نراه أن العقد الذى جرى بين هذين المتعاقدين بعد ارتداد هذه الزوجة عن الإسلام يعتبر فى نظر الشريعة الإسلامية عقدا باطلا أن كانت الحرمة معروفة وقته ولا يترتب عليه أى اثر من آثار الزوجية الصحيحة إما إذا كانت الحرمة غير معروفة وقت العقد فيكون العقد فاسدا لا باطلا ويترتب عليه وجوب المدة وثبوت النسب. هذا ما ظهر لنا ومنه يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٣٣١٩) اثبت الرضاع

المبادئ

١ - لا يثبت الرضاع عند الحنفية الا بشهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة النساء بانفرادهن .

٢ - اذا شهد بالرضاع رجل واحد او امرأة واحدة او رجل وامرأة لم يثبت الرضاع الا بتصديق الراضع .

٣ - يثبت التحريم اذا لم يصدق الراضع وكان المخبر معروفا بالصدق والعدالة .

سئل :

من ابن رجب على خزيك من منشأة العباسية الصفري نبع ابو حماد شرقية بطله المقيد برقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٨ انه يريد الزواج من بنت خالته ولكن جنته لأمه اخبرته بانها ارضعته مع خاله طاهر الذي رضع ايضا من اخته أم الفتاة وان السائل لم يرضع من أمها ولم ترضع هي من أمه او جنتها لأمها وطلب بيان الحكم .

اجاب :

ان الرضاع قضاء لا يثبت عند الحنفية الا بشهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين كذلك ولا يقبل على الرضاع اقل من ذلك كما لا يقبل في اثباته شهادة النساء بانفرادهن واحدة او اكثر فاذا شهد به رجل واحد او امرأة واحدة او رجل وامرأة لم يثبت الرضاع باحدى هذه الشهادات الا بتصديق الراضع فان صدق ثبت التحريم بتصديقه لان تصديقه بمثابة اقراره بموافقته به مع الاصرار عليه مثبت للحرمة وكذلك يثبت التحريم اذا لم يصدق وكان المخبر معروفا بالصدق والعدالة فانه حينئذ لا يجوز النكاح لما نقله ابن عابدين

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملون - م : ٨٢ : م : ٢٦٢ الترخ : ١٤ رجب سنة ١٣٧٧ هـ - ٣ فبراير سنة ١٩٥٨ .

من الخاتبة عقد جاء في حاشية رد المحتار لو شهدت به امرأة قبل الزواج فهو في سعة من تكذيبها لكن في محرمات الخاتبة ان كان قبله والخبر عدل لا يجوز النكاح وبه جزم في البزازية وعلى ذلك فاذا صدق السائل جدته لأمه فيها أخبرته به من الرضاع أو كانت جدته لأمه معروفة بالصدق والعدالة ولم يكن من شأنها الكذب وكان الرضاع المسئول عنه في مدته شرعا وهي سنتان على قول أبي يوسف المفتي به لم يحل للسائل أن يتزوج من بنت خالته المذكورة لأنها بنت أخته رضاعا بناء على قول من ذهب إلى أن قليل الرضاع وكثيره سواء في إيجاب التحريم وهم الحنفية والمالكية وأحدى الروایتين في مذهب الإمام أحمد أما على مذهب الشافعية والرواية الأخرى في مذهب الإمام أحمد فإن الرضاع المحرم ما كان خمس رضعت متفرقات مشبهات فاذا كان رضاع السائل في هذه الحال بلغ هذا القدر حرمت عليه بنت خالته المذكورة وإذا لم يبلغ هذا القدر كان في حل من التزوج بها بناء على هذا المذهب الذي اخترناه للفتوى في هذا الأمر الذي عمت فيه البلوى أما إذا لم يكن السائل مصدقا لجدته لأمه في أخبارها بهذا الرضاع أو كانت غير عدلة ومن شأنها الكذب فانه لا يثبت الرضاع بأخبارها هذا ويكون السائل في حل من التزوج من بنت خالته هذه ما لم يكن هناك مانع آخر غير رضاعه من جدتها لأنها المبين حكمه على المذهبين السابقين هذا وأما رضاع خاله طاهر من أخته أم مخطوبة السائل فانه لا يوجب تحريما بين السائل وبين هذه البنت إذا كان السائل لم يرضع من جدته الرضاع المسئول عنه أو لم يثبت هذا الرضاع بأي وجه على النحو الذي شرحناه لأنه برضاع طاهر خال السائل من أخته أم مخطوبة السائل تصبح هذه المخطوبة اختا من الرضاع لطاهر الذي هو خال السائل وأخت الخال من الرضاع غير محرمة على ابن أخته نسبا جاء في التنقيح سئل رجل يريد أن يتزوج بأخت خاله رضاعا فهل له ذلك فاجاب نعم ذلك لأن أم خاله وخالته من الرضاع حلال كما في الدر المختار والبحر فأخت خاله بالأولى الخ فرضاع خاله طاهر من أخته أم مخطوبة السائل لا يوجب تحريما عليه وإنما يوجب ثبوت رضاع السائل من جدته لأمه على ما بيناه سابقا فتحرم عليه أن صدق جدته فيها أخبرت به من أرضاعها له وأصر على هذا التصديق أو كانت جدته ممن عرف بالعدالة والصدق وكان الرضاع خمس مرات مشبهات متفرقات فأكثر على المذهب الثاني الذي اخترناه للفتوى أما إذا لم يصدق جدته أو كانت غير عدلة ومن شأنها الكذب أو كان الرضاع أقل من خمس رضعت على الوجه السابق فاتها لا تحرم عليه والله أعلم .

الموضوع

(٣٢٢٠) مصاريف علاج الزوجة والأولاد

المبادئ

١ — مصاريف علاج الزوجة من اجرة طبيب ومداواة تكون على الزوج ولو كانت موسرة .

٢ — جميع ما يحتاجه الصغير الفقير من طعام وكسوة واجرة خادم وطبيب وثمان دواء يكون على ابيه لا يشتركه احد .

سئل :

من محمد عبد الخالق حسيب بالمنزل ٧ حارة نجم الدين قسم السيدة زينب بطلبه المقيد برقم ٨٦٧ لسنة ١٩٥٨ ببيان حكم علاج الزوجة والأولاد من اجرة طبيب وثمان أدوية واجرة المقابلة وعلى من تجب على الزوج او الزوجة .

اجاب :

عن مصاريف علاج الزوجة : مذهب الحنفية ان مصاريف علاج الزوجة لا تجب على الزوج غقد جاء في رد المحتار (كما لا يلزمه مداواتها اى اتيانه لها بدواء المرض ولا اجرة الطبيب ولا الحجامة هندية عن السراج) ا.هـ وهذا هو المعروف في مذاهب الائمة الثلاثة ايضا الا ان صاحب منع الجليل نقل عن ابن عبد الحكم من فقهاء المالكية (ان على الزوج اجرة الطبيب والمداواة) وهو رأى وجيه نرى الأخذ والافتاء به فتوجب على الزوج مصاريف علاج زوجته من ماله الخاص ولو غنية — وعن مصاريف علاج الأولاد : الذى يظهر لنا من قواعد الحنفية السمة انه يدخل في النفقة الواجبة على الأب الموسر لطفله الصغير الفقير جميع ما يحتاج اليه من وجبت له النفقة من طعام وكسوة واجرة خادم واجرة طبيب وثمان دواء وغير ذلك اذ قد

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مابون — م : ٨٢ م ٢٢٢ — التاريخ : ١٤ ربحان سنة ١٣٧٧ — ٢ أبريل سنة ١٩٥٨ م .

تكون حاجة الانسان المريض الى اجرة الطبيب وثمن الدواء اشد من حاجته الى خادم وايضا قد نص الفقهاء في بنب صدقة الفطر على انه تجب على الاب صدقة الفطر عن طفله الفقير لتحقيق السبب وهو راس يموه ويلى عليه ونصوا على انه يلزم ان تكون المؤنة كاملة مطلقة تشمل غير الرواتب نحو الادوية والا إما وجب عليه صدقة الفطر عنه اذا كان فقرا وعلى ذلك يدخل في النفقة الواجبة لطفله الفقير اجرة الطبيب وثمن الادوية وقد صدرت بذلك فتاوى في حوادث مماثلة ومنها الفتوى رقم ٤٠٧ مسجل ٤٤ بتاريخ ١٩٣٨/١/٨ وعن اجرة القابلة : المفصوص عليه شرعا كما جاء في الدر نقلا عن البحر ان اجرة القابلة على من استأجرها من زوجة او زوج ولو جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها ورجع ابن عابدين في حاشيته رد المحتار الاول بقوله والذي يظهر لى ترجيح الاول لان نفع القابلة محظمه يعود الى الولد فيكون على ابيه وتخلص من ذلك ان اجرة القابلة تكون على الاب اذا استأجرها او جاءت بدون استئجار — وتكون على الزوجة اذا استأجرتها هي والذي نفى به ان اجرة القابلة تجب على الزوج سواء استحضرها هو او استحضرتها الزوجة او جاءت من تلقاء نفسها لأنها كاجر الطبيب فتجب عليه اخذا بقول ابن الحكم الذى رجحنا العمل به سابقا في صدر هذه الفتوى والله اعلم .

الموضوع

(٢٢٢١) زواج غير صحيح

المبادئ

- ١ - لا يجوز الجمع زواجا بين امرأتين محرمين لا حقيقة ولا حكما .
- ٢ - المحرمية بينهما مشروطة بأن تكون من الجانبين بمعنى انه لو فرضت واحدة منهما رجلا حرمت عليه الأخرى .
- ٣ - إجراء عقد الزواج على بنت أخت المطلقة وهى فى العدة غير صحيح شرعا .

سئل :

من السيد منصور حسن - أمام مسجد عزبة القضاة بالبيضا محطة البيضاء بطلبه المقيد برقم ١٥١١ سنة ١٩٥٨ أن عبد الفنى حسن عامل ملاحظة الدريسة بمحطة البيضاء تبع كفر الدوار كان متزوجا بامرأة مسنة أعقب منها بنتين وإشارت عليه بأن يتزوج من بنت أخت لها فتكون شفوقة على بنتها واستدعى الماتون وطلق عبد الفنى زوجته هذه وبعد ذلك بثلاث ساعات دخل بزوجه الجديدة بعد إجراء العقد بدون قسائم وفى ثانى يوم أخبره أحد القضاة بالمعاش بأن ذلك غير جائز الا بعد قضاء عدة زوجته الأولى ويسأل عن الحكم .

الجواب :

ان المنصوص عليه شرعا ان المراتين المحرمين لا يجوز الجمع بينهما بالزواج لا حقيقة بأن يجعلها معا فى عصمته ولا حكما بأن يتزوج الثانية وما تزال الأولى فى عدته لأنها فى هذه الحالة زوجته حكما فلا يحل الجمع بين الأختين ولا بين البنت وأبها أو عمتها أو خالتها لقوله تعالى :

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مليون - م : ٨٨ - ٤٢ - التاريخ : ١٨ المحرم سنة ١٣٧٨ هـ - ٤ أغسطس ١٩٥٨ م .

« وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف » وقوله عليه السلام (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة اختها فانكم ان فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم) ولابد أن تكون المحرمية بينهما ثابتة من الجانبين بمعنى أنه لو فرضت واحدة منهما رجلاً حرمت عليه الأخرى وفي الحادثة موضوع السؤال لو فرضنا زوجة عبد الفنى الأولى رجلاً لم يحل له أن يتزوج من الثانية لأنها بنت أخته وهي محرمة عليه بنص الحديث السابق والآية وايضا لو فرضنا زوجته الثانية رجلاً كانت الأولى خالة له وهي محرمة عليه بنص الكتاب وهو قوله تعالى : « حرمت عليكم ايهاتكم وبناتكم واخوانكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت » وعلى ذلك يكون عقد عبد الفنى على بنت أخت زوجته في اليوم الثانى لطلاقه اياها غير صحيح شرعا لحصوله وزوجته لا تزال في عدته من هذا الطلاق ويجب عليهما أن يفترقا حتى تنقضى عدة زوجته الأولى بمضى ثلاثة اشهر من تاريخ الطلاق مادام الحال كما ذكر بالسؤال من انها آيسة ولا تحيض فاذا انقضت عدتها كان في حل من العقد على بنت اختها مادام لم يكن هناك مانع آخر والله اعلم .

الموضوع

(٢٢٢٢) زواج البالغة دون اذن وليها

ويأقل من مهر المثل

المبادئ

١ - لا يكون تزويج الأنثى العاقلة البالغة نفسها صحيحا نافذا لازما
الا اذا كان الزوج الذى يريد التزوج بها كفئا لها والمهر المشروط هو مهر
مثلها .

٢ - اذا زوجت المرأة نفسها بمهر أقل من مهر مثلها كان العقد صحيحا
ولكنه غير لازم وللولى العاصب ان يطلب من الزوج اتمام مهر المثل وان
لم يفته رفع الامر الى القضاء .

سئل :

من الام ستاذ / السيد سالم محمد كريم بطلبه المقيد برقم
٢٠٧٦ سنة ١٩٥٨ في ١٩٥٨/٩/٢١ المتضمن ان فتاة بالغة تزوجت
بشخص دون اذن والدها العاصب على مهر قدره خمسة وعشرين قرشاً
وان مهر مثلها لا يقل عن مبلغ ستمائة جنيه مصرى وطلب الاستفاد المسائل
بيان الحكم الشرعى فى هذا العقد وهل لوالدها العاصب غير الموافق على
هذا الزواج حق الاعتراض على هذا العقد او لا .

اجاب :

ان كامل الاهلية وهو الحر العاقل البالغ هو ولى نفسه فى الزواج
وليس لاحد ولاية تزويجه او جبره عليه غير انه اذا كان كامل الاهلية انثى
ولها ولى عاصب لا يكون تزويجها نفسها صحيحا نافذا لازما الا اذا كان
الزوج الذى يريد التزوج بها كفئا لها والمهر المشروط هو مهر مثلها حتى

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - س : ٨٨ م : ٧٧ - الفتوى : ٨ ربيع
اول سنة ١٣٧٨ - ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨ م .

لا يعبر وليها العاصب بمصاهرة غير الكفاءة أو بنقصها عن مهر مثلها ومهر المثل هو مهر امرأة من قوم أبيها كالختها وعمتها وبنات عمها تساويها وقت العقد سنا وجبالا ومالا ويلدا وعصرا وعقلا ودينا وأدبا وخلقا وعلما وبكارة أو ثبوبة وعدم ولد فان لم توجد واحدة من قوم أبيها تساويها في هذه الصفات ينظر الى مهر امرأة أجنبية تساويها في هذه الصفات ومن هذا يتبين انه اذا زوجت نفسها بمهر أقل من مهر مثلها يكون العقد صحيحا ولكنه غير لازم غللولي العاصب ان يطلب من الزوج اتمام مهر المثل فان اتمه الزوج لزم العقد وان لم يتمه رفع الأمر الى المحكمة المختصة لتفسخه وفي حادثة السؤال لوالد هذه الفتاة التي زوجت نفسها بمهر أقل من مهر مثلها ان يطلب من هذا الشخص الذي عقد عليها بدون علمه وإجازته لهذا العقد اتمام مهر مثل بنته المشار اليه في السؤال فان اتمه لزم العقد وان لم يتمه فعليه رفع الأمر الى المحكمة المختصة لتفسخ هذا العقد ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .



مطبع الانعام بكويت

الموضوع

(٣٣٢٣) زواج صحيح

المبادئ

١ - يجوز للعالمى العمل بما يخالف مذهبه مقلدا غير امله فمذهبه في هذه الحالة هو فتوى مفتيه المعروف بالعلم والعدالة .

٢ - التلقيق بمعنى العمل في حائثة بمذهب وفي اخرى بمذهب آخر جائز شرعا .

٣ - يجوز العقد شرعا بين راغبى الزواج وبينهما رضاع لا يحرم طبقا لمذهب الامام الشافعى .

سئل :

من الادارة العامة للتشريع بوزارة العدل بكتابها رقم ٢٦٥ الافادة بالرأى فيما اذا كان بين راغبى الزواج رضاع لا يحرم اجراء العقد طبقا لمذهب الامام الشافعى وهل يصح للمأثون ان يتقيد في هذا الشأن بمذهب الامام أبى حنيفة وحده فيمتنع عن اجراء هذا العقد او يصح له مباشرة هذا العقد في هذه الحالة .

اجاب :

انه لا يوجد مانع شرعى من اجراء هذا العقد في هذه الحالة لان مذهب الجهور أن العالمى (غير المجتهد) لا مذهب له وانه يجوز له العمل بما يخالف مذهبه مقلدا غير امله لان مذهبه في هذه الحالة هو فتوى مفتيه المعروف بالعلم والعدالة وأن التلقيق بمعنى العمل في حائثة بمذهب وفي اخرى بمذهب آخر جائز شرعا للقطع بأن المستفتين في كل عصر من زمن الصحابة ومن بعدهم كانوا يسألون مفتين مختلفين فيما يمن لهم من المسائل .

* الفتى : قضية الشيخ حسن مكيون - م : ٨٨ م : ٣٠٥ - الطريق : ١٨ صفر سنة ١٣٧٦ هـ - ٢٢ أغسطس ١٩٥٦ م .

وقد اختار ذلك الأمدى وابن الحاجب والكيال في تحريره والرافعى وغيرهم .
إذ لا واجب إلا ما لوجه الله ورسوله ولم يوجب الله سبحانه على أحد
من الناس أن يتمذهب بمذهب معين من مذاهب الأئمة وقد جرينا على ذلك في
فتاوى كثيرة مطلة . وعلى المأثون في هذه الحالة أن يأخذ أقرارا
على طرق المقد بقبولها إجراء مقلدين في ذلك مذهب الإمام الشافعى في
مسألة الرضاع والله أعلم .



الموضوع

(٢٢٢٤) السن المقررة في الزواج

المبادئ

- ١ - سن الزواج بالنسبة للزوج وبالنسبة للزوجة تضمنه القانون وجاء مطلقاً عن التقييد بالسنين الهجرية أو السنين الميلادية .
- ٢ - المتفق عليه أن السنين متى أطلقت في القوانين الشرعية يراد بها السنين الهجرية .

سئل :

من السيد / عوض حسين أحمد مراجع حسابات منطقة السويس التعليمية بطلبه المقيّد برقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٤ المتضمن أن بنت أخته ولدت بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٨ الموافق ١٧ صفر سنة ١٣٦٨ هـ . وقد تقدم لخطبتها شاب صالح . ارتضته الفتاة زوجها لها ويرغبان أن يأمم عقد الزواج . وطلب السائل الإفادة عن السن المقررة لزواج الفتاة وهل المعتبر في احتسابها السنين الهجرية أو الميلادية ؟

اجاب :

إن احتساب سن الزواج بالنسبة للزوجة بست عشرة سنة وبالنسبة للزوج بثاني عشرة سنة قد تضمنه القانون وجاء مطلقاً عن التقييد بالسنين الهجرية أو السنين الميلادية . والمبدأ المتفق عليه أن السنين متى أطلقت في القوانين الشرعية يراد بها السنين الهجرية إلا إذا نص صراحة على اعتبار السنين الميلادية وعلى ذلك يكون المراد بالسنين في تحديد سن الزوجين السنين الهجرية لا السنين الميلادية وتكون الفتاة المولودة في ١٨/١٢/١٩٤٨ قد تجاوزت السن المقررة قانوناً للزواج وهو ست عشرة سنة هجرية . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .

• المني : فضيلة الشيخ أحمد مريد - س : ١٠٠ م : ١٧٩ - التاريخ : ١٩٦٤/٧/١٤ .

الموضوع

(٢٢٢٥) اسلام زوجة المسيحي

المبادئ

١ - اذا اسلمت زوجة الكفاى - المسيحى او اليهودى - عرض الاسلام على الزوج فان اسلم بقيت الزوجية بينهما - وان لم يسلم فرق القاضى بينهما .

٢ - الحكم الصادر بالتفريق طلاق بائن وبه تنقطع العلاقة الزوجية بين الزوجين سواء اكان قبل الدخول ام بعده .

٣ - اذا اسلم الزوج وتزوجها قبل ان تتزوج غيره لا يكون له عليها سوى طلقين اذا كانت طلقه التفريق غير مسبقة بطلاق آخر .

٤ - الاولاد الصغار يتبعون خير الأبوين ديناً .

٥ - أقل مدة تصدق فيها المرأة انها رأت الحيض ثلاث مرات كواحد ستون يوماً .

سئل :

من السيدة / حرية يوسف شحاته المحبة برقم ٢٠٥ - ١ شارع رمسيس قسم الظاهر بالقاهرة بطلبها المقيد برقم ٤٨٠ سنة ١٩٦٥ المتضمن انها كانت مسيحية الديانة ومتروجة بالدعو على عبد الملك ورزقت منه بنتين . الأولى سنها سنة ونصف والثانية سنها تسعة اشهر ، وقد اعتنقت السيدة المذكورة الدين الاسلامى عن يقين وإيمان بمؤمنة بالله الدين الحق الذى يجب اعتناقه وشهرت اسلامها بشهاد رسمى صادر من مكتب توثيق القاهرة رقم ٥٧٩١ بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٥ وطلبت السئلة بيان الآتى : ١ - هل تعتبر منفصلة عن زوجها المسيحي من تاريخ شهر اسلامها (١٩٦٥/٧/١٤) - ٢ - هل من حق زوجها المسيحي ان

• الملقى : نسخة الشيخ أحمد مريدى - س : ١٠٠ م : ٢٢٢ - التاريخ : ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ - ١٢ يوليه سنة ١٩٦٥ .

يدعى أن الزوجية بينهما لا تزال قائمة تأسيسا على أن العدة لم تنقضى بعد .
٢ - وإذا شهر الزوج اسلامه بعد اسلامها وقبل انقضاء عدتها فهل تعتبر
الزوجية بينهما قائمة ؟
اجاب :

المنصوص عليه في فقه الحنفية انه اذا اسلمت زوجة الكتابي (المسيحي
او اليهودي) عرض الاسلام على الزوج فان اسلم بقيت الزوجية بينهما .
وان لم يسلم حكم القاضي بالتفريق بينهما بابطائه عن الاسلام ، وبهذا الحكم
تنقطع العلاقة الزوجية بينهما ولا سلطان له عليها . ويكون هذا التفريق
طلاقا بائنا سواء اكان قبل الدخول ام بعده فلا يملك مراجعتها وينقص بهذا
الطلاق عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته حتى لو اسلم بعد ذلك
وتزوجها قبل أن تتزوج غيره لا يكون له عليها سوى طلقتين اذا كانت طلقة
التفريق غير مسبقة بطلاق آخر ، وتجب عليها العدة وهي أن ترى الحيض
ثلاث مرات كوامل من تاريخ صدور حكم التفريق ان كانت من ذوات الحيض .
واقل مدة تصدق فيها أنها رأت الحيض ثلاث مرات كوامل ستون يوما
او أن تضع حملها ان كانت حاملا . اما اذا لم تكن من ذوات الحيض ولا حاملا
بان كانت صغيرة لا تحيض أو كبيرة وبلغت سن اليأس فعدتها ثلاثة اشهر
من تاريخ الطلاق أى الفرقة وجملة ذلك تسعون يوما — ويجب على الرجل
نفقة العدة لهذه المرأة اذا كان هناك دخول لأن المانع من استمرار الزواج
قد جاء من جهته بسبب اباته عن الاسلام ، وكذلك يقع طلاقه عليها اذا
طلقها مرة أخرى وهي في العدة .

هذا — والمقرر شرعا أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً ، وأن حضنة
الصغير مقررة شرعا للأم ما لم يعقل الولد الأديان أو يخاف أن يالف الكفر
وطبقا لما ذكرنا ، فبالاسلام السائلة زوجة المسيحي لا تقع الفرقة بينهما قبل
عرض القاضي الاسلام عليه وابطائه عن الاسلام . وتفريق القاضي بينهما بهذا
الاباء . فاذا اسلم الزوج المذكور عند عرض القاضي الاسلام عليه فهمي
زوجته . وان أبى غرق القاضي بينهما ويعتبر هذا التفريق طلاقا بائنا كما
أسلفنا وبه تنقطع العلاقة الزوجية بينهما ولا سلطان للزوج عليها حتى ولو
اسلم بعد ذلك سواء اكان اسلامه اثناء العدة أم بعدها ويكون أولادها
الصغار مسلمين تبعاً لها لأن الولد يتبع خير الأبوين ديناً وحق حضنتهم
ثابت لها شرعا متى كانت أهلاً للحضنة حتى يبلغوا السن المقررة للحضنة ،
ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٢٢٢٦) عقد زواج عرق فاسد

المبادئ

١ — عقد الزواج باعتباره عقدا موصلا لاستباحة الوطء واحلاله يجب ان يظهر امتيازه عن الوطء المحرم وطريق ذلك اعلائه واشهاره والاشهاد عليه .

٢ — المقرر في الفقه الحنفى انه اذا خلا عقد الزواج من شهادة شاهدين كان عقدا فاسدا والدخول فيه معصية .

٣ — دخول الرجل بالمرأة بناء على عقد فاسد يوجب تمزييرهما والتفريق بينهما .

٤ — الدخول بعد عقد فاسد يبرا حد الزنى ويوجب الاكل من المهر المسمى ومهر المثل وتثبت به حرمة المصاهرة وتجب فيه العدة ويثبت به النسب .

٥ — الخلوة فيه ولو كانت صحيحة لا يترتب عليها شيء من الاحكام .

٦ — تنقضى العدة بعد التفريق برؤية الحيض ثلاث مرات كوايل ان كانت المرأة من ذوات الحيض او بوضع حملها ان كانت حاملا فان لم تكن من ذوات الحيض ولا حاملا فعنتها تسعون يوما .

سئل :

من السيدة / برلنتى محمد فهمى سليم المقيمة بالمنزل ١١٤ شقة ١٠ شارع درب الجيلايز قسم السيدة زينب بالقاهرة بطلبها القيد برقم ٤٩٥ سنة ١٩٦٥ وعلى الصورة العرفية من عقد الزواج العرقى

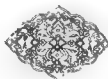
* الحاشي : فضيلة الشيخ احمد مريدى — ص : ١٠٠ م : ٢٢٤ — الصريح :
٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٥ هـ — ٢٠ أغسطس ١٩٦٥ م .

المرافق . وقد تضمنت الصورة العرفية من عقد الزواج العرفي ان السيد / عبدالمجيد احمد الضباعنى والسيدة/ برلتنى محمد فهمى سليم قد تم الاتفاق بينهما على زواجهما ببعض وتليت الصيغة الشرعية بينهما على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واصبحت السيدة / برلتنى محمد فهمى سليم زوجة شرعية للسيد / عبد المجيد احمد الضباعنى بايجاب وقبول شرعيين بعد تلاوة الصيغة الشرعية بينهما بعقد زواج عرفي بيد كل منهما نسخة منه وذلك بتاريخ ١٩٦٢/٥/١٧ دون شهادة شاهدين على هذا العقد وطلبت السائلة بيان ما اذا كان العقد العرفي بزواجهما دون شهادة شاهدين يعتبر عقد زواج رسمى . وبالتالي هل يكون صحيحا شرعا ؟

اجاب :

النصوص عليه في فقه الحنفية ان عقد الزواج باعتباره عقدا موصلا لاستباحة الوطء واخلاله يجب ان يظهر امتياز بهذا الاعتبار عن الوطء المحرم وطريق ذلك اعلانه واشهاره والاشهاد عليه ولهذا اوجب عامة العلماء اعلانه . واشهاره والاشهاد عليه واستدلوا على ذلك بما روى عن عمران ابن حصين عن النبی صلى الله عليه وسلم قال لا نکاح الا بولی وشاهدى عدل ذكره احمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وذكره الامام الشافعى رضى الله عنه من وجهة اخرى عن الحسن مرسلا . وقال هذا وان كان منقطعا فان اكثر اهل العلم يقولون به وروى ابن حبان عن طريق عائشة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لا نکاح الا بولی وشاهدى عدل وما كان من نکاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاجروا فالسلطان ولی من لا ولی له ولانه يتعلق به حق غير المتماقدين وهو الولد فاشتترطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه فيضيع نسبه والمقرر في فقه الحنفية ايضا انه اذا خلا عقد الزواج من شهادة الشاهدين يكون عقدا فاسدا لفقده شرطا من شروط الصحة وهو شهادة الشاهدين ويكون دخول الرجل بالمرأة بناء على هذا العقد معصية وحكم الزواج الفاسد انه لا يحل للرجل فيه الدخول بالمرأة ولا يترتب على هذا العقد شيء من آثار الزوجية فان دخل الرجل بالمرأة بناء على هذا العقد الفاسد كان ذلك معصية ووجب تعزيرها والتفريق بينهما وبترتب على الدخول الآثار الآتية : ١ — يدرا حد الزنى عنهما لوجود الشبهة — ٢ — ان كان قد سمى مهر كان الواجب الاكل من المسمى ومهر

المثل - ٣ - تثبت بالدخول حرمة المصاهرة - ٤ - تجب فيه العدة على المرأة وابتدائها من وقت مفارقة الزوجين أو أحدهما للآخر ان تفرقا باختيارهما ومن وقت تفريق القاضى بينهما ان لم يتفرقا اختيارا وتعتمد المرأة لهذه الفترة عدة طلاق حتى في حالة وفاة الرجل - ٥ - يثبت به نسب الولد من الرجل اذا حصل حمل من ذلك الدخول وذلك للاحتياط في احياء الولد وعدم تضييمه . ولا يثبت شيء من هذه الاحكام الا بالدخول الحقيقي فالخلوة ولو كانت صحيحة لا يترتب عليها شيء من هذه الاحكام لما غير ذلك من احكام الزوجية فلا يثبت في الزواج الفاسد ، فلا يثبت توارث بين الرجل والمرأة ولا تجب فيه نفقة ولا طاعة زوجية وطبقا لما ذكر يكون العقد المعرفى المبرم بين السائلة وبين الشخص الذى ذكرته على فرض انه ابرم بالالفاظ التى تستعمل في انشاء عقد الزواج شرعا عقدا فاسدا لخلوه من شهادة الشاهدين وتقرّب عليه الآثار التى سبق بيانها وانه يجب عليهما ان يتفرقا خورا وان لم يتفرقا فرق القاضى بينهما ويجب عليها العدة من تاريخ تفرقهما ان تفرقا اختيارا ومن تاريخ تفريق القاضى بينهما ان لم يتفرقا اختيارا والعدة هي ان ترى الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ التفريق ، واقل مدة تصدق فيها انها رأت الحيض ثلاث مرات كوامل ستون يوما اذا كانت من ذوات الحيض او بوضع الحمل ان كانت حاملا فان لم تكن من ذوات الحيض ولا حاملا فعنتها ثلاثة اشهر اى تسعون يوما فاذا انقضت عدتها حل لها ان تتزوج باخر متى تحققت الشروط الواجبة في ذلك شرعا ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٢٧) قيمة دين مؤخر الصداق عند وفاة الزوج

المبادئ

- ١ - يجب للزوجة المهر جميعه بالمقد الصحيح ويتأكد بالدخول الحقيقى او بالخلاوة الصحيحة او بوفاة أحد الزوجين .
 - ٢ - يحل المؤجل من المهر بحلول اجله الطلاق او الوفاة .
 - ٣ - ما يستحق من الصداق يكون ديناً في ذمة الزوج تستوفيه زوجته من تركته قبل قسمتها .
 - ٤ - اذا سعى في المهر نقد يجرى به التعامل في البلد ثم بطل التعامل به فانه يجب للزوجة قيمة ما سعى من النقد يوم بطلان التعامل به .
- سئل :

من السيد / محمد رشاد عليش من ناحية ابى ضرير مركز اطسا محافظة الفيوم بطليه المقيد برقم ٥٥٨ سنة ١٩٦٥ وعلى الصورة الرسمية من اشهاد الزواج المرافق ، وقد تضمن اشهاد الزواج المحرر في ١١ شوال سنة ١٤٣٠ هـ - ٢٢ سبتمبر ١٩١٢م ان الشيخ محمد عليش احمد قطب تزوج بصفيّة عبدالله مهمل على صداق قدره ٢٤ جنيها ذهباً مصرياً نقياً . الحال منه ١٢ جنيه تسلمه بموكيل الزوجة جنيهين - والباقي منه عشرة جنيهات بذمة الزوج يقوم بسداده اليها عند طلبها - والمؤجل منه اثنا عشر جنيها يحل باحد الاجلين المراق او الوفاة . وتضمن الطلب ان الزوج قد توفى عن زوجتين وورثة ذكور واناث . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما ياتى - هل تستحق الزوجة المذكورة « صفيّة عبد الله مهمل » باقى معجل الصداق ومؤخره . واذا كانت تستحق ذلك فهل تستحقه باعتبار الجنيه عملة متداولة تساوى ١٠٠ قرش او باعتبار الجنيه قطعة ذهبية ، واذا كانت تستحقه باعتبار الجنيه الذهب قطعة ذهبية فهل تستحقه باعتبار قيمته الذهبية وقت المقد - او باعتبار قيمته يوم المراث .

* المني : فضيلة الشيخ احمد مريدى - س : ١٠٠ م : ٢٥٠ - التاريخ :

١٩٦٥/٩/٢٢ .

لجساب :

المقرر شرعا أن الزوجة يجب لها المهر جميعه بالعقد ويتأكد كله بالدخول الحقيقي أو بالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح أو بوفاة أحد الزوجين . ويحل المؤجل منه بحلول أجله . الطلاق أو الوفاة ، وبما أن الزوج قد توفي فتستحق الزوجة مؤخر الصداق . وما بقى من معجله إذا لم تكن قد استوفته ولا شيئا منه . ولم تكن قد أبراته منه ولا من شيء منه قبل وفاته ولا أخذت في مقابله كله أو بعضه شيئا . وما يستحق من الصداق على الوجه المذكور يكون ديناً في ذمة الزوج تستوفيه من تركته قبل قسمتها ، هذا وقد جاء بالجزء الثاني من كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى ص ٢٧٦ « ولو تزوجها على ثوب معين أو على موصوف أو على مكيل أو موزون معين فذلك مهرها إذا بلغت قيمته عشرة ، وتعتبر قيمته يوم العقد لا يوم التسليم ، حتى لو كانت قيمته يوم العقد عشرة فلم يسلم اليها حتى صارت قيمته ثمانية فليس لها الا ذلك ، ولو كانت قيمته يوم العقد ثمانية فلم يسلمه اليها حتى صارت قيمته عشرة فلها ذلك ودرهمان . لأن المكيل والموزون اذا كان موصوفاً في الذمة فالزوج مجبور على دفعه ولا يجوز دفع غيره من غير رضاها فكان مستقراً مهرها في ذمته فتعتبر قيمته يوم الاستقرار وهو يوم العقد ، لأن ما جعل مهرها لم يتغير في نفسه وانما التغيير في رغبات الناس بحدوث فتور فيها ، ولهذا لو غصب شيئاً قيمته عشرة فتغير سعره وصار يساوى خبسة فردة على المالك لا يضمن شيئاً . ولأنه لو سمي ما هو أدنى مالية من العشرة كان ذلك تسمية للعشرة لأن ذكر البعض فيها لا يتجزأ ذكر لكله فصار كأنه سمي ذلك ودرهمين ثم زادت قيمته « ٥١ — بتصرف ، وجاء في باب المهر بالجزء الثانى من رد المحتار على الدر المختار على متن تنوير الأبصار ص ٥٠٨ وما بعدها . للعلامة ابن عابدين . (قوله قيمته عشرة وقت العقد) أى وإن صارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو . ولو كان على عكسه لها الفرض المسمى ودرهمان ، ولا غرق في ذلك بين الثوب والمكيل والموزون لأن ما جعل مهرها لم يتغير في نفسه وانما التغيير في رغبات الناس « ١ هـ . وجاء في الهداية « ومن سمي مهرها عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها أو مات عنها « وعلق صاحب فتح القدير العلامة الكمال بن الهمام على هذه العبارة بقوله « هذا اذا لم تكسد الدراهم المسماة . فان كان تزوجها على الدراهم التي هي نقد البلد فكسدت وصار النقد غيرها فانما على الزوج

قيمتها يوم كسحت على المختار » وطبقا لما ذكر اذا سمي عند العقد شيء
 مقوم وحدد بما ينفي الجهالة صحت التسمية وكان للزوجة اخذ المسمى
 او قيمته ، وتعتبر القيمة وقت العقد لانه وقت الثبوت في الذمة والاستقرار ،
 ولا عبرة بيوم التسليم والدفع ان تغيرت القيمة لان ما جعل مهراً لم يتغير
 في نفسه ، وانما التغيير في رغبات الناس بالاقبال او الفتور ، وطبقا لما جاء
 في فتح القدير انه اذا سمي في المهر نقد يجرى به التعامل في البلد ثم بطل
 التعامل به . فانه يجب للزوجة قيمة ما سمي من النقد يوم بطلان التعامل به .
 وظاهر في حادثة السؤال ان المهر المسمى جنيهاً ذهبية مصرية والجنيهاً
 الذهبية المصرية كانت عملة متداولة يجرى التعامل بها بين الناس في البلد
 وقت العقد على اساس ان الجنيه يساوى مائة قرش من غير نظر مطلقاً
 الى انها قطع ذهبية تساوى قيمتها قليلاً أو كثيراً . وتتغير قيمتها وسعرها
 بتغير الظروف والازمنة والامكنة والعوامل الاقتصادية ، وقد استقر الامر
 اخيراً على اعتبار الجنيه الذهب في التعامل عملة متداولة يساوى مائة قرش
 من غير نظر الى قيمته كقطعة ذهبية وسلعة تباع في السوق كالذهب غير
 المضروب وتخضع لتقلبات الاسعار . ولا يزال التعامل به جارياً على هذا
 الاساس الى الآن . ومن ثم يكون المستحق للزوجة في هذه الحالة هو المبلغ
 المسمى من الجنيهاً على اساس ان الجنيه يساوى مائة قرش . ومما ذكر
 يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .



الموضوع

(٢٢٢٨) اسلام زوجة اليهودي

المبادئ

١ - اذا اسلمت المرأة وزوجها غير مسلم وكلنا في دار الاسلام عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي امراته وان ابقى فرق بينهما .

٢ - اذا اسلمت المرأة وزوجها غير مسلم وكلنا في غير دار الاسلام لم تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت من تحيض والا فبعض ثلاثة اشهر من غير حاجة الى عرض الاسلام او الى حكم القاضي وكذا الحكم اذا اسلمت الزوجة في دار الحرب ثم خرجت الى دار الاسلام .

٣ - اذا اسلم الزوج قبل ان تحيض ثلاث حيض او قبل ان تحيض ثلاثة اشهر فبها على نكاحها وان لم يسلم حتى انقضت المدة وقعت الفرقة .

٤ - اذا وقعت الفرقة بعد انقضاء الحيض الثلاث لنها قبل ان تتزوج من آخر عدة عند الصالحين ولا يلزمها عند ابي حنيفة .

سئل :

من السيد / عبد الفتاح احمد بطلبه المقيّد برقم ٢٩٢ سنة ١٩٦٦ المتضمن بان امرأة مسيحية الديانة متزوجة برجل يهودي الديانة وقد اشتهرت هذه المرأة اسلامها بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥ على يد امام المسلمين بالقنيسا وتقوم الآن بلاء الشعاير الدينية الاسلامية . وانها بعد اسلامها لم تعانثر زوجها اليهودي وسكنت منزلا آخر وقد لاحقها زوجها واعلمها بالاهانة والايذاء لاسلامها وطلب الساتل بيان الآتي : ١ - هل يصح شرعا ان تعانثر هذه الزوجة المسلمة زوجها الغير مسلم ؟ ٢ - هل يجوز شرعا

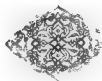
✽ المتن : مقابلة الشيخ احمد هريدي - س : ١٠٠ م : ٤٢٨ - التاريخ : ١٩٦٦/٥/١٥ .

ان تتزوج هذه المرأة بـاسلم الآن . ام لابد لها من الحصول على حكم بالطلاق
من زوجها اليهودى ٢٠ - هل يجوز لها ان تطلب الطلاق بالجمهورية
العربية المتحدة ام لا ؟

اجـب :

المـنصوص عليه فى مذهب الحنفية انه اذا اسلمت المرأة وزوجها غير
مسلم وكنا فى دار الاسلام عرض عليه الاسلام من القاضى فان اسلم فهى
امراته وان ابى فرق بينهما . اما اذا كنا فى غير دار الاسلام واسلمت الزوجة
وزوجها غير مسلم لم تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت
من حيض . والا فبعد مضى ثلاثة اشهر . ثم تبين من زوجها ان لم يسلم
قبل انقضاء هذه المدة . « قال صاحب الهداية . واذا اسلمت المرأة وزوجها
كافر عرض عليه الاسلام فان اسلم فهى امراته . وان ابى فرق القاضى
بينهما . لان المقاصد قد فانت غلايد من سبب تنبى عليه الفرقة . والاسلام
طاعة فلا يصح سببا فيعرض الاسلام لتحصل المقاصد بالاسلام او تثبت
الفرقة بالاباء . ثم قال واذا اسلمت المرأة فى دار الحرب وزوجها كافر لم
تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ثم تبين من زوجها . وهذا لان
الاسلام ليس سببا للفرقة والعرض على الاسلام متمعر لقصور الولاية
ولابد من الفرقة دفعا للفساد . فاقينا شرطها وهو مضى الحيض مقام
السبب « ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها » وقال صاحب الفتح .
تعليقا على قول صاحب الهداية حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت من
حيض . والا فثلاثة اشهر فان اسلم الآخر قبل انقضاء هذه المدة فهما على
نكاحهما . وان لم يسلم حتى انتقضت وقعت الفرقة ، وقال صاحب تبين
الحقائق — ولو اسلم احدهما ثمة فى دار الحرب لم تبين حتى تحيض ثلاثا —
فاذا حاضت ثلاثا بانث — ثم قال — وكذلك الحكم اذا خرج احدهما الى دار
الاسلام بعد اسلام احدهما فى دار الحرب . لانقع الفرقة بينهما حتى تحيض
ثلاث حيض لعدم ولاية القاضى على من بقى فى دار الحرب . فان لم يجتمعا فى
دار الاسلام لا يعرض على المصر سواء خرج المسلم او الآخر . ثم اذا وقعت
الفرقة بعد انقضاء الحيض الثلاث تلزمها المدة عند الصالحين ولا تلزمها
عند ابي حنيفة . وبما ان هذه المرأة قد اسلمت فى النمسا بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥
وزوجها يهودى مقيم بالنمسا فلا تقع الفرقة بينهما الا بعد مضى ثلاث حيض
ان كانت من حيض او مضى ثلاثة اشهر ان كانت من غير فوات الحيض من

تاريخ اسلامها من غير حاجة الى عرض الاسلام او الى حكم القاضى . ثم اذا وقعت الفرقة بعد انقضاء الحيض الثلاث لزمها قبل أن تتزوج من آخر عدة عند الصالحين ولا يلزمها عند أبى حنيفة . فيحل لها الزواج بعد انقضاء الحيض الثلاث الاولى التى تقع بعدها الفرقة عنده وبعد انقضاء العدة عقب الفرقة عندها . هذا ولا يحل لها أن تمكن زوجها اليهودى من أن يعاشرها معاشرة الأزواج من وقت اسلامها شرعا — كما أن خروجها الى الجمهورية العربية المتحدة أو أى بلد اسلامى لا يغير الحكم بالنسبة لعدم وقوع الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض من غير عرض الاسلام على الزوج لعدم ولاية القاضى على من بقى فى غير دار الاسلام كما سبق بيانه . ويحل لها الزواج بعد مضي الحيض المذكورة سواء بقيت فى النمسا أو خرجت وحدها الى أى بلد اسلامى . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .



الموضوع

(٢٢٢٩) عدة المصلحة النفساء

المبادئ

١ - المصلحة ثلاثا لا تحل لمصلحةها حتى تتزوج من آخر بعد انقضاء عدتها ويدخل بها الزوج الثاني دخولا حقيقيا ثم يطلقها او يموت عنها وتنقض عدتها .

٢ - يجوز للمصلحة الحامل ان تتزوج من آخر عقب وضع حملها مباشرة ولا يمنع من ذلك نزول دم النفاس عليها .

٣ - لقل مدة تصدق فيها المصلحة النفساء بانقضاء عدتها مائة يوم على المفتى به وزواجها من آخر قبل انقضاء هذه المدة زواج غير صحيح شرعا .

سئل :

من السيد / عبد المقصود محمد حواش المقيّد ٦ شارع
معمل الابنان قسم الساحل بطلبه المقيّد برقم ٦٩٤ سنة ١٩٦٨
المتضمن ان من يدعى (محمدا) طلق زوجته اجلال طليقة بكلمة ثلاث وهي
حامل بتاريخ ١٩٦٤/٣/٦ وانها وضعت حملها بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ .
وبتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٧ بعد وضعها الحمل بسبعة ايام تزوجت من شخص
آخر يدعى (عزب) وبعد مضي ثلاثة ايام على هذا الزواج طلقها عزب
المذكور بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ . وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٤ تزوجها (محمد)
مرة اخرى بعد طلاقها من عزب . وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ توفي (محمد)
الى رحمة الله عنها وعن ورثة آخرين . وطلب السائل الافادة عن حكم
زواجها بمحمد وهل هو صحيح شرعا تترتب عليه آثاره . ام انه فاسد
لا تترتب عليه آثاره الشرعية .

* المفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - س : ١-٢ م : ٢٨١ - التاريخ :
١٠ ربيع الاول سنة ١٣٨٩ هـ - ٢٦ مايو سنة ١٩٦٩ م .

اجاب :

المنصوص عليه فقها ان المطلقة ثلاثا لا تحل لزوجها حتى تنقضى عدتها من هذا الطلاق ثم تتزوج زوجا آخر غيره زوجا صحيحا شرعا ويدخل بها الزوج الثانى دخولا حقيقيا ثم يطلقها او يموت عنها وتنقضى عدتها منه شرعا . ولما كان من يدعى (محمدا) قد طلق زوجته طلاقا مكبرا للثلاث وهى حامل فان عدتها تنقضى منه يوضع الحمل . ولما كان وضع حملها قد تم بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ فانها بذلك تكون قد انقضت عدتها منه . وحل لها التزوج بغيره . ومن ثم يكون زواجها بعد ذلك بعزب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٧ زواجا صحيحا شرعا تترتب عليه آثاره الشرعية . لانه زواج حدث بعد انقضاء عدتها بالوضع ولا يمنع من صحته نزول دم النفاس عليها ويكون طلاقها لها بتاريخ ١٩٦٤/٩/٣٠ قد صاف محله ووقع صحيحا تترتب عليه آثاره الشرعية ومنها وجوب اعتدادها بثلاث حيض لأنها من ذوات الحيض . وقد اختلف فقهاء الحنفية في المدة التي تصدق فيها المطلقة في قولها انقضت عدتى اذا كانت نفساء على أقوال أرجحها قول الامام أبى حنيفة انها لا تصدق في اقل من مائة يوم في رواية الحسن عنه أو خمسة وثمانين يوما في رواية محمد عنه . لانه يثبت — النفاس خمسة وعشرون يوما اذ لو ثبت اقل من ذلك لاحتاج الى ان يثبت بعده خمسة عشر يوما طهرا ثم يحكم بالدم فيبطل الطهر . لان من اصله ان الدمين في الاربعين لا يفصل بينهما طهر وان كثر . حتى لو رأت في اول النفاس ساعة دما وفى آخرها ساعة دما وكانت المدة بين الدمين طهرا لا دم فيها . كان الكل نفاسا عنده — فجعل النفاس خمسة وعشرين يوما حتى يثبت بعده طهر خمسة عشر يوما فيقع الدم بعد الأربعين . فإذا كان كذلك كان بعد الأربعين خمسة حيضا وخمسة عشر طهرا وخمسة حيضا وخمسة عشر طهرا وخمسة حيضا فذلك خمسة وثمانون يوما — اقل مدة تصدق فيها اذا قالت انقضت عدتى على رواية محمد عن الامام . وعلى رواية الحسن عنه . فلانه يثبت بعد الأربعين عشرة حيضا وخمسة عشر طهرا وعشرة حيضا وخمسة عشر طهرا وعشرة حيضا فذلك مائة يوم اقل مدة تصدق فيها عند ادعائها انقضاء العدة على هذه الرواية وهى التي نأخذ بها في الفتوى قياسا على تقدير اقل مدة تصدق فيها اذا لم تكن نفساء بمتين يوما او جرى التقدير هناك على أساس ان مدة الحيض عشرة ايام لا خمسة وعلى أى من الروایتين فان زواج محمد بمطلقة المذكورة بعد طلاقها من عزب

غير صحيح شرعا لأنه لم يمض بين تاريج وضعها حملها وزواجها بعزب
وطلاق عزب لها وعودتها الى زوجها الأول (محمد) سوى خمسة وسبعين
يوما . وهى مدة غير كافية لانقضاء العدة . فيكون قد تزوجها وهى مازالت
فى عدة (مطلقها عزب) ومن ثم لا تقترب عليه أثناءه الشرعية لأنه زواج
فاسد شرعا . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى
أعلم .



الموضوع

(٣٣٠) زواج بنية التحليل

المبدأ

إذا اضرمت نية التحليل في النفس ولم يكن هناك ما يدل على أن التحليل متفق عليه بين الزوجين وأهلها كان الزواج صحيحاً وتحل به المطلقة لزوجها الأول متى طلقها زوجها الثاني بعد الدخول وانقضاء العدة .

سئل :

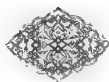
أطلعنا على الطلب المقدم من السيدة عفة عبد الحميد المتقيد برقم ١٩٦٩/٥٢٢ المتضمن أن زوجها طلقها طلاقاً مكلاً للثلاث وبعد انقضاء عدتها منه صادفها رجل وعرض عليها الزواج فزوجته وفي نيتها الرجوع الى زوجها الأول . وأن زوجها الثاني لا يعلم نيتها المكتومة في نفسها وبعد الدخول به تحايات عليه حتى طلقها وبعد انقضاء عدتها منه رجعت الى زوجها الأول . وطلبت السائلة الإفادة عن مدى صحة تصرفها وهل النية التي كتبتها في نفسها لها اثر على صحة زواجها بزوجها الثاني وعدم حلها لزوجها الأول .

اجاب :

اتفق لفقهاء الحنفية على أن نية التحليل إذا كملت مجردة عن اشتراطه بالقول في العقد فلا تفسد الزواج بل يكون صحيحاً وتحل به المطلقة لزوجها الأول متى غارتها زوجها الثاني بعد الدخول وانقضاء العدة . ذلك لأن النية المجردة لا تأثير لها في صحة العقود والتصرفات غنية التحليل الباطنية كنية التوقيت الباطنية ليس لشيء منها اثر يمنع صحة الزواج . ولكن هذا إذا اضر هذا الغرض في النفس ولم يكن هناك ما يدل على أن التحليل متفق عليه بين الزوج والزوجة وأهلها . وعلى ذلك فيكون زواج السائلة بالزوج الثاني بعد انقضاء عدتها من زوجها الأول مع كتم نية التحليل في نفسها

* الفتى : ففيلة السيف أحمد هريدى - س : ١٠٣ : م : ٤٥٣ - التاريخ :
٢٠ رجب سنة ١٣٨٩ هـ - ١٢ أكتوبر ١٩٦٩ م .

زواجا صحيحا شرعا تترتب عليه آثاره ومنها حل المعاشرة التي تمت بينهما .
وبطلانته لها وانقضاء عدتها منه أصبحت تحل لزوجها الأول ومن ثم يكون
رجوعها لزوجها الأول رجوعا صحيحا شرعا تترتب عليه آثاره . ومما ذكر
بعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٢١) مسيحي يدعى الاسلام ثم يتزوج بمسلمة

البياديء

١ — يحرم على المسلمة ان تتزوج غير المسلم ايا كانت ديانتها — بمقتضى الكتاب والسنة .

٢ — اتفق فقهاء المسلمين على ان المسلمة لا ينمقد زواجها على غير المسلم ، ويقع العقد باطلا .

٣ — اذا اسلمت الزوجة وزوجها باق على غير الاسلام يفرق بينهما .

٤ — اذا شهد الشخص بشهادة الاسلام فهو مسلم بشرط الا يظهر منه في عابه احواله ما ينقض اسلامه .

٥ — من اتخذ من الدين وسيلة لاشباع شهوة فقط دون ان تظهر منه او عليه اية امارات المسلمين لا يعتبر مسلما .

٦ — المسلمة التي غيرت اسمها وديانتها الى المسيحية بطلبها وارانها تعتبر به مرتدة عن الاسلام .

٧ — معاشرة الزوج المسيحي للزوجة المسلمة تعتبر زنا الا اذا ثبت انه اسلم حقيقة وعقد عليها عقد زواج صحيح شرعا بعد اسلامه .

سئل :

من النيابة الادارية بالاسماعيلية بكتبتها رقم ٢٦٧٧ المؤرخ ١٩٧٩/٧/٣ بشأن العريضة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٩ اسماعيلية المتعلقة بما نسب الى السيد / عزت اخنوخ جيد قدامس الطبيب بمديرية الثسئون

* المتى : فضيلة الشيخ جيد الحق على جيد الحق — س : ١٠٥ م : ٢٥٨ —
الدرنج : ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ — ٢٠ يولية سنة ١٩٧٩ م .

الصحية بالإسماعيلية من زواجه بالمرضة ليلي رشوان رضوان المسلمة الديانة في عام ١٩٦٩ بالرغم من أنه مسيحي الديانة واتحبه منها طفلا بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ ودفاعه بأنه قد تزوج المذكورة بمقد زواج عرقى بعد اعتناقه الاسلام عام ١٩٦٧ دون ان يشهر اسلامه هذا باى صورة من صور الاشهر او الاعلان ومع ان كافة اوراقه — حتى تاريخه — تثبت انه مازال مسيحي الديانة ومع ما كشف من التحقيق من تزويره في المستندات الرسمية بتغيير اسم هذه الممرضة الى ليلي انيس بولس وديانتها الى المسيحية واقتترانه بها على الطريقة المسيحية وعدم قيده طفلها في سجل الموايد ويقتالى عدم وجود شهادة ميلاد لهذا الطفل حتى الآن وطلبت النيابة الادارية في كتابها الراى فيما يلى : **اولا :** معاشره المشكو في حقه للمذكورة منذ عام ١٩٦٩ بالرغم من انه مسيحي الديانة وهى مسلمة — **ثانيا :** موقفا ومصير ثيرة هذه العلاقة الطفل المولود بينهما في ١٩٧٥/٢/٢١ — **ثالثا :** حكم الشرع في ثبوت ارتداد الزوجة عن الدين الاسلامى الى المسيحية وتغيير اسمها وديانتها في الاوراق الرسمية — **رابعا :** مدى تاثر ذلك بمقد الزواج العرقى الذى اثار اليه المشكو ومن أنه اثبت فيه اعتناقه للاسلام قلبا وسيشهر هذا في الوقت المناسب ولم يشهره حتى تاريخه — **خامسا :** التعليق على هذا الموضوع من الناحية الشرعية وبيان الراى للاستفادة به .

اجاب :

نفيد : انه يحرم على المسلمة ان تتزوج غير المسلم ايا كانت ديانتها وهذا ثابت بقول الله تعالى في سورة الممتحنة في الآية رقم ١٠ (يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعنهن ، الله اعلم بليمنهن فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن . . .) وبالاخبار الصحيحة التى استفاضت عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد نقل عنهم انهم كانوا يفرقون بين النصراني وزوجه اذا اسلمت وبقي هو على دينه وقد فعل هذا عبر ابن الخطيب وانعقد الاجماع على ذلك فكان حجة دائمة مفسرا للآية الكريمة المتقدمة التى فيها قوله تعالى (لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن . . .) وبناء على هذا اتفق فقهاء المسلمين على ان المسلمة لا ينعقد زواجها على غير المسلم ويقع العقد باطلا ، وانه

إذا أسلمت الزوجة وزوجها باقى على غير الاسلام يفرق بينهما . وإذا كان ذلك فمإذا يجب توافره ليعتبر الشخص غير المسلم مسلماً ؟ الأمر الذى لا مراء فيه والجوهري فى هذا المقام هو نطق غير المسلم بكلمة التوحيد « شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله » وأن يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام مع الاقرار بأن عيسى عليه السلام عبد الله ورسوله إذا كان الشخص مسيحياً وأن يظهر منه الازعان لكل ما جاء فى القرآن الكريم وكل ما ثبت من الدين بالضرورة ومقتضى هذا انه لا ينظر فى الحكم على الشخص بالاسلام الا بالظاهر فإذا شهد الشخص بشهادة الاسلام فهو مسلم بشرط الا يظهر منه فى عامة احواله ما يناقض الاسلام اذ ان مجرد النطق بالشهادتين لا يثبت به الاسلام إذا كان ثمة ما يناقض معناها أو ما يدل على انه ما يزال على دينه القديم ولا حاجة متى ظهر اسلام الشخص الى الاشهار الرسمى والتوثيق ، لأن هذه وسيلة اثبات واعلام فقط ويجوز اثبات اعتناق الاسلام بكافة طرق الاثبات الشرعية . وفى معنى ما تقدم من ضرورة ان يظهر على الشخص امارات الاسلام والا يعمل ما يناقضه ما جاء فى حاشية العقائد العضدية (لما كان التصديق امراً مبطناً اعتبر معه ما يدل عليه وهو التصديق اللسانى اى الاقرار . لأن التلطف بالشهادة فى الشرع قائم مقامه ما لم يظهر خلافه قولاً أو عملاً . وما جاء فى شرح العقائد النفسية للتفتازانى) لو فرضنا ان احداً صدق بجميع ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم واقرب به وعمل به ومع ذلك شد الزنار . . « فى القاموس ان الزنار ما يشد على وسط بعض النصارى والمجوس » بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار نجعله كافراً لأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل ذلك علامة التكذيب والانتكار . وعلى هذا فان من اتخذ الدين وسيلة لاشباع شهوة فقط دون أن تظهر منه أو عليه اية امارات للمسلمين لا يعتبر مسلماً فما بال من لا تزال اوراقه ومظاهره الدينية شاهدة على استمسلكه بالمسيحية فوق ما قلم به من تزوير فى اسم هذه السيدة المسلمة التى اغواها واضلها حتى نسبها فى اوراقها الى غير دين الاسلام ؟ ثم ان هذه السيدة فى حال ثبوت ان ما تم من تغيير اسمها الى لىلى ائيمس بولس وديانتها الى المسيحية كان بطلبها واراقتها تعتبر به مرتدة عن دين الاسلام والمسلمة المرتدة حكمها الشرعى ان تستتاب وتنصح وتزال شبهتها الدينية بوساطة احد علماء المسلمين الفاهمين للعقيدة واحكام الشريعة فان لم تتب وتقطع عن رديتها وتعود للاسلام تحبس حتى التوبة أو الموت . وهذا الحكم لا يتنافى مع الحرية الشخصية فى العقيدة لأن حرية العقيدة لا تستتبع الخروج عن الاسلام بمؤثرات المادة أو التضليل . وردة

المسلمة مخالف للنظام العام في الدولة التي تأمر القوانين بالتزامه فقد نص في المادة الثانية من الباب الأول من الدستور على أن : « دين الدولة الاسلام وأن لغتها الرسمية هي اللغة العربية وأن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » وهذا يقتض بأن نظام الدولة العام هو الاسلام وأن خروج المسلم أو المسلمة عن هذا الدين يعتبر خروجا على النظام العام للدولة الأمر الذي يستتبع المساطة التأديبية على هذا الجرم الذي ارتكبه هذه السيدة ما دامت المساطة الجنائية عن الردة متعذرة . **وخلاصة ما تقدم : أولا :** ان معاشره الطبيب المسيحي المشكو للمرأة المسلمة منذ عام ١٩٦٩ زنا الا اذا اثبت انه أسلم حقيقة وعقد عليها عقد زواج صحيح شرعا بعدد الاسلام ولا يهم ان كان العقد عرفيا غير موثق أو موثقاً - ثانياً - (الطفل المولود بينهما ان كان في ظل عقد شرعى بعد الاسلام فهو ثابت النسب من أبيه ويكون مسلماً تبعاً لأبويه المسلمين ، وإذا لم يثبت اسلام هذا الطبيب والمعاشره الزوجية في ظل عقد صحيح بعد الاسلام فإن هذا الطفل ينسب لأمه ولا يثبت نسب لهذا الرجل لأنه ثمة سفاح لا نكاح شرعى ويثبت النسب لهذه المرأة باعتبارها حالة ولادة طبيعية كأي لقيط حملت به أمه من الزنا وثبتت ولادتها إياه) - ثالثاً - ان المرأة المسلمة لا يقبل منها شرعا الردة عن الاسلام وتستتاب وتحبس حتى ترجع عن ردها أو تموت، ومثل هذه اذا ثبتت ردها انتصح بانزال أقصى عقاب تأديبي عليها مع العودة بها في اوراقها الى الاسلام واتخاذ كافة ما تخوله القوانين من عقوبات ضدها وضد من أغراها واضلها بعقد زواج باطل شرعا - رابعاً - عقد الزواج ان كان قد تم وهذا الطبيب على مسيحيته باطل لا اثر له ولا يرتب حل المعاشره في نطاق احكام الاسلام حسبما تقدم بيان سنده ، ثم اذا كان العقد العرفي مكتوباً وبغية نطقه بالشهادتين وبحضور شاهدين مسلمين وتمت صيغته بليجاب وقبول شرعيين فإنه يكون به مسلماً ولكنه يعتبر مرتداً عن الاسلام بما اعتقب هذا من الاجراءات التي اتخذها من تغيير اسمها وديانتها ومظهره الذي يدل على انتمائه للمسيحية كل هذا اذا قام الخليل على تلم العقد وهو مسلم بالمعيار سالف البيان . وبعد فإنه اذا قصرت احكام القوانين العقابية القائمة عن حماية عقيدة بناتنا المسلمات من المغريات والمضلات فليتنا يجب ان نوجه العناية لهؤلاء المذللين المستغفلين لسطان الوظيفة أو المال وان ندخل الدين واحترامه ضمن واجبات الموظف يسأل عن الخروج عليه وظيفيا باعتبار أن الدين من قوام شخصية الإنسان في نطاق النظام العام للدولة ومنه ان دينها الاسلام .

الموضوع

(٢٣٢٢) عزل الرجل عن زوجته خشية الانجاب

المبادئ

- ١ - المحافظة على التنسل من المقاصد الضرورية للأحكام الشرعية
- ٢ - اتفق الفقهاء على أن العزل مباح في حالة اتفاق الزوجين على ذلك ولا يجوز لاحدهما دون موافقة الآخر .
- ٣ - لا يجوز العزل عن النساء شرعا اذا كان القصد منه المنع من الحمل مطلقا .

سئل :

من السيد المستشار / محمد محمود بدير بطلبه المقيد برقم ١١٤ سنة ١٩٨٢ الذى يقول فيه انه قد لجأ اليه بعض الوافدين على دولة الامارات يشكو مما تشكو منه بنته التى لم يرض على زواجها سوى علمين وزوجها من حملة الشهادات العالية وموسر . وكلا الزوجين بصحة جيدة . ومن ثم فليس هناك ما يستوجب خوف الفقر من الانجاب . ولكن الزوج يقوم بالعزل عن زوجته دون اننها ورضائها . ويسأل عن حكم عزل الزوج عن زوجته بغیر اننها خشية الانجاب مع انتهاء جميع الموانع المادية والصحية الداعية الى ذلك : لان هذه العادة لها من الاثر السوء اجتماعيا ودينيا وصحيا ما لا يخفى ويريد السائل م.م ١٠ من الوافدين بدولة الامارات بيان الحكم الشرعى فى ذلك .

اجاب :

مصدرا الأحكام فى الاسلام اصلها اساسيا هما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، يدل على هذا قول رسول الله صلى الله

عليه وسلم (تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي) أخرجه الحاكم عن ابن هريرة رضى الله عنه وباستقراء آيات القرآن الكريم نرى أنه لم يرد منها نص صريح يحرم الاقلاق من النسل أو منعه وإنما جاء فيه ما جعل المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية للأحكام الشرعية ، لكن ورد في كتب السنة الشريفة أحاديث في الصحيح وغيره تجيز العزل عن النساء بمعنى أن يقذف الرجل مائه خارج مكان التماسل من زوجته بعد كمال اتصالهما جنسيا وقبل تهايه . من هذه الأحاديث ما رواه جابر قال (كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل) متفق عليه . وروى مسلم (كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغه ذلك فلم ينهنا) . وقد اختلف الفقهاء في إباحة العزل — بذلك المعنى — كوسيلة لمنع الحمل والاقلاق من النسل وفي هذا يقول الإمام الغزالي في كتابه أحياء علوم الدين في آداب النكاح في حكم العزل ما موجه أن العلماء اختلفوا في إباحة العزل وذراعيته على أربعة أقوال فمنهم من أباح العزل بكل حال ، ومنهم من حرمه بكل حال ، ومثالث منهم أحل ذلك برضاء الزوجة ولا يحل بدون رضائها ، وآخر يقول أن العزل مباح في الإماء (المملوكات) دون الحرائر (الزوجات) — ثم قال الغزالي : أنه لصحيح عندهنا — معنى مذهب الشافعى — أن ذلك مباح ويكاد يفتاء المذاهب يتفقون على أن العزل — أى محاولة منع النقاء منى الزوج ببويضة الزوجة — مباح في حالة اتفاق الزوجين على ذلك — ولا يجوز لأحدهما دون موافقة الآخر والدليل على هذه الإباحة ما جاء في كتب السنة من أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يمزلون عن نسائهم وجوارهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأن ذلك بلغه ولم ينه عنه . وإذا كان ذلك كانت إباحة العزل الذى كان معمولاً به وجائزاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في كتب السنة . ولكن ذلك مشروط بموافقة الزوجين على ذلك ولا يجوز لأحدهما دون موافقة الآخر ، أما إذا قصد منه منع الحمل فإن ذلك يتناقض مع دعوة الإسلام ومقاصده في المحافظة على النسل إلى ما شاء الله وبما أن العزل في حادثة السؤال قد تم بدون رضاء الزوجة فلا يحل لزوجها هذا العزل ويعد آثماً بذلك ولا يجوز إلا بموافقة زوجته على ذلك أى في حالة الاتفاق فقط كما ذكرنا : ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٢٢٢٢) زواج موقوف

المبادئ

١ - عقد الزواج الذي يبشره من ليست له ولاية شرعية ولا وكالة عن المعقود عليه يتوقف عقده على اجازة المعقود عليه وان كانت له الاهلية التي يصح بها العقد .

٢ - عقد الزواج الموقوف قبل اجازته لا يترتب عليه شيء من آثار الزوجية مطلقا فان اجازته من له الاجازة نفذ وثبتت له جميع الاحكام .

سئل :

من السيد / محمود احمد كامل بطلبه المقيد برقم ٢٤٤ سنة ١٩٧١ المتضمن ان السائل يريد الجواب عن السؤال الآتي :
س - هل ينعقد زواج امرأة بالغ شيب شرعا وهي غائبة عن مجلس العقد بيلد بميد ويقبض مهرها من وكيل وقع الوثيقة وقبض المهر دون وكالة بالمعقد او القبض عنها . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع .

اجاب :

عقد الزواج المسئول عنه هو نوع من انواع الزواج الموقوف وهو الذي يبشره من ليست له ولاية شرعية ينفذ بها عقده وتترتب بها الآثار عليه وان كانت له الاهلية التي يصح بها العقد . وجاء في فقه الحنفية ان من يعقد لغيره من غير ولاية تامة ولا وكالة عنه كان مضموليا ويتوقف عقده على اجازة المعقود عليه - والعقد الموقوف قبل اجازته لا يترتب عليه شيء من آثار الزوجية فلا يحل فيه الدخول بالزوجة ولا يقع فيه طلاق واذا بلغت احد الزوجين في هذه الحالة لا يرث الاخر - فاذا اجازته من له الاجازة نفذ وثبتت له جميع الاحكام - وعلى هذا فيكون عقد الزواج المسئول

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد خنجر - س : ١٠٨ م : ٢٢٢ - الفريخ :
١ المحرم سنة ١٤١٢ هـ - ١٢ فبراير ١٩٩٢ م .

عنه هو عقد صحيح شرعا الا انه غير نافذ ولا يترتب عليه شيء من آثار الزوجية . فلذا أجازته المرأة أو وكيلها المفوض عنها نفذ وترتبت عليه آثاره وإن لم تجزه هي أو وكيلها بطل ، هذا هو حكم الزواج الذي يجريه من ليس بوكيل (المفوض) شرعا اما موضوع توقيع شخص على الوثيقة كوكيل وهو ليس بوكيل فهذا ان صح يرجع فيه الى الجهة القضائية المختصة . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٢٤) أثر الردة على عقد الزواج

المبادئ

١ - إذا ارتد الزوج عن الاسلام انفسخ عقد الزواج في الحال دون توقف على القضاء .

٢ - المقرر شرعا ان المسيحي اذا اسلم اعتبر مسلما من تاريخ اشهار اسلامه . فلذا ما لرتد اعتبر مرتدا من تاريخ رده .

٣ - اذا عاد الزوج بعد رده الى الاسلام و اراد العودة لزوجته لزمه ان يعقد عليها من جديد سواء اكلت في عدته أم خرجت منها ما لم تحرم عليه تحريما مؤقتا أو مؤبدا بسبب آخر .
سئل :

من / كون جورجي سلبا بطلبه المقيد برقم ٣٢٥ سنة ١٩٧٥ المتضمن ان شخصا مسيحيا اشهر اسلامه رسميا في سنة ١٩٦٢ ثم وثق زواجه بمسيحية في سنة ١٩٦٣ - ثم عاد تحت ظروف خاصة الى المسيحية وتزوج بنفس السيدة المسيحية امام الكنيسة المسيحية بتاريخ ١٩٦٤/٧/٤ وقد ورد في عقد الزواج الكنسي المذكور انه انضم للديانة المسيحية في ١٩٦٤/٥/٦ وقد ولد له طفل من زوجته هذه قيد في سجل المواليد في سنة ١٩٧٠ باعتباره مسيحيا - ثم عاد الشخص المذكور وقام بعمل (اقرار واتشهر توبة) امام الموثق في ١٩٧٠/١٢/٥ وأقر ان العقد الكنسي السابق اجراه بعد بطلان وانه متمسك بالدين الاسلامي ويعتد زواجه السابق اجراه امام الموثق - وان انضمامه للدين المسيحي بعد بطلان وانه مسلم من تاريخ اشهار اسلامه وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في الامور الآتية :

* الفتى : نخيلة الشيخ محمد خالفر - م : ١٠٨ م : ٢٢٤ - التاريخ .
٢٦ صفر سنة ١٣٩٥ هـ - ١٢ مارس سنة ١٩٧٥ م .

١ - هل يعتبر هذا الشخص مسلما من تاريخ اشهار اسلامه وحتى الآن ام لا ؟ .

٢ - هل يعتبر زواجه من السيدة المسيحية امام الموثق قكما حتى الآن على الرغم من الزواج الكنسى ام انه يجب ان يعقد عليها من جديد بعد ان تاب وعاد الى الاسلام ليكون زواجه صحيحا في ظل الشريعة الاسلامية .

٣ - ما هو وضع الطفل الذى قيد مسيحيا بعد ان تاب والده وعاد الى الاسلام . وهل اصبح مسلما بالتبعية ام يجب عمل اقرار بذلك امام الموثق .
اجاب :

المقرر في فقه الحنفية انه اذا ارتد الزوج عن الاسلام انفسخ عقد النكاح في الحال غير متوقف على القضاء . وتعتبر الفرقة فسخا . وان المقرر شرعا ان المسيحي اذا اسلم اعتبر مسلما من تاريخ اشهار اسلامه . فاذا ما ارتد اعتبر مرتدا من تاريخ رده . فاذا ما تاب وعاد الى الاسلام اعتبر مسلما من تاريخ توبته وعودته الى الاسلام وان الولد يتبع خير الابوين ديننا وفي الحادثة موضوع السؤال يكون الشخص المسئول عنه مسلما من تاريخ اشهار اسلامه الى تاريخ رده . ويكون مرتدا من تاريخ رده حتى تاريخ توبته وعودته الى الاسلام . ويكون مسلما من تاريخ توبته وعودته الى الاسلام وحتى الآن ما دام مصمما على توبته ومتمسكا باسلامه . اما زواج هذا الشخص من السيدة المسيحية امام الموثق فقد انفسخ برده على الوجه الذى شرعناه قبلا - وعليه اذا اراد عودة الحياة الزوجية مع هذه الزوجة من جديد بعد التوبة والعودة الى الاسلام ان يعقد عليها من جديد سواء اكانت لا تزال في عدته ام خرجت من العدة ما لم تحرم عليه مؤقتا او مؤبدا بسبب آخر . اما الطفل الذى ولد له وهو مرتد فيعتبر الآن مسلما تبعا لاسلام والده بعد ان تاب والده وعاد الى الاسلام لان الولد كما قررنا سابقا يتبع خير الابوين ديننا . وههنا الام مسيحية والاب مسلم . وهذا اذا كان الحال كما ذكرنا بالسؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٢٥) زوجة المفقود

المبادئ

١ - يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد مضي أربع سنوات من تاريخ فقده وفي غير ذلك يفوض امر المدة التي يحكم بموتها بموته الى القاضي .

٢ - بعد الحكم بموته تعدد زوجته عدة الوفاة ويحل لها الزواج بغيره .

٣ - اذا ام يحكم بموته تكون زوجته مازالت في عصمته ولا يحل لها

ان تتزوج بغيره .

سئل :

من السيدة / خايزة خليل الازهرى بطلبه المقيّد برقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ م المتضمن انها كانت زوجة لمن يدعى احمد محمد بيومي الصواف الذي توفى في حادث سقوط طائرة مصرية أثناء عودتها من المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩ واعتبر مفقودا من هذا التاريخ . وقد قامت برفع دعوى للحكم بموته بعد مضي أربع سنوات من تاريخ فقده ومازالت الدعوى منظورة ولم يحكم فيها حتى الآن رغم اكتمال جميع المستندات ولا تدرى متى يحكم فيها . ونقول انها تود ان تتزوج من رجل طلب منها الزواج بمعد عرفى لحين الحكم بوفاة زوجها المفقود . وتسأل ما حكم زواجها منه وهل يكون زواجا صحيحا شرعا وقتونا ام لا ؟ .

اجاب :

نفيد : بان نصوص احكام الشريعة الخاصة باحكام المفقود والتي استند اليها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م في المادتين ٢١ ، ٢٢ منه تقضى

* الملقى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الغنى حيزة - س : ١١٧ م : ٢٧ -
التاريخ ٢ رجب سنة ١٤٠٢ هـ - ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٢ م .

بأن يحكم بموت المفقود الذى يطلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ
 فقده ، وأما فى جميع الأحوال الأخرى فينفوض امر المدة التى يحكم بموت
 المفقود بعدها الى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق المبككة
 الموصلة الى معرفة ان كان المفقود حيا او ميتا . وبعد الحكم بموته تعتمد
 زوجته عدة الوفاة ويحل لها الزواج بغيره . وعلى ذلك فان المسئلة تكون
 مازالت فى عصمة زوجها المفقود . ولا يجوز لها ان تتزوج بغيره زواجاً
 رسمياً او عرفياً بعد مضى أربع سنين على تاريخ فقده الا بعد الحكم
 بموته وانقضاء عدتها منه وتحقش هذه العدة من تاريخ صدور الحكم
 بموته ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه اعلم .



الموضوع

(٢٢٣٦) زواج المسلمة من مسيحي

المبادئ

١ - زواج المسلمة من مسيحي باطل شرعا لا يترتب عليه شيء من احكام النكاح الصحيح .

٢ - تعتبر المسلمة مرتدة اذا كانت قد اقرت في عقد زواجها بالمسيحي بانها مسيحية وزواجها من المسيحي باطل ايضا .

سئل :

من ليلى تريز - بطلبها المقيّد برقم ٨٦ لسنة ١٩٨٢ م المتضمن انها كانت مسيحية الديانة . واشهرت اسلامها سنة ١٩٦٤م وفي ١٩٧١ م تزوجت بمسيحي وسافرت معه الى اليونان ولما عادت الى القاهرة علمت ان زواجها هذا غير جائز . وتقول انها كانت تجهل قواعد الاسلام وعرضت عليه الاسلام فاجب . وطلبت بيان الحكم الشرعى لهذا الزواج لانها لاتزال على دين الاسلام حتى الآن .

اجاب :

ان زواج المسلمة من مسيحي باطل شرعا ويلزم التفريق بينهما ولا يترتب عليه شيء من احكام النكاح الصحيح لان هذه المرأة تعتبر مسلمة من تاريخ اعتناقها الدين الاسلامى الحنيف . وتعتبر مرتدة اذا كانت قد اقرت في عقد زواجها بالمسيحي الصادر سنة ١٩٧١م بانها مسيحية . وزواج المرتدة باطل ايضا . وعلى ذلك فلا يمتد بمقد زواجها بالمسيحي لانه عقد باطل سواء اكانت مرتدة أم مسلمة . وبما ان السائلة تقول في طلبها انه

جـ المني : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حيزة - س : ١١٧ م : ١٢٥ -
التاريخ : ٢١ جدى الاول سنة ١٤٠٢ هـ - ١٥ ابريل سنة ١٩٨٢ م .

مسألة الى الآن وانها كانت تجهل احكام الاسلام وانها عرضت الاسلام
على زوجها المسيحي فأبى . فلن زواجها هذا يقع باطلا ولا يترتب على هذا
الزواج شيء من احكام النكاح الصحيح ويجب التفريق بينها شرعا .
والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٢٧) زواج المعتوه

المبادئ

- ١ - من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير كان معتوها .
- ٢ - من شروط صحة عقد الزواج ولزومه ونفاذه ان يكون كل من المتعدين كامل الاهلية .
- ٣ - اذا باثر المعتوه رجلا كان او امرأة عقد زواجه كان عقده موقوفا على لجزء ولله اذا كان ميذا واذا كان غير مييز وقع عقده باطلا .
- ٤ - عقد زواج المعتوه سواء كان ميذا او غير مييز يبائره ولله الشرعى او القيم الذى يلذنه القاضى المختص .

مسئل :

من السيدة / فرجس عبد الله فائق - بطلبها المقيد برقم ٧٢ لسنة ١٩٨٢ م المتضمن ان السيدة / عشة عبد الله فائق حجر عليها للمته بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٨م فى المادة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٦ من محكمة القاهرة الكلية الاحوال الشخصية . وتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥ صدر قرار المحكمة المذكورة بتمين السيد / عبد الظاهر محمد عيسى الترملى قيبا على المحجور عليها . ثم بعد ذلك تزوج هذا القيم بالمحجور عليها المذكورة بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٧ وقد باشرت عقد زواجها هذا بنفسها دون اذن ولها ولم تاذن المحكمة المختصة القيم المذكور بزواجه منها ولم تنجب هذه الزوجة منه . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى لهذا الزواج .

اجاب :

المعتوه : من كان قليل الفهم ، مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون . وبذلك يكون المعتوه ناقص العقل

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد لطيف عبد الفتى حمزة - م : ١١٧ - م : ١٢٨ -
التاريخ : ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ هـ - ١١ أبريل سنة ١٩٨٢ م .

فقط . والمعنوه قسمان : مميز وغير مميز . فان كان مميزا تحكم تصرفاته حكم الصبي المميز وان كان دون ذلك كانت أحكامه أحكام الصبي غير المميز . وجملة أحكام الصبي في العقود والتصرفات اذا كان غير مميز انه لا ينقذ شيء من تصرفاته . اما اذا كان مميزا وكان دون البلوغ كانت تصرفاته على ثلاثة اقسام . القسم الاول : ان يتصرف تصرفا ضللا بهله ضررا ظاهرا كالطلاق والقرض والمصفقة ، وهذا لا ينقذ اصلا فلا ينفذ ولو اجازه الولي . الثاني : ان يتصرف تصرفا نافعا نفعا بينا — كقبول الهبة — وهذا ينقذ وينفذ ولو لم يجزه الولي . الثالث : ان يتردد بين النفع والضرر — كالبيع والشراء — باحتمال كون الصفقة رابحة او خاسرة ، وهذا القسم ينقذ موقوفا على اجازة الولي ، مثل هذا عقد الزواج حيث يتوقف على اجازة الولي لو افقده . لما كان ذلك . وكان من شروط صحة عقد الزواج ولزومه ونفاذه ان يكون كل من العاقدين كامل الاهلية (بلغا — عقلا) . فاذا باثر المعنوه — رجلا او امرأة — عقد زواجه كله عقده موقوفا على اجازة وليه ، اذا كان مميزا . اما اذا كان غير مميز وقع عقده باطلا . ولا تلحقه اجازة الولي كالصبي غير المميز . واذا كان ذلك فاذا كان المسئول عنها قد بلغ العتة بها درجة استقطب التمييز . لم يجز لها ان تبشر عقد الزواج بنفسها فاذا باثرته وهي غير مميزة وقع العقد باطلا . وامر هذا الى القاضي صاحب الاختصاص . هذا : ولا يبشر تزويج المعنوه سواء كان مميزا او غير مميز الا وليه شرعا الاب ثم الجد لاب ثم باقى العصبة بترتيب الميراث ، او القيم الذي يافقه القاضي المختص بالتزويج ، او اذن القاضي صاحب الولاية في امور عديمي الاهلية . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٣٢٨) اكتشاف الزوج عيبا في زوجته بعد الدخول بها

المبادئ

١ - يرى فقهاء مذاهب المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والجعفرية جواز طلب التفريق بسبب العيوب المرضية سواء للرجل أو المرأة وان اختلفوا في تحديد هذه العيوب .

٢ - فقهاء المذهب الحنفى يرون ان التفريق يكون بسبب العيوب المرضية التى توجد في الرجل خاصة على خلاف بينتهم في هذه العيوب .

٣ - الراجح في المذهب الحنفى انه لاحق للزوج في طلب نسخ الزواج انا وجد بزوجته عيبا اكفاه بما يملكه من حق الطلاق اذا ينس من علاجها، وهو المعمول به قضاء .

٤ - المتصوص عليه شرعا ان عقد الزواج متى استوفى اركانه وشروطه انمقد صحيحا شرعا مستتبعا آثاره ونتائج من حقوق وواجبات لكل من الزوجين قبل الآخر .

٥ - لا تتوقف صحة عقد الزواج على صلاحية الزوجة للوطء .

٦ - ليس للزوج في هذه الحالة سوى ان يماشرها بالمعروف او يفارقها بالطلاق ويكون لها جميع حقوقها المترتبة على الطلاق .

سئل :

من السيد المستشار / محمد عبد السلام بطلبه المقيد برقم ١ لسنة ١٩٨٤ قال : لرجو التفضل بالإفتاء في حالة الزوجة الرتقاء التى لم يكن الزوج يعلم بحالتها عند زواجه بها . وهل يترتب على هذه الحالة بعد كشفها بطلان عقد الزواج بما يستتبع ذلك من عدم ترتب الآثار التى تقترب على العقد الصحيح فلا تستحق نفقة او مؤخر صداق او غير ذلك ؟

• المبنى : لمصلحة الشيخ محمد الخليل عبد الفتى حرة - س : ١١٧ م : ٢٠٧ - التاريخ : ١ يناير سنة ١٩٨٤ م .

اجاب :

ان الزواج في الاسلام مودة ورحمة ومعاشرة بالمعروف . فاذا ظهرت عيوب مرضية مستقرة غير قابلة للعلاج والشفاء بأحد الزوجين . فهل يجوز لاحدهما طلب فسخ الزواج قضاء ام لا يجوز ؟ اختلف فقهاء الشريعة في هذا الى ثلاثة آراء :

الاول : انه لا خيار لاحد الزوجين اذا ما وجد بصاحبه عيبا . فلا يجوز له طلب فسخ عقد الزواج سواء كان هذا العيب قبل العقد او حدث بعده . وسواء كان بالزوج او بالزوجة . وبهذا يقول الظاهرية .

الثاني : انه يجوز طلب التفريق بعيوب محددة . ويقول بهذا فقهاء مذاهب الاثمة ابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد — غير ان فقهاء المذهب الحنفي يرون ان التفريق يكون بسبب العيوب المرضية التي توجد في الرجل خاصة على خلاف بينهم في عدد هذه العيوب . بينما يرى فقهاء مذاهب المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والجعفرية جواز طلب التفريق بسبب العيوب المرضية سواء للرجل والمرأة . وان اختلف هؤلاء ايضا في عدد العيوب المجيزة لهذا الطلب ونوعيته .

الراى الثالث : يجيز طلب التفريق مطلقا باى عيب جسدى او مرضى . ولاى من الزوجين هذا الحق وبهذا يقول شريح وابن شهاب والزهري وابو ثور وقد انتصر لهذا الراى العلامة ابن القيم في زاد المعاد ج ٤ ص ٥٩٠٥٨ هذا والصحيح في مذهب الامام احمد بن حنبل كما جاء في المغنى لابن قدامة ص ٥٨٧ ج ٧ ان الزوج اذا وجد بزوجه بعد الفحول بها عيبا لم يكن عليه قبل العقد ولم يرض به — انه يرجع بالمهر على من غره — وان ولى الزوجة ضامن للصداق . وبهذا قال الامام مالك والامام الشافعي في القديم والزهري وقتادة . اعتددا بما روى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد . لا يرجع الزوج بشئ على أحد . لانه بالفحول بها قد استوفى حقه — استنادا الى قول سيدنا على ابن ابي طالب رضى الله عنه في هذه الواقعة ولما كان القضاء في مصر قد جرى في هذا الموضوع على ارجح الأقوال في فقه مذهب الامام ابي حنيفة عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١م . وكان فقه هذا المذهب يقضى بانه لا حق للزوج في طلب

ففسخ الزواج اذا وجد بزوجه عيبا اكتفاء بما يملكه من حق الطلاق اذا نيس من علاجها . لان الزوجية قائمة على حق تبادل المنعة . فنى فتح التعدير ج ٢ ص ٢٦٨ وما بعدها .

واذا كان بالزوجة عيب . اى عيب كلن . فلا خيار للزوج فى ففسخ النكاح . وذلك لان موت الاستيفاء بالكلية بالموت لا يوجب الففسخ حتى لا يسقط شىء من مهرها فاختلاله بهذه الميوب اولى . وهذا لان الاستيفاء من الثمرات . وموت الثمرة لا يؤثر فى العقد الا ترى انه لو لم يستوف لغير او فخر او فروح فالحشة لم يكن له حق الففسخ . وانما المستحق هو التمكن . وهو حاصل بالثشق او الفتق ا.هـ .

. وفى فقه المذاهب الاربعة ج ٤ ص ١٨٩ طبعة ثانية (لا خيار للرجل بوجود عيب فى بضع المرأة من رتق او نحوه . ولكن له الحق فى اجبارها على ازالته بجراحة وعلاج كما انه اذا نيس من علاجها فله مفارقتها بالطلاق فى هذه الحالة . لان الزوجية قائمة على الاستمتاع . وفى مفارقتها عند اليأس من العلاج بدون تشهير فيه رحمة بها) ا.هـ لما كان ذلك : وكان المنصوص عليه شرعا ان عقد الزواج متى صدر مستوفيا اركانه وشروطه الشرعية المبسطة فى كتب الفقه انمقد صحيحا شرعا مستتبعا آثاره ونتائجيه من حقوق وواجبات لكل من الزوجين قبل الاخر ولا تتوقف صحته على ملاحية الزوجة للوطء . كلن عقد الزواج المسئول عنه قد انمقد صحيحا . وترتب عليه كل الاثار وإن ما اكتشفه الزوج بزوجه من رتق لم يكن يعلمه عند زواجه بها لا يترتب عليه بطلان هذا العقد . وبذلك : لم يكن للزوج فى هذه الواقعة اى حق قبل زوجه بعد اكتشاف ما بها من رتق وليس له الا ان يعاشرها بمعروف او يفارقتها بطلاق اذا نيس من علاجها . ويلتالى يكون لها جميع الحقوق الشرعية التى تترتب على هذا الطلاق ومنها مؤخر المصدق . وبذا يكون قد علم الجواب عن السؤال . والله اعلم .

الموضوع

إزالة البكارة بالأصبع خطأ

المبادئ

١ - إذا جرى العقد بركنائه وشروطه كان صحيحا تقرّب عليه جميع آثاره .

٢ - دخول كل واحد من الزوجين على زوجة الآخر وإزالة بكارتها بالأصبع سهوا اعتقادا من كل منهما أنها زوجته لا يحرمها على زوجها .

٣ - لكل واحد من الزوجين إعادة زوجته إليه وما حدث لا اثر له على صحة العقد .

سئل :

من السيد / رجب خلف محمد المقيّد برقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ م المتضمن : ان اخوين خطبا اختين لنفسيهما على ان يكون الأكبر فيهما زوجا للكبرى - والأصغر زوجا للصغرى - ثم عقد قرانهما شرعا وقانونا . ولما كانت تقاليد الصعيد والريف ان يدخل الزوج على زوجته ليلة فيزيل بكارتها بأصبعه الا انه حدث خطأ بأن دخل كل واحد على زوجة الآخر وإزال بكارتها سهوا ، وإزاء هذا الموقف الحرج الذي تنبه له الجميع حجب كل زوجة عن زوجها وحتى الآن لم يتم الدخول ولا المعاشرة بالنسبة لكلا الزوجين والزوجتين ويستطرد السائل قائلا ما يصير عقد الزواج هل هو صحيح ام باطل ؟ وما موقف الشريعة الإسلامية فيما حدث ؟ .

اجاب :

ان الزواج في الشريعة الإسلامية عقد قولى يتم بالإيجاب والتبؤل

* المتن : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حبرة - م : ١٢٠ - م : ٨٨ - الدرر الخ : ١٦ جلد ١ الأخيرة سنة ١٤٠٥ هـ - ١١ مارس سنة ١٩٨٥ م .

في مجلس واحد بالالفاظ الدالة عليها الصادرة من هو اهل للتعقد شرعا بحضور شاهدين بالغين عاقلين مسلمين اذا كان الزوج مسلما وأن يكون الشاهدان سامعين للأيجاب والقبول فاهمين ان الالفاظ التي قيلت من الطرفين لهما بالفاظ عقد زواج ، فاذا جرى العقد بآركانه وشروطه المقررة في الشريعة الاسلامية كان صحيحا وتترتب عليه جميع اثاره . فاذا كان العقدان المسئول عنهما قد تم بهذه الصفة كما يقول السائل ولهم المأذون المختص فلهما عقدان صحيحان وتترتب لكل منهما اثاره الشرعية والقانونية . وعلى ذلك فمن حق كل زوج ان يعاشر زوجته التي عقد عليها معاشرة الأزواج فهي زوجته اهل الله وامام الناس شرعا وقانونا . وما حدث من دخول أحد الزوجين على زوجة الآخر اعتقادا من كل منهما انها زوجته لا يحرمها على زوجها وعلى كل من الزوجين ان يعيد زوجته اليه وما حدث من خطأ لم يكن وطئا شرعيا بالمعنى المفهوم وعلى فرض انه وطء فهو وطء بشبهة ولا اثر له على العقد . ولما كان الامر كذلك فان كلا من الزوجين ملتزم بالعقد الذي عقده على زوجته وليس عليهما اثم لان ما حدث كان نتيجة خطأ غير مقصود من كل منهما فلا شيء فيه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (رفع من اثمى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) وعقد زواج كل منهما صحيح شرعا وقانونا ويجب ان يستغفر كل منهما ربه فيما بدر منه دون قصد . هذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ، والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٤٠) تصرف الزوجة في مال زوجها

البلادي

١ - لا يجوز للزوجة شرعا أن تضي عن زوجها شيئا من امواله
او تأخذ شيئا منها دون علمه .

٢ - للزوجة أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها وأولادها اذا كان
شحيحا بخيلا عليهم .

سئل :

من السيد الدكتور / احمد عاطف الرفاعي كبير الصيادلة
بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي بطلبه المقيد برقم ٨٥/٥٤
المتضمن ان عمه تاجر كبير وينفق امواله بلا حساب وينفقها على الناس
ويضحك عليه الناس والتجار الذين يتعاملون معه في السوق وحدث ان نسي
مبلغا عند زوجته منذ ثلاث سنوات ويسأل السائل هل يجوز لزوجته عمه ان
تضي هذا المبلغ عن زوجها وتوزعه على اولادها وهم اولاده . واذا جاز لها
ذلك فهل توزعه بالتسليوى ام توزعه حسب الفريضة الشرعية للذكر ضعف
الأنثى . ؟

اجاب :

ان الانسان المكلف (البالغ العاقل) له ان يتصرف في ماله حال حياته
كيفية يشاء ولا يجوز شرعا لزوجته ان تضي عنه شيئا من امواله او تأخذ
منها شيئا بدون علمه الا اذا كان شحيحا لا ينفق على زوجته وأولاده بما
يكتبهم مؤن الحياة فان كان كذلك جاز لزوجته أن تأخذ من ماله ولو بدون
علمه ما يكفيها وأولادها بالمعروف لما روى ان زوجة ابي مسفين شكت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها وقالت (ان ابا سفيان رجل شحيح

* المتن : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حيرة - س ١٢٠ م : ٨٩ - التلخيص :
٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩ مارس سنة ١٩٥٨ م .

فمنهم منها النبي صلى الله عليه وسلم انه لا ينفق عليها وولدها ما يكفيهم
 فقال لها صلى الله عليه وسلم (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف) — ماذا
 كان الرجل ينفق على زوجته وولده ما يكفيهم مؤن الحياة ويمنهم عن السؤال
 فلا يحق لزوجته ان تخونه في شيء من ماله لانها لبننة على أمواله واذا غلب
 عنها حفظته في ماله وولده . وما سبق يتضح انه ليس لزوجة عم المسائل
 اخفاء اموال زوجها عنه ولا التصرف فيها بدون علمه وافنه . والله سبحانه
 وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٤١) نمة الزوجة المالية

المجيب

- ١ - الزوج ملزم شرعا بنفقة زوجته بجميع أنواعها حسب يساره .
- ٢ - نمة الزوجة المالية مستقلة عن شخصية زوجها ولجنه .
- ٣ - للزوجة أهليتها في التصاقد وحقتها في التبليك ولها مطلق الحق وكامل الأهلية في تحمل الالتزامات وإجراء مختلف العقود .
- ٤ - ليس من حق الزوج شرعا منع زوجته من مساعدة والدها من ماله الخاص .

سئل :

من السيد/ مجدى عبد القادر التلمساني بطلبه المقيد برقم ٨٥/٥٢ المتضمن استفساره عما يأتى : س ١ : هل من حق الزوج أن يمنع زوجته من مساعدة والدها كبير السن والملجئ عن العمل بمساعدة مالية من ماله الخاص حيث أنها تعمل بالسعودية ولها راتبها الخاص بها ؟
س ٢ : هل يحق للزوج شرعا أن يلغى راتب زوجته ممللا ذلك بلن الزوجة وما تملك ملك لزوجها ولا يكتفها التصرف فى ماله إلا بإذنه ؟ .
س ٣ : ما حكم الشرع فى استعمال القوة والعنف فى معاملة الزوج لزوجته لدرجة حدوث آثار للضرب بجسد الزوجة والتفوه بالفاظ منافية للدين الإسلامى ؟

أجاب :

أن الزواج فى الإسلام عهد وميثاق بين الزوجين يرتبطان به ارتباطا وثيقا مدى الحياة وينتج كل منهما فى الآخر انجابا كليا كما يرشد قوله

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حيزة - س : ١٢٠ م : ٩٥ - التاريخ : ١١ رجب سنة ١٤٠٥ هـ - ٤ أبريل سنة ١٩٨٥ م .

تعالى « من لباس لكم وأنتم لباس لمن » وقوله تعالى « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثنا مبينا وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا » وجعل الله تعالى الزواج من نعمه وعده من آياته حيث قال : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يفتكرون » وقال تعالى « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات أفبالإمال يؤمنون وينعمة الله هم يكتفون » . فإبر الشارح الحكيم يحسن المعاشرة بين الزوجين وبين حقوق كل منهما وواجباته في المعاشرة الزوجية فواجب على كلا الزوجين أن يتقيا الله فيما وجب لكل منهما نحو الآخر . ومما يجدر الإشارة إليه هنا من حق للزوجة على زوجها وواجب عليها نحوه أنه يجب للزوجة على زوجها نفقة شرعية وهي كل ما تحتاج إليه الزوجة لمعيشتها من طعام وكسوة ومسكن وخدمة وما يلزمها من فرش وغطاء وسائر أدوات البيت بحسب المتعارف بين الناس وسبب وجوب هذه النفقة هو حق الزوج في احتباس زوجته لأجله ودخلها في طاعته وذلك ليتسكن الزوج من الاستمتاع للزوجة شرعا لأنها حينئذ تكون ناشزا عن طاعته بدون حق فلا تستحق النفقة . فعلى الزوجة المسلمة أن تطيع زوجها في كل ما ليس فيه معصية لله . وقد قرر جمهور الفقهاء أن الزوجة المسلمة لها شخصيتها المدنية ولها نعمتها المالية المستقلة عن شخصية زوجها ونفقه فلكل منهما ذمته المالية المستقلة عن ذمة الآخر فالزوجة أهلية في التعاقد وحقها في التملك ولها مطلق الحق وكامل الأهلية في تحمل الالتزامات وإجراء مختلف العقود محتفظة بحقها في التملك مستقلة عن زوجها . ونظام أموال الزوجين في الإسلام هو نظام الانفصال المطلق واستقلال ذمة كل منهما ماليا عن الآخر . وهذه المبادئ قد أرساها القرآن الكريم في آيات كثيرة كالآيات رقم ٢٢٨ ، ٢٢٩ من سورة البقرة و ٤ ، ٢٠ ، ٢١ من سورة النساء . وعلى ذلك فليس من حق الزوج المسلم أن يمنع زوجته من مساعدة والدها كبير السن والمعاجز عن العمل مساعدة مالية من مالهها للأخص بها بل أن لها الحق أن تقوم بخدمة والدها هذا إذا كان لا يجد من يخدمه غيرها . تعوله وتخدمه ولو كان على غير دينها . ونصيحتنا لكل زوج مسلم أن يحسن معاشرة زوجته وأن يراعى العدل والإحسان في معاملتها قال تعالى (وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن

فمضى ان نكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) وقال صلى الله عليه وسلم (اتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن ببيعة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) . ونصيحتنا لكل زوجة مسلمة ان تطيع زوجها فيما هو من شئون الزوجية مما ليس فيه معصية لله تعالى وكذلك فيما يلزم لرعاية النشء الذي يكون لهما وتربيته لها غير ذلك من الشئون الخاصة بها فلا تجب عليها طاعته فيه كان يمنعه من التصرف في مالها او يامرها ان تتصرف فيه على وجه خاص فاته ليس له ولاية على اموالها . وفقنا الله جميعا لفهم تعاليم الاسلام واحكامه وهدانا جميعا سواء السبيل ، والله سبحانه وتعالى اعلم .



**من احكام الحج
وما يتعلق به**

الموضوع

(٣٣٤٢) التصرف في الأضحية

المبدأ

يجوز أن يأكل صاحب الأضحية من لحبها ويطعم الأغنياء والفقراء
ويدخر منها .

سئل :

عن كيفية التصرف في الأضحية شرعا

جواب :

رفع الينا سؤال عن كيفية التصرف في الأضحية والجواب انه يجوز
عند الأئمة الأربعة أن يأكل صاحب الأضحية من لحبها ويطعم الأغنياء
والفقراء ويدخر منها . وأفضل عند الحنفية أن يتخذ الثلث ضيافة لأقربائه
وأصدقائه ويتصدق بالثلث ويدخر الثلث ، ويندب لمن كان له عيال يحتاجون
إلى التوسعة الا يتصدق منها على غيرهم لأن انفاقه عليهم صدقة . والأفضل
عند الحنابلة أن يجعل أضحيته اثلاثا كما تقدم وعند الشافعية أن يتصدق
بها كلها ودون ذلك عنهم في الفضل أن يأكل ثلثها ويتصدق بثلثها ويهدي
ثلثها . والأفضل عند المالكية أن يجمع بين الأكل منها والتصدق والاهداء
بدون تحديد بالثلث ولا غيره وأوجب الشافعية وابن حزم التصدق ببعض
الأضحية ولو قليلا والله أعلم .

الموضوع

(٢٢٤٣) مكان وزمان ذبح الهدى في الحج

المبادئ

- ١ - يجوز ذبح دم التطوع قبل أيام النحر وذبحه فيها افضل اما دم القعدة والقران فلا يجوز ذبحهما الا في ايام النحر .
 - ٢ - لا يجوز ذبح جميع الهدايا الا في الحرم وفي اى موضع شاء منه ولا يختص بمنى .
 - ٣ - يجوز للهدى ان يكل عند الضحية من هدى القعدة والقران والتطوع . ولا يجوز الاكل عند الشافعية الا من دم التطوع كما يجوز للهدى ان يتصدق بالهدى على فقير الحرم وغيره من الفقراء .
 - ٤ - يقوم مقام المتصدق - نائبه بالحرم - نيابة عنه كالطواف ويكون ذلك مجزيا ومسقطا للطلب .
- سئل :

عن السيد / فتح الله احمد بطلبه المقيد برقم ٤١٦ سنة ٩٥٧ قال
طلب بيان حكم ما يلحق :

اولا : مكان وزمان ذبح الهدى في الحج سواء كان هدى قران او نحر او تطوع وما ترتب على ذلك من المخالفة :
ثانيا : الهدى بجميع انواعه يلخذه المطوفون يكتلون منه ما يكتلون ويتصدقون بما يتصدقون فهل في هذه الحالة يصيب المرمى فيسقط الطلب
اولا :

ثالثا : حكم القزول في منى وزمانه ومقدار هذا الزمن وما يترتب على مخالفة ذلك وجوبا على ما جاء بالسؤال نقول :
اجاب :

اولا : الهدى اسم لما يهدى الى الحرم من النعم ليتقرب به ابلا او بقرا

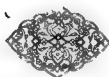
* المني : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م : ٨٢ : ٥١ - الترخيخ :
١٩ ذو القعدة سنة ١٣٧٦ هـ - ١٧ يونيه سنة ١٦٥٧ م .

أو غنمها واطه شاه وهي جائزة في كل شيء إلا في موضوعين من طواف طواف الزبيرة جنباً ومن جلبع بعد الوقوف بعرفة غنمه لا يجوز فيها إلا الإبل والهدى أنواع منها هدى التطوع وهدى المتعة وهدى القران — وهدى التطوع يجوز ذبحه قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر أفضل لأن القرية في التطوعات باعتبار أنها هدايا وذلك بتحقيق تليفيها إلى الحرم فإذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي أيام النحر أفضل لأن معنى القرية في أراقة الدم فيها أظهر . أما دم المتعة والقران فيختص ذبحه بأيام النحر لقوله تعالى غكّلوا منها وأطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا نفهم — وقضاء التثت يختص بيوم النحر ولأنه دم نكح فيختص بيوم النحر كالأضحية — ولا يجوز ذبح جميع الهدايا إلا في الحرم لقوله تعالى في جزاء الصيد هدبا بالغ الكعبة فصار أصلاً في كل دم هو كفارة ولقوله تعالى في دم الإحصار ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقوله تعالى في الهدايا مطلقاً ثم مطها إلى البيت العتيق — ولأن الهدى اسم لما يهدى إلى مكان فالإضافة ثابتة في فهو هو والحرم بالاجماع — ويجوز الذبح في أي موضع شاء من الحرم ولا يختص بمنى ومن الناس من قال لا يجوز إلا بمنى والصحيح ما قلنا قال عليه السلام كل عرفة موقف وكل منى منح وكل المزلفة موقف وكل نجاج مكة طريق ومنحروا أبو داود وابن ماجه من حديث جابر ثم قال صاحب الفتح فتحصل أن الدعاء قسمين ما يختص بالزمان والمكان وما يختص بالمكان فقط . ويتضح مما سبق من النصوص أنه يجوز ذبح دم التطوع قبل أيام النحر وذبحه فيها أفضل — أما دم المتعة والقران فلا يجوز ذبحهما إلا في أيام النحر ويتمين ذبح الثلاثة في الحرم ومنه منى .

ثانياً : ويجوز للهدى أن يكلل استحباباً عند الحنفية من دم المتعة والقران والتطوع — ولا يجوز له ذلك عند الشافعية إلا من دم التطوع ولا يجوز له الأكل من غيرها لأنها عندهم دماء كفارات ولو أكل منها ضمن خلافاً لما لك — ويجوز له أن يتصدق بالهدى على فقير الحرم وغيره من الفقراء المستحقين لأن الصدقة قرينة منقولة والصدقة على كل فقير قرينة خلافاً للشافعي — ويقوم مقام تصدق الهدى بنفسه تصدق وكيله أو نائبه بالحرم الهدى على الفقراء نيابة عنه كالمطوفين مثلاً وغيرهم ويكون ذلك مجزياً ومسطاً للطلب عن الهدى .

ثالثاً : وفي يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة يخرج الحاج من مكة بعد صلاة فجر هذا اليوم إلى منى حيث يقم بها حتى يصلى فجر

يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذى الحجة ويمكث بها الى طلوع الشمس
ثم يتوجه الى عرفات فيقف بها ثم يعود الى منى ثانياً يوم النحر قبل طلوع
الشمس فيبدأ برمي جبرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى
الخزف يكبر مع كل حصاة وتقطع التلبية بأولها ويقف عندها ثم يذبح ان
احب دم التطوع ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد حل له كل شيء من
محظورات الاحرام غير النساء على خلاف في ذلك بين المذاهب — ثم يذهب
من يومه وهو يوم النحر ان استطاع او الفد او بعده الى مكة فيطوف
للزيارة سبعة اشواط وهو ركن في الحج والنزول بمنى على الوجه السابق
من سنن الحج وتاركه يكون ممسئاً . والله اعلم .



الموضوع

(٢٣٤٤) الحج في الملابس العاتية لعذر

المبادئ

١ - التجرد من المخطط من واجبات الاحرام ويصح الاحرام بدونه سواء كان ذلك بعذر او بغيره .

٢ - اذا لم يتجرد المحرم من المخطط وكان ذلك بعذر خير بين ان ينبح شاة او يتصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام او يصوم ثلاثة ايام .

٣ - اذا لم يتجرد المحرم من المخطط وكان ذلك بغير عذر لا يغير في الكفارة وعليه نبح شاة .

٤ - الصوم في الكفارة التي يتخير فيها المحرم والتصدق على المساكين يجزيه في اى موضع شاء اما النبح فيختص بالحرم .
مسئل :

من السيد / محين السيد ابراهيم بطلبه المقيد برقم ١٩٦٩/٧٧٧ المتضمن انه عزم بشيئة الله تعالى على تادية فريضة الحج هذا العام الا انه مريض ولا يستطيع ارتداء زى الاحرام ويمكنه تادية الفريضة في حالة ارتدائه الملابس العاتية . وطلب السائل الاغادة عن الحكم الشرعى .

الجواب :

المنصوص عليه في الفتحة الخفية انه يصح الاحرام مع لبس المخطط — وان كان ذلك بعذر او بغيره لان التجرد عن المخطط من واجبات الاحرام لا من شروط صحته لماذا تركه المحرم واحرم بلبس مخطط كان احرم وهو مرتد

* الفتوى : فضيلة الشيخ احمد هريدي - ص : ١٠٢ م : ٥٥٥ - التاريخ : ٢ ذو القعدة لسنة ١٣٨٩ هـ - ١٠ يناير ١٩٧٠ م .

ملابسه العادية . غالبا ان يكون قطعه هذا بعذر او بغير عذر . فان كان بعذر بأن كانت عنده ضرورة دعتة الى لبس المخيط كمرض ونحوه مثلا وجب عليه كفارة يتخير فيها بين ان يذبح شاة او يتصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام او يمسوم ثلاثة ايلم سواء لبس ثوبا واحدا او كان لباسه كله مخيطا ولو دام على ذلك اياها او كان يلبس المخيط ليلا للبرد مثلا وينزعه نهرا . فان زال عذره ولبس المخيط مع هذا فانه يكون عليه كفارة لا يتخير فيها بل يذبح شاة يتصدق بلحمها ولا ياكل هو منها وكذلك اذا لبس المخيط ابتداء من غير عذر هذا والصوم في الكفارة التي يتخير فيها المحرم يجزيه في اى موضع شاء لانه عادة في كل مكان وكذلك التصدق على المساكين . اما النسك وهو ذبح الشاة فيخص بالحرم . والسائل يقول انه مريض ويضربه لبس الاحرام فيسوع له والحالة هذه ان يلبس المخيط وعليه كفارة يتخير فيها على الوجه المشار اليه فان زال عذره واستمر على لبس المخيط او عاد ولبسه بعد زوال العذر فانه تجب عليه كفارة لا يتخير فيها بل يذبح شاة ويتصدق بلحمها من غير أن ياكل منها . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢٢٤٥) مجاوزة الميقات دون احرام ورمى الجبرات

المبادئ

- ١ - من جاوز الميقات دون احرام وهو يريد الحج او العمرة لزمه دم .
- ٢ - من ترك رمي الجمار كلها او يوما واحدا منها او ترك رمي جبرة العقبة يوم النحر عليه نبح شاة في الحرم وان ترك اقل من ذلك تصدق لكل هصاة بنصف صاع من بر في اى مكان .

سئل :

من السيد / احمد يونس علام - بطلبه المقيّد برقم ٥٤٤ لسنة ١٩٧٠ المتضمن ان السائل قد ادى فريضة الحج هو وزوجته في العام الماضي الا انه قد وقعت منهما الأخطاء الآتية : ١ - كان السائل وزوجته عازمين على الذهاب الى المدينة والاحرام منها حيث انها الميقات الشرعى لهما - ولكنهما عنديا وصلا الى جدة منعا من الذهاب الى المدينة لان ميعاد الحج قد حان - ٢ - عندما قام السائل وزوجته برمي جبرة العقبة الكبرى رميا عا من الخلف لانهما رايما الحجاج يرمونها من الخلف - ولما ذهبا الى مكة للطواف والسمي وجدا الحجاج يرمون جبرة العقبة من الامام لا من الخلف كما رميا سابقا - ٣ - وعندما ذهب السائل وزوجته ثاني يوم لرمي جمار العقبة الثانية كان هناك زحام شديد لدى الى وقرع بعض الحصى من يده ويد زوجته فرميا بعض الحصى وسقط بمضه من ايديهما ولم يستطيعا اتمام الرجم - نتيجة لذلك - وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما وقع منه ومن زوجته من اخطاء وما هو الواجب عليهما شرعا حتى يجبرا ما حدث منها من نقص في افعال حجها .

• الفتى : فضيلة الشيخ محمد خفطر - من : ١٠٨ م : ٢٢٧ - التاريخ : ١٤ الحرم سنة ١٣٩٢ هـ - ١٧ فبراير سنة ١٩٧٢ م .

اجاب :

١ — عن السؤال الأول : المقرر في فقه الحنفية ان من جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمرة غير محرم فلا يخلو اما ان يكون قد احرم داخل الميقات او عاد الى الميقات ثم احرم . فان احرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوت الحج متى عاد فانه لا يعود ويمضى في احرامه ولزمه دم . وان كان لا يخاف فوت الحج فانه يعود الى الميقات واذا عاد الى الميقات فلا يخلو اما ان يكون حلالا او محرما فان عاد حلالا ثم احرم سقط عنه الدم وان عاد الى الميقات محرما قال ابو حنيفة رحمه الله ان لبي سقط عنه الدم وان لم يلبي لا يسقط . وعند الصحابين محمد وابى يوسف يسقط في الوجهين — وفي الحادثة موضوع الاستفتاء الظاهر ان المستفتى وزوجته احراما داخل الميقات ولكفهما خافا فوت الحج متى عادا الى الميقات لبحرهما منه . فيكون الواجب عليهما في هذه الحالة الا يعودا ويضيا في احرامهما ويلزم كلا منهما دم لعدم احرامهما من الميقات اى انه يجب على كل منهما ذبح شاة في الحرم والتصدق بلحما — ٢ — عن السؤال الثاني : لا يخالفه شرعا في رمى الجبار من الخلف بل الرمي جائز شرعا من اية صورة . فقد جاء في كتاب مجمع الانهر في فقه الحنفية في الجزء الاول بالصفحة ٢٨٠ ما نصه (ولكن المختار عند مشايخ بخارى انه يرمى كيف يشاء) — ٣ — عن السؤال الثالث : المقرر في فقه الحنفية ان من ترك رمى الجبار كلها او يوما واحدا او جرة العقبة يوم النحر فعليه شاة — ومعناه انه تركها حتى غربت الشمس من آخر ايام التشريق لانه ترك واجبا من جنس واحد وان لم تغرب الشمس يرميها على الترتيب لكنه يجب الدم لتأخيرها عند ابي حنيفة خلافا لصاحبيه محمد وابى يوسف . وترك رمى يوم واحد عبادة مقصودة وكذلك جرة العقبة يوم النحر فتجب شاة . وان ترك اقلها تصدق لكل حصة بنصف صاع من بر (قمح) والصابغ قدحان وثلاث قدح بالكيل المصرى — الا ان يبلغ قيمة المتصدق عنه قيمة شاة نفى هذه الحالة ينقص ما شاء من قيمة الشاة . وفي الحادثة موضوع الاستفتاء لو كان المستفتى وزوجته قد تركا رمى يوم كامل من الجبار فانه يجب على كل منهما شاة يذبحها في الحرم ويتصدق بلحما . ولو كان المتروك اقل من ذلك تصدق كل من المستفتى وزوجته عن كل حصة تركت بنصف صاع من بر الا ان يبلغ قيمة المتروك المتصدق عنه قيمة شاة فينقص كل منهما في هذه الحالة ما شاء من قيمة الشاة وهذا التصديق جائز في كل مكان لانه عبادة في كل مكان . وعلى هذا فيكون حج كل من المستفتى وزوجته صحيحا

شرعا ويجب على كل منهما ذبح شاة في الحرم والتصدق بلحمها عن المخالفة الأولى وهى تجاوزهما الميقات غير محرمين . ولا شيء عليهما في رمى جبرة العقبة الكبيرة من الخلف ويجب على كل منهما ذبح شاة في الحرم والتصدق بلحمها عن المخالفة الثالثة ان كان المتروك رمى جبار كل يوم - او التصدق بنصف صاع من بر في اى مكان عن كل حصاة تركها كل منهما الا ان يبلغ قيمة المتروك المتصدق عنه قيمة شاة ففى هذه الحالة ينقص كل منهما ما شاء من قيمة الشاة كما قررنا سابقا . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٤٦) طواف الإفاضة والمبيت بنى

المبادئ

- ١ - طواف الإفاضة ركن من أركان الحج وهو سبعة أشواط غير أن الأحناف يرون أن الركن أربعة أشواط فقط والثلاثة الباقية واجبة .
 - ٢ - يدخل وقت طواف الإفاضة بطلوع فجر يوم النحر عند الحنفية والمالكية - ويدخل وقته بنصف ليلة النحر عند الشافعية والحنابلة .
 - ٣ - لا آخر لوقت طواف الإفاضة وفعله يوم النحر افضل .
 - ٤ - الموالاة بين أشواط الطواف شرط عند الإمامين مالك وأحمد . فإن فرق بين أجزائه استأنف إلا أن يكون يسيرا ولو لفى عذر أو كثيرا لعذر .
 - ٥ - يرى الحنفية والشافعية أن الموالاة بين أشواط الطواف سفة فلو فرق تفريقا كثيرا بغير عذر لا يبطل طوافه ويبنى على ما مضى منه .
 - ٦ - المبيت بنى لرمى الجمرات سنة عند الأئمة ليلة الحادى عشر والثانى عشر من ذى الحجة ويجوز أن يبقى بمكة الى منتصف الليل ثم يتم الليل بنى كما يجوز أن يستمر بنى الى مثل ذلك ويتم الليل بمكة - ثم يعود لرمى الجمرات فى وقتها .
- سئل :

من السيد / الحسنانى محمد - بطبقه التقيد برقم ١٨٠ سنة ١٩٨٢ المتضمن انه أثناء تأديته لتريضه الحج واداء مناسكه طاف طواف الإفاضة ظهر يوم النحر ثلاثة أشواط وبعدها شعر بالنعاس والإعياء فلم يتمكن من اتمام الأشواط السبعة ثم عاد ايلا فى نفس

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حصة - م : ١١٧ م : ٥٧ - التاريخ : ١٩ ذو القعدة سنة ١٤٠٢ هـ - ٧ سبتمبر سنة ١٩٨٢ م .

اليوم واتم الأسواط الباقية ويسال عن حكم ذلك شرعا . ومتضمن كذلك أنه لم يبت بنى بعد رجوعه من عرفه فما حكم ذلك شرعا ؟ ويسال أيضا عن حكم فوائد البنوك وهل يجوز أخذها واعطاؤها للفقراء والمساكين .

اجساب :

من أركان الحج طواف الزيارة المسمى بطواف الإفاضة وهو مجمع على ركنيته قال تعالى : « وليطوفوا بالبيت العتيق » وهو سبعة أشواط غير أن الأحناف يرون أن الركن أربعة أشواط والثلاثة الباقية واجب ويدخل وقت هذا الركن بطولوع فجر يوم النحر عند الحنفيين ومالك . وقال الشافعي وأحمد يدخل وقته بنصف ليلة النحر ولا آخر لوقته وفعله يوم النحر أفضل لحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم (أفاض يوم النحر ثم رجع فعلى الظهر بنى) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والبيهقي — فميسن للحاج النزول من منى إلى مكة يوم النحر لطواف الركن وشروط هذا الطواف : الطهارة من الحدث والنجس وبستر العورة ، والنية والطواف لجميع البيت سبعة أشواط وداخل المسجد ووراء حجر اسماعيل ومحاذة الحجر الأسود بجميع بنيه وانترتيب وهو أن يطوف على يمينه والمواالة وبالنظر إلى الشرط الآخر وهو الموالة بين الأشواط السبعة قال بذلك مالك وأحمد فانفرق بين اجزائه استأنف إلا أن يكون التفريق يسرا ولو لغير عذر أو كثيرا لعذر وقال الحنفيون الموالة بين أجزاء الطواف سنة وهو الصحيح عند الشافعي وعلى ذلك فلو فرق تفريقا كثيرا بغير عذر لا يبطل طوافه بل يبني على ما مضى منه . وعلى ذلك فإن ما فعله السائل من تفريق بين أجزاء الطواف لتعبه وشدة الحرارة ثم استأنف الطواف وتكلمته صحيح ولا شيء فيه . أما بالنسبة للمبيت بمنى لرمى الجمرات فهو سنة عند الأئمة فالحاج أن يبيت بها بعد الطواف والسعى أو بعد الطواف أن لم يكن عليه معنى يبيت بها ليلة الحادى عشر والثانى عشر من ذى الحجة ويجوز أن يبقى بمكة إلى منتصف الليل ثم يتم الليل بمنى كما يجوز أن يستمر بمنى إلى مثل ذلك وينم الليل بمكة أعنى يجوز للحاج أن يجمع بين منى ومكة في كل ليلة يطلب فيها المبيت بمنى وله ألا يبيت بمنى وأن كره ذلك لكن يلزمه أن لم يبيت بها أن يجيء إليها لرمى الجمرات فيوقته من أيام التشريق لأن المبيت بها لذلك وعلى ذلك فليس على الحاج السائل شيء في عدم مبيته بمنى . أما بالنسبة للسؤال الثالث :

وهو فوائد البنوك فقد اتفق فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الفائدة المحددة التي تعطىها البنوك على الإيداع أو الاقتراض من قبيل ربا الزيادة المحرمة شرعا فلا يباح للسائل أن ينتفع بها وله أن أخذها أن يوزعها على الفقراء والمساكين تخلصا منها ولكن لا يثلب عليها لأنه مال حرام والله سبحانه وتعالى طيب لا يقبل الا طيبا والا تركها للبنك ليتولى صرفها حسسها يرى والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٤٧) لبس المخيط في الحج لعذر

المبادئ

١ - لبس المخيط أو المحيط من الأمور المحظورة على المحرم بالحج أو العمرة .

٢ - لبس المخيط أو المحيط لعذر يوجب ذبح شاة وليسها لعذر يوجب على المحرم أما ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين .

٣ - ذبح النعجة لا يختص بزمان أو مكان فله أن يذبحه في أي مكان أو زمان إلا إذا نوى به الهدى فله أن يذبح بمنى أو مكة .

سئل :

من السيد الأستاذ / عزت قابيل المحامي بطلبه المقيد برقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٢ المتضمن أنه قد عزم على أداء فريضة الحج ولكنه لا يمكنه خلع ملابسه المخيطة أثلاً يصعب باحتقان في الأنف والزور والحقن المصحوب بالرشح والزكام الذي ينتهي باحتقان في الشعب الهوائية . ويسأل هل يجوز له أداء الفريضة مرتدياً ملابسه العادية وإن جاز ذلك فهل تلزمه فدية أم لا ؟ .

اجاب :

قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال تعالى « ان مع العسر يسرا » فحمداً لله الذي جعل بيته العتيق مثابة للناس وأماناً وجعل حجه ركناً من أركان الاسلام لمن استطاع اليه سبيلاً وجعل للحج مناسك يجب على المحرم الالتزام بها وجعل له محظورات يجب الابتعاد عنها ورتب جزاء على من خالفها والمحظورات في الحج أنواع فمنها ما يفسده

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حيزة - س : ١١٧ م : ٦٠ -
التاريخ : ٢٦ ذو القعدة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٢ م .

ومنها ما يترتب عليه هدى أو فدية قال الفقهاء الامور المحظورة على المحرم منها ما يوجب الفدية على التخيير ومنها ما يوجبها على الترتيب فالذى يوجبها على التخيير امور ذكروا منها لبس المخيط او المحيط وهى الثياب المفصلة على البدن والتي تحيط به وتستمسك بنفسها كالجوارب والفساتلات والكسونات والشروز والجللب ونحو ذلك فيحرم على المحرم لبس ذلك مدة الاحرام فان لبس المخيط لغير عذر لزمته الفدية على الترتيب وان لبسه لعذر كان تيقن او غلب على ظنه باخبار طبيب مسلم امين باصابته بضرر او مرض اذا خلع ملابسه العادية لزمته الفدية على التخيير . والفدية على التخيير هى اما ان يبيع شاة مسنها ستة اشهر ان كانت من الضان ومئة ان كانت من المعز ولا يقص ذبح هذا النكس بزمان او مكان فله ان يبيحه باى زمان ومكان شاء الا اذا نوى به الهدى فانه يبيع بمنى او مكة . واما ان يصوم ثلاثة ايام . واما ان يطعم ستة مساكين لكل واحد منهم مد من بر ونصف صاع (مدان) من تمر او زبيب او شعير او اقط وان لبس المحرم المخيط لغير عذر لزمته الفدية على الترتيب فيلزمه ذبح شاة تجزىء فى الاضحية . وعلى ذلك ففى واقعة السؤال مادام السائل قد عزم على الحج وسوف يظل مرتديا ملابسه العادية المخيطة لمرغه فان ذلك يعد ضرورة تبيح له هذا المحذور وعلى ذلك تلزمه الفدية على التخيير المذكور . والله تعالى نسال ان يهدينا سواء السبيل وان يتقبل من حجاج بيته الحرام وان يجعل اداء هذا الركن العظيم خالصا لوجهه الكريم والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٣٤٨) حج ووصية اختيارية

المبادئ

- ١ - الحج فرض على الفور متى توافرت شروط وجوبه .
- ٢ - كل من توافرت فيه شروط وجوب الحج ثم آخره عن أول عام استطاع فيه يكون أثماً بالتأخير عند فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة .
- ٣ - فقهاء الشافعية يقولون هو فرض على التراخي إن آخره عن أول عام قدر فيه إلى عام آخر لا يكون عاصياً بالتأخير بشرط أن لا يخاف فواته وإن يكون التأخير مقروناً بالعمز على الفعل فيما بعد .
- ٤ - يجوز الوصية بالثلث الوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة فإن زامت الوصية عن الثلث فلا تنفذ في الزيادة إلا بلجاجة الورثة .

سئل :

من السيد / محمد ابراهيم مذكور - بطلبه المقيّد برقم ٦٦ سنة ١٩٨٢ المتضمن أنه متزوج من حوالى عشرين سنة من سيدة من اقربائه كانت زوجة لرجل سابق توفى عنها وترك ثلاثة اولاد قصر هم (نكران واثنى) وفور زواجه بها ضم الاولاد الثلاثة اليه في عيشة واحدة . واخذ يرعاهم ويصرف عليهم حتى كبرو وحصل كل منهم على شهادة البكالوريوس . وقام بتزويج البنت وكذلك الولدين واستقل كل منهم في معيشة خاصة . وقال انه لم ينجب أطفالاً على الاطلاق . وانه يبلغ من العمر الآن حوالى سبعة وستون سنة ويمتلك بعض الاطيان الزراعية وله رغبتان هما : اولاً : يريد ان يقوم هو وزوجته بأداء فريضة الحج او العمرة او الاثنين معا يرغم ما سوف يعانيه من ارهاق نظراً

* المتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزة - س : ١١٧ م : ٧١ -
التاريخ : ٢٩ محرم سنة ١٤٠٢ هـ - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٢ م .

لبئر ساقه اليسرى حيث استعاضى عنها بساق صناعية . ويقول هل يعتبر أداء فريضة الحج وهو قادر عليها ماليا فريضة واجبة عليه وعلى زوجته وما حكم أداء العمرة بالنسبة له ؟ ثانيا : يريد أن يوصى بثلاث ما يملك من الأظيان الزراعية الى اولاد زوجته المنكورين والى احدى جهات البر بنسب معينة . ويقول ما حكم الشرع فى الإيصاء لهم وحدهم . وهل يكون الإيصاء لهم قرينة الى الله أم يلزم أن يكون الإيصاء مقصورا على جهة من جهات البر حتى تكون قربة الى الله ؟

اجاب :

عن السؤال الاول : الحج فرض على الفور متى توافرت شروط وجوبه ومنها القدرة على نفقات الحج والاتيان بأركانه . فكل من توافرت فيه شروط وجوبه ثم اخره عن اول عام استطاع فيه يكون آثما بالتأخير عند فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة . وقال فقهاء الشافعية هو فرض على التراخى ان اخره عن اول عام قدر فيه الى عام آخر لا يكون عاصيا بالتأخير . ولكن بشرطين الاول : ان لا يخاف فواته اما لكبر سنه وعجزه عن الوصول واما لضياح ماله : فان خاف فواته لشيء من هذا وجب عليه أن يفعل فوراً وكان عاصيا بالتأخير . الثانى : ان يكون التأخير مقرونا بالمعزم على الفعل فيما بعد فلو لم يعزم كان آثما . وعلى ذلك : فاذا كان السائل يستطيع أداء الحج وهو على هذه الحالة وجب عليه ادائه فوراً بدون تأخير فلو اخره كان آثما حيث انه قادر ماليا . فاذا كان لا يستطيع ذلك بسبب هذه العامة وجب عليه أن ينيب غيره فى أداء هذه الفريضة وأن يتحمل مصاريف الحج من ماله الخاص . وأن ينوى النائب الحج عنه والافضل ان يكون النائب قد ادى فريضة الحج عن نفسه وهذا اذا كان عاجز هذا السائل عاجزا كاملا لا يستطيع معه أداء اركان الحج بنفسه . اما أداء العمرة فهو سنة وليست واجبة على السائل بل يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها . اما زوجته فاذا كانت قادرة ماليا على الحج وجب عليها ان تحج من ماله الخاص ويجوز ان يتبرع هو بأداء هذه النفقات ويسقط بذلك عنها الفرض . وعن السؤال الثانى : نصت المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٦٤ على جواز الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة . وعلى ذلك يجوز للسائل ان يوصى لاولاد زوجته بثلث التركة

أو يوصى لهم ولجهات البر بما يوازي ثلث التركة وذلك حسب رغبته .
وينفذ ذلك دون توقف على اجازة الورثة مادام في حدود ثلث التركة . اما
اذا زادت الوصية عن الثلث فتنفذ في الثلث ويتوقف الباقي على اجازة الورثة
فان اجازوها نفذت بشرط ان يكونوا من اهل التبرع عالمين بما يجيزونه .
ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بسؤال السائل . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٣٤٩) مخالفة التوقيت الشرعى المحدد لرمى الجمار

المبادئ

- ١ - رمي الجمار من الواجبات التي تجبر بدم باتفاق .
- ٢ - مخالفة التوقيت الشرعى المحدد لرمى الجمار توجب دما غير مقيد بزمن أو مكان والحج صحيح .

سئل :

من السيد / محمد عباس محمد مصطفى بطلبه المقيّد برقم ٢٩٢ سنة ١٩٨٢ المتضمن انه يعمل مدرّسا بالسعودية وذهب وزوجته لأداء مناسك الحج هذا العام - وبعد أداء مناسك الحج عاد الى محل اقامته ثلثي ايام العيد الأصحى وبعد أن قام برمي الجمار عنه وعن زوجته فرمى عن نفسه ٤٩ مرة وثلاثا لزوجته سبعا يوم العيد ، ٢٢ ثلثي ايام العيد ويسأل عن حكم الشرع في رميه وفي عودته ثلثي ايام العيد وهل حجه صحيح وماذا يلزمه ؟

اجاب :

قال الله تعالى « ولا على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » وقال « واتوا الحج والعمرة لله » وقال « الحج اشهر مطومات » ومناسك الحج منها الأركان التي لا يصح الحج بدونها ومنها الواجبات والسنن ورمى الجمار من الواجبات التي تجبر بدم باتفاق والجمار التي ترمى ثلاث بمنى الصغرى التي تلى مسجد الخيف والوسطى بينها وبين جبرة العقبة والكبرى وهى العقبة وأيام الرمي أربعة يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة بعده أما يوم النحر فترمى فيه جبرة العقبة بسبع حصيات كل حصاة في حجم حبة الفول . وأما أيام التشريق الثلاثة وهى الحادى عشر والثنى عشر والثالث عشر من ذى الحجة ترمى فيها الجمرات الثلاث الأولى

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزة - ص : ١١٧ م : ١٠١ -
التاريخ : ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ هـ - ٢ فبراير سنة ١٩٨٢ م .

والوسطى والعقبة — ولابد من الترتيب بين الجمرات في الرمي فبدأ بالجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى فرمى كل واحدة سبع مرات في الحادى عشر من ذى الحجة ثانى أيام العيد — ومثلها في الثانى عشر والثالث عشر ثالث ورابع أيام العيد فيكون مجموع الرمي سبعين منها سبع ترمى بها جمرة العقبة يوم العيد واحدى وعشرون ترمى بها الجمار الثلاث ثانى أيام العيد واحدى وعشرون ترمى بها ثالث أيام العيد واحدى وعشرون ترمى بها رابع أيام العيد ، هذا لمن يتم ولم يتعجل أما من تعجل وأراد الخروج من منى الى مكة في اليوم الثانى من أيام التشريق وهو ثالث أيام العيد فإنه يرمى جمرة العقبة سبعا يوم النحر ، واحدى وعشرين لليوم الثانى واحدى وعشرين لليوم الثالث فيجمعونها لمن تعجل تسع وأربعون حصاة . قال تعالى « واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ان اتقى واتقوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون » الآية ٢٠٣ من سورة البقرة . ومن هذا تبين ان المسائل قد خالف التوقيت الشرعى المحدد لرمى الجمار حيث عمل برمي ثالث أيام العيد فرمى جمراته مع جمرات اليوم الثانى فلا هو اثم وتأخر لرابع أيام العيد ولا هو تعجل وبقى لثالث أيام العيد ويكون بذلك قد ترك رمي اليوم الثالث فيلزمه على ذلك دمان عنه وعن زوجته فعليه ان يذبح شاتين سن كل منهما ستة اشهر على الأقل ان كانت من الضأن وسنة ان كانت من المعز ولا يختص ذبح هذا الهدى بزمان وحج المسائل صحيح ويلزمه الدمان المذكوران . فنسال الله تعالى القبول والاخلاص . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٥٠) ترك طواف الوداع في الحج

المبادئ

١ - طواف الوداع واجب عند الحنفية والشافعية والحنابلة لغير الحائض والمكى .

٢ - من تركه ولم يتمكن من أدائه لزمه دم غير مقيد بزمن او مكان .

سئل :

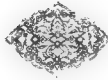
من السيد / محمد جمال الدين بالارسلال الاذاعي بالملكة العربية السعودية بطلبه المقيد برقم ١٢ سنة ١٩٨٢ المتضمن سؤاله عن صديق له بالسعودية قد أدى مناسك الحج ولكنه نسي طواف الوداع ولما تذكره لم يتيسر له الطواف لشدة الزحام ولوجود زوجته ولولاده بعيداً عن بيت الله الحرام فلم يستطع تركهم والمودة لتأدية طواف الوداع . فما الحكم الشرعى ؟

اجاب :

قال الله سبحانه وتعالى « واتوا الحج والعمرة لله » الآية ١٩٦ من سورة البقرة وقال صلى الله عليه وسلم « خفوا عني مناسككم » ومناسك الحج منها الأركان التي لا يصح الحج بدونها ومنها الواجبات والسنن وطواف الوداع بفتح الواو ويسمى طواف الصدر بفتحين وطواف آخر عهد بالبيت وهو الطواف عند أرادة السفر من مكة وهو واجب عند الحنفية والشافعية والحنابلة لغير الحائض والمكى أى من هو مقيم بمكة فلا يجب على من كان داخلها ولا على الحائض ودليل ذلك حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض .

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الفتى حمزه - س : ١١٧ م : ١٠٤ -
الدريخ : ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ هـ - ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ م .

أخـرجـه الشـيـخـان . و من نسـيـه ولم يـتـمـكـن من أدائـه لزمـه دم سـتـة اشـهـر
على الأقل أن كان من الضـان وسـنة أن كان من المعز ولا يختص ذبحه بزمن
أو مكان فله أن يذبحه بأي زمان أو مكان شاء . بشرط ألا يكون
المسئول عنه مقيماً بمكة فإن كان مقيماً بها فلا يجب عليه
طواف الوداع وبالتالي فلا يجب عليه بتركه نداء . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٣٥١) التوكيل في شراء الهدى وذبحه

المبادئ

- ١ — أقل ما يجزىء في الهدى عن الواحد شاه • وتجزىء الناقة أو البقرة عن سبعة لكل واحد منهم سبعة إذا كان الجميع يريدون الفدية.
 - ٢ — نص فقهاء المذهب الحنفى على أنه يندب لصاحب الهدى أن يأكل من هدى التطوع والمتعة والقران فقط ويستحب أن يجعله اثلاثا نكث يأكله وثلاث يتصدق به وثلاث يهديه •
 - ٣ — لا يجوز بيع شيء من لحم الهدى ولا اعطاء الجزار أجره منه فان فعل ذلك تصدق بقيته •
 - ٤ — اراقة الدم في الأضحية والهدى نوع من أنواع القرب وشعيرة من شعائر الاسلام •
- سسئل :

من السيد / سكرتير جمعية تيسير الحج للعاملين بالمقاولين العرب بطلبه المقيد برقم ١٦٠ سنة ١٩٨٦م المتضمن أن حكومة المملكة العربية السعودية استحدثت نظاما لنبيع الهدى من الفهم وسلخه وتجبيده آليا • ومؤدى هذا النظام أن يتقدم الحاج الى أحد البنوك ويدفع له ثمن الهدى • ويتسلم منه استمارة بنقدم بها الى مطبخ آلى ثم ينصرف • وتعنى هذه الطريقة أن الحاج يوكل ادارة هذا المطبخ في نبيع هديه والتصرف بتجبيده وارساله الى بعض الدول الاسلامية النابية باعتبارها صدقات وهدايا الحجاج اليها • ويحدث هنا دون أن يكون بإمكان الحاج الحصول على أى شيء من هديه ليأكله •

✽ الملقى : فضيلة الشيخ محمد مجاهد — سر : ١١٨ م : ٧٢ — التاريخ : ١١ ذو القعدة سنة ١٤٠٦ هـ — ١٧ يوليو سنة ١٩٨٦ م •

وان من نشاط جمعية تيسر الحج للعاملين بالمقاولين العرب تنظيم بعثة للحج سنويا قوامها حوالى ثلاثمائة حاج . وهم منذ سفرهم الى عودتهم يحيون حياة جماعية في كل شيء وان من بين تنظيماتهم في الحج تشكيل لجنة للهدى تتلقى رغبات وتوكيلات الاعضاء في شراء الهدى ونحره والتصرف فيه بطريقة جماعية ايضا فهل يجوز لهذه اللجنة تسليم المبلغ الاالى المنكور جزءا من الهدى لهذه المجموعة — يعادل نسبة الهدايا والصدقات من هديها ويخصص الباقى لكل المجموعة . واذا جاز هذا التصرف فهل توجد نسبة محددة من الهدى تخصص للهدايا والصدقات واخرى للكل ؟ .

اجاب :

ان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم ويذبح فيه . وهو من الابل والبقر والغنم واقل ما يجزىء عن الواحد شاة . وتجزىء الناقة او البقرة عن سبعة بشرط ان يكون لكل واحد منهم سبعها اذا كان كل واحد من الشركاء يريد الفدية وينقسم الهدى الى ثلاثة اقسام : الاول : واجب لعمل في الحج والعمرة كهدى التمتع والقران . وكالهدى اللزوم لترك واجب من الواجبات . والثانى هدى منذور وهو واجب بالنذر . والثالث : هدى تطوع وهو ما تبرع به المحرم . وقد نص فقهاء المذهب الحنفى على انه ينحب لصاحب الهدى ان ياكل من هدى التطوع والمتعة والقران — فقط — اذا بلغ الهدى محله . لانه دم نسك فيجوز الاكل منه بمنزلة الاضحية . وحيث جاز له الاكل منه فيستحب ان يجعله اثلاثا . فياكل الثلث . ويتصدق بالثلث . ويهدى الثلث . قال تعالى (واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق . ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير . ثم ليقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) الايات ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحج . وقال « والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فانذكروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا الفائع والمعتز كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون . لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم ويشر المحسنين » الايتان ٣٦ ، ٣٧ من سورة الحج وقد صح ان النبى صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع ذبح منها ثلاثا وستين بيده . وفجح على رضى الله عنه الباقى . ثم آمر ان يؤخذ

بضعة من كل بنية فوضعت في قدر ثم اكلا من لحمها وحسوا من مرقها ، وروى انس رضى الله عنه انه كان قارنا هذا : وقد نص الفقهاء ايضا على ان على المهدي ان يتصدق بجلدها وليس له بيع شيء من لحومها وان كان مما يجوز الاكل منه . فان باع شيئا او اعطى الجزار أجره منها فعليه ان يتصدق بقيمته لأن القرية انتقلت الى بطله . فالاتصاف على الاكل والاطعام الوارد في قوله تعالى « فكلوا منها واطعموا » دلالة على انه لا يجوز بيع شيء من الهدايا او استبداله بالنقود . ويشهد لذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه (تصدق بجلالها وخطمها ولا تعط الجزار منها) . فاذا لم يجز اعطاء الجازر أجرته منها فأولى الا يجوز بيع شيء منها فالمهدي من شعائر الله تجب المحافظة عليها . الا وان للشعائر في نظر الاسلام مكانه الفروض المقدسة . وعلى هذا اتفقت كلمة الفقهاء في ذبائح الحج . ولم نر لواحد منهم خلافا في ذلك . نزولا على حكم الآيات الصريحة الواضحة وتحقيقا للغرض المقصود . وهو التقرب الى الله بآراقة الدم . فأيات القرآن الكريم الواردة في سورة البقرة والمائدة والحج التى تضمنت النص على الهدى والاخبار الصحيحة الواردة في الاضحية والهدى تقرر ان آراقة الدم نوع من أنواع القرب الى الله سبحانه وتعالى وانها شعيرة من شعائر الاسلام التى اعتبرها مظهرا من مظاهره العلية . ولله سبحانه ان يتعبد عباده بما يشاء بما يدركون من حكمته وبما لا يدركون فيجب علينا اتباع امر الله الحكيم ، سواء افهمنا معنى حكمته في تشريعه او لم نفهمها فطريق التقوى انما هو في تعظيم شعائر الله فأنها من تقوى القلوب » وبما سبق يتضح « ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب » وبما سبق يتضح ان هذه القرية لا تقوم ولا تتحقق الا ببيع الحيوان وآراقة دمه . كما اراد الله تعالى . وان الله قد امن على عباده غنايح لهم اذا نحرروا هداياهم ان ياكلوا منها وان يتصدقوا على الفقراء السائل منهم وغير السائل . قال تعالى : « فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا الغنايح والمعتز » اى فاذا سقطت جنوبها على الارض بعد نحرها فكلوا منها واطعموا المحتاج . واذا كان ذلك ، فانه لا يجوز مطلقا للجنة الهدى — المشار اليها — والتى تتلقى توكيلات أعضاء بعثة الحج في شراء الهدى ونحره والتصرف فيه بطريقة جسامية — ان تفكر في استقطاع جزء مهما قل من قيمة هدى البعثة وتخصيصه لاكلها . اقلية لهذا الجزء المستقطع من ثمن الهدايا مغل الاكل منها بفسد نحرها في محلها اذ ذاك هو المراد من السؤال . ذلك ان الفقهاء جميعا يعتبرون التعبد في هذه المسألة بآراقة الدماء . ولم يكن في كلام واحد منهم

ما يشير الى جواز استبدالها بالنقود وما تريد ان تفعله اللجنة هو بعينه استبدال الهدى بالنقود وذلك كما وضع غير جائز شرعا وانما الجائز هو الاكل من الهدى بعد نحره في محله واننا لو ابحتنا لانفسنا هذا النحو من التفكير والتغيير في مثل هذه الاحكام . لاتفتح علينا باب التفكير في التخلي عن الاعداد والكميات التي طلبت في كثير من العبادات . وبذلك يفتح باب الشر على مصراعيه ولا يقف ضرره عند حد الامساك وفدية الحج . بل يتعدى الى كل تشريع شرعه رب العالمين والله اعلم .



الموضوع

(٣٣٥٢) العمرة افضل ام التصديق على الفقراء

المبادئ

- ١ — العمرة مطلوبة في العمر مرة ويستحب تكرارها تطوعا .
 - ٢ — قضاء مصالح وحاجات المسلمين المعدمين اولى من العمرة .
 - ٣ — اذا استطاع المسلم ان ينفق في وجوه الخير والبر وعنده ما يستطيع به الذهاب لاداء العمرة فلا مانع شرعا .
- سئل :

من السيد / احمد عبد الملك جوده بطلبه المتيد برقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٤ م المتضمن : انه بلغ من العمر خمسة وخمسين عاما وقام بداء فريضة الحج عام ٧٨ وحج مرة اخرى عام ١٩٧٩م ومنذ هذا يقوم كل عام بداء العمرة مع زوجته ويجد في هذه الرحلة راحة نفسية ويقول انه قام بتربية جميع اولاده وتخرجوا من جميع الكليات وينوي هذا العام ان يؤدي العمرة كسابق عهده ولكن بمناقشة مع عالم جليل امام وخطيب مسجد في بور سعيد افاده بان ادائه لهذه العمرة ليس لها اى معنى وخير له ان يصرف تكاليفها على اناس فقراء وارسل اليها بعد ان ختم سؤاله بقوله : اننى بهذه الرحلة استعيد نشاطى من عناء العمل طول العام حيث انه يعمل بالتجارة فضلا عن العبادة في الأماكن المقدسة . فما حكم الشرع هل يذهب لاداء العمرة فضلا وتطوعا كل عام ام ينفق تكاليفها على الفقراء ؟

اجاب :

قال تعالى : « واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا » من الآية ١٢٥ من سورة البقرة . وقال صلى الله عليه وسلم : (الحج مرة بمن زاد فتنطوع)

* المعنى : نخيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة — ص : ١٢٠ م : ٧٦ — الدريخ : ١٧ جيلدى الاول سنة ١٤٠٥ هـ — ٧ فبراير سنة ١٩٨٥ م .

وقال صلوات الله وسلامه عليه : (العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة) متفق عليه ومعنى الآية الكريمة السابقة : ان الله تعالى جعل البيت الحرام مثابة للناس يهودون اليه شوقا بعد الذهاب عنه اى ان الله جعله محلا تشتاق اليه الارواح تحن اليه ولا تقضى منه وطرا ولو ترددت اليه كل عام استجابة من الله تعالى لدعاء ابراهيم عليه السلام في قوله : (فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم) الى ان قال : (ربنا وتقبل دعاء) فهنك تطمئن لفئدة وترتاح النفوس وتزول الهموم وتنزل الرحمت وتغفر الزلات . ومعنى الحديث الاول : ان الحج غرض على القادر المستطيع مرة واحدة في العمر فمن زاد فخطوع ونافلة في التقرب الى الله وكذلك العمرة مطلوبة في العمر مرة وتسمى الحج الأصغر وهي في رمضان أفضل لمن ارادها دون حج ولا يكره تكرارها بل ينحب ويستحب تكرارها للحديث الثاني : « العمرة الى العمرة ... الخ » لأنها كما ورد تمحو الذنوب والخطايا . وقد اداها رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مرات . أما بشأن التصديق على الفقراء والبايسين فقد روى مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يستر عبد عبدا في الدنيا الا ستره الله يوم القيامة . وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة) متفق عليه وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على مصسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) . الحديث رواه مسلم . وقال الله تعالى : « واعملوا الخير لعلكم تفلحون » ٧٧ من سورة الحج .

مما سبق يتبين ان الحج والعمرة ليسا واجبين على السائل بعد اداء الحج والعمرة الاولين بل يكونان تطوعا ونافلة في التقرب الى الله ، وقواعد الشريعة وحكمة الله تعالى في توجيه عباده الى فعل الخير على اساس تقديم الاهم والاصلح وذلك يقتضى بان يقدم السائل وأمثاله مصالح وحاجات اخوانه المسلمين المعدمين الذين هم في ميسيس الحاجة الى ما يؤويهم وما يستعينون به على قضاء حوائجهم الضرورية فليس لله حاجة في الطواف

بيته من شخص يترك اخوانه البائسين غريسة للفقر والجهل والمرض لان المسلمين جميعا يجب ان يكونوا يدا واحدة يتعاونون على البر والتقوى. واذا تالم عضو من جماعة المسلمين يجب على اخوانه المسلمين ان يتجاوبوا معه ليزيلوا اله او يخففوا عنه واننا نرى انه من الاولى بالاخ السائل مادام قد وفقه الله وادى حجة الاسلام مرة فاولى به ان يوجه ما يفيض عن حاجته الى اوجه الخير والاتفاق على الفقراء والمسلكين ففسل الله تعالى ان يضاعف له الاجر والثواب ، فان يمر الله عليه واستطاع ان يتفق في وجوه الخير والبر وعنده ما يستطيع به الذهل لاداء العمرة مرة بعد مرة فلا مئع شرعا . وفقنا الله تعالى الى فهم ديننا على الوجه الصحيح والهمنا الرشد والقبول والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٥٢) تغطية الرأس للمحرم بالحج أو بالعمرة

المبادئ

- ١ - تغطية الرأس للمحرم بالحج أو بالعمرة من محظورات الاحرام.
 - ٢ - من غطى رأسه من الرجال بغطاء ملاصق كالعمامة أو غير ملاصق كالقرطاس لزمته الفدية .
 - ٣ - تغطية الرأس ان كان لعذر وجبت الفدية على التخير . ويكون ذلك ببيع ثاة أو صيام ثلاثة ايام أو اطعام ستة مسكين لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ويجوز اخراج القيمة .
- سئل :

من السيد / احمد محمود بسيوني بطلبه المقيّد برقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٥ المتضمن انه قد تم قبوله في قرعة الحج هذا العام وانه لا يستطيع ان يكشف رأسه اثناء الاحرام لأصابته بضربة شمس اثرت على صحته كما ان حالته المالية لا تسمح بعمل فداء فما حكم ذلك شرعا ؟

اجاب :

ان تغطية الرأس بالنسبة للمحرم بحج أو عمرة من محظورات الاحرام اى محرمات بسبب الاحرام ، فمن غطى رأسه من الرجال بغطاء ملاصق كالعمامة أو غير ملاصق كالقرطاس لزمته الفدية . قال تعالى «ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » ١٩٦ من سورة البقرة . هذا النص الكريم وان كان خاصا بالحاق تغطية الرأس وتقليم الاظافر والطيب ولبس المخيط به واوجبوا فيها الفداء . والفدية في هذه المحظورات واجب ، على التخير فمن ارتكب محظورا منها لزمته الفدية

* المتن : فضيلة الشيخ محمد مجاهد - م : ١٢٠ م : ١٦٨ - الفريخ :
٢٠ ربيع الاول سنة ١٤٠٦ هـ - ٢ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م .

وكان مخيراً فيها إما بذيح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من قمح أو صاع من تمر أو شعير أو زبيب والصاع قدحان وثلاث بالكيل المصرى وذلك عند أبى حنيفة وهو ما نميل للأخذ به في هذا ويجوز اخراج قيمة ما وجب وتوزيعها على فقراء الحرم اذا تيسر ذلك إما ان استظل بثوب أو استظل بشمسية فلا بأس بذلك . ولا حرمة فيه لما روت أم الحصين قالت : حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت بلالا وأسامة أحدهما مع النبي صلى الله عليه وسلم أخذاً بخطام ناقته والآخر رافعاً ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جرة العقبة . رواه مسلم وأبو داود والنسائي . وعلى ذلك فنقول للسائل انه يمكنه اتقاء الحر الشديد الذي لا يطيقه بمظلة بنحو شمسية أو ثوب يستظل به ولا يغطيه فان كان لابد من فطاء راسه بطاقيّة أو بهيمة كما ذكر لزمته الفدية وهي كما سبق على التخفيف إما ان يذبح شاة أو يصوم ثلاثة أيام أو يتصدق بالطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع إما وقد ذكر السائل ان حالته المالية لا تسمح بعمل فداء فيجوز له ان يصوم ثلاثة أيام لتبراً ثمته فان عجز عن الفدية بصيام أو صدقة أو نسك ظلت ثمته مشغولة بهذه الفدية التي أوجبها الله على التخفيف تيسيراً على عباده حتى يتيسر له أداء واحدة منها فان عجز حتى ملت فأمره مفوض الى الله . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٥٤) حج من لم يؤد طواف الوداع وطواف الافاضة

المبادئ

- ١ — طواف الافاضة ركن من اركان الحج عند فقهاء المذاهب الأربعة
لا يتم الحج الا به .
- ٢ — اختلف الفقهاء في حكم من اخر طواف الافاضة حتى انتهت ايام
النحر والراجح انه يجب عليه اداؤه ويلزمه بالتأخير دم وحجه صحيح .
- ٣ — طواف الوداع واجب من واجبات الحج ويجب بتركه دم وان
كان بمذر سقط ولا يلزم شيء بتركه .

سئل :

من السيد / حسن محمد دويدار — استفسرية شى عبد السلام
رجب رقم ١ شقة ٨ باب شرقى — الإبراهيمية — بطلبه المقيد برقم
٢٧٤ لسنة ١٩٨٥ المتضمن استفساره عن حكم الذين فحج بيت الله ولم
يؤد طواف الوداع والافاضة لظروف مرضية وعدم معرفته بأنه ركن من
أركان الحج ؟

اجاب :

قال تعالى : « ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا وهدى
للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا والله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غنى عن العالمين »
الآيتان ٩٦ ، ٩٧ من سورة آل عمران . وقال تعالى « واتوا الحج والعمرة
لله ... » من الآية ٩٦ من سورة البقرة . والحج هجرة الى الله تعالى
استجابة لدعوته وموسم دورى يلتقى فيه المسلمون كل عام اصفى العلاقات

* الفتى : فضيلة الشيخ محمد مجاهد — م : ١٢٠ م : ١٧٦ — التاريخ :
٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٦ هـ — اول يناير سنة ١٩٨٦ م .

وانتاها ليشهدوا منافع لهم على أكرم بقعة شرفها الله . ولهذه الفريضة أركان لابد من ادائها كاملة لقوله تعالى « واتموا الحج والعمرة لله » . والركن شرعا ما يتوقف عليه وجود الشيء واعتباره وهو داخل في حقيقته . وأركان الحج لدى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة أربعة هي الاحرام وطواف الزيارة أو الإفاضة ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة لو نقص واحد منها بطل الحج باتفاق هذه المذاهب وزاد الشافعية ركنين على الأربعة هما (الحلق والتقصير بعد الوقوف بعرفة وترتيب معظم الأركان الخمسة . أما في مذهب الإمام أبي حنيفة فإن للحج ركنين فقط هما : الوقوف بعرفة ، وأربعة أشواط من طواف الزيارة (الإفاضة) . وبهذا يبين أن طواف الإفاضة أو الزيارة ركن من أركان الحج عند فقهاء المذاهب الأربعة باتفاق والدليل على فرضيته من الكتاب قوله تعالى « وليطوفوا بالبيت العتيق » الآية ٢٩ من سورة الحج . ومن السنة ما روى أن أم المؤمنين صفية حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم فحاضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم (أحببنا ما ؟ قالوا : أنها قد أفاضت — قال : فلا إذن) متفق عليه . أي ليست حائصة لأنها قد طافت للإفاضة — فدل الحديث على أن هذا الطواف ركن لا يصح الحج بدونه . وقد أجمع العلماء على فرضيته . وقال الكاساني : (أجمعت الأمة على أنه ركن) ولابد من الإتيان به ماثليا للفاطر على المشي ومحمولا إذا كان عاجزا عن المشي ومن شروط هذا الطواف أن يقع في الوقت المحدد له حيث يبدأ من فجر يوم النحر عند الأحناف والمالكية ومن بعد منتصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبله عند الشافعية والحنابلة .

أما آخر وقته فقد وقع فيه خلاف بين الفقهاء فقال بعضهم يجب أدائه أيام النحر فلو أخره عنها صح ولزمه دم لتأخيره — وقال بعضهم : لا يجب عليه شيء إذا أخره إلى آخر ذي الحجة أما لو خرج ذو الحجة صح الطواف ولزمه دم — وقال البعض الآخر : لا يلزمه بالتأخير شيء مهما كان التأخير لكن لا يقرب النساء حتى يأتي به والجبيع يجيز التأخير والخلاف في وجوب الدم وعدمه . والراجح هو رأى من رأى وجوب أداء طواف الإفاضة أيام النحر لأن أعمال الحج تنتهي بِلِنتهاء أيام النحر لقوله تعالى : الحج أشهر معلومات فتأخيره عنها أساءة يلزم بسببها دم إلا إذا كان التأخير لمرض شديد تعذر معه أداء هذا الركن فأننا نرى تيسيرا على المريض عدم الزامه بدم جزاء التأخير وقوله تعالى « الحج أشهر معلومات .. » دليل على التوقيت وطواف الإفاضة هذا لا يتم الحج إلا به فلا بد أن ينتهي بِلِنتهاء أيام الحج

ومما ينبغى التنبيه اليه ان طواف الافاضة لا يسقط ابداً — بل يجب الاتيان به مهما تأخر ومهما مضت الايام والشهور بشرط ان يكون محبوساً عن النساء حتى يطوف طواف الافاضة فان كان قد جامع النساء فقد وجبت عليه شاة . اما طواف الوداع فهو واجب من واجبت الحج عند جمهور الفقهاء ويجب بتركه دم الا لعذر فاته يسقط ولا اثم عليه . وعلى ذلك نقول للمسائل انه يلزمك الاحرام والذهاب لاداء طواف الافاضة لانه ركن من اركان الحج ولا يتم الحج الا به ولا يسقط بهما تلخرت ولا عذر لك بجهلك انه ركن من اركان الحج . اما طواف الوداع فاته سقط لمرضك فلا اثم عليك ولا يلزمك شيء بتركه . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٥٥) نزول الدم على المرأة أثناء طواف الإفاضة

المبادئ

١ — يرى جمهور الفقهاء أنه يشترط لصحة الطواف مطلقا الطهارة من الحدثين الأصغر والكبير والنقاء من الحيض والنفاس . ويرى فقهاء الأحناف أن الطهارة واجبة في الطواف فيصح طواف الحائض والنفاس ويلزمها دم .

٢ — يجوز للمرأة إذا غلبها الحيض قبل الطواف أصلا أو في أثناءه ولم يمكنها البقاء في مكة إلى حين انقطاعه فلها أن تيب غيرها على أن يطوف عنها بعد طوافه عن نفسه كما يجوز لها أن تستعمل دواء لوقفه وتغتسل وتطوف .

٣ — إذا كان الدم ينزل في بعض الأيام وينقطع في البعض الآخر جاز لها أن تطوف في أيام الانقطاع .

٤ — أجاز بعض الفقهاء للحائض أن تطوف طواف الإفاضة إذا اضطرت للسفر مع رفقها بشرط أن تمصب موضع خروج دم الحيض ولا فدية عليها .
يستدل :

من السيد / محمد محمد شاكِر همام — بطلبه المقيّد برقم ٧٢٩ لسنة ١٩٨٥ المتضمن أن زوجته قبل سفرها للحج معه تناولت علاجاً باستشارة الطبيب لرفع الدورة الشهرية حتى لا تعاقبها أثناء حجها إلا أنه في اليوم السابع والثامن من ذي الحجة لاحظت آثار دم خفيف فاعتسلت وقامت بإداء الصلاة ولم تشهد الدم مرة أخرى حتى قامت بإداء مناسك الحج بما عدا طواف الإفاضة وهي في طهر كامل حيث أنها طافت طواف الإفاضة في اليوم الأول من أيام التشريق — وأثناء طوافها شعرت

* الختم : فضيلة الشيخ محمد مجاهد — م : ١٢٠ م : ١٢٢ — الترخي :
أول جمادى الثاني سنة ١٤٠٦ هـ — ١٠ فبراير سنة ١٩٨٦ م .

بآلام وتقلصات وبعد ان اكملت الطواف وجبت بعض الدم الخفيف بدا ينزل عليها . فغاصرت الحرم وذهبت الى الطبيب حيث وصف لها حبوبا وحقنا رغمت الدم ثم اغتسلت بعد ان تيقنت من توقف نزول الدم وذهبت الى الحرم مرة اخرى وحلقت طواف افاضة آخر لشكها في الطواف الاول وقبل الطواف وضعت قطعة القطن داخل مجرى نزول الدم حرصا على عدم التلوث بشيء اذا نزل وبعد الطواف وجبت ان القطن نظيفة تماما — وبعد التوجه الى المطار للعودة في صباح اليوم التالي وجبت ان آثار الدم في القطن من الداخل ونظرا لظروف السفر والعمل لم يتمكن من البقاء في مكة وفكر في طلبه ان زوجته حتى تاريخ الطلب وهي لم تتحلل التحلل الاكبر اى لم يجامعها حتى يعرف الحكم الشرعى في الطواف الاول هل هو صحيح ام لا ؟ وفي حالة عدم صحته ماذا يجب عليها ؟ وهل الطواف الثانى صحيح ام لا ؟ وهل اذا لم يكن صحيحا يلزمها الذهاب لإداء طواف الإفاضة مرة اخرى ؟

اجاب :

ان من شروط صحة الطواف مطلقا الطهارة من الحدثين الأصغر والأكبر والنقاء من الحيض والنفاس وهذه الطهارة شرط لصحة الطواف عند جمهور الفقهاء غلو لم تتحقق هذه الطهارة كان الطواف باطلا واستدلوا بحديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (الطواف بالبيت صلاة فأتلوا فيه الكلام) وإذا كان الطواف صلاة فالصلاة لابد فيها من الطهارة من الأحداث والنجاس فكذلك الطواف . وقال الأحناف ان الطهارة في الطواف واجبة فيصح طواف غير الطاهر كالحائض والنفساء والجنب ويلزم لذلك دم مستدلين بقوله تعالى : (وليطوفوا بالبيت العتيق) ووجه الاستدلال ان الله تعالى امر بالطواف مطلقا ولم يقيد بشرط الطهارة وهذا نص قطعى. أما الحديث الذى استدلل به الجمهور فهو خير آحاد يفيد غلبة الظن وخير الأحاد لن يقيد نص القرآن واجابوا عن الحديث بأن المبنى على التشبيه اى الطواف كالصلاة والتشبيه يصح بأى وجه مشترك بينهما كالنوايا أو الفرضية غلا يقتضى فرضية الطهارة وبناء على ذلك قائلوا ان طواف المحدث صحيح الا انه يجبه فيه دم . وقد ورد في كتاب فتح العزيز للرامنى الكبير الشافعى في الفصل التاسع في الرمي من كتاب الحج : ان العاجز عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس ينبغي غيره ليرمى عنه لأن الإنبلة جائزة في أصل

الحج ، فكذا في ابعاضه وكما ان الانابة في الحج انما تجوز عند العلة التي لا يرمى زوالها فكذا الانابة في الرمي لكن النظر هنا الى دوايها الى آخر وقت الرمي وكما ان النائب في اصل الحج لا يحج عن النائب الا بعد الحج عن نفسه فالتائب في الرمي كذلك لا يرمى عن النائب الا بعد ان يرمى عن نفسه . وتخريجا على ذلك : فانه يجوز للبراة اذا فاجأها الحيض قبل الطواف أصلا أو في اثنتائه ولم يمكثها البقاء في مكة الى حين انقطاعه فلها ان تتيب غيرها على ان يطوف عنها بعد طوافه عن نفسه وان ينوي الطواف عنها . ويجوز لها ان تستعمل دواء لوقته وتغتسل وتطوف . او اذا كثر الدم لا يستمر نزوله طوال ايام الحيض بل ينقطع في بعض ايامه عفتد يجوز لها ان تطوف في ايام الانقطاع عملا بأحد قولى الامام الشافعى : ان النقاء في ايام انقطاع الحيض طهر — وهذا القول يوافق مذهب الامامين مالك واحمد — هذا وقد اجاز بعض فقهاء الحنابلة والشافعية للحائض دخول المسجد للطواف بعد احكام الشد والعصب وبعد الغسل ولا فدية عليها في هذه الحال باعتبار حيضها مع ضيق الوقت والاضطرار للسفر ، مع الاعتذار الشرعية . وقد افتى كل من الامام ابن تيمية وابن القيم بصحة طواف الحائض طواف الاماضة اذا اضطرت للسفر مع رغبتها بشرط ان تعصب موضع خروج دم الحيض . لما كان ذلك يتضح لنا مما ورد في الطلب ان طواف الاماضة الاول لزوج السائل والحال التي ذكرت صحيح عند بعض الفقهاء اما وقد طافت طواف الاماضة مرة اخرى بعد ان وضعت طفلنا في مجرى نزول الدم لشكها في صحة الطواف في المرة الاولى نصحيح ايضا ولا شيء عليها وهو مؤكد لصحة الطواف في المرة الاولى حيث تبين عدم نزول الدم به .

والله سبحانه وتعالى اعلم .

من أحكام الطلاق

الموضوع

(٢٢٥٦) طلاق الغضب والجهوش

المبادئ

- ١ — اذا طلق الرجل زوجته وهو في حالة غضب لا يعلم ما يقول او غلب عليه الخلل في اقواله وافعله الخارجة عن عقله لا يقع طلاقه .
- ٢ — ما دام الرجل في حال غلبة الخلل في الاقوال والافعال فلا تعتبر اقواله وان كان يعلمها ويريدعا لعدم حصولها عن ادراك صحيح .

سئل :

من محمد اليايى من الهند قال :

كنت في حالة غيظ وتهيج بسبب مخالفة زوجتى لى واصرارها على السكنى مع اقاربها بعيدا عنى الامر الذى احدث في نفسى شكاً في محبتها لى وميلا منها لغيرى فزاد غيظى فطلقتها في غيابها في مجلس واحد بلفظ متكرر بلغنى التى اتكلم بها لغة الاردو ما معناه بالضبط « طلقته طلقته طلقها » ولا استطيع ان اجزم باتى حال قولى ذلك قصدت التأكيد بتكرار اللفظ بل قصدت ثلاث طلاقات في تلك اللحظة التى لفظت بها ثم ندمت فوراً على ما وقع منى واستعت زوجتى وساعت حالى وحالتها خاصة لان لى منها طفلين فهل في مذهب من المذاهب يقع هذا الطلاق المذكور طلاقاً واحدة وهل يجوز لى ان اعود اليها بتكاح جديد دون ان يتزوجها غيرى مع الاحاطة بان الطلاق كان في حالة الطهر وجلبعتها فيه وكانت حاملاً وكان الحمل في شهره الثالث او الرابع حين الطلاق .

* القى : مجلة الشيخ حسين مخلوف — ص : ٥٦ م : ٢٠٧ — التاريخ :
٢٧ رجب سنة ١٣٦٧ هـ — ٥ يونيو سنة ١٩٤٨ م .

اجاب :

اطلعنا على هذا السؤال الذى جاء به ان الزوج قال وهو فى حالة غيظ وتهيج (طلقته . طلقته . طلقته) مريدا زوجته الخاتبة عن المجلس واطلعنا على الافادة المؤرخة ٧ من ربيع الثانى سنة ١٣٦٦ التى جاء بها ان ذلك كان فى حالة حملها المستبين (والجواب) ان الرجل اذا طلق زوجته وهو فى حالة غضب لا يعلم فيها ما يقول او يظلب عليه الخل فى اقواله وافعاله لا يقع طلاقه عندنا ففى حاشية الدر والذى يظهر لى ان كلا من المدهوش والغضبى لا يلزم فيه ان يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكتفى بغلبة الهذيان واختلاط الجد بالهزل كما هو المفتى به فى السكران ا هـ . ومنها ان الحكم بعدم وقوع الطلاق فى المدهوش ونحوه اى كالغضبى منوط بغلبة الخل فى اقواله وافعاله الخارجة عن عادته فما دام فى حال غلبة الخل فى الاقوال والافعال لا تعتبر اقواله وان كان يعلمها ويريدها لان هذه المعرفة والادراك غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كما لا تعتبر فى السبى الماقل ا هـ ملخصا . وهذا موافق لما ذكره العلامة ابن القيم الحنبلى فى زاد المعاد حيث قال ان الغضب على ثلاثة اقسام احدها . ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع . الثانى ما يكون فى مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده بهذه يقع طلاقه بلا نزاع : الثالث ان يستحكم ويشدد به فلا يزيل عقله بالكلية ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث ينتم على ما فرط منه اذا زال فهذا محل نظر وعدم الوقوع فى هذه الحالة قوى متجه : ومن هذا يعلم ان الزوج المذكور اذا بلغ غضبه هذا الحد الذى ذكرناه لا يقع طلاقه واذا لم يكن غضبه قد بلغ هذا الحد وصدر منه الطلاق عن ادراك صحيح وقع طلاقه قضاء وباتت منه زوجته بينونة كبرى على رأى الجمهور ومنهم الحنفية الا اذا قصد بلفظ الطلاق الثانى والثالث التأكيد دون انشاء الطلاق فانه لا يقع الا طلاق واحد باللفظ الاول ديانة ولا يصدق فى دعوى التأكيد قضاء ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال اذا كان الحال كما ذكر به والله اعلم .

الموضوع

(٢٢٥٧) طلاق معلق بكفاية من كفايته وردة عن الاسلام

المبادئ

١ — الطلاق المعلق بكفاية من كفايته ان قصد به الحمل على فعل شيء او تركه فقط لا يقع به شيء من الطلاق .

وان قصد به الطلاق عند عدم تنفيذ المحلوف عليه وقع الطلاق .

٢ — شرط صحة ردة المسلم عن الاسلام العقل والصحو والطوع فردة المجنون والمجنون والمجنون غير معتبرة ومتى كلفت كذلك فلا ينسخ بها عقد الزواج .

سئل :

من السيد / علوان محمد سالم

انه سلم زوجته مبلغ عشرين جنيها امالة لاصحابها عنده لتحفظها ولما حل ميعاد طلبها منها احضرت له ستة عشر جنيها منها فقط ظار عليها وحلف قائلا (والله ان مكتنيش تجيبى الامانة دى تكونى على نمة نفسك مش على لمتى) . وقال ايضا اثناء ثورته وبدون وعى منه (انت كترينى وضربت نفسى بالتمال ، انا خلاص خرجت من دين المسلمين لدين التصارى) وقال انه لم يدرك العقل فى ثورته ولا يقر ما اتاه ولا يقيم عليه بضمير خالص لله — وطلب بيان الحكم الشرعى لما صدر منه .

اجاب :

انه يظهر من قول السائل لزوجته بعد ان ظهر له انها تصرفت فى جزء من الامانة التى اودعها عندها (والله ان مكتنيش تجيبى الامانة دى

* المبنى : مفيدة الشيخ حسن مكيون — م : ٧٤ : م ٤٦٧ — التاريخ : ربيع الثانى سنة ١٣٧٥ هـ — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م .

تكونى على ذمة نفسك ومشى على نعمتى) انه علق طلاقها على عدم الاتيان
بباقى الامانة الذى تصرفت فيه منها ، فهو طلاق مطلق وحكمه انه اذا
قصد به مجرد حمل زوجته على الاتيان بالامانة كاملة فلا يقع به شيء ،
واذا قصد به تطليقها اذا لم تنفذ ما طلبه منها وقع طلاق رجعى . ويبدو
مما جاء بسؤاله انه اراد بهذه الصيغة حملها على الاتيان بمبلغ العشرين
جنيتها فوراً بدليل انه ثار لجرد عليه بانها لم تحتفظ بالامانة كاملة الى وقت
طلبها ، ولا يقصد بها رد الامانة فى اى وقت ولو طال بها الاجل — كما
يظهر انه علق طلاقها على رد الامانة ليحلبها على المبادرة بكمالها ليتمكن
من ردها لاصحابها كاملة حين طلبهم اياها منه ، ومع هذا فالامر موكول
الى غرضه وقصده من تعليق الطلاق المذكور فان قصد به الحمل فقط لم
يقع به شيء من الطلاق وان قصد به وقوع الطلاق عند عدم الاتيان بالامانة
كاملة فوراً وقع به طلاق رجعى واحد . كما سبق ان بينا . هذا بالنسبة
ليمين الطلاق المذكور — وأما قوله اثناء ثورته وبدون وعى (انت كبرتيني
وضربت نفسى بالنعمل وقوله ايضا انا خلاص خرجت من دين المسلمين
لدين النصارى) فلا يعتبر ردة يفسخ بها عقد النكاح بينه وبين زوجته
لصدوره منه بدون وعى كما يتول ، اى ان ثورته افقده عقله فنطق بها
نطق به بدون قصد ولا وعى لما نطق به لان الفقهاء نصوا على ان شرط
صحة ردة المسلم عن الاسلام العقل والصحو والطوع وعلى عدم صحة
ردة مجنون ومعتوه ومدهوش ، ولكننا مع هذا ننصح السائل بان
يتوب الى الله سبحانه وتعالى مما نطق به بدون وعى وان يملك نفسه
عند الغضب حتى لا يتعرض لمثل هذا الموقف الذى لا يليق بالمسلم والله
الهادى الى سبيل الرشاد .

الموضوع

(٢٢٥٨) التلظ بالطلاق بصوت غير مسموع

المبادئ

- ١ - يقع الطلاق باللفظ الدال عليه أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستتبينة ويقع من الأخرس بالإشارة .
- ٢ - اللفظ الذي يقع به الطلاق لا يكون إلا بالتلفظ به جهرا أو مخافتة وأدنى المخافتة اسماع المطلق نفسه .
- ٣ - إذا لم يسمع المطلق نفسه بلفظ الطلاق لا يقع طلاقه .

سئل :

من السيد / صديق حمزه عبد الواحد

قال انه قال لأمراته أملاها مباشرة (أنت محرمة) وبعد ذلك بدة تركها عند نوبها بجهة وبعد مشاجرة بينها ذهب إلى والده في ينبع وقال له أنا كرهت العيش مع هذه البنت ثم ذهب إلى فراشه بعد انتهاء حديثه واستلقى عليه وقال بصوت غير مسموع وهو يحرك لسانه متجما (طلاقه منى ثلاث) وقال ذلك أكثر من مرة قلصا زوجته ، وطلب بيان الحكم الشرعي .

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا ان الطلاق هو رفع قيد النكاح باللفظ الدال على ذلك أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستتبينة أو الإشارة من الأخرس وركنه اللفظ الدال على الطلاق لفة أو شرعا واللفظ لا يكون إلا بالتلفظ وهو النطق بما يدل على الطلاق والنطق قد يكون جهرا أو مخافتة وأدنى المخافتة اسماع نفسه فلو طلق بخيخ الحروف ولكن لم يسمع نفسه لا يقع

• المني : فضيلة الشيخ حسن ملون - م : ٧٤ م : ٥١٧ - الترخيخ :
١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ هـ - ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م .

طلّاقه فاذا كان السائل حين يتمم بصيغة الطلاق المذكورة محركا بها لسانه كان له صوت سميحه حين كان يتمم بها وقع بها طلاق واحد رجمى عملا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به فى المحاكم الشرعية المصرية وان كرره فى نطق واحد وقرن الطلاق لعدد الثلاثة وذلك عملا بالمادة الثالثة منه ونصها (الطلاق المقترن بعدد لفظا او اشارة لا يقع الا واحدة) وهذا الحكم قد اخترناه للفتوى وان خالف مذاهب الاثمة الاربعة لانه موافق لمذاهب اثمة آخرين من فقهاء الصحابة ومجتهدى المسلمين وفى الاخذ به صيانة للرابطة الزوجية من العبث وحمل الأزواج على اتباع السنن المشروعة لايقاع الطلاق مرة بعد مرة — وبذلك يكون السائل قد طلق زوجته طلاقين اولهما بالصيغة الاولى وهى قوله أولا (انت محرمة) وثانيهما بالصيغة الاخرى المسئول عنها ويبقى له عليها طلاق واحد فقط — ولأن هذه اليمين كانت فى سنة ١٢٧٠ هـ أى من منذ خمس سنوات تقريبا وهى مدة الغالب فيها انتضاء عدة مطلقة منه وعلى ذلك يكون له ارجاعها الى عصمته بعقد ومهر جديدين بانئها ورضاها — هذا اذا كان تحريك لسان السائل بهذه الصيغة بصوت مسموع له كما سبق أن قلنا اما اذا كان تحريك لسانه بها بصوت غير مسموع له فانه لا يقع بها شيء من الطلاق وتحل له معاشرتها بدون رجعة او تجديد عقد — والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٥٩) اختلاف الزوجين في تحقق الشرط وعدم تحققه في الطلاق المعلق

المبادئ

١ — اذا اختلف الزوجان في وجود الشرط المعلق عليه الطلاق فقاتل الزوجة وجد الشرط وقال الزوج خلاف ذلك فالقول له بيمينه الا اذا اقامت الزوجة او غيرها البينة على وجود الشرط .

٢ — الطلاق الصريح المنجز يلحق الزوجة بمجرد التلفظ به دون حاجة الى نية .

٣ — قول الرجل تزوجته (على الطلاق ما افعل كذا) من قبيل الحلف بالطلاق والحلف بالطلاق لغو لا يقع به شيء من الطلاق — وانما يجب فيه عند الحنث كفارة يمين .

سئل :

من السيد / عبد الرحمن حسن الراوى قال :

انه حلف على زوجته الايمان الآتية اولا : اختلف معها فسلاته الطلاق فقال لها « روي طالق » ورد اليمين ، ثانيا — قال لها « على الطلاق ما انت ذاهبة الى والدتك » وذهبت وقال لاقربيه « على الطلاق ما انتم مغادرين المنزل » فغادروه وحلف ايمانا اخرى مماثلة ولم يقصد بها كلها الطلاق . ثالثا — نسبت اليه انه تكلم في حق احد الناس بكلام ونفى حدوث ذلك منه وقال « على الطلاق ما حصل ، ولو كان حصل تكونى طالق » وانه متأكد من ان الموضوع لم يحدث وهي تصر على انه حدث . رابعا — اثناء مناقشة حامية بينه وبين زوجته قالت له ان كنت رجلا طلقى فقال لها « على الطلاق

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون — م : ٧٤ م : ٥١٨ — التاريخ :
١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ هـ — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م .

مطلقة مطلقة مطلقة » ونيتة انه سيطقتها بمسد ذلك حسب رغبتها وانه متأكد انه لم ينطق بكلمة انت او غيرها وان الذى قاله هو ما سبق تلويها به ما نكره . وطلب بيان الحكم الشرعى .

اجيب :

ان ما جاء فى اولا من قبيل الطلاق الصريح المنجز والواقع به طلاق رجعى واحد ، واما ما جاء فى ثانيا فانه من قبيل الحلف بالطلاق وهو طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المختار لفتوانا لغو فلا يقع به شئ من الطلاق وانما يجب فيه عند الحنث فى كل يمين بفعل المحلوف عليه كفارة يمين وهى اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام . وهذا بالنسبة للابيمان المبينة اولا وثانيا — واما بالنسبة لليمين الموضحة فى ثالثا فقد جاءت على لسان الحالف مركبة من يمينين الاول « على الطلاق ما حصل » والثانى « ولو كان حصل تكونى طالق » والاول منهما من قبيل الحلف بالطلاق وحكم انه لغو كما سبق ان بينا فى ثانيا — اما الثانى منهما فهو من قبيل التعليق وقد اختلف الحالف وزوجته فى تحقيق الشرط وعدم تحققه حتى حلف بقوله « لو كان حصل تكونى طالق » والمنصوص عليه شرعا ان الزوجين اذا اختلفا فى وجود الشرط فعالت وجد الشرط فى الملك فوقع الطلاق وقال هو بخلافه فالتقول له مع يمينه لانه ينكر وقوعه الا اذا اقامت هى او غيرها البينة على وجود الشرط لانها اثبتت امرا حادئا وان كان الشرط عديما فان برهاتها عليه مقبول حينئذ . ومادامت الزوجة لم تقم البينة على وجود مقتضى الشرط « وهو تكلمه فى حق احد الناس » ولم يتقدم غيرها ويقيم البينة على وجوده حسبة لله تعالى فالتقول للحالف بيمينه فى عدم وجود الشرط وعدم وقوع الطلاق الى ان تقيم هى او غيرها البينة على وجوده فان اقيمت البينة على وجوده وقع الطلاق . واما قوله فى رابعا — « على الطلاق مطلقة مطلقة مطلقة » فهو من قبيل صريح الطلاق الذى لا يحتاج فى وقوع الطلاق به الى نية من الحالف بلارادة الطلاق به لانه موضوع لغة وشرعا للطلاق ولكن لا بد من وقوع قضاء وديانة من قصد اضافة الطلاق اليها ولا يلزم كون اضافة الطلاق اليها صريحة فى كلامه بنحو انت مطلقة مثلا لما فى البحر لو قال طالق فمقل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امراته وجاء فى رد المحتار قالت له طلقتى فقال نعمت طلقت بقرينة الطلب يراجع ابن عابدين وجميع الاثر والفتح وعلى ذلك يقع بهذه الصيغة طلاق رجعى واحد لما سبق ان قلناه

وعملا بالفتون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لأن تكرير كلمة مطلقة مطلقة
كان ينطق واحد فلا يقع به الا طلاق واحد — ولما كان هذا الطلاق مسبوقا
بطلاق واحد قبله فيكون السائل قد طلق زوجته طلقتين اثنتين وله مراجعتها
من الطلاق الثاني وهو الآخر في الايمان الموضحة بالسؤال ملأيت في عدة
طلاقها منه فلان كانت خرجت من العدة لم يملك مراجعتها ولكن يجوز له ان
يعيدها الى عصمته بعقد ومهر جديدين واننا ننصح السائل بان يقطع عن
الطلاق وخاصة لم تبق له الا طلقة واحدة هي ثلاثة الطلقات وفي امكانه ان
يعالج مشكله بغير الطلاق الذي هو أبغض الحلال الى الله وبهذا علم الجواب
عن السؤال والله اعلم .



الموضوع

(٢٣٦٠) طلاق شارب الخمر

المبادئ

- ١ — يقع طلاق شارب الخمر مادام شربه لم يفقده وعيه ولو كان شاربا وقت التطق به .
 - ٢ — الأخبار بوقوع طلاق لا يقع به شيء من الطلاق مادام لم يقصد به الإنشاء .
- مسئل :

من محمد فاروق الجندي — التاجر بمدينة شارع البحر بطلبة المقيد برقم ٢٧٣٠ لسنة ١٩٥٧ وأقرار ابراهيم محمد المغربي المرقى به ان ابراهيم محمد المغربي هذا حلف على زوجته الايمان الآتية . الأول قال لها على الطلاق ما تروحي منزل اختك الا بلأني وبعد مضي نحو شهرين ذهبت بدون علمه ولما اخبرته بذلك قال لها روحى اقمى في منزل اختك فما دمت ذهبت بدون علمى فبقى طالقة . الثانى طلب منها ان تسلم على اخته عند سفرها بعد زيارته فلم تتم لوجود زعل بينهما فقال لها سأطلقك ان لم تسلمى عليها فقالت له طلق فقال لها اننى تكونى طالقة بالثلاثة الثالث حدثت بشادة بينها بسبب مرض أحد الأولاد في ليلة شرب فيها خمرًا وعنده ضيوف وطلب منها ان تكف عن ارتائه والا طلقها فقالت له طلقى وتبقى امرأة ان لم تطلقى املم ضيوفه بشكل استغزه فقال لها انت طالقة بالثلاثة ومحرمه على مثل اخفى ولى وحضر الحاقى شخصيا وقرر على الطلق انه لم يقصد بالطلاق الاول انشاء الطلاق وانما قصد اخبارها بانها بذهابها الى منزل اختها بدون علمه طلقت نفسها وانه لا يذكر اليقين الثانى وانه كان مغمورا في الثالث ولم يع ما يقول .

* الملى : قضية الشيخ حسن ملبون — م : ٨٢ : م : ١٨٥ — التحرير :
اول جردى الاول سنة ١٢٧٧ هـ — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م .

اجساد :

عن اليمين الأول تشتمل حادثة اليمين الأول على يمينين لا يقع بواحد منهما شيء من الطلاق أما الأول فلأنه يمين بالطلاق وهو لنحو لا يقع به شيء طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذى اخترناه للفتوى . وأما الثانى وهو قوله مادمت ذهبت بدون علمى فتبقى طالقة فلأن الحالف لم يقصد به انشاء الطلاق وإنما كان يقصد انها لها حكم ذهابها الى منزل اختها بدون علمه على اعتقاده بأن هذا اليمين يقع به الطلاق وانها يذهبها دون علمه تكون قد طلقت نفسها فهي كحالة مدارسة الطلاق وفيها لا يقع الطلاق ولو نطق بلفظه الصريح . عن اليمين الثانى صيغة اليمين فى هذه الحادثة من قبيل صريح الطلاق المنجز المقترن بعدد تجعلها يقع طلاق واحد رجعى فقط عملا بالقانون المذكور ويكون هذا اليمين هو الطلاق الأول الرجعى . عن اليمين الثالث وهو قوله لها انت طالقة بالثلاثة ومحرمة على مثل أختى وأمى ويقع بهذه الصيغة المشتبهة على يمينين نطق بهما الحالف فى وقت واحد الطلاق الثانى الرجعى طبقا لهذا القانون لأن المناقشة التى تمت بينه وبينها فى هذه الحالة تدل على أنه لم يكن مخبورا وفاقدا للوعى كما يدعى وظاهر حاله من اقراره والأوراق المرفقة أنه كان يعى ما يقول فيقع طلاقه ولو كان شاريا خبرا ساعة النطق به مادام شربه لم يفقده وعيه وعلى ذلك يكون هذا اليمين هو الطلاق الثانى الرجعى فإذا كانت زوجة الحالف لا تزال فى عنقه من هذا الطلاق الثانى كان له مراجعتها وإن كانت خرجت من عنقه من هذا الطلاق له أن يعيدها الى عصمته بهر وعقد جديدين بلانها ورضاها والله أعلم .

الموضوع

(٢٣٦١) تنازل عن مؤخر صدق لاحق للطلاق

المبادئ

- ١ - التنازل اللاحق للطلاق بعد ابقاعه لا يجعله باقنا .
 - ٢ - وثيقة الطلاق هي المتمد بها قضاء لانها ورقة رسمية لا يتوجه اليها الطعن الا بالتزوير .
 - ٣ - للزوج حق مراجعة زوجته طالما كانت في المدة من طلاق رجمي .
- سئل :

بالطاب المقيد برقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٨م المقدم من السيد حسن لبيب عوض الموظف ببلدية القاهرة المقيم بشارع رفعت ٤١ - قسم روض القرج - المتضمن ان زوجته سعدية صبحى على رفعت عليه دعوى طلاق للضرر ودعوى نفقة لها ولأولادها وانهاء للتزاع بينها عمل عقد اتفاق بينها في ١٦/٧/١٩٥٧ من عدة امور اولها كما جاء بمقد الاتفاق يقرر الطرف الاول انه طلق الطرف الثانى زوجته وتمهد بتقديم وثيقة الطلاق في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ توقيعه على هذا العقد كما وانه يطلقها ويردد عليها الميعن امام الشهود وثالثها تمهدت الطرف الثانى بتنازلها عن مؤخر صداقها المستحق لها عند الطلاق ولا يحق لها المطالبة به سواء في الحال او الاستقبال ويعتبر هذا اقرارا نهائيا بتنازلها عنه وانه وقع هذا الاتفاق وفي اليوم التالي من توقيعه طلقها بالاشهاد الصادر منه بتاريخ ١٧ يونيه لسنة ١٩٥٧م لدى ملأون المناصرة وجاء بالاشهاد انه قرر ان هذا هو الطلاق الاول بينها بعد الدخول والمباشرة وفهمه بان له مراجعتها الى عصمته ملاذمت في عته شرعا وبعد شهر تقريبا راجع زوجته فادعت الزوجة بانه

* الملقى : نصيلة الشيخ حسن مآون - س : ٨٢ : ٢٧٨ - التاريخ : ٢٧ رجب سنة ١٣٧٧ هـ - ١٦ ابرابر سنة ١٩٥٨ م .

ليس له الحق في مراجعتها حيث ان الطلاق التلبيث بالمعد المؤرخ ١٦/٦/٥٧
عقد الاتفاق المثلر اليه يعتبر طلاقا باقنا لانها بالبند الثالث تنزلت
عن مؤخر صداقتها فيكون طلاقا على مال وهو طلاق بائن وطلب السائل
الافادة عن الحكم الشرعى في هذا الموضوع .
اجلب :

ان الطلاق الوارد بورقة الاتفاق المذكورة الصادر بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٧
طلاق رجعى اذ لم يرد بما ان الطلاق كان نظير الابراء من مؤخر الصداق
وكل ما ورد فيها انه بعد ان وقع الزوج الطلاق عليها تنزلت عن مؤخر
الصداق والتنزل اللاحق للطلاق بعد ايقاعه لا يؤثر فيه بجعله بائنا ، وبما ان
الزوج نفذ ما تعهد به بورقة الاتفاق من تقديم وثيقة الطلاق في خلال
٢٤ ساعة ووثق اليمين امام المفتون بتاريخ ١٧/٦/١٩٥٧ وذكر بالوثيقة
انه الطلاق الاول وان له مراجعتها مدامت في العدة وبما ان وثيقة الطلاق
هى المعتمد بها قضاء لانها ورقة رسمية لا يتوجه اليها الا الطعن بالتزوير
فيكون للزوج مراجعة زوجته مدامت في العدة وبما انه راجعها بعد شهر
من تاريخ الطلاق كما ذكر بالسؤال فتكون الرجعة صحيحة لان المدة من
تاريخ الطلاق الى تاريخ الرجعة لا تحتل انقضاء العدة شرعا وهذا ما لم
تكن الزوجة حاملا ووضعت حملها بعد الطلاق وقبل الرجعة وبهذا علم
الجواب على السؤال والله اعلم .

الموضوع

(٣٣٦٢) طلاق أم يصادف محلا

المبادئ

- ١ - العقد بدون شهود لا يقيم زواجا صحيحا شرعا .
 - ٢ - لا يقع طلاق الرجل على المرأة اذا لم يكن بينهما عقد شرعى صحيح لانه لم يصادف محلا .
 - ٣ - الطلاق قبل الدخول والخلوة تبين معه الزوجة بينونة صفرى .
- سئل :

من فرغلى على يونس القاضى - المقيم بشمارع المستعلى بالله
١٢ بالدور الاول بالدراسة بطلبه المقيد برقم ٧٢٢ لسنة ١٩٥٩ م ان فلانا
تزوج من امرأة زواجا عرفيا فيما بينه وبينها بمقتضى عقد لم يحضره شهود
ولم يعرف بين الناس انها زوجها وان كلنا يتعاملان معاشرة الأزواج
وانه طلقها رجما ثم راجعها ثم طلقها رجما وبعد ان خرجت من العدة
تزوجها رسما ثم طلقها رسما طلاقا اول باتنا بأشهاد اعترف فيه بانه لم
يدخل بها وذكر المأذون في الاثهار ان هذا الطلاق طلاق اول باتن . وسأل
الطالب هل بعد ما ذكر نصيب مطلقته محرمة عليه لا تحل له الا بعد زوج
آخر او تخرم عليه تخريما مستمرا لقوله في الاقرار الموضح بالطلب كلما
تزوجتها فهي طلاق او ان الطلاق المأشور اليه بالأشهاد طلاق بلان اول فيجوز
له ان يعقد عليها من جديد .

اجاب :

ان الطلاطين الاول والثانى اللذين أوتعهما فلان هذا على المحلوف عليها
من قبل اللغو فلا يقع بهما شيء من الطلاق لأن المحلوف عليها لم تكن محلا

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مليون - م : ٨٨ : ٢٥٠ - الفرينج :
٢ ذو الحجة سنة ١٣٧٨ هـ - ٩ يونيه سنة ١٩٥٩ م .

لايقاعه الطلاق عليها لعدم قيام الزوجية بينهما بهذه المعاشرة التى تمت بينهما بدون عقد زواج صحيح شرعا . ويعقده عليها رسميا لدى المأذون يتحقق الفرائض الشرعى بينهما . ويتطليقه اياها بعد ذلك قبل الدخول والخلوة بالاشهاد السابق تبين منه بينونة صغرى . ويكون هذا هو الطلاق الاول البائن . وتعليقه الطلاق بعد ذلك بقوله كلما تزوجتها نهى طالق منى . ان قصد به مجرد الحمل على منع نفسه من زواجها ولم يقصد بتطليقها لم يقع به شيء حتى لو تزوجها فعلا وان قصد به وقوع الطلاق كلما تزوجها وقع الطلاق فاذا تزوجها مرتين بعد ذلك بانتهى منه بينونة كبرى لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره . ويدخل بها دخولا حقيقيا ثم يطلقها او يموت عنها وتنقض عتها وبهذا علم الجواب والله اعلم .



الموضوع

٢٣٦٢) طلاق المكره

المبادئ

- ١ — الإكراه الملجئ شرعا هو ما يعدم رضا المكره ويضد اختياره .
وغير الملجئ هو ما يعدم الرضا ولا يضد الاختيار .
- ٢ — شرط الإكراه ان يكون المكره قائرا على ايقاع ما هدد به وان يغلب على ظن المكره ان يقع به ما هدد به ان لم يفعل ما امره المكره بفعله .
سسئل :

من السيد / قاسم محمد زكي توفيق — ١٨١ طريق الجيش سيدى جابر بالاسكندرية بطلبه المقيد برقم ٨٧٤ لسنة ١٩٥٩ م انه تزوج في سنة ١٩٤٨ من زوجة اعقب منها ذكرا واثني ولسوء تفاهم بينهما طلقها طلاقا اولي رجعي في اكتوبر سنة ١٩٥٢ ثم تزوج من اخرى سنة ١٩٥٢ . وفي الفترة بين طلاقه ازواجه الاولى وزواجه من الثانية اعد اساسا لنزله بحوالى الف جنيه كتبه باسم زوجته الثانية خشية ان تحجز عليه زوجته الاولى نظير النفقة . وفي اواسط سنة ١٩٥٤ ودون علم زوجته الثانية ارجع زوجته الاولى الى عصمته ولما علمت زوجته الثانية بذلك ثارت وهاجت وانابنتها حالة عصبية وحاولت القاء نفسها من الشباك وجرحها من عملية القائدة الحدودية لم يلتزم نعلها فرأى موافقتها على تطبيق زوجته الاولى طلاقا باقنا بينونة كبرى رغما منه ودون ارائته ومن ذاك التاريخ وهو قلل النفس بمعذرها لا يدري كيف يفعل وهو يريد الآن اصلاح لخطئه واعادة زوجته الاولى الى عصمته نقيه وان ذهبت الثانية بالتحولات . وسأل هدايته الى حكم الشريعة وقال هل يعتبر طلاقه البائن بينونة كبرى صحيحا وسألهما مع ما كان يحيط به من هذه الظروف وما هو السبيل الشرعى لاعادة زوجته الاولى اليه .

٥ المتي : نشيلة الشيخ حسن ملسون — م : ٨٨ : ٢٦٠ — الترخ : ١٤ ذو الحجة سنة ١٣٧٨ هـ — ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٩ م .

اجاب :

ان ما ذكره السائل من الظروف التي كانت تحيط به عندما طلق زوجته الاولى الطلاق المسئول عنه لا تصلح سببا لعدم وقوع الطلاق في هذه الحالة ولا يعتبر مكرها شرعا لان الاكراه شرعا لما ملجئ وهو ان يكرهه غيره بها يخاف به على نفسه او على تلف عضو من اعضاءه فانه يعدم الرضا ويوجب الاجاء ويفسد الاختيار . وغير ملجئ وهو ان يكرهه بما لا يخاف به على نفسه ولا على تلف عضو من اعضاءه كالاكراه بالضرب الشديد والحبس والتقيد وهو يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهذا النوع لا يؤثر الا في تصرف يحتاج فيه الى الرضا كالبيع والاجارة وشرطه ان يكون المكره قادرا على ايقاع ما هدد به المكره سلطتا كان او لصا ، وان يطلب على ظن المكره ان يقع به ما هدد به ان لم يفعل ما امره المكره بفعله . وحكمه انه اذا كان بما فيه اتلاف ان ينقل الفعل الى المكره فيما يصح ان يكون المكره آلة للمكره فيه ويجعل كان المكره هو الذي فعله . مما سبق يظهر ان الحالف ليس مكرها شرعا فلا يطبق عليه حكم المكره . وعلى ذلك تكون زوجته الاولى قد بانت منه بينونة كبرى طبقا لما ذكره بالسؤال فلا يملك اعادتها الى عصمته ثانية الا بعد ان تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا شرعا ويدخل بها دخولا حقيقيا ثم يطلقها زوجها الثاني وتنقضي عدتها منه حيث تحل للسائل حينئذ والله اعلم .

الموضوع

(٢٣٦٤) الطلاق المؤقت في حالة غضب

المبادئ

- ١ — الطلاق مما لا يحتل التوقيت بوقت معين شرعا .
 - ٢ — قول الرجل لزوجته (اخرجي محرمة على سنة أشهر مثلا حرمت اختي) يقع به الطلاق عند نيته فوراً وبدون تحديد اجل معين .
 - ٣ — الفضيلان الذي لا يقع طلاقه هو الذي يخط بين جده وهزله ويغلب عليه الخلل في اقواله وافعاله وان كان يعلم ما يقول ويقصده .
- سئل :

من السيد / علوان محمد الكبسي — من عزعر بالملكة العربية السعودية بطلبه المقيّد برقم ٨٧٥ لسنة ١٩٥٩ م المتضمن انه جرى بين هذا السائل وزوجته نزاع شديد مما ادى الى ثورة اعصابه وفقدان رشده . فقال لزوجته وهو في هذه الحالة (اخرجي محرمة على سنة شهور مثلا حرمت على اختي) . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا اليمين وهل هو واقع او لا ؟ .

الجواب :

ان هذه الصيغة ليست مطلقة ولا مضافة وانما هي مؤقّنة بوقت معين والطلاق مما لا يحتل التوقيت فتكون هذه الصيغة منجزة يقع بها الطلاق عند نيته فوراً وبدون تحديد لجل معين كما ان هذه الصيغة مما تحتل الظاهر والطلاق مان نوى الظاهر فظاهر وان نوى الطلاق مطلقاً إلا ان العادة لا يقتصرون الظاهر غالباً وهذا يرجح ان يكون قصده منها الطلاق. وحيث انها صدرت منه وهو في حالة غضب شديد واعصابه نائرة لدرجة

* انتهى : فضيلة الشيخ حسن مكيون — م : ٨٨ م : ٢٧٢ — الدريغ :
٢٢ من ذي الحجة سنة ١٣٧٨ هـ — ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٩ م .

انه فقد رشده وقت صدورها منه كما جاء بسؤاله فتخضع لحكم طلاق
 الفضبان والفضبان الذى لا يقع طلاقه هو الذى يخط بين جده وهزله
 ويغلب عليه الخال فى اتواله وانعاله وان كان يعلم ما يقول ويقصده على
 ما حققه العلامة ابن عابدين فى حاشيته رد المحتار على الدر المختار . فإذا
 كان هذا الحالف قد بلغ به الغضب هذا الحد لا يقع عليه بهذه الصيغة
 طلاق وتكون لغوا . وان لم يبلغ هذا الحد بل كان فى مبادئ الغضب وقع
 عليه بها مطلقاً واحدة رجعية طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
 المعمول به فى الجمهورية العربية المتحدة . ويكون له مراجعتها مادامت فى
 العدة بدون انقضاء ورضاها وذلك كله ما لم تكن مسبقة بطلاقين قبلها فى
 الحالتين المذكورتين . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه
 وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢٣٦٥) الطلاق بالكتابة

المبادئ

- ١ - الكتابة المرسومة المستبينة تقوم مقام الطلاق الصريح المتجزئ يقع بها الطلاق نواه الكاتب لم لم ينوه قرأته المحلوف عليها أم لم تقرأه.
- ٢ - ان كانت الكتابة غير معنونة باسم المحلوف عليها وهي واضحة مستبينة لا يقع الطلاق بها الا بالثبوت .
- ٣ - لا يقع الطلاق بالكتابة غير المستبينة وان نواه الحالف .

سئل :

من السيد / حسن عبد الوهاب - المقيم بشوارع الدكتور محمد شاهين ٧ بالمجوزة جيزة بطلبه المقيد برقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٥٩ ان زوجا صدر منه ما يأتي :

اولا : كتب لها وسلمها ورقة لكر فيها انه طلقها لم سحبها منها .

ثانيا : وبعد ايام كتب ورقة اخرى كالتسابق لزوجته المذكورة ، ثم سحبها ومزقها .

ثالثا : وبعد ايام قال لها انت طالق وطردها من المنزل . وسأل عن الحكم .

اجاب :

ان النصوص عليه شرعا ان الطلاق كما يقع بنطق الحالف بلفظه الدال عليه لفة وشرعا يقع ايضا بكتيبته هذا اللفظ في كتاب معنون باسم المحلوف عليها ويخط واضح مقروء . وقد اصطلح الفقهاء على تسمية هذه

* الفتاوى : امثلة الفتيح حسن مليون - س : ٨٨ م : ٢١٦ - الفريخ : ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٧٩ هـ - ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ م .

الكتابة بالكتابة المرسومة المستبينة وهى تقوم عندهم مقام الطلاق الصريح المنجز فيقع الطلاق بها بمجرد الكتابة نوى الكتب الطلاق بها ككتبه او لم ينوه تراته الحلو ف عليها او لم تقرأه — وان كانت الكتابة غير معنونة باسمها وهى واضحة مستبينة وهى المسماة فى اصطلاحهم بالكتابة المستبينة غير المرسومة مانه لا يقع الطلاق بها الا اذا نوى بها الطلاق جاء فى حاشية ابن علبين نقلا عن الهندية ان الكتابة (على نوعين مرسومة وغير المرسومة على وجهين مستبينة وغير مستبينة والمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته ففى غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا لا . وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى او لم ينو . ثم المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب . اما بعد فانت طالق فاذا كتب هذا يقع الطلاق ، وتلزمها المدة من وقت الكتابة به وان علق طلاقها بمجىء الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابى هذا فانت طالق فجاءها هذا الكتاب فقراته او لم تقرأه يقع الطلاق كذا فى الخلاصة) والظاهر من قول السائل انه كتب لها ورقة ذكر فيها انه طلقها وان الورقة التى كتبها وسلمها اليها معنونة باسمها . وحينئذ تكون من قبيل القسم الاول وهو الكتابة المرسومة المستبينة فيقع بها الطلاق بمجرد الكتابة نوى بكتابتها الطلاق اولا وبكتابتها الورقتين معا يقع الطلاقان الرجميان الاول والثانى ويقولها لها بعد ذلك بايلىم انت طالق تبين منه ببئونة كبرى لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا وينخل بها دخولا حقيقيا ثم يطلقها وتنقضى عدتها منه حيث تحل للاول وان كان هذا الظاهر يخالف الواقع وان الورقة لم تكن معنونة باسمها وانها تضمنت فقط قوله لها انت طالق مكتوبا بها فهى فى هذه الحالة من النوع الثانى وهو المستبين غير المرسوم وبها يقع الطلاق ان نوى وان لم ينو لم يقع شيء بالورقتين المذكورتين ويكون الواقع عليها هو قوله لها . ثالثا انت طالق حيث يكون هو الطلاق الاول الرجمى فان كانت لاتزال فى المدة بعده كان لهذا الزوج ان يراجعها تولا او فعلا كل ذلك فى الاحتمال الاخير فقط وهو عدم تصدده الطلاق بها كتب فى الورقتين غير المعنوتين باسمها والله اعلم .

الموضوع

(٢٣٦٦) الطلاق بالكتابة وبدء المدة فيه

المبادئ

١ - الطلاق رفع قيد النكاح باللفظ الدال عليه أو ما يقوم مقامه من الكتابة المرسومة المستبينة .

٢ - إذا كتب الرجل لزوجته بالطلاق كتابة مرسومة مستبينة وقع الطلاق من وقت الكتابة ولو لم تقرأ الزوجة الورقة وتبدأ المدة حينئذ من تاريخ كتابة الورقة وذلك فيما إذا لم يقيد الطلاق بوقت .
سئل :

من السيد / عبد العزيز حماد بشعبة الصيدلة بمستشفى الملك بالمدينة المنورة بالملكة العربية السعودية بطلبه المقيد برقم ٢٠٧٦ لسنة ١٩٥٩م أنه قال لزوجته أنت طالقة وبعد ذلك بثلاثة أشهر كتب ورقة وقال فيها طلقت زوجتي ثلاثاً . وأنه يعتقد أن لفظ ثلاثاً ما هو إلا طلاق وسأل هل يجوز له الرجوع إليها أو لا ؟ .
اجاب :

أن المنصوص عليه شرماً أن الطلاق هو رفع قيد النكاح باللفظ الدال على ذلك أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة وركنه اللفظ الدال على الطلاق لفظاً أو شرماً . وإذا كان المطلق هو الزوج فله أن يستقل بحل عقد النكاح بعبارة تصدر منه مسندة إلى زوجته تدل على طلاقها منه ورفع القيد الذي يربطها به ولو في غيبتها أو يكتب إليها بالطلاق كتابة مرسومة مستبينة . وفي هذه الحالة إذا لم يقيد الطلاق بوقت فله يقع من وقت الكتابة ولو لم تقرأ الزوجة الورقة المكتوبة بالطلاق . وعلى ذلك وعملاً بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة بالالتيم

* المتي : نسخة للشيخ حسن بكون - م : ٨٨ م : ٣٦٢ - القريخ :
٢٠ جمادى آخر سنة ١٣٧٩ هـ - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ م .

الجنوبى الذى جاء به ان الطلاق المقترن بمدد لفظا او اشارة يقع واحدة رجعية . يقع بالصيغة الاولى وهى قول السائل لزوجته انت طالقة ، الطلاق الاول الرجعى . ويقع بالصيغة المكتوبة منه فى الورقة وهى قوله طلقت زوجتى ثلاثة الطلاق الثانى الرجعى من تاريخ كتابة الورقة فاذا كانت المحلوف عليها لا تزال فى عقدته من تاريخ كتابة الورقة جاز له ان يراجعها قولاً او فعلاً . وان كانت خرجت من عقدته بعد هذا التاريخ جاز له ان يعيدها الى عصمته بعقد ومهر جديدين بانفها ورضاها . وهذا اذا لم يكن هناك مانع آخر والله اعلم .



الموضوع

(٢٣٦٧) طلاق بالكتابة

المبدأ

قول الرجل لزوجته - أخرجى من الدار فارقينى - من ألفاظ كتابية الطلاق لا يقع بها شيء من الطلاق الا بالنية .

سئل :

من عزيزة عباس موسى طرف السيد / احمد ابو المجد من دجوى قايومية بطلبها المقيد برقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٠ م ان زوجها حلف عليها قاتلا (على الطلاق بالثلاثة ما تدخل البيت الا اذا احضرت القفة) . وانها دخلت الدار ولم تحضر القفة . وحلف عليها ثانيا بقوله على الطلاق بالثلاثة على الطلاق بالثلاثة على الطلاق بالثلاثة ما انت قاعدة فى البيت وقعدت ولم تخرج . وحلف عليها ثالثا بقوله (على الطلاق ما انا جليب حشيش للوز وانت فى الدار . على الطلاق بالثلاثة ما تقعدى فى الدار ولا تعاشرينى ولا اعاشرك . ثم قال اخرجى من الدار فارقينى روى غورى هى عشرة نصارة روى فارقينى . ولم تخرج من الدار الا بعد اسبوع وانه احضر حشيش للوز وهى فى الدار) وسالت هل لها ردة الى زوجها ؟ .

اجاب :

ان جميع صيغ الطلاق المنول عنها والسابقة على قول الحالف اخرجى من الدار فارقينى وما بعده من قبيل اليمين فى الطلاق وهى لغو لا يقع بواحد منها شيء من الطلاق مملا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذى اخترناه للنفوى . واما قوله بعد ذلك اخرجى من الدار فارقينى روى غورى فهى من ألفاظ كتابية الطلاق المتكررة فى وقت واحد . ويظهر من قوله (هى عشرة نصارة) انه يريد بها الطلاق . فاذا كان يريد بها الطلاق وقع بها جميعا

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملسون - م : ٨٨ م : ٤٥ - الدخيل :
٢٢ رمضان سنة ١٣٧٦ هـ - ٢٠ مارس سنة ١٩٦٠ م .

طلاق واحد رجعى عملا بهذا القانون وإذا لم يكن مريدا بها الطلاق لا يقع
بها شيء من الطلاق . هذا ويكون للحالف فى حالة وقوع الطلاق بها عند
إرادته حين الحلف . أن يراجع زوجته هذه إذا كانت لاتزال فى عدته من
هذا الطلاق الآخر والله اعلم .



الموضوع

(٢٣٦٨) طلاق نظير عوض مالى

المبادئ

- ١ - يجوز شرعا للزوجة التى لا ترغب فى البقاء مع زوجها لسبب من الأسباب ويأبى الزوج طلاقها أن تقتدى نفسها منه بمال ليطلقها .
 - ٢ - إذا بذلت المرأة مالا أزوجه ليطلقها وتم طلاقها على هذا المال فى مجلس العوض وقمت عليها طقة بائنة .
- سئل :

من السيد / محمد عبد الوهاب سيف الدين ٨ شارع محمود فهمى المعمارى بالسككنى قسم الظاهر بطلبه المقيد برقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ المتضمن أن رجلا تزوج بامرأة ثرية بعد طلاقها من زوجها الفاتب وعالئها قرابة ثمانى سنوات . ثم عاد زوجها الفاتب وبعد عودته ألحت على زوجها الثانى فى طلب الطلاق لتعود الى زوجها الأول واولادها واتفقا على أن تعرضه عن ذلك الطلاق مقابل ما اتفق عليها فى الزواج مبلغا معيناً من المال فقبل الزوج الثانى أن يطلقها على ذلك وطلقها فى المجلس بعد أن حررت له أثناء عرضها عليه الطلاق سنداً بالمبلغ الذى اتفق عليه نظير الطلاق . وطلب السائل الإفادة بالرأى فى شرعية هذا التصرف وأحقية الزوج فى المبلغ المتفق عليه .

الجواب :

ان المنصوص عليه فقها أن الزوجة التى لا ترغب فى البقاء مع زوجها لسبب من الأسباب ويأبى الزوج أن يطلقها ويمسكها وهى كارهة للبقاء معه دون ائذاء منه لها واضرار بها . يجوز لها أن تقتدى نفسها منه بمال ليطلقها،

* الفتى : نسيطة الشيخ أحمد هريدى - ص : ١٠٠ م : ٥٤ - التاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ م .

ناذا بنلت المرأة مالا لزوجها ليطلقها نظيره وتبلى ذلك وتم طلاقها على هذا المال فى مجلس العرض وتمت على الزوجة طلقه بقنة ولزمها المال الذى طلقت فى مغبلته وصار دينا فى نمتها يجب عليها ادائه للزوج ، وفى حادثة السؤال عرضت الزوجة على زوجها مبلغا من المال نظير طلاقها وطلقها الزوج فى مقابلة ذلك المال بالمجلس . وهذا امر مشروع يقع به الطلاق البائن ويلزم الزوجة المال المتفق عليه نظير ايقاع الطلاق كما سبق بيانه . ومما ذكر يعلم الجواب اذا كان الحال كما جاء بالسؤال .



الموضوع

٢٣٦٩) ادعاء الخطأ في الإقرار بالطلاق

المبادئ

- ١ — اشهاد الطلاق من الأوراق الرسمية لا يجوز الطعن عليه
الا بادعاء التزوير أمام المحكمة المختصة .
 - ٢ — اشهاد الطلاق حجة رسمية فيما تدون به الى ان يصدر حكم
نهائى يخالفه ويقضى بتفسير ما جاء به .
 - ٣ — ادعاء المطلق انه اخطأ في اقراره فيما جاء في اشهاد الطلاق
لا يصدق فيه ديانة ولا قضاء .
 - ٤ — اذا اقر الرجل بطلاق ثم ادعى الخطأ في اقراره لم يقبل منه
الا اذا اقر بوقوع الطلاق بناء على فتوى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع
ديانة .
- سئل :

من الأستاذ محمد الأمير عبد الرحمن المحامى بمكتبة ٢٩ شارع
بولاق الجديد بالقاهرة بطلبه المقيد برقم ٦٢٩ لسنة ١٩٦٤
المتضمن أن رجلا طلق زوجته باشهاد رسمى جاء به أن هذا الطلاق مسبوق
بطلقتين غير مقينتين . ولما عاد الى ذاكرته وعاد الى صوابه تبين له أن
هذا الطلاق لم يكن مسبوqa بشئ اطلاقا لا بطلقة ولا بطلقتين : وطلب
السلطة الافادة عما اذا كان هذا الطلاق الذى ذكر في اشهاد الطلاق انه
مسبوق بطلقتين يعتبر طلاقا واحدا كما هو الحقيقة والواقع أو يعتبر مكملا
لثلاث كما جاء بالاشهاد وهل يصدق ديانة فيما يدعيه من أن هذا الطلاق
لم يكن مسبوqa بطلاق اصلا .

* الملقى : مفيدة الشيخ احمد مريدى - م : ١٠٠ م : ٢٤٠ - الدخيل :
١٨ اكتوبر سنة ١٩٦٤ م .

اجاب :

اشهاد الطلاق من الاوراق الرسمية التى تصدر بمعرفة موظف مختص بمقتضى القانون باصدارها بعد ان يسمع من ارباب الشان ما يريدون اثباته امام شهود الاشهاد فلا يجوز الطعن عليه الا بادعاء التزوير امام المحكمة المختصة وهو حجة رسمية فيما تقون به الى ان يصدر حكم نهائى يخالفه يقضى بتفسير ما جاء به . هذا وادعاء المقر انه اخطأ فى اقراره لا يصديق شرعا فيه ديانة ولا قضاء لان المنصوص عليه فقها انه اذا اقر شخص بشيء طلاقا او غيره ثم ادعى الخطأ فى اقراره لم يقبل منه . ولم يستثن الفقهاء من ذلك الا حالة واحدة وهى ما اذا اقر بوقوع الطلاق بناء على فتوى المفتى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع ديانة . جاء فى الاشباه والنظائر فى باب الاقرار (اذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما فى الخاتبة . الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افتى به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما فى جامع الفصولين والتقنية) .

وجاء فى تنقيح الحابدية (واذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما فى الخاتبة الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افتى به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما جامع الفصولين والتقنية اشباه من كتاب الاقرار يعنى لا يقع ديانة وبه صرح فى التقنية فتح) وعلى ذلك فنكون المطلقة المذكورة قد بانت من زوجها ببينة كبرى لا تحل لمطلقتها بعد ذلك حتى تتزوج بآخر زواجا صحيحا شرعا ويدخل بها الزوج الثانى دخولا حقيقيا ويطلقها بعد ذلك او يتوفى عنها وتنقض عدتها منه شرعا . ومما ذكر بعلم الجواب عن السؤال .

الموضوع

(٢٣٧٠) اقرار بطلاق بنى على ظن تبين خطؤه

المبادئ

١ - اذا اقر شخص بطلاق ثم ادعى الخطأ في اقراره لم يقبل منه الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افضى به ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع ديانة ويقع قضاء .

٢ - من القواعد المقررة شرعا انه لا عبرة بالظن البين خطؤه .

٣ - لا يصدق الحالف بالطلاق في ادعائه بان اقراره بالطلاق املم المانون كان مبنيا على ظن تبين خطؤه قضاء ويصدق ديانة فيما بينه وبين الله تعالى .

سئل :

من الأستاذ محمد أبو الحسن حيوة المحامي المقيم بالقرنل رقم ٩ شارع أبو تمحة بجدارتي القبة بطلبه المقيّد برقم ٢٣٦ سنة ١٩٦٥ المتضمن ان رجلا طلق زوجته طلقين . ولولاهما في ١٩٦٠/١١/٢٤ وثابتهما في ١٩٦٤/١٠/٢٤ وانه كان حين صدور هاتين الطلقتين في حالة الغضب الشديد المستحكم ، وبتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٥ طلق زوجته المذكورة بالشهاد رسمي وقرر في اشهاد الطلاق المذكور انه الطلاق الثالث لسبقه بطلقتين غير موثقتين . قلنا منه ان البيّنين السلفيين على الاشهاد واقعان . وبعد تحرير الاشهاد بالصفة المذكورة فهم الزوجان ما تكون بالشهاد المانون عن وصف الطلاق لا عبرة به ، لانه غير متفق مع الواقع ولا مع الشرع . ولذا فلا يقع الا طلاق واحد . هو الصادر في ٢٣ يناير

* الفتى : نسخة الشيخ احمد حريدي - م : ١٠٠ م : ٢٠٢ - التاريخ : ٢ يونيو سنة ١٩٦٥ م .

سنة ١٩٦٥ وطلب السائل الإفادة عن حكم الشرع فيما تدون بالأشهاد عن وصف الطلاق بأنه الثالث . وهل يحل له مراجعة زوجته أو أنها قد بانت منه بينونة كبرى ؟

إجاب :

نص في مذهب أبى حنيفة على أنه إذا أقر شخص بشيء — طلاقا أو غيره — ثم ادعى الخطأ في إقراره لم يقبل منه . ولم يستثن الفقهاء من ذلك إلا حالة واحدة وهي ما إذا أقر بوقوع الطلاق بناء على فتوى المفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع ديانة . جاء في الأشباه والنظائر في باب الإقرار (إذا أقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتبة إلا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع الفصولين والفتية) وجاء في تفتيح الحامدية (وإذا أقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتبة إلا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع الفصولين والفتية أشباه من كتابه الإقرار — يعنى لا يقع ديانة وبه صرح في الفتية فتح — وجاء في الأشباه والنظائر في مسائل القاعدة السابعة عشر (لا عبرة بالظن البين خطؤه) ولو أقر بطلاق زوجته ظلما الوقوع بإفتاء المفتى ثم تبين عدمه لم يقع ديانة ولا قضاء . كما في الفتية . وبما أن حاشية السؤال تندرج تحت النصوص المذكورة فلا يصدق الحالف في ادعائه أن إقراره بالطلاق أمام المأذون كان مبنيا على ظن تبين خطؤه وهذا في القضاء وإن كان يصدق في الديانة بينه وبين الله . وبما أن وثيقة الطلاق ورقة رسمية فيمسحها دون بها بخصوص الطلاق وهي مطابقة في الواقع لما أقر به الحالف أمام المأذون إذ أنه قرر ذلك في طلبه . وعلى ذلك فتكون المعلقة المذكورة قد بانت من زوجها بينونة كبرى لا تحل لمطلقها بعد ذلك حتى تتزوج بآخر زواجا صحيحا شرعا ويدخل بها الزوج الثاني دخولا حقيقيا ويطلقها بعد ذلك أو يتوفى عنها وتتقضى عدتها منه شرعا . وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .

الموضوع

(٢٣٧١) لحوق الطلاق الثلاث بالخطأ بها

المبادئ

١ - يترتب على الخلوة الصحيحة ما يترتب على الدخول من وجوب العدة والنفقة وكمال المهر ولحوق الطلاق الثلاث .

٢ - الرجعة الصحيحة شرعا لا تكون الا في عدة طلاق رجعى .

مسئل :

من احمد عبد الحمم ابراهيم ابو الخير بالمتزل رقم ٩ شارع
تاج الدين بالحضرة - الاسكندرية - بطلبه المقيد برقم ٤٢٥ سنة
١٩٦٥ المتضمن ان السائل عقد قرانه على غداة بكر ولم يدخل عليها ولكنه
اختلى بها وقال (انى استمتعت بها واعطتنى من جسمها كل متعة ممكنة
بدون ايلاج كامل) ثم حدث نزاع بينهما قال لها على اثره (روى طلاقه
يا سميرة روى طلاقه يا سميرة روى طلاقه يا سميرة) في غيبتها وقد
اخبارها بهذا الطلاق عن طريق احد اصديقه وقال لقد حضرت بعد طلاقها
لمصالحتي وقالت ان هذه الايمان تقع طلاقه واحدة وعلى ذلك راجعتها
بقولى (رجعت زوجنى الى عصمتى) وطلب بيان ما اذا كانت زوجته المذكورة
تحل له بعد هذه الطلاقات الثلاث اولا . وهل الرجعة المذكورة تكفى لو كانت
تحل له لو عقد عليها عقدا جديدا .

اجاب :

المقصود عليه شرعا ان اختلاء السائل بزوجه واستمتاعه بها كما
جاء بالمسؤال يعتبر خلوة صحيحة كاملة ان لم يكن دخولا حقيقيا ويترتب
عليها من الاحكام ما يترتب على الدخول من وجوب العدة والنفقة وكمال المهر

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٠ : ٢٢٩ - الدليخ :
الحلوى عشر من أغسطس سنة ١٩٦٥ م .

ولحقوق الطلاق الثالث . وقد جرت دار الامتاء في هذا العهد على انه يقع بكل لفظ من الفاظ الطلاق في قوله لزوجته (روى طالقة يا سميرة روى طالقة يا سميرة روى طالقة يا سميرة) طلاق ويلتألك منها تبين منه زوجته بينونة كبرى لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويحظر بها دخولا حقيقيا ثم يطلقها او يموت عنها وتنقض عفتها منه ثم يتزوجها الأول بعقد ومهر جديدين باذنها ورضاها . ومراجعتها لها بقوله (رددت زوجتي الى عصمتي) لا يكون رجعة لانها لا تكون الا في عدة طلاق رجعي ولا يصلح هذا القول في عدة البائن الذي تسير به الزوجة اجنبية عنه لعدم قيام الزوجية وزوال الملك بالطلاق البائن وفي غير هذا العهد كان يفتى في مثل هذه الصيغة بوقوع طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى لا تحل له الا بعقد ومهر جديدين باذنها ورضاها لعدم تحقق الدخول ، والخلوة الصحيحة لا تغير وصف الطلاق بالبائن وان كانت تترتب عليها بعض احكام الدخول وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .



الموضوع

(٣٣٧٢) إقامة المطلقة مع مطلقها في مسكن واحد

المبادئ

١ - المرأة اذا باتت من زوجها صارت اجنبية عنه لا يحل له الاختلاط بها .

٢ - تمتد المطلقة في منزل الزوجية ويجب ان يكون بينها وبين مطلقها حائل منعاً للخلو .

٣ - اذا انقضت عدة المرأة وجب عليها ان تترك منزل المدة الى مسكنها او مسكن اهلها .

سئل :

من محمد السيد الكزى بالمرزول رقم ١٢ شارع القاضى سيد بفابريقة سان جورج بالاسكندرية بطلبه المقيد برقم ٤٢٥ سنة ١٩٦٥ المتضمن ان السائل طلق زوجته طلاقاً باقناً بينونة كبرى بعد ان رزق منها بخمسة اطفال صغار وكانت تقيم معه أثناء الزوجية بمنزله وقد تركته بعد الطلاق الى مسكن اهلها ثم عادت الى منزله واعتصبته وطلبت ان تقيم معه حرصاً على رعايته اولادها ، وطلب بيان الحكم الشرعى في هذه الإقامة هل يحل للسائل المنكور ان يقيم مع مطلقته المجنونة في مسكن واحد بحجة رعاية اولادها ، وهل يوجد نص يحرم اجتماعها بمسكن واحد ؟

اجاب :

والجواب : المنصوص عليه شرعاً ان المرأة اذا باتت من زوجها صارت اجنبية عنه لا يحل له الاختلاط بها . ولكنها تعدد في منزل الزوجية ويجب ان

* المتن : مشيلة الشيخ احمد مريدى - ص : ٢٠٠ م : ٢٢٠ - الترخيف
١٥ ربيع الاخر سنة ١٣٨٥ هـ - ١٢ يولييه سنة ١٩٦٥ م .

يوجد بينهما حائل منعا للخلوة اذا كنا بمنزل واحد فلا يلتصقا التقاء الأزواج ولا يكن فيه خوف غفنة قال تعالى « يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة وانتقوا الله ريثكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا » وقال تعالى « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فان ارضعن لكم فائتنهن اجورهن واتبروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له اخرى » فامر الله سبحانه الأزواج ان لا يخرجوا أزواجهن من بيوتهم وأمر الزوجات ان لا يخرجن . وهذا الامر ينظم الرعية والمبتوتة ويتناول الطلقة الاولى والثالثة ، فاذا انقضت عدتها وجب عليها ان تترك منزل العدة الى مسكنها او مسكن أهلها . لان الشريعة الاسلامية قد حرمت اختلاط المرأة بالاجانب قال تعالى « وتل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن أو ابائهن أو آباء بعولتهن أو ابنائهن أو أبناء بعولتهن أو اخواتهن أو بنى اخواتهن أو بنى اخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت ايمنتهن أو التابعين غير اولى الاربة من الرجال . أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون لعلكم تفلحون » وجاء في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . (اياكم والدخول على النساء فقال رجل من الانصار يا رسول الله افرايت المحرم قال المحرم الموت والحبو هو احد اقرب الزوجة أو الزوج من غير كالزوج الذي ابان زوجته وصار اجنبيا منها . فطى المسائل ان يبتعد عن مطلقة المبتوتة ولا يصح له شرعا الاجتماع بها والسكن معها في مسكن واحد أو شقة واحدة بعد انقضاء عدتها منه خصوصا في هذا الزمن الذي لسبح فيه الفساد منتشرا ومن حلم حول الحمى يوشك ان يقع فيه ، ولما ما قتله من رعية الاطفال فليس مبررا لهذا الصنيع الذي ينكره الشرع ، وقد كمل الشارع الحكيم هذه الرعية من وجوب النفقة والحضرة والتربية والتعليم ، وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال ، والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٣٧٣) الطلاق بالتكليف

المبادئ

قول الرجل لزوجته — أنت من الليلة لست مرأتى ولا أعرفك وقوله —
هى الآن ليست مرأتى ولا أعرفها — وقوله هى من اليوم محرمة على زى
امى واختى — قاصداً زوجته من كليات الطلاق ويقع الطلاق بها عند
نفيه .

٢ — اذا حملت المطلقة البائن بينونة كبرى بعد ان عاشرها مطلقها
وهى بائن بناء على فتوى المأذون أنها لاتزال زوجته ، فلذا وضعت حملها
هذا فانه ينسب الى مطلقها المباشر اليه .

سئل :

من السيد / محمد الجبال محمد شحاته — شيعن القناطر —
طاحوريا بطلبه القيد برقم ٤٤٥ سنة ١٩٦٥ والبيانات المتضمنة
انه صدرت منه الايمان الآتية . اولاً : انه قال لزوجته « على الطلاق ما انت
داخله البيت » وقد دخلته — ثانياً : انه قال لها « على الطلاق هى الآن
ليست مرأتى ولا أعرفها » وكان قد طلب الى زوجته ان لا تدخل البيت
ودخلته — ثالثاً : انه قال « على الطلاق من اليوم هى محرمة على زى امى
واختى » وكان ذلك على اثر منازعة بينه وبين ابن عمها . رابعاً : انه قال
لزوجته « على الطلاق لازم تعيشى مع عمك » ثم عاد وقال لها « على
الطلاق انت من الليلة لست مرأتى ولا أعرفك » — خامساً : انه قال لزوجته
« انت طالق — وكل شىء انتهى بينى وبينك » ومكثت الزوجة فى المنزل ٦٦
يوماً تخدم عنما وبعد هذه المدة ذهب الى المأذون ورد له اليمن وعاشرها

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد حريدى — ص : ١٠٠ م : ٢٧٢ — الفريخ :
٤ فبراير سنة ١٩٦٦ م .

معاشرة الأزواج وكانت حاملا وقت هذا اليمين ووضعت حملها وحملت مرة أخرى . ثم قال لها في مارس سنة ١٩٦٥ انت طالق — كما قرر السائل انه كان ينوى الطلاق في اليمين الثاني والثالث والرابع — كما قرر ان زوجته وضعت بعد اليمين الآخر بنتا قيدها باسمه وبناء على طلبه . وان معاشرته لزوجه المذكورة اعتقادا منه ان الزوجية لا تزال قائمة بينهما وان زوجته لم تن منه بينونة كبرى بناء على ما قرره المأذون الذي اخذه بعدم وقوع الطلاق الرابع . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في هذه الإيما ن ؟

اجاب :

قول الحالف في اليمين الاول « على الطلاق ما انت داخله البيت » وقوله على الطلاق في اليمين الثالث . وقوله في الفقرة الاولى من اليمين الرابع على الطلاق لازم تعيشى مع عمك . من قبيل الحلف بالطلاق والحلف بالطلاق لغو لا يقع به طلاق سواء تحقق المحلوف عليه أولا . وذلك طبقا للقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ . ويقع بقول الحالف في اليمين الثاني « هي الآن ليست مراتى ولا اعرمها قاصدا الطلاق » . طلقة رجعية . كما يقع باليمين الثالث وهي قوله « هي من اليوم محرمة على زى امى واخنى » قاصدا الطلاق طلقة ثانية رجعية — ويقع بالفقرة الثانية من اليمين الرابع وهي قوله « انت من الليلة لست مراتى ولا اعرمك » قاصدا الطلاق . طلقة مكمله للثلاث وتبين بها الزوجة بينونة كبرى لا تحل لمطلقها بعد ذلك حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا شرعا ويدخل بها الزوج الثانى دخولا حقيقيا ويطلقها بعد ذلك او يتوفى وتنقضى محنتها منه شرعا . اما اليمين الخامس فلا يقع به شيء لانه لم يصادف محلا — وبما ان السائل قرر ان زوجته وضعت حملها بعد اليمين الرابع وانه عاشر زوجته بعد انقضاء العدة لوضع الحمل بناء على ما اثناء المأذون من حملها له لعدم وقوع اليمين الرابع وحملت منه مرة أخرى ووضعت مولودا قيده باسمه بناء على طلبه ، وطبقا لما قرره يثبت نسب المولود منه شرعا ، ومما يذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال وان مطلقتها المذكورة قد بانث منه بينونة كبرى لا تحل له بعد ذلك حتى تنكح زوجا آخر على الوجه السابق . بياته وان المولود يثبت نسبه منه شرعا .

الموضوع

٢٣٧٥ (طلاق معلق

المبادئ

- ١ - الطلاق الصريح المنجز يلحق المرأة بمجرد التلفظ به .
 - ٢ - الطلاق المعلق لا يقع به الطلاق اذا قصد الحالف الحبس على فعل شيء او تركه - ويقع به الطلاق اذا قصد به الطلاق عند حصول المعلق عليه .
 - ٣ - لا يقع الطلاق المعلق عند دخول الزوجة منزلا آخر غير المحلوف عليه لان النية وقعت على منزل معين فلا يحسن الزوج بغيره .
- سئل :

من فهمي محمد اسماعيل بقرية محمد على بسيوني تبع
نزلة عليان مركز الصف محافظة الجيزة - بطلبه المقيد برقم ٦٠٩
سنة ١٩٦٥ المتضمن ان السائل قال لزوجته اتر نزاع بينهما (انت طالق
منى) ثم قال لها بعد نزاع آخر بينهما (انت طالق منى) ثم قال لها اذا
دخلت المنزل تكوني مطلقة وقال ان زوجته لم تدخل الى الآن المنزل المحلوف
عليه وانما هي بمنزل والدتها ، وطلب بيان الحكم في هذه الايمان ، وهل
الطلاق بالصيغة الأخيرة يقع لو دخلت زوجته المنزل اولا ؟ واذا ترك الزوجان
المنزل المحلوف عليه وعاشا في منزل آخر غير المحلوف عليه يقع البين
المبين في الصيغة الأخيرة اولا ؟

اجاب :

ان قول السائل لزوجته في الصيغتين الاولى والثانية (انت طالق منى)
من قبيل الطلاق المنجز الذي يلحق المرأة بمجرد التلفظ به بغية بها طلقان

* الفتى : فضيلة الشيخ لعمد مريدى - س : ١٠٠ م : ٢٨٤ - التاريخ :
٨ يناير سنة ١٩٦٦ م .

رجعتان اذا كانت الزوجة مدخولا بها ولم يكونا مسبوقين بطلاق آخر .
 ولما قوله بعد ذلك لها (اذا دخلت المنزل تكونى مطلقة) فهذه الصيغة من
 قبيل اليمين المعلق الذى لا يقع به الطلاق اذا قصد به الحلف الحمل على
 فعل شئ او تركه ، ولما اذا قصد به الطلاق عند حصول المعلق عليه فيقع
 به الطلاق ، وعلى ذلك اذا كان الساقل لا يقصد بالصيغة الأخيرة طلاق
 زوجته اذا دخلت المنزل بل يقصد تخويفها ومنعها من الدخول فلا يقع طلاقه
 بدخولها المنزل المطوف عليه واذا كان يقصد بها طلاق زوجته اذا دخلت
 المنزل بعد دخولها المنزل المطوف عليه يقع الطلاق لتحقق الحث عند وجود
 الشرط وبهذا الطلاق يكون مكملًا للثلاث وتبين زوجته بينونة كبرى لا تحل له حتى
 تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها دخولا حقيقيا ثم يطلقها او يموت
 عنها وتنقض عتها منه ثم يتزوجها الاول بمقد ومهر جديدين باذنها ورضاها
 ولما دخولها ومعاشرتها بمنزل آخر غير المطوف عليه فلا يقع الطلاق لو تم
 ذلك لان الايمان جبهة على الالفاظ لا على الاغراض . لدخولها منزلا غير
 المطوف عليه لا يحث لان اليمين وقعت على دار معينة فلا يحث بغيرها .



(٢٢٧٦) الإبراء بعد وقوع الطلاق

المجـدا

قول الزوجة لزوجها — أنا برينك — بعد طلاقه لها لا اثر له في تغيير حكم الطلاق لذكرها الإبراء بعد وقوع الطلاق .

سئل :

من ابراهيم محمد اسماعيل من طحوريا مركز شيبين القناطر محافظة القليوبية بطلبه المقيد برقم ١٦١ سنة ١٩٦٦ المتضمن ان السائل قال لزوجته (على الطلاق لو ما كنت تمنى الكلام لابد اتزوج غرك) وبعد نزاع آخر بينهما (على الطلاق لم تنامى بالمنزل في هذه الليلة) ثم حصل كلام قال لها على اثره (روى طالق بالثلاثة) فودت عليه بقولها (أنا برينك ثلاث مرات) وطلب ببيان الحكم في هذه الأيمان مع انه دخل بها وله منها سبعة اولاد .

اجاب :

ان قول السائل لزوجته (على الطلاق في الصيغتين الاولى والثانية) لا يقع بهما طلاق لان قول الرجل على الطلاق من قبيل الحلف به والحنث به لغيره لا يقع به شيء من الطلاق ولو تحقق المحلوف عليه . ولما قوله لها (روى طالعة بالثلاثة) فانه يقع بهذه الصيغة طلقة واحدة رجعية له مراجعتها مادامت في العدة بشرط ان تكون الزوجة محضولا بها وان لا يكون هذا الطلاق مكلا للثلاث . لان الطلاق المقرون بالمعد يقع به طلقة واحدة رجعية طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ولما قولها له بعد طلاقه لها (أنا برينك ثلاث مرات) فلا اثر له في تغيير حكم الطلاق لذكرها الإبراء بعد وقوع الطلاق . وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .

* الفتى : مفيدة الشيخ أحمد مريدى — س : ١٠٠ م : ٤٢١ — لطريق :
• ابريل سنة ١٩٦٦ م .

الموضوع

(٢٢٧٧) الاخبار بالطلاق أو الإقرار به

المبادئ

١ - الاخبار بالطلاق أن أمكن تصحيحه بجملة أخبارا عن طلاق سابق لا يقع به طلاق - وأن لم يمكن تصحيحه أخبارا يكون انشاء الطلاق في الحال .

٢ - إذا قام دليل أو قرينة على كذب المقر بالطلاق كان إقراره باطلا
٣ - إذا ادعى المقر الكذب في إقراره دون دليل أو قرينة لا يقبل منه هذا الادعاء قضاء ويقبل منه ديانة .

٤ - الرجوع في الإقرار لا يقبل إلا في حق الله تعالى . أما في حق العباد كالطلاق فلا يقبل فيه الرجوع عن الإقرار .

٥ - الإقرار بالطلاق كذبا يقع قضاء لا ديانة .

سئل :

من السيد / محمود حسنى هيكل - رقم ١ شارع الدكتور محمد صبحى بالجيزة بطلبه المقيم برقم ٥٨ سنة ١٩٦٦ المتضمن أن رجلا قاتل عن سيدة (هى زوجته) « أنى زوجها وهى مطلقة الآن ، ثم عاد وقال « أنها غير مطلقة بتنا » . وطلب المسائل بيان الحكم الشرعى في ذلك .

اجاب :

الاخبار بالطلاق صحيح ، وإذا أمكن تصحيح هذا الاخبار بجملة أخبارا عن طلاق سابق يكون أخبارا محصا ولا يقع به طلاق ، وأن لم يمكن تصحيحه أخبارا يكون انشاء للطلاق في الحال ويقع به طلاق من تاريخ الإقرار ما لم يستنده إلى زمن ملئ فإن استنده إلى زمن ملئ كان الطلاق

* المتن : فضيلة الشيخ أحمد حريدى - س : ١٠٠ م : ٤٨٤ - التدريج :
٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ م .

من وقت الاقرار لا من الزمن الذى اسند اليه لكن للمطلقة النفقة والسكنى ان كتبتة في الاسناد على التفصيل المبين في كتب الفقه وقد نص الفقهاء على انه اذا قلم دليل او قرينة على كتب المقر بالطلاق في اقراره كان الاقرار باطلا ولا اثر له كما اذا اقر بطلاق امراته ليتوصل الى الزواج باخرى لا يجوز له شرعا ان يجمعها مع الزوجة المذكورة في نكاح واحد وكالاقرار مكرها . فان الاكراه دليل الكذب وكما لو اشهد على ما يقول — وانه اذا ادعى الكذب في الاقرار دون دليل او قرينة لا يقبل منه هذا الادعاء قضاء الا في حق تحليف المقر له على قول ابي يوسف المفتى ، ولكن يقبل منه ديانة فيصدق فيها بينه وبين الله تعالى ، كمن اقر بطلاق بناء على غوى ظهر خطؤها . فقال انه كان كاذبا . اما الرجوع في الاقرار فانه لا يقبل الا في حق الله تعالى كحد الزنا والشرب فيسقط بالرجوع في الاقرار للشبهة ، اما في حقوق المباد فانه لا يقبل . والطلاق من حقوق المباد وان كان يقترب عليه حق الله تعالى من طلب الحل والحرمة . في اقرار جميع انهر ج ٢ صفحة ٢٨٨ — لا يصح اقرار بطلاق وعناق مكرها لقيام دليل الكذب وهو الاكراه وفي تنقيح الفتاوى الحامدية ج ١ صفحة ٣٦ . سئل في رجل سئل عن زوجته فقال انى طلقتها وعديت عنها والحال انه لم يطلقها بل اخبر كاذبا فما الحكم لماجاب لا يصدق قضاء ويدين فيها بينه وبين الله تعالى ، وفي الطلاق عن شرح نظم الرهبانية : قال . انت طالق . او انت حرة . وعنى به الاخبار كذبا وقع قضاء الا اذا اشهد على ذلك . وفي البحر : الاقرار بالطلاق كذبا يقع قضاء لا ديانة . وبمثله افنى الشيخ اسماعيل والعلامة الخير الرملى(ه).

وفي حادثة السؤال . سئل الشخص عن امرأة هي زوجته . فقال انى زوجها وهي مطلقة الآن . ثم عاد وقال انها غير مطلقة بناتنا ، وهو في الاول يخبر بانها مطلقة . وما لم يمكن تصحيح هذا القول اخبارا فانه يكون انشاء للطلاق وتطلق به الزوجة من وقت الاقرار . وقوله بعد ذلك انها غير مطلقة . اما ادعاء كذب في الاقرار السابق وحينئذ يصدق ديانة فيها بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء واما رجوع عن الاقرار فلا يقبل منه . وهذا كله ما لم يتم دليل او تظهر قرينة تدل على غير ذلك او على واقع معين فيمهل به . وظاهر الحال انه ليس في الامر دليل او قرينة يمكن معها حمل العبارة الاولى على الاخبار او يمكن ان تدل على انه يدعى الكذب في الاقرار وان كان الظاهر كذلك ان العبارة رجوع فلا يقبل شرعا . ومن ثم يكون قد وقعت على هذه الزوجة طلاق رجعية ما لم تكن مسبوبة بطلقتين اخريين . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٧٨) تكرار الحلف بالطلاق المعلق

المبادئ

١ - الطلاق المعلق يقع عند حصول المعلق عليه اذا قصد به الحالف ايقاع الطلاق .

٢ - اذا كرر الزوج التعليق في الطلاق ثلاث مرات مرتباً على كل شرط جزاءه في كل مرة . فعند حصول الشرط يقع ثلاث طلاقات الا اذا قال اردت تكرار الاول او تأكيده فانه يصدق نيئة ويقع طلاق واحد .

سئل :

من السيد / احمد مصطفى محمد بشوارع بحرى المحكمة بالفشن
بالطب المقيد برقم ٢٩٤ سنة ١٩٦٦ المتضمن ان رجلاً حصل
بينه وبين زوجته خلاف قال لها على اثره (انت طالق بالثلاثة ان ذهبت الى
بلدك او بيت ابيك في حياة او موت او باى سبب) ثم قال لها بعد دقيقتين
(انت طالق - بالثلاثة ان ذهبت الى بلدك او بيت ابيك في حياة او موت
او باى سبب الا برضاى) ثم قال لها بعد مضي ربع ساعة (انت طالق
بالثلاثة ان ذهبت الى بيت ابيك او الى بلدك في حياة او موت او باى سبب)
وقال السائل ان قول الحالف الا برضاى هي خاصة باليمين الثانية فقط وليس
لها صلة باليمين الاولى ولا باليمين الثالثة . بل انها كانت غلته من لسانه
وقال ان الحالف كان يقصد في كل مرة طلاق زوجته اذا ذهبت الى بيت
ابيه ولم يقصد التهديد في اى مرة من طلاقه ، وقال ان والد الزوجة مريض
وهو بين الحياة والموت وتريد الذهاب الى والدها . وطلب السائل بيان
الحكم الشرعى في هذا الموضوع .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٠ م : ٤٨٥ - التاريخ :
٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ م .

اجاب :

نص القاتون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض احكام الاحوال الشخصية على ان الطلاق المترن بعدد لفظا او اشارة يقع واحدة وان كل طلاق يقع رجما الا المكمل للثلاث . والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال وما نص على كونه باثنا في قوانين الاحوال الشخصية — وان الطلاق المعلق يقع عند حصول المعلق عليه اذا قصد به الحالف ايقاع الطلاق . وفي الجزء الثاني من حاشية ابن عابدين على الدر المختار صفحة ٧٩٧ قال صاحب الدر « فروع » في ايمان الفتح ، ما لفظه — وقد عرف في الطلاق انه لو قال — ان دخلت الدار فانت طالق . ان دخلت الدار فانت طالق — ان دخلت الدار فانت طالق وقع الثلاث — وعلق ابن عابدين في الحاشية على قوله وقع الثلاث بقوله يعنى بدخول واحد كما تدل عليه عبارة الفتح حيث قال (ولو قال لا امراته . والله لا اقربك ثم قال والله لا اقربك فغريبها مرة لزمه كفارتان . ١ هـ . والظاهر انه ان نوى التاكيد يدين قلت وتصوير المسألة فيها اذا ذكر لكل شرط جزء — غلو اقتصر على جزء واحد ففى البزائية ان دخلت هذه الدار . ان دخلت هذه الدار فمبدي حر — والدار واحدة . فالتقياس عدم الحنث حتى تدخل مرتين فيها والاستحصان يحث بدخول واحد ويجعل الثانى تكرارا واعادة وفى الفتح من كتاب الايمان فى تعدد اليمين ووجبتها ج ٤ صفحة ١٧ لو قال والله لا افعل كذا ثم اعاده بيمينه فكفارتان — وكذا لو قال لامراته والله لا اقربك ثم قال والله لا اقربك فغريبها مرة لزمه كفارتان — روى ذلك عن ابي يوسف سواء كان فى مجلس او مجالس . وروى الحسن اذا اراد بالثاني تكرار الاول او التاكيد صدق ديانة — وعن ابي حنيفة — اذا حلف بيمين عليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء وعرف فى الطلاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وقع عليها ثلاث تطبيقات وما فى الاصل من انه اذا قال هو يهودى هو نصرانى ان فعل كذا فمى يمين واحدة — ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو نصرانى ان فعل كذا فمى يمينان يفيدان فى مثله تعدد اليمين منوط بتكرار المحلوف عليه مع تكرار الانزام . وفي حاشية السؤال — كرر الزوج عبارة تعليق الطلاق ورتب على كل شرط جزء وقرر السائل انه يقصد الطلاق وطبقا لما ذكرى يقع بحصول الشرط مرة واحدة ثلاث طلقات فاذا ذهبت الزوجة الى بلدتها او بيت ابيها لى سبب يقع عليها ثلاث طلقات ولو قال اردت التاكيد باليمين الثانى والثالث لا يصدق قضاء ولا ديانة . لانه زاد فى اليمين الثانى التطبيق

على الرضا وأطلق في الأول ثم عاد في اليمين الثالث وأطلق مما يدل على قصد
الإنشاء دون التأكيد ومن ثم فنتبين هذه الزوجة من زوجها ينفون كبرى إذا
ذهبت الى بيت والدها أو قرية أهلها ولو مرة واحدة . ولا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا شرعيا ويحل بها دخولا حقيقيا ثم
يطلقها أو يتوفى عنها وتنقض عدتها منه شرعا ومما يذكر يعلم الجواب عما
جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢٣٧٩) ادعاء المطلق انقضاء عدة مطلقة

المبادئ

١ — لا يحل للرجل الجمع بين امرأتين بحيث لو غرست أبة واحدة منها رجلا لم يحل له الزواج بذلك المرأة سواء لكنت الزوجية قائمة حقيقة أو حكما وسواء كان الطلاق رجعيا أم بائنا .

٢ — لا يحل للرجل أن يتزوج من بنت أخت مطلقته مادامت مطلقته في العدة رجعيا كان الطلاق أم بائنا .

٣ — المقرر فقها أن أقل مدة تصدق فيها المرأة بانقضاء عدتها بالحيفى هي ستون يوما .

٤ — إذا طلق الرجل امرأته ثم ادعى أن عدتها قد انقضت والمدة تحتل ذلك والمرأة تكفيه فيعادل كل منهما بحسب قوله فلا تسقط نفقتها ويتزوج هو بلختها .

يسئل :

من السيد / حافظ محمد السيد من ضغط الحارث مركز الفشن بالطالب المقيد برقم ٦٢٤ لسنة ١٩٦٦ المتضمن أن ابن السائل محمد حافظ طلق زوجته فاطمة جبروك عبد الفنى بتاريخ ١٩٦٥/٢/١ ويريد أن يتزوج بنت أخت مطلقته . وقد امتنع المألون من إجراء عقد الزواج بحجة أن مطلقته لم تنقض عدتها . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في ذلك الزواج مع بيان مدة العدة التى يمكن للمألون إجراء العقد بموجبها .

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى — س : ١٠٠ م : ٥٠٧ — الخريج .
١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ م .

اجاب :

المنصوص عليه شرعا انه لا يحل للرجل الجمع بين امرأتين كلتاهما محرم للأخرى بحيث لو فرضت اية واحدة منهما رجلا لم يحل له الزواج بذلك المرأة — وتحريم الجمع ورد به الكتاب والسنة . وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وردت به السنة . ففى الحديث قوله صلى الله عليه وسلم (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها) وكما يمتنع الجمع بين المحرمين اذا كانت الزوجية قائمة يمتنع أيضا اذا كان قد طلق زوجته ولا تزال فى العدة سواء اكان الطلاق رجعيا أم بائنا ، لأن للعدة حكم الزواج القائم من بعض الوجوه — وعلى ذلك فلا يحل للرجل ان يتزوج من بنت أخت مطلقته مادامت مطلقته فى العدة ، رجعيا كان الطلاق أم بائنا . هذا وعدة المطلقه تنقضى برؤية المطلقه الحيض ثلاث مرات كوامل اذا كانت من نوات الحيض . أو بانقضاء ثلاثة أشهر من وقت الطلاق اذا لم تكن من نوات الحيض بان كانت يائسة مثلا وبوضع الحمل ان كانت حابلا — واقل مدة تصدق فيها المرأة بانقضاء عدتها بالحيض هى ستون يوما . والمقرر فقها انه اذا طلق الرجل امراته ثم ادعى ان عدتها قد انقضت وكانت المدة تحتل ذلك . ولكن المرأة تكذبه فى دعواه فالحكم انه يعامل كل منهما بحسب قوله فنستمر نفقة العدة للمرأة ويجوز للرجل ان يتزوج بأختها او باحدى محارمها . جاء فى فتح القدير ج ٢ ص ٢٨٨ « واذا قال الزوج ان الزوجة قد انقضت عدتها والمدة تحمله فكتبته لم تسقط نفقتها وله ان يتزوج بأختها لانه امر دينى يقبل قوله فيه » وبما ان السائل يقرر ان طلاق زوجة ابنه كان بتاريخ ١٩٦٥/٢/٦ والمدة تحتل انقضاء العدة شرعا لحى أكثر من تسعة عشر شهرا من وقت الطلاق فاذا قرر الزوج ان عدة مطلقته المذكورة قد انقضت حل له التزوج ببنت اختها لما سبق ببيانه . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله اعلم .

الموضوع

(٣٢٨٠) طلاق ثالث في مرض الموت

المبادئ

١ - المطلقة باننا لا توث مطلقها اذا كان الطلاق في الصحة او في المرض الممادي الذي لا يغلب فيه الهلاك ، سواء مات المطلق وهي في العدة من ذلك الطلاق ام بعدها .

٢ - مرض الموت هو المرض الشديد الذي يغلب على النفس موت صاحبه عرفا او بتقرير الأطباء ويلزمه ذلك المرض حتى الموت .

٣ - المرض الذي يستمر طويلا ويلزم صاحبه حتى الموت لا يعتبر مرض موت الا اذا كان يتزايد ويشدد دائما .

٤ - اذا طلقت المرأة طلاقا مكثا لثلاث دون رضاها في مرض موت زوجها فانها ترثه اذا مات وهي في عدته .

سننل :

من السيدة عطيات جودة محمد الكنفاني بالطلب المقيد برقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ المتضمن انها كانت زوجة ومخلوة للبرحوم محمد محمد ابو النور وانه بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٦ طلقها غيبيا الطلاق المكمل الثلاث وذلك بمقتضى ائشهاد طلاق على يد ملثون وقدمته وقد توفى مطلقها الذكور بتاريخ ١١ يناير ١٩٦٧ وقد مضى على طلاقها المكمل الثلاث سبعة وسبعون يوما . وانها لم تنقض عدتها منه شرعا . وانه اقامتها البينونة الكبرى وهو في مرضه الذي مات منه وبسببه ومن ثم يعتبر فارا وهاربا من اربها له . وطلبت الساكلة بيان ، هل يحق لها شرعا ان ترث مطلقها الذكور ؟ .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد مريدي - س : ١٠٠ م : ٤٢ - الترخيخ : ٢١ فبراير سنة ١٩٦٧ م .

اجاب :

المقرر فتحها ان المعلقة بقنا لا توث مطلقها اذا كان الطلاق في الصحة او في المرض العادي الذي لا يطلب فيه الهلاك سواء امات المطلق وهي في المدة من ذلك الطلاق ام بعدها. والمرض العادي هو الذي لا يعتبر مرض موت شرعا . اما اذا كان الطلاق في مرض الموت ولم يكن برضا الزوجة فتحها توث مطلقها اذا مات وهي في عتته من ذلك الطلاق . اما اذا مات بعد انقضاء عتتها فانها لا توثه . وكذلك اذا كان برضاها . ومرض الموت . هو المرض الشديد الذي يطلب على الظن موت صاحبه عرفا او بتقرير الأطباء ويلزمه ذلك المرض حتى الموت وان لم يكن امر المرض معروفا بين الناس انه من العمل المهلكة . فغالب شحته واعتباره مرض موت ان يعجز غير العالج من قبل عن القيام بمصالحة الحقيقية خارج البيت . هذا والمرض الذي يستمر طويلا ويلزم صاحبه حتى الموت لا يعتبر مرض موت الا اذا كان يتزايد ويشدد دائما . وفي حادثة السؤال : تقرر السئلة ان مطلقها المذكور طلقها الطلاق المكمل للثلاث وهو في مرض موته الذي مات منه وبسببه وبغير رضاها وهي لا تزال في عتته من ذلك الطلاق بقصد الفرار من ارثها له . ونحسن لا نستطيع التقدير بما اذا كان مرض الزوج هو مرض موت او لا فاذا كان الامر كما تقرر السئلة وتحققت سائر الشروط التي قررها الفقهاء لاعتباره مارا من الارث* . فان مطلقها المذكور يعتبر مارا من الارث وتوثه مطلقته المذكورة شرعا . ويكون لها نصيبها الشرعي وهو الثمن ان كان له فرع وارث . والربع ان لم يكن له فرع وارث . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٣٢٨١) تكرار الشرط والجزاء في الطلاق المعلق

المبادئ

١ - الحلف بصيغة الظاهر في الطلاق المعلق يعتبر كناية من كليات الطلاق تتوقف على نية الحالف وقصده .

٢ - اذا كرر الزوج الانشاء والتعليق في الطلاق بمبارتي الشرط والجزاء ثلاث مرات فعند حصول الشرط تعمل العبارات الثلاث عملها ويقع ثلاث طلاقات .

سئل :

من السيد / محمود شعبان على بالطلب المقيد برقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ المتضمن انه زوج للسيدة عائشة محمد غازي وعلى اثر نزاع بينه وبين زوجته المذكورة قال لها « على الطلاق تكوني محرمة على زى امي واخى اذا ذهبت الى منزل اختك الذى يقع في منطقة باب الشرعية » فرددت زوجته عليه بقولها - على الجزمة - ٢ - فقال لها مرة ثانية « على الطلاق تكوني محرمة على زى امي واخى اذا ذهبت الى بيت اختك - المذكور - ورددت الزوجة بقولها والمصحف ناهية ٢ - فقال لها مرة ثالثة « على الطلاق تكوني محرمة على زى امي واخى اذا ذهبت الى منزل اختك المبين . ورددت الزوجة ساويع يمينك . وذهبت فعلا الى منزل اختها المحلوف عليه » ٤ - وفي منزل اختها قال لها « على الطلاق تكوني محرمة على زى امي واخى وليس لك رد ولا صد على مذهب مالك والشافعي وابو حنيفة وطلب السائل : بيان الحكم الشرعى في حالته التى اوضحها .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ١٠٢ م : ٢٨ - التاريخ : ٧ مايو سنة ١٩٦٧ .

اجاب :

ان قول السائل لزوجه « على الطلاق تكونى محرمة على زى امى واختى اذا ذهبت الى منزل اخذك الذى يقع فى منطقة باب الشعريه » ثلاث مرات يشتمل كل منها على عبارتين « الاولى » على الطلاق « والثانية » تكونى محرمة على زى امى واختى اذا ذهبت الى منزل اخذك . والعبرة الاولى — على الطلاق — من قبيل اللطف بالطلاق مثل ان يقول على الطلاق لانعلن كذا . او على الطلاق لا اعمل كذا . والطف بالطلاق لئلا يقع به طلاق مطلقا سواء بر الحالف فى يمينه او حنث . اما العبارة الثانية : تكونى محرمة على زى امى واختى اذا ذهبت الى منزل اخذك « فان الجزء الاول منها — تكونى محرمة على زى امى واختى — فى الاصل من كتابات الظهار الذى اثار اليه القرآن الكريم فى اول سورة المجادلة . ولكن جرى العرف بين الناس واستقر الامر بينهم على استعماله فى انشاء الطلاق . وهو صالح للطلاق لاشتماله على لفظ التحريم فى قول السائل « محرمة » وهذا اللفظ من الفاظ الطلاق « وعامة الناس لا يعرفون الظهار ولا يعرفون احكامه ولا يقتصدونه . فيحمل اللفظ على الطلاق . والسائل يقول لزوجه « تكونى محرمة على زى امى واختى اذا ذهبت الى منزل اخذك » وكرر هذا القول ثلاث مرات . وبعد المرة الثالثة ذهبت زوجته الى منزل اختها المحطوف عليه . وبعدها قال لها الزوج . على الطلاق تكونى محرمة على زى امى واختى وليس لك رد ولا صد على مذهب مالكى وشافعى وابو حنيفة . والمبارات الثلاثة السابقة على ذهاب الزوجة الى منزل اختها من باب تعليق الطلاق على الذهاب الى منزل الاخت بلفظ من كتابات الطلاق . فيرجع الى نية الزوج وقصده فاذا اراد بلفظ « محرمة » الطلاق وكان يريد بالتعليق تطليق زوجته عند ذهابها الى منزل اختها المحطوف عليه : وقعت بذهابها اليه ثلاث طلقات ، وتبين بذلك منه بينونة كبرى لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا آخر نكاحا صحيحا شرعا ويحل بها هذا الزوج الآخر دخولا حقيقيا ثم يطلقها او يموت عنها وتنقضى عدتها منه شرعا ولا يقع بالعبارة الآخرة التى صدرت منه بعد ذهابها الى منزل اختها شئ . لأنها لم تصادف محلا لانتهاء علاقة الزوجية بالطلاق الثلاث . وانما وقعت ثلاث طلقات بالمبارات السابقة على الذهاب الى منزل الاخت . لان الزوج قد كرر الانشاء والتعليق بعبارتي الشرط والجزاء . وعند حصول الشروط تعمل العبارات الثلاث عملها . كما جاء فى حاشية ابن عابدين على الدر المختار جزء ثانى صفحة

٧٩٧ وفي فتح القدير على الهداية للكمال ابن الهمام جزء رابع صفحة ١٧ ،
اما اذا كان الزوج الحالف لا يقصد بلنظ — محرمة — الطلاق او لا يقصد
بالتعليق طلاق زوجته اذا ذهبت الى منزل اختها المطوف عليه . وانما
يقصد فقط مجرد تهديدها لمنعها من الذهاب الى منزل اختها ولا غرض له
مطلقا في الطلاق . فانه لا يقع بالمبارات الثلاث السابقة على ذهاب زوجته
الى منزل اختها شيء مطلقا . لكن يقع بالمباراة الأخيرة التي صدرت منه بعد
ذهابها الى منزل اختها . طلاق واحدة رجعية . ويكون له مراجعتها مادامت
في المدة واعادتها الى عصمته بعقد ومهر جديدين بلقنها ورضاها ان كانت
قد خرجت من المدة . وهذا كله اذا لم يكن قد سبق ان طلقها في غير
الحالات المبينة بالسؤال . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .
والله تعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٨٢) جعل عصمة الزوجة بيدها

المبادئ

١ - التعبير بجعل عصمة الزوجة بيدها من كليات التفويض يقتضى
العرف الجارى بين الناس .

٢ - اذا جعل الزوج عصمة زوجته بيدها ولم يقيد ذلك بوقت ولم
ينص على التعميم كان حقها فى استعمال هذا التفويض مقيدا بمجلسها الذى
كانت فيه عند التفويض او بمجلس علمها بهذا التفويض ولا يعتبر هذا تفويضا
علما تملك به تطليق نفسها فى أى وقت .

سئل :

من الأستاذ / كمال الأسىوطى المحامى المقيم بالقاهرة ٣٦
شارع رشدى بالطلب المقيد برقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٧ المتضمن : ان
السيد / عبد الحكيم محمد السيد تزوج بالسيدة نادية احمد فرج النحاس
بمقتضى عقد زواج رسمى . وقد رفعت الزوجة المذكورة دعوى طلاق من
زوجها المذكور للضرر . واثناء نظر الدعوى اتفق هذا الزوج مع زوجته
نادية احمد فرج النحاس على ما يلى :

١ - تقرر الزوجة الرجوع الى منزل الزوجية والتنازل عن دعوى
الطلاق المرفوعة منها والاستمرار فى الحياة الزوجية .

٢ - يقرر الزوج - عبد الحكيم محمد السيد - باعطاء زوجته
« نادية احمد فرج النحاس » العصمة بيدها . وان هذا الاقرار مقدم للحكمة
فى دعوى الطلاق المبينة وقدم صورته وطلب السجل بيان : اذا كان هذا
الاقرار يعتبر باطلا لاساءة استعماله ولعدم وجوده بوثيقة الزواج أو صحيجا .

* الملقى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - س : ١٠٢ م : ٨٨ - التلخيص :
١٩٦٧/٥/٧ م .

اجاب :

المنصوص عليه شرعا ان للزوج وحده حق طلاق زوجته . وله ان يستعمل هذا الحق بنفسه وان يوكل ويفوض عنه . وجعل الزوج عصمة زوجته بيدها . هو من قبيل التفويض في استعمال حقه الخاص به . وليس يلزم ان يكون هذا التفويض قد نص عليه بوثيقة الزواج . وفي حادثة السؤال : يقرر السائل ان هذا الزوج قد اقر كتابة انه اعطى زوجته المذكورة العصمة بيدها . وان هذا الاقرار قدم للمحكمة في دعوى الطلاق والتي لازالت منظورة . والتعبير بجعل عصمة الزوجة بيدها . يقصد به في عرف الناس واستعمالهم اعطاؤها حق تطليق نفسها فيعتبر من كتابات التفويض بمقتضى هذا العرف . ولم يقيد بوقت ولم ينص فيه على التعميم . فلا مانع من ان تستعمل هذه الزوجة حقا في تطليق نفسها بمقتضى هذا التفويض ولكن حقا في استعمال هذا الحق وهو تطليق نفسها بتقيد بجعلها الذي كانت فيه عند التفويض اذا كان مشافهة بين الزوجين . او بمجلس علمها بالتفويض اذا كانت غير حاضرة . فلذا قامت من المجلس او اشتملت بعمل آخر غير موضوع الطلاق والتفويض وهي في المجلس بحيث يعتبر ذلك منها اعراضا عن الموضوع . يبطل التفويض ويسقط حقا في التطليق . ولا يعتبر هذا التفويض علما تملك به الزوجة تطليق نفسها في اى وقت وبما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٨٢) طلاق مكرر في مجلس واحد

المبادئ

١ - الطلاق المقترن بعدد لفظا او اشارة يقع به طلبة واحدة .

٢ - الطلاق المكرر في مجلس واحد يقع به طلبة واحدة على رأى
الكثيرين من الفقهاء .

سئل :

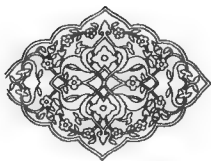
من عوض محمد حشاد المقيم بسمادون مركز اشمون منوعة
بالطلب المقيّد برقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦٧ المتضمن أن زوجا قال لزوجه
وهما داخل المنزل في الفسحة « روى طالق بالثلاث » ثم خطا خطوات
نحو مترين وقال لها مرة ثانية « انت طالق بالثلاث » . ثم خطا خطوات
نحو مترين أيضا وقال لها « انت طالق بالثلاث : شافى ومالكى وابوحنيقة » .
وكانت الزوجة تسمع هذه الايمان في المرات الثلاث لقرب المساحة وطلب
السائل الإفادة عن حكم هذه الايمان .

اجاب :

ينص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن الطلاق المقترن بعدد لفظا
او اشارة تقع به طلبة واحدة رجعية . كما نص على أن كل طلاق يقع رجعيا
الا المكمل للثلاث والطلاق على مال والطلاق قبل الدخول وما نص على كونه
باتنا في قوانين المحاكم الشرعية . وقول الزوج لزوجه « طالق بالثلاث »
طلاق اقترن بعدد لفظا . وطبقا لاحكام المذكورة تقع به طلبة واحدة وتكون
رجعية اذا كان قد دخل بزوجه ولم يكن على مال ولا مكمل لثلاث . اما تكرار
الطلاق ثلاث مرات على النحو الوارد بالسؤال فهو طلاق مكرر في مجلس
واحد وقد وقع خلاف في حكم هذه الحالة والكثيرون على أنه تقع فيها طلبة

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ١٠٢ م : ٨٨ - الضريح :
٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ م .

واحدة . وانن تكون قد وقعت على هذه الزوجة المذكورة في حادثة السؤال
خلقة واحدة رجعية الا اذا كن هناك ما يقتضى جعل الطلاق بلنا كما ذكرنا.
وللزوج مراجعة زوجته ان كانت في العدة واعلنتها بعقد ومهر جديدين بلانها
ورضاها ان كانت قد خرجت من العدة .



الموضوع

(٣٣٨٤) عبارات لا يقع بها طلاق

المبادئ

١ - المضارع لا يقع به الطلاق الا اذا غلب في الحال .

٢ - قول الرجل لزوجته ثلاثة بالله العظيم ما تكونى مراتى ثنى -
قاصدا به الانفصال وقوله لآخيه «ثلاثة بالله العظيم ما تبقى مراتى ثنى» -
لا يقع به شيء من الطلاق - لعدم تغليب المضارع في الحال .

سئل :

من السيد / عبد الكريم عبد المجيد ٨ شلح ابراهيم الدسوقي
بالمباسة بالقاهرة بالطلب المقيّد برقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦٧
المقضى ان رجلا غضب من زوجته فقال لها « ثلاثة بالله العظيم ما اعماك
مراتى » وكرر « ما اعماك ست تاتى » وكرر « ما تكونى مراتى ثنى » وكرر
هذه العبارات عدة مرات في وقت واحد . وكان يقصد بالحلف الانفصال .
وبعد سنتين حدث نزاع بينهما فقال لها « على الطلاق ما انت قاعدة معايا
تاتى » يقصد انتهاء العشرة . وفي مساء نفس اليوم حضر اخوه واراد الصلح .
فقال الزوج لآخيه « ثلاثة بالله العظيم ما تبقى مراتى ثنى » وفي اليوم
التالى قال الزوج « ثلاثة بالله العظيم ما خيه عشرة بيننا ثنى » وطلب
السائل بيان الحكم الشرعى في هذا الموضوع .

اجاب :

العبارات الواردة على لسان الزوج لزوجته في هذا الاستفتاء تدل
على ان الزوج الحالف اظهر رغبته في الا تكون امراته زوجة له في الزمن
المستقبل الذى يقع بعد النطق بالعبرة وليس فيها ما يفيد انشاء الطلاق

* المبنى : فضيلة الشيخ احمد هريدى - س : ١٠٣ م : ١١٠ - الفاريخ :
٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ م .

أو ما يعتبر اخباراً عن طلاق . ولم يستعمل لفظاً من ألفاظ الطلاق المريضة أو الكناية على سبيل التنجيز أو التعليل ، وربما يشتبه في أن قوله في بعض العبارات « ما تكوني مرأتى تانى » أو « ما تبقى مرأتى تانى » يقصد به الطلاق عرفاً ، ولكن يبعد من ذلك أن الفعل المستعمل هنا هو فعل مضارع . وقد نص الفقهاء على أن المضارع لا يقع به الطلاق إلا إذا غلب في الحال « منقيح الفتاوى الحامدية جزء أول صفحة ٣٤ ، ٤٢ » وما ورد بالسؤال ليس من هذا القبيل فلا يقع به طلاق . وقوله « على الطلاق ما أنت قاعدة معاً » اشتمل على الحلف بالطلاق والحلف بالطلاق لمو لا يقع به طلاق طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . واذن فلا يقع بشيء مما ورد في هذا السؤال طلاق . وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله تعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٨٥) طلاق المكره

المبادئ

١ - طلاق المكره غير واقع شرعا وقانونا .

٢ - الإكراه في حقيقة التشريعية لا بد أن يكون بلير يلجئ المكره ويحملة حملا على فعل ما كره عليه وإتيانه لخوفه من إيقاع ما هدد به وعدم احتماله إياه - وأن يكون المكره قادرا على إيقاع وتنفيذ ما هدد به .

٣ - إذا كره الزوج زوجته وهددها بالطلاق أن لم تبرئه من دين لها عليه لا يكون اكراها وإذا كرهها بضرب مثقف أن لم تبرئه كان اكراها .

٤ - الإكراه إذا كان بشيء جازر شرعا ومن حق المكره أن يفعله لا يعتبر اكراها وأن كان بشيء غير جازر شرعا وإيس من حق المكره أن يفعله كان اكراها .

سئل :

من السيد / محمود أحمد حلمي المقيم ٢ شارع ابن ثعلب بمطادين بالطلبو البيان الملحق به المتيد برقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ المتضمن أن زوجته رفعت عليه دعوى تطليق تحت تاليف أهلها الذين كثيرا ما يمتدون عليه حتى أصيب في إحدى هذه الاعتداءات بجروح مختلفة تحرر عنها محضر بوليس بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٧ وأنه ذهب إلى منزل أهل زوجته بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٠ لرؤية ابنه وشراء ما يلزمه . ولم تكن زوجته موجودة بالمنزل في هذا الوقت وغوجيء في نفس اليوم بلقاهم أبها له بخطف الطفل وسرقة مبلغ ماقتى جنيه من دولابها ولبغت الشرطة وقبضت القبلة عليه . ثم تجمع عليه بعد ذلك أهل زوجته وهددوه بلخيار أحد الطريقين - السير في إجراءات النيابة . لو تطليق زوجته . ونصت تاليف هذا الإكراه طلاق زوجته نظير

* المني : فضيلة الشيخ أحمد مريدي - مس : ١٠٣ م : ١٦٤ - الفريخ :
٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ م .

الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة وسجل بدفتر المأذون بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧ ، وفي البيان الملحق يقرر السائل انه لم يتلفظ بلفظ الطلاق وأنه وقع على الوثيقة على بياض . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى الطلاق الذى صدر منه تحت تأثير الإكراه والحكم الشرعى فى الطلاق الذى لم تصدر منه صيغته .

اجاب :

لا جدال فى ان طلاق المكره لا يقع طبقا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ التى تنص على انه « لا يقع طلاق السكران والمكره » والامتناء بحكم الدين والشريعة فى حادثة من الحوادث يجرى على أساس صحة الوقائع التى تضمنتها الحادثة ومطابقتها للواقع أو على أساس التسليم بظك الوقائع دون نظر الى الواقع . وفى هذه الحالة يجب ان تسلم الحادثة من شوائب الشك والغموض لئلا تترشح نفس المفتى الى ان المقصود هو معرفة حكم الله فى الحادثة موضوع السؤال . والسائل يقرر انه اكره على طلاق زوجته تحت تأثير التهديد بالسير فى الشكوى المقعدة ضده والتى اتهم فيها بخطف ابنه من مطلقة وسرقة مبلغ مائتى جنيه من دولاب والدته وأنه تعرض للقبض عليه وخلف من نتائج وآثار السير فى التحقيق ماوقع الطلاق مكرها . وقال ان الطلاق كان نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة ودون ذلك بالوثيقة الرسمية وقرر فى المناقشة ان المفاوضة تناولت موضوع حضلة ابنه من المطلقة واجور الحضانة والمسكن . وطلب بيان الحكم الشرعى فى الطلاق الذى صدر منه تحت تأثير الإكراه . ثم الحق استفتاءه بطلب آخر يقول فيه انه فى حادثة السؤال المشار اليها لم يصدر منه مطلقا لفظ « انت طلاق » كما ذكر المأذون فى وثيقة الطلاق . وأنه وقع على الوثيقة فى دفتر المأذون على بياض . وطلب بيان الحكم الشرعى فى هذا الطلاق الذى لم تصدر منه صيغته ولم يتلفظ بها مطلقا . والامر على هذا النحو فيه كثير من الغموض الذى يبعث على عدم الارتياح . فمستقل يقرر أولا ان الطلاق قد تم ولكنه تحت تأثير الإكراه والطلاق كما هو ظاهر كان نظير الإبراء ويعد مفاوضات تناولت فيها تناولت موضوع حضلة الابن واجور الحضنة والمسكن أى انه اخذ واعطى . ويبعد عادة ان يكون ذلك تحت تأثير وفى ظروف إكراه والجهاء . ثم يقرر السائل ثانيا . انه لم يتلفظ بصيغة الطلاق ووقع على الوثيقة على بياض . . ووثيقة الطلاق ورقة رسمية وتعتبر حجة على السائل فيما دون بها خاصا بالطلاق . وليس

من شأن المفتى ان يحقق الوقائع ويطلب الدليل على صحتها . وانما ذلك من شأن القضاء . ولكن من حق المفتى ان يطعن ويرتاح الى سلامة الحادثة التى يتحدث عن حكم الله فيها . . ولذلك نكتفى ببيان حكم طلاق المكره فى ذاته بقطع النظر عن الحادثة المعروضة وهل تحقق فيها اكراه او لا . وقد ذكرنا ان حكم الغائب صريح فى ان طلاق المكره لا يقع . على ان الاكراه فى حقيقته الشرعية لا بد ان يكون بأمر يلجئ المكره ويحمله حملا على فعل ما اكراه عليه واتيانه لخوفه من ايقاع ما هدد به وعدم احتماله اياه سواء كان ذلك فى النفس او فى المال او فى غير ذلك مما يوقع به ضررا ماديا او ادبيا لا يحمله على خلاف بين الفقهاء فى بعض الصور وليس هنا مجال تفصيله — ولا بد ان يكون المكره قادرا على ايقاع تنفيذ ما هدد به . وقد قرر فقهاء الحنفية ان الزوج اذا اكراه زوجته وهددها بالطلاق ان لم تبرئه من دين لها عليه لا يكون اكراها . واذا اكراهها بضرب متلف ان لم تبرئه من دين لها عليه كان اكراها . جاء فى الجزء الثالث من الفتاوى الخانية للامام قاضى خان « واذا اكراه الرجل امراته بضرب متلف لتصلح من الصداق او تبرئة كان اكراها لا يصح سلحها ولا ابرأها . وان اكراه الزوج امراته وهددها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالنسرى لا يكون اكراها » . وهذا ظاهر فى انهم فرقوا فى الحكم بين واقعتى اكراه صدرتا من الزوج لزوجته الاولى هدها فيها بضرب متلف وقد اعتبروها اكراها والثانية هدها فيها بطلاقها او بالتزوج عليها او بالنسرى ولم يعتبروها اكراها ولم ينفكوا العلة فى هذا الفرق . وليس هناك من فرق يظهر الا ان الاكراه فى الاولى كان بشئ غير جائز شرعا وليس من حق الزوج وهو الضرب المتلف . والثانية كان الاكراه بشئ جائز شرعا للزوج ومن حقه ان يفعله وهو الطلاق او التزوج على الزوجة . فالاكراه اذن اذا كان بشئ جائز شرعا ومن حق المكره ان يفعله لا يعتبر اكراها . وفى حادثة السؤال يقول السائل انه قد اكراه على طلاق زوجته تحت تأثير التهديد بالسرى فى اجراءات الشكوى المدعمة ضده والى انهم فيها بخطف ابنه من هذه المطلقة وسرقة مبلغ مائتى جنيه من دولاب والدته . ولا شك ان من حق أى انسان اعتدى عليه بالسرقة او غيرها ان يشكو المعتدى وأن يسير فى اجراءات شكواه فهو اذن تهديد بأمر جائز للهدد والمكره ومن حقه فلا يكون اكراها واذا فعل المكره ما هدد به وهو هنا طلاق زوجته يكون الطلاق واقعا وصحيحا لانعدام الاكراه شرعا . فالحادثة بالتطبيق لهذا الحكم لا اكراه فيها شرعا . ومما ذكر يعلم الجواب والله اعلم .

الموضوع

(٣٢٨٦) طلاق المعتوه

الجاءى

١ - طلاق المعتوه غير واقع لتقصان اهليته .

٢ - اشهاد الطلاق حجة فيما دون به ما لم يصدر حكم بإبطاله .

مسئل :

من السيدة حكمت مرسى على العالمة بمجلس مدينة المسنطة غربية
بطلبها المقيد برقم ٢٩٩ سنة ١٩٦٨ المتضمن ان السائلة تزوجت بالمذمو زكى
احمد محمد سالم الخطيب بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١ وان هذا الزوج معتوه بدليل
ان اشهر الورثة الصادر بوفاة والده وانحصال ارثه في ورثته جاء فيه
ما نصه :

وفى ابنه القاصر المعتوه زكى احمد محمد سالم الخطيب المولود فى
١٩٢٩/١/٣ كما انه بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٩ وكان سن الزوج المذكور اكثر من
الخامسة والعشرين سنة من عمره طلبت الوصية عليه من محكمة طنطا
الكفية الاحوال الشخصية فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ رفع الوصية عنه
وقد بحثت المحكمة هذا الطلب ونظرا لأن الثابت وقت حصر التركة ان
القاصر (معتوه) فقد قررت المحكمة نذب الطبيب الشرعى للكشف عليه للتأكد
من سلامة عقليته وحالته للتصرف والتعامل حتى يمكن النظر فى رفع الوصية
عنه وقد قام الطبيب الشرعى بالكشف عليه وقرر ان القاصر المذكور (بله)
ولا يدري عن املكه او غلته او التقود شيئا وانه يرى عدم رفع الوصية
عنه لهذه الحالة - وعليه فقد قررت المحكمة رفض طلب رفع الوصية عنه
لهذه الأسباب المشار اليها . وانه بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤ صدر اشهاد طلاق

المضى : فضيلة الشيخ احمد مريدى - س : ١٠٢ م : ٢٠٦ - التدقيق :
١٦ مايو سنة ١٩٦٨ م .

رقم ١٢٥٩٨ على يد ملتون ناحية بلكيم مركز السنطة . يتضمن ان القاصر المذكور طلق زوجته (السائلة) غلبيا طقة اولى رجعية وله مراجعتها مادامت في عته بغير اننها ورضاها . وتطلب السائلة ابداء رأى الشرع فيما اذا كان هذا القاصر المعتوه والذي ثبت من تقرير الطبيب الشرعى المنوه عنه سابقا انه ابله ولا يدري عن املاكه او غلتها او التقود شيئا . يجوز له الطلاق . وهل هذا الطلاق الذى صدر به الاشهاد المذكور صحيح شرعا مع وقوعه من شخص معتوه ابله او انه وقع غير صحيح شرعا ؟ .

اجاب :

تقرر السائلة ان زوجها الذى صدر منه الطلاق بالاشهاد المذكور معتوه . وما دام المطلق معتوها فالمقرر شرعا ان طلاق المعتوه لا يقع لنقصان الاهلية ولكن وقد حصل الطلاق باشهاد رسمى على يد موظف عمومى مختص باصداره وهو المأذون واشهاد الطلاق حجة فيما دون به ما لم يصدر حكم بابطاله . فلا بد لمن يهيم الامر وهى السائلة فى هذه الحالة ان ترنع الامر الى القضاء المختص وتتخذ الاجراءات القانونية اللازمة لابطال هذا الطلاق متى ثبت امام القضاء ان المطلق صدر منه هذا الطلاق وهو معتوه . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٨٧) كناية ظهار جرى العرف باستعمالها في الطلاق

المبادئ

- ١ - قول الزوج لزوجته (تبقى محرمة على زى أبى واخى لأخلصك)
من الفاظ الظهار التى جرى العرف باستعمالها في انشاء الطلاق .
- ٢ - من الفاظ المضارع التى غلب استعماله في الحال مرفوعة كلمة —
تبقى محرمة — فالعرف جرى باستعمالها في انشاء الطلاق في الحال فيقع
بها الطلاق .

سئل :

من السيد / محمد مبروك الصيفى ٦ حارة عبد الرحمن الدقاق
بلازاوية الحمراء بشبرا مصر بالطلب المقيد برقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨
المتمضمّن أن السائل حلف على زوجته بيمين الطلاق الآتية :

١ - اليمين الأول : قال لها (على الطلاق لازم تسافرى البلاد بكرة)
وقد وقع اليمين لأنها لم تسافر وقد ذهب الى عالم ورد اليمين .

٢ - اليمين الثاني : قال لها (على الطلاق لو تكلمى مع احد من عاقلنى
لأخلصك) وقد تكلمت ووقع اليمين ونهت الى عالم ورد اليمين وكان ذلك
من حوالى سبع سنوات . ثم حدثت بشجرة بينه وبين زوجته بعد ذلك
لانه كان قد امرها بشئ فلم تمقل لأمره فخرج عن شعوره وحلف على زوجته
اليمين الآتية .

٣ - اليمين الثالث : قال لها (على الطلاق تبقى محرمة على زى
أبى واخى لأخلصك) ويطلب السائل بيان الحكم الشرعى في هذه الايمان
وهل يجوز شرعا ارجاع الزوجة الى عصمته مع العلم بأن هذه الزوجة
مرزوقة من الزوج السائل بولد وهى حامل منه الآن في شهرها السابع .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد مريدى - س : ١٠٢ م : ٢٢٦ - الدقيق :
٢٥ يونيه سنة ١٩٦٨ م .

أجاب :

١ — عن اليمين الأول : وهى قول السائل لزوجته (على الطلاق لازم تسافرى البلد بكه) هذه الصيغة من قبيل اليمين بالطلاق واليمين بالطلاق لغو لا يقع به طلاق عملا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م .

٢ — عن اليمين الثانى : وهو قول السائل لزوجته (على الطلاق لو تكلمتى مع أحد من عائلتى لأخلصك) وهذه الصيغة من قبيل اليمين بالطلاق وهو لغو لا يقع به طلاق عملا بالقانون سالف الذكر فكأنه قال لها (على الطلاق لو تكلمتى مع أحد من عائلتى فأطلقك وقد تكلمت بالفصل ولم يطلقها) .

٣ — عن اليمين الثالث : وهو قول السائل لزوجته (على الطلاق تبقى محرمة على زى أمى وأختى لأخلصك) وهذه الصيغة مشتملة على فترتين الفترة الأولى هى قوله (على الطلاق) وهذه الصيغة من قبيل اليمين بالطلاق وهى لغو لا يقع به طلاق عملا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر والفترة الثانية هى قوله (تبقى محرمة على زى أمى وأختى لأخلصك) وهذه الصيغة من الفاظ الظاهر التى جرى العرف باستعمالها فى انشاء الطلاق وهى صالحة لهذا الاستعمال لاستعمالها على لفظ التحريم وكلمة تبقى محرمة على الى آخره هى من الفاظ المفسر التى غلب استعماله فى الحال عرفا فالعرف جرى باستعماله فى انشاء الطلاق فى الحال فينتج بها طلقة واحدة رجعية وكلمة لأخلصك هى تهديد بالطلاق فلا يقع بها طلاق . وبناء على ذلك كله يكون قد وقع على زوجة السائل طلقة واحدة رجعية بهذه الايمان الثلاثة ما لم يكن قد سبق له طلاقها بغير هذه الايمان . ويجوز للسائل مراجعة زوجته ان كانت لا تزال فى العدة بعد طلاقها باليمين الثالث وان كانت قد خرجت من العدة من هذا الطلاق جاز له ان يتزوجها بعقد جديد ومهر جديد بانها ورضاها . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٨٨) عبارة لا يقع بها طلاق

المبدأ

قول الرجل لزوجته — على الطلاق بالثلاثة مائتين على نمتى — من قبيل الحلف على نفى الزوجية القائمة بينها في الماضي وهو كائنا فيه فلا يقع الطلاق .

سئل :

من السيد / سعيد عبد المتجلى المقيم بالمعصرة البلاد شارع الجامع رقم ٤٢ حلوان بالطب المقيد برقم ٥٤٠ سنة ١٩٦٨ المتضمن انه وقع منه على زوجته الإيمان الآتية : الأول قال لها : « على الطلاق بالثلاثة مائتين على نمتى » وتكرر ذلك منه في نفس الوقت مرتين الثاني : قال لها « على الطلاق بالثلاثة مائتين على نمتى » . الثالث : قال لها « على الطلاق مائتين على نمتى ولا زوجتى » وطبق السائل الإعادة عن حكم هذه الأيمان .

اجاب :

جاء في الجزء الثالث من البحر الرائق شرح كثر الرثائق ص ٣٠٥ ما نصه « وتطلق بلمست لى امرأة أو لست لك زوجا ان نوى طلاقا ، يعنى وكان النكاح ظاهرا وهذا عند أبى حنيفة لأنها تصلح لانشاء الطلاق كما تصلح لانتكاه فبتعين الأول بالنية . وقال أبو يوسف ومحمد لا تطلق وان نوى لكتبه ودخل فى كلامه ما أتت لى بامراة وما أنا لك بزواج ولا نكاح بينى وبينك . وخرج عنه لم اتزوجك أو لم يكن بيننا نكاح ووالله ما أتت لى بامراة نفى هذه الالفاظ لا يقع وان نوى عند الكل . وقد عللوا عدم الوقوع بالاتفاق فى صورة الحلف على النفى بأنه ينصرف الى النفى فى الماضي وهو كذب بيقين فلا يقع طلاق بالاتفاق . والأصل ان نفى النكاح أصلا لا يكون طلاقا بل يكون جحودا ونفى النكاح فى الحال يكون طلاقا اذا نوى وما عداه

✽ المتن : فضيلة الشيخ احمد هريدى — ص : ١٠٣ م : ٢٧٤ — الصريح :
٤ سبتمبر سنة ١٩٦٨ م .

فالصحيح انه على هذا الخلاف قيد بالنية لانه لا يقع بدون النية اتفاقا «
 وطبقا للنصوص المذكورة تكون الصيغ الواردة بالسؤال من قبيل الحلف
 على نفى الزوجية الحاصلة بين السائل وزوجته التي على عصيته وعقد
 نكاحه ولا يقع باى منها طلاق على زوجة السائل وان نواه لانه حلف على
 نفى الزوجية القائمة في المضى وهو كاذب فيه . فلا يقع طلاق بالاتفاق بين
 الامام وصاحبيه بناء على النص المتقنن . وكون الحلف بصيغة الطلاق لا اثر
 له لانه حلف على نفى الزوجية وهو كذب كما قلنا . ومما ذكر يعلم الجواب
 عن السؤال ، وعلى السائل ان يتقى الله في دينه وزوجته واولاده ويمتنع
 عن التلفظ بهذا اللفظ والله اعلم .



الموضوع

(٢٢٨٩) طلاق معلق بكفاية من كفايته

المبدأ

قول الزوج لزوجته (ان لم تشتغلي وتساعدينى على المعاش ما تكونى لى على نمة) من قبيل الطلاق المعلق على شرط فى المستقبل بكفاية من كفايته التى جرى عرف الناس فى استعمالها فى الطلاق المعلق على شرط ويرجع فيه الى قصد الحالف وغرضه .

سئل :

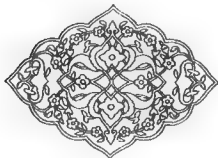
من السيد / غزرى عبد الضاح الحو المقيم بنواج مركز طنطا غربية بالطلب المقيد برقم ١٩٦٩/١٩٧ المتضمن انه حلف على زوجته الايمان الآتية : قال لها « ان مااشتغلتى ما تكونى على نمة » . وكان ذلك فى حالة غضب . ٢ - قال لها « ان لم تشتغلى وتساعدينى على المعاش معى ما تكونى لى على نمة » ٢ - تناقش معها وحصل بينه وبينها مشادة كلامية بخصوص المعيشة فقال لها « انت قاعدة فيه مايتيش على نمتى » . وطلب السائل الإفادة عن الحكم اقرعى .

اجلب :

الصفتان الاولى والثانية وهما قول السائل لزوجته بالصيغة الاولى « ان ما اشتغلتى ما تكونى لى على نمة » وقوله لها بالصيغة الثانية « ان لم تشتغلى وتساعدينى على المعاش معى ما تكونى لى على نمة » كلاهما من قبيل الطلاق المعلق على شرط فى المستقبل بكفاية من كفايته التى جرى عرف الناس فى استعمالها فى الطلاق المعلق على شرط . ويرجع فيه الى قصد الحالف وغرضه . فان كان قصد السائل بهاتين الصيغتين وقوع الطلاق عند حصول المعلق عليه وقع بكل صيغة منهما طلاق رجعية . أما

* المتن : بعبارة الشيخ احمد حريدى -- م : ١٠٢ م : ٣٩٢ - الترخيخ :
٦ ربيع ثان سنة ١٢٨٩ هـ - ٢١ يونيه سنة ١٩٦٩ م .

ان كان لا يقصد وقوع الطلاق بل مجرد حملها على العمل والتكسب فلا يقع
 باى منهما طلاق سواء حصل المحلوف عليه او لم يحصل تطبيقا للقانون رقم
 ٢٥ سنة ١٩٢٩ . اما الصيغة الثالثة وهى قوله « انت قاعدة ليه متنبش
 على زمتى » فهى من قبيل نفى الزوجية الحاصلة بين السائل وزوجته التى
 على عصمته وعقد نكاحه ولا يقع بها طلاق على زوجة السائل وان نواء
 لانه نفى للزوجية القائمة فى الماضى وهو كاذب فيه . وعلى ذلك فان لم يكن
 السائل قد قصد ايقاع الطلاق بالصيغتين الاوليين . فلا يكون قد وقع على
 زوجته بالصيغ الواردة بالسؤال طلاق . اما ان كان قد قصد وقوع الطلاق
 عند حصول الملاق عليه فانه يقع بالصيغة الاولى الطلاق الاول الرجعى ان
 لم يكن مسبوقا بغيره وبالصيغة الثانية الطلاق الثانى الرجعى ويحل له ان
 يراجع زوجته بالقول او الفعل ان كانت لا تزال فى عدته او ان يعيدها الى
 عصمته بعقد ومهر جديدين بانئنها ورضاها ان كانت قد خرجت من العدة .
 ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٢٩٠) رسول بطلاق

الجسادي

١ - الرسول بالطلاق معبر وسفير للمطلق فهو ناقل للكلام لا منشئ
بخلاف الملك والوكيل .

٢ - الولد الذي حمل رسالة أبيه الى امه بقوله : قل لأك انت
طالق ثلاثا - سفير لأبيه ومعبر بعبارة فكان أباه قال لزوجته (انت طالق
ثلاثا) .

سئل :

من السيد / احمد سعيد عباس بالطلب المتيد برقم ٢٢٠
لسنة ١٩٦٩ المتضمن :

١ - انه كان يعمل بالحقول ولم ترسل له زوجته الطعام وقابل ابنه
الأكبر وقال له أمك في البيت فلجأ بالاجاب فقال له قل لها « انت
طالق ثلاثا » .

٢ - ثم كان مريضا وحدثت منازعة بينه وبين زوجته فقال لها « انت
طالق ثلاثا » .

٣ - له ابن يتبول على فراشه فقال لزوجته « انت طالقة وكرر هذا
اللفظ ثلاث مرات . ثم طرد زوجته من المنزل لوقوع ثلاث طلقات متتالية
كما جاء بالسؤال . وطلب السائل بيان الحكم اقترعى فيها صدر منه .

اجاب :

اولا : عن الطلاق الاول : جاء في الدر المختار الجزء الثاني ج ٧٣١ ان
انواع تفويض الطلاق ثلاثة . تفويض وتوكيل ورسالة . وعلق ابن عابدين

* المتى : فضيلة الشيخ احمد مريدي - ص : ١٠٢ م : ٣٦٤ - الدررخ :
٦ ربيع ثان سنة ١٢٨٩ هـ - ٢١ يونيو سنة ١٩٦٩ م .

على القسم الثالث « وهو الرسالة » فقال : اذا قال لرجل اذهب الى فلانة
وقل لها ان زوجك يقول لك اختارى . فهو ناقل لكلام المرسل لا منشئ
لكلامه بخلاف المالك والوكيل لأن الرسول معبر وسفير . وطبقا لهذا النص
يكون الولد الذى حمل رسالة ابيه الى والدته بقوله « قل لآبك انت طالق
ثلاثا » يكون هذا الولد سفيرا لابيه ومعبرا بعبارة ابيه ولكن اياه قال
لزوجته « انت طالق ثلاثا » فيقع الطلاق بهذه العبارة . وبما ان القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قضى بان الطلاق المقترن بعدد لفظا او اشارة يقع
واحدة . ويقع رجعيًا في غير الاحوال المنصوص عليها في القانون فتقع في
هذه الحادثة طلاق واحدة رجعية وبما انه لم تسبقها طلقات اخرى فتكون
الاولى ثانيا : وفي الحادثة الثانية — وهى قول السائل لزوجته « انت طالق
ثلاثا » تقع على الزوجة طلاق ثانية رجعية لما ذكرنا — ثلاثا : وفي الحادثة
الثالثة وهى قول السائل لزوجته « انت طالقة » وكرر هذا اللفظ ثلاث مرات
في مجلس واحد او متتابعًا في النطق — تقع على الزوجة الطلاق المكمل
للاثلاث . وبها تبين منه زوجته ببينة كبرى لا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجا غيره نكاحا صحيحا شرعا ويدخل بها الزوج الثانى دخولا حقيقيا ثم
يطلقها او يموت عنها وتنقضى عدتها منه شرعا . وما ذكر يعلم الجواب
عما جاء بالسؤال . والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٢٣٩١) لا يقع طلاق مع وجود خلل في الأموال والأعمال

المبدأ

الأموال والأعمال الصادرة من الزوج الجارية على غير علمه تدخله في نطاق من ينطبق عليه الخلل في تصرفاته وأعماله فلا يقع طلاقه وإن كان يعنى ما يقول .

مسئل :

من السيدة مديحة فتحى يوسف المقيمة ٢ شارع على بدر بالقرعة البولاقية بشبرا بالطلب المقيد برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٩ المتضمن أن مشاجرة نشبت بينها وبين زوجها حلف عليها أثناءها بقوله « أنت طالق » وتكرر هذا اليمين أكثر من عشر مرات . وكان يخلل لفظ « أنت طالق » تصرف معين منه . شتم أو تمزيق ملابس أو تكسير أشياء . وإن الفترة بين الطلقة والأخرى تقدر بحوالى خمس دقائق أو أكثر أو أقل ثم كتب على الحائط « طلاقه بالثلاثة » وكتبها مرة أخرى في أقرار مكتوب . وتقول السائلة أن زوجها حين تلفظ باليمين الطلاق المتوعد عنها كان شاربا قدرا من الخمر ولكنه لم يفقهه وعيه . وطلبت السائلة الإفادة عن الحكم الشرعى .

لجواب :

ظاهر من سرد الوقائع التى ذكرتها السائلة بالسؤال انه كانت تتخلل الفاظ الطلاق أثناء المشاجرة . شتم أو تمزيق ملابس أو تكسير أشياء من زوجها المطلق . وهذه الأمور تدخله في نطاق من ينطبق عليه الخلل في تصرفاته وأعماله . وهى الحالة الثانية من حالات الغضب التى لا يقع فيها الطلاق وإن كان يعنى ما يقول . ومما يؤكد الخلل في تصرفات الحالف كتابته

✻ المتن : غيبة الشيخ لحد هريدى - م : ١٠٢ م : ٤١٥ - الترخي :
مرة جلدى الأولى سنة ١٢٨٩ هـ - ١٥ يولييه سنة ١٩٦٩ م .

على الحائط والاطرار الذى كتبه على الورقة . لوقوع هذه التصرفات
جميعا فى وقت واحد الامر الذى يدل على انه كلن فى الحالة المشتر اليها .
وعلى ذلك فلا يتبع بالايمن التى صدرت من الحالف اثناء المشاجرة . والخلل
فى اقواله وانعاله على الوجه الذى ورد بالسؤال طلاق على الزوجة السائلة
متى كلن الحال كما ذكر بالسؤال . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .
والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٩٢) صيغة ظهار صريحة

المبادئ

- ١ - قول الزوج - زوجتي فلانة على كظهر امي - صيغة ظهار شرعى صريحة فلا تصلح للاستعمال فى انشاء الطلاق .
 - ٢ - الظهار يحرم على الزوج قربان زوجته او الاستمتاع بها باى وجه من وجوه الاستمتاع حتى يكفر .
 - ٣ - كفارة الظهار خاليا صيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا .
 - ٤ - اذا كفر المظاهر عن ظهاره حل له قربان زوجته والاستمتاع بها .
 - ٥ - اذا عاشر المظاهر زوجته قبل ان يكفر لحقه الاثم ولا يلحق زوجته بذلك المباشرة طلاق .
- سئل :

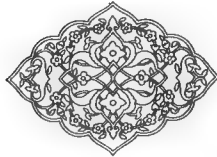
من السيد / عبد الغفور المحمدي بكر بالطالب المقيد برقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٩ . المتضمن ان شخصا ذهب الى المأثون وقال له ان زوجتي فلانة على كظهر امي وطلب منه اثبات هذه الصيغة فى دفتره ولكن المأثون لم يقبل ذلك منه وقال له ان الظهار لا يقع به طلاق . وطلب السائل الافادة عما اذا كانت الصيغة المذكورة يقع بها طلاق على زوجة الخالف ام لا ؟ .

اجاب :

الصيغة المذكورة بالسؤال وهى قول الزوج « زوجتي فلانة على كظهر امي » ليست من صريح الفاظ الطلاق ولا من كتاباتها ومن ثم لا تصلح

* الفتى : نفيلة الشيخ احمد هريدى - م : ١٠٢ م : ٤٧٠ - الترخيخ :
١ رمضان سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩ م .

للاستعمال في انشاء الطلاق . وانما هي صيغة ظهار شرعى صريحة ،
وحكمه انه يحرم على الزوج قرين زوجته او الاستمتاع بها باى وجه من
وجوه الاستمتاع كما يحرم على زوجته ان تمكته من ذلك . حتى يكثر
الكفارة التى ورد بها القرآن الكريم وهى احد انواع ثلاثة مرتبة على ما جاءت
به الآية وهى قوله تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا
فتمحرير رقبة من قبل ان يتمسكوا بكم توعظون به والله بما تعملون خبير .
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتمسكوا فمن لم يستطع
فلطعام ستين مسكينا » الآية . فاذا ما كثر المظاهر عن ظهاره على الوجه
المذكور في الآية الكريمة فلهه حينئذ يحل له قرين زوجته والاستمتاع بها
ويلحقه الاثم شرعا اذا عاشرها معاشرة الزوجية قبل ان يكثر . وان كان
لا يلحقها بذلك القرين طلاق . والواجب عليه التوبة والاستغفار . ومما ذكر
يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٩٣) توقيع الزوج على ورقة فيها طلاق

المبسدا

توقيع الزوج على ورقة قدمت اليه بان زوجته طالقة فان كان صادقا في اقراره طلقت منه زوجته قضاء وديلة وان كان كاذبا فيه صدق ديانة لا قضاء .

مسئل :

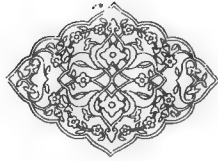
من الحاج على دولي بالطلب المقيد برقم ٦٥٣ لسنة ١٩٦٩ المتضمن ان خلافا حدث بين زوجين عانت على اثره الزوجة الى منزل والدتها . وبعد مدة ذهب اعمام هذه الزوجة الى زوجها ويدهم ورقة مكتوب فيها « انتك طالقة ثلاث مرات » وطلبوا منه التوقيع عليها . وبعد تردد من الزوج والحاج من اعمام زوجته وقع عليها الزوج وظل الزوجان كل منهما بعيدا عن الآخر مدة طويلة حتى انتقضت عدة هذه الزوجة . وطلب السائل الاخلاء عن الحكم لشرعى .

اجاب :

توقيع الزوج على الورقة التي قدمها له اعمام زوجته بان زوجته طالقة ثلاث مرات يعتبر اقرارا منه بطلاق زوجته . فان كان صادقا فيه وقع به طلاق واحدة رجعية طبقا للمعمول به في الجمهورية العربية المتحدة . فقد نصت المادة رقم ٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على ان الطلاق المقترب بمعد لفظا او اشارة لا يقع الا واحدة . اما ان كذب الزوج نفسه في هذا الاقرار فان طلاقه يقع قضاء لا ديانة . جاء في تنقيح الفتاوى الحامدية (سئل في رجل سئل عن زوجته فقال انا طلقته . والحال انه لم يطلقها بل اخبر كاذبا بما الحكم . ولجاب لا يصدق قضاء ويدين فيما بينه

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد مريدى - س : ١٠٣ م : ٢٧٤ - الترخ : ١ رمضان سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩ م .

وبين الله تعالى) وفي البحر الإقرار بالطلاق كالتبا يقع قضاء لا ديانة ، وبمنزله
أنهى الشيخ إسماعيل والعلامة الأخير الرملى ، وعلى ذلك يكون قد وقع
على الزوجة المسئول عنها طلاق واحد رجمى قضاء وحياته إذا كان الزوج
مستحقاً في إقراره . أما إذا كان كالتبا فيه غايضا يقع عليها طلاق واحد
رجمى في القضاء ولا يقع عليها شيء فيما بينه وبين الله تعالى . وبما أن
المسائل يقرر أن هذه الزوجة قد انتقضت عدتها . فيبطل للزوج أن يراجعها
ويعيدها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين بأذنها ورضاها . ومما ذكر يعلم
الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٣٣٩٤) ظهار بالكنية

المبادئ

١ - قول الرجل لزوجته - تحرمى على - نلويًا الظهار كان مظاهرا
ويجب عليه خاتما صيام شهرين متتابعين فإن عجز فإطعام ستين مسكينا
ويحرم عليه الاتيان لزوجته ودواعيه حتى يكثر .

٢ - الطلاق المعلق لا يقع به طلاق الا اذا قصد به الطلاق عند
حصول المعلق عليه - والا لم يستطع الحالف بعد حلفه تحديد نيته طبق
عليه ارجح الأقوال من مذهب الإمام أبى حنيفة ولا يطبق عليه القانون .

سئل :

من السيد / محمد محمد سليمان - بالقلب المتيد برقم ٥٤
لسنة ١٩٨٦ المتضمن انه حلف على زوجته ايها الطلاق الآتية :

اولا : قال لها (انت طلاق) ثم راجعها بالفعل في العدة .

ثانيا : قال لها (تحرمى على) وكانت نيته تتجه الى ايقاع الظهار
وليس الطلاق لانه ان الظهار يتحقق بهذا اللفظ .

ثالثا : قال لها ذات مرة (تكونى طلاق لو رعت الحرسه) واستجابت
ولم تذهب الا بعد ان اذن لها ولا يدري لكان هذا للتهديد ام يقصد الطلاق .

رابعا : قال لها (تكونى طلاق لو دخلت بلب الشغل) وكانت نيته
التهديد . وتوجهت هي الشغل دون ارادته . وطالب بيان الحكم الشرعي
لكل ما صدر منه ؟ .

❦ المني : فضيلة الشيخ محمد مجاهد - م : ١٢٠ م : ٢٠٩ - التاريخ :
٢٦ رجب سنة ١٤٠٦ هـ - ٦ ابريل سنة ١٩٨٦ م .

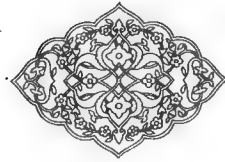
اجاب :

اولا : قول السائل لزوجه في المرة الاولى (انت طالق) من قبيل الطلاق الصريح الذي يلحق المرأة بمجرد التلفظ به بدون حاجة الى نية ويتم به طلاقه اولى رجعية .

ثانيا : قوله لها بعد ذلك (تحرمي على) قلصدا الظهار : نفيد بانه قد ورد في فتح القدير ج ٣ ص ١٩٦ ما نصه (واذا قال لامراته « انت على حرام » سئل عن نيته فان قال — اردت الكذب فهو كما قال لانه نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق في القضاء لانه يمين ظاهرا) وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة باثثة الا ان بنوى الثلاث ، وان قال اردت الظهار فهو ظهار وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ليس بظهار لانعدام التشبيه بالحرمة وهو الركن فيه ، ولهما ان اطلاق الحرمة وفي الظهار نوع حرمة والمطلق يحتل المقيد . وقال في الشرح (وفي جوامع الفقه نقل عن محمد انه ظهار اذا نوى به الظهار على ما عرف النقل به عنه ولهما انه اطلاق الحرمة . الخ) حاصله ان الحرمة اعم من الحرمة التي هي ظهار او لا والاعم يحتسل الخصوصية فتية الظهار نيته محتال كلامه لا نية خلافا ظاهرة فيصدق قضاء) . وعلى ذلك : فنقول السائل كنت اقصد الظهار يصدق في هذا القول طبقا لما سبق بيانه ويكون عليه كفارة ظهار وهي (ثلاثة انواع مرتبة احدها) عتق رقبة مؤمنة وهي غير ممكنة الآن لتكون كفارته صيام شهرين متتابعين بحيث يصوم ستين يوما او يصوم شهرين بالهلال بدون ان يفطر يوما واحدا منها فان افطر يوما بعذر او بغير عذر استأنف الصوم من جديد وكذا لو جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا او نهارا عامدا او ناسيا استأنف الصوم ايضا على الصحيح فمن عجز عن صيام شهرين متتابعين فكفارته اطعام ستين مسكينا بنية الكفارة : كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير او قيمة ذلك . والصاع : قدحان وثلاث بالكيل المصري فان غداهم وعشاهم جائز قليلا كان ما اكلوا او كثر . هذا ويحرم على المظاهر اتيان زوجته او مسها او تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعود حتى يكفر لقوله عليه الصلاة والسلام للذي واقع زوجته في ظهاره قبل الكفارة استغفر الله ولا تمد حتى تكفر .

ثالثا : لما قوله لها (تكوني طالق لو رحت المدرسة) فهو من قبيل

اليمين المعلق والطلاق المعلق لا يقع به الطلاق الا اذا قصد به الحالف الطلاق عند حصول المعلق عليه اما اذا كان غرض الحالف به التخويف والتهديد فلا يقع به الطلاق عملا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض احكام الاحوال الشخصية المأخوذ من افعال بعض فقهاء المسلمين وبما ان السائل يقول انه لا يستطيع الجزم بنيته هل كان يقصد الطلاق ام يقصد تهديد زوجته فانه لا يطبق عليه هذا القانون ويطبق عليه ارجح الاقوال من مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه طبقا للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيقع عليه بهذا اليمين طلاق ثانية رجعية . اما قوله لها في المرة الرابعة (تكونى طلاق لو دخلتى بلب الشفل) قاصدا التهديد فلا يقع بهذا اليمين طلاق ولو ذهبت الى العمل لانه طلاق معلق على فعل شئ وقصد به التهديد فقط فلا يقع به طلاق عملا بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المذكور . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .



من أحكام الرجعة والعدة

الموضوع

(٢٢٩٥) دعوى الرجعة من الزوج بعد وفاة زوجته

المبادئ

١ - للزوج حق مراجعة زوجته الى عصمته ملائمت في عدته من طلاق رجعى - وتكون الرجعة بالفعل كما تكون بالقول .

٢ - اذا ثبت مراجعة الزوج لزوجته قولاً او فعلاً صحت الرجعة شرعاً وترتب عليها جميع الآثار المترتبة على النكاح الصحيح ملائمت في عدته .

٣ - اذا تكررت المصلحة مراجعة الزوج لها كان عليه عبء اثباتها بطرق الاثبات المشروعة .

٤ - اذا ثبت ان الزوج قد راجع زوجته الى عصمته قبل انقضاء عدتها منه ثم ماتت وهى على عصمته فانه يكون ضمن ورثتها .

مسائل :

من محمد فريد السيد المقيم بشلح بمشق رقم ٧٠ بصر الجديدة بطلبه المتضمن ان المرحومة هاتم خليفة تزوجها شخص على ان تكون عصمتها بيدها وانها طلقت نفسها منه طلاقاً واحداً رجعيًا منذ سبعة عشر عاماً ثم توفيت في سنة ١٩٥٥ عن بنتها وابن اخيها الشقيق فقط وان هذا الشخص ادعى انه راجعها الى عصمته بعد هذا الطلاق وانها توفيت وهى على عصمته وطلب السائل بيان اذا كانت دعوى الرجعة تسمع من هذا المطلق بشرى وثيقة رسمية او لا تسمع وهل له حق الارث في تركتها بمصد وفاتها او لا .

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص : ٨٢ م : ١٨٧ - الطرخ :
اول جمادى الاولى سنة ١٣٧٧ هـ - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م .

اجاب :

بان المنصوص عليه شرعا ان الطلاق اذا كان رجعيا جاز الزوج مراجعة زوجته الى عصمته مادامت في عدته ولا تنوقف صحة مراجعتها على اذنها ورضاها لان الرجعة كما تكون بالقول تكون بالفعل فاذا قال الرجل لمطلقته طلاقا رجعيا راجعتك الى عصمتي او فعل معها ما يؤيد ذلك القول صحت الرجعة شرعا وترتب عليها جميع الآثار المترتبة على النكاح الاصلى مادامت في عدته فاذا حصل انكارها فعليه اثباتها بطرق الاثبات المشروعة ولا يقتصر الاثبات على المسوغ المنصوص عليه في المادة رقم ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤١ لان ذلك خلص بدعوى الزوجية ابتداء اما الرجعة فان الحكم فيها يكون طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وهو ما قررناه وبناء على هذا يمكن القول بأن هذا الشخص يملك دعوى رجعة هذه المتوفاه بعد هذا الطلاق الرجعى ولا يتوقف سماعها منه عند الإنكار على وثيقة رسمية فاذا ثبت انه راجعها الى عصمته قبل انقضاء عدتها منه شرعا ثم ماتت وهى على عصمته فانه يكون زوجها وورثها اذا ماتت فان كان لها فرع وارث كما جاء بالسؤال فله الربع فرضا ولينتها النصف فرضا ولابن أخيها الشقيق الباقي تركتها تعصيا واذا لم يثبت الرجعة شرعا فليس له حق الارث وتنقسم تركتها بين ورثتها للبنات النصف فرضا ولابن أخيها الشقيق النصف الباقي تعصيا وهذا اذا لم يكن لها فرع يستحق وصية واجبة ولم يكن لها وارث آخر والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٣٣٦٦) معتدة حيض طرا عليها الإياس

المبادئ

١ — المعلقة اذا لم تكن حاملا وكانت من نوات الحيض فعدتها ان ترى الحيض ثلاث مرات كوامل واذا لم تكن من نوات الحيض فعدتها ثلاثة اشهر كاملة .

٢ — من كانت من نوات الأقراء ورات الحيض مرة او مرتين قبل سن الإياس ثم بلغت هذه السن فإن عدتها تتحول الى الأشهر .

٣ — سن الإياس خمس وخمسون سنة ويشترط للحكم بالإياس ان ينقطع الدم سنة اشهر كاملة .

٤ — المرأة آمنة في حق نفسها فيما نخبر عنه من انقطاع الدم عنها من عنده .

سئل :

من السيد / محمد عبد الخالق حسيب المقيم بحارة نجم الدين
٧ قسم السيدة مصر بالطلب المقيد برقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٣ ان امرأة من مواليد ١٩٠٧/٢/٩ طلقت في ٣ مارس سنة ١٩٦٢ واقترت بان الحيض كان يأتيها كل شهر مرة قبل الطلاق وبعد الطلاق بشهر انقطع الحيض عنها بعد ذلك وكشف عنها طبيا بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤ وجاء في التقرير الطبي ان سنها ٥٠ او ٥٠ سنة وان الحيض انقطع عنها منذ عام وطلب السائل الإفادة عن الحكم الترمي في احتساب العدة هل تكون بالحيض ام بالأشهر ومتى تبدأ العدة وهل يعول على تقرير الخبير شرعا ام لا ؟ .

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي — مس : ١٠٠ م : ١٢ — التاريخ :
٢٦ يونيه سنة ١٩٦٣ م .

اجاب :

المصوص عليه شرعا ان المطلقة اذا لم تكن حايلا وكثت من نوات
الحيض تمتد برؤية الحيض ثلاث مرات كوامل فلذا لم تكن من نوات الحيض
بان كانت صغيرة او ابسة وهى التى انتقطعت علاقتها لكبر سننها فعدتها
ثلاثة اشهر كاملة . ومن كثت من نوات الاقراء ورات الحيض مرة او مرتين
قبل سن الاليس ثم بلغت هذه السن فان عدتها تتحول الى الاشهر
فتستأنفها بثلاثة اشهر . وسن الاليس خمس وخمسون سنة عند الجمهور
وعليه الفتوى لكه يشترط للحكم بالاليس فى هذه المدة ان ينقطع عنها الدم
مدة طويلة وهى ستة اشهر فى الاصح ولا يشترط ان يكون انتقطاع
الدم ستة اشهر بعد مدة الاليس فى الاصح حتى ولو كان ينقطعا قبل
مدة الاليس ثم تمت مدة الاليس وطلقها زوجها يحكم بلياسها وتمتد بثلاثة
اشهر . وفى حادثة السؤال تقرر المطلقة انها كثت ترى الحيض كل شهر
قبل الطلاق وراته مرة بعد الطلاق ثم انتقطع عنها فلا يحكم بلتها ابسة وقت
الطلاق وان تجاوزت الخمس والخمسين لعدم تحقق الشرط وهو انتقطاع
الدم عنها مدة طويلة وهى ستة اشهر وانما طرا عليها الاليس وهى معتدة
حيض فيحكم بلياسها بعد انتقطاع الدم عنها ستة اشهر وتبدأ عدتها بالاشهر
بعد ذلك والمدة فى ذلك باخبارها لان ذلك لا يعرف الا من جهتها وهى ابينة
فيما تخبر به فى حق نفسها ولا يعول على قول الطبيب بتحديد السن متى
كان معروما كما فى حادثة السؤال ولا فى معرفة الحيض والمدة لان ذلك
لا يعرف الا من جهة المرأة نفسها كما هو مقرر شرعا وبهذا علم الجواب
عن السؤال والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٢٣٩٧) اثبات سن الأيأس

المبادئ

١ - سن الأيأس خمس وخمسون سنة ويشترط للحكم بالأيأس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها ستة أشهر .

٢ - لا يشترط انقطاع الدم مدة ستة أشهر بعد مدة الأيأس ولو انقطع قبل مدة الأيأس هذه المدة ثم تمت مدة الأيأس حكم بإيأسها واعتدت بالأشهر .

٣ - إذا قررت المطلقة أنها لازالت في العدة وانها ترى الحيض فلا يحكم بإيأسها وقت الطلاق وإن تجاوزت الخمس والخمسين سنة والمبرة في ذلك بأخبارها وهي أمينة فيما تخبر به في حق نفسها .

٤ - لا يعول على قول أهل الخبرة في معرفة الحيض والعدة لأن ذلك لا يعرف إلا من جهة المرأة نفسها .

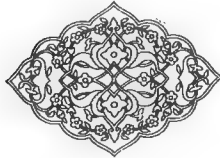
سئل :

من السيد الأستاذ أميل شمس المحامي بطلبه المقيد برقم ٧٢١ لسنة ١٩٦٧ المتضمن أن رجلاً طلق زوجته طلاقاً أولياً رجعية بتاريخ ١٩٦٢/٦/٤ وقد توفي هذا الزوج المطلق بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٢ وأن هذه الزوجة المطلقة رجعية تطلب بمرأتها في تركه زوجها المتوفى المخور تأسيساً على أنها لازالت في العدة من ذلك الطلاق الرجعي ولها ترى الحيض . وقرر السائل أن هذه المطلقة تبلغ من العمر سبعين سنة ولكن ليس لها شهادة ميلاد . وطلب السائل بيان الطريق لإثبات سن الأيأس . وهل يؤخذ بقولها أو برأي أهل الخبرة وما هو الطريق الشرعي لبيان كونها أيأس من عدمه ؟ .

* المحامي : فضيلة الشيخ أحمد عيسى س : ١٠٢ م ١٤٤٠ - التاريخ ٢٧ يناير ١٩٦٨م .

اجاب :

النصوص عليه شرعا ان سن الایس خمس وخمسون سنة عند الجمهور وعليه الفتوى لكنه يشترط للحكم بالایس في هذه المدة ان ينقطع عنها الدم مدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح ولا يشترط ان يكون انقطاع الدم ستة أشهر بعد مدة الایس في الأصح حتى لو كان منقطعا قبل مدة الایس ثم تمت مدة الایس وطلقها زوجها يحكم بلیسها وتعتمد بثلاثة أشهر. وفي حادثة السؤال يقرر السائل ان هذه الزوجة المطلقة تقرر انها لازالت في العدة وانها ترى الحيض فلا يحكم بلیسها وقت الطلاق وان تجاوزت الخمس والخمسين سنة لعدم تحقق الشرط وهو انقطاع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة أشهر والعبرة في ذلك بالخبرها لان ذلك لا يعرف الا من جهتها وهي أئينة فيما تخبر به في حق نفسها . ولا يعول على قول اهل الخبرة في معرفة الحيض والعدة لان ذلك لا يعرف الا من جهة المرأة نفسها كما هو مقرر شرعا وقول اهل الخبرة في تقدير السن وان كان معتبرا عند عدم الحليل الا انه غير معتبر في معرفة الحيض والعدة لان ذلك لا يعرف الا من جهة المرأة كما ذكرنا . وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله تعالى اعلم .



الموضوع

(٢٣٩٨) اثر الرجعة بعد طلاق رجعى

المبادئ

١ - الطلاق الرجعى لا يرفع الحل ولا يزيل الملك الذى ثبت بمقد
النكاح .

٢ - اذا راجع الزوج زوجته قبل انقضاء عدتها صحت الرجعة وليس
من شروط صحتها اعلام التروجة بها او رضاها .

٣ - يستحب اعلام التروجة بالرجعة لدفع الالتباس وللتحرز من
التسبب فى ايقاعها فى زواج محرم .

٤ - اذا تزوجت المرأة من آخر بعد مراجعة زوجها الاول لها كان
زواجها من الآخر باطلا شرعا لا تقترب عليه آثاره الشرعية .

سئل :

من السيدة / عطيات حسن ابو الحسن بالطلب المتيد برقم
١٩٦٩/٥٢٩ المتضمن انها كانت زوجا لمن يدعى خلفا محمد اسماعيل
منذ ثلاث سنوات طردها زوجها من منزل الزوجية هى وولديها ثم طلقها طلقه
اولى رجعية بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٥ فرفعت عليه دعوى نفقة وحصلت ضده
على حكم بها واعلنته بحكم النفقة وعارض فيه مطلقها المنكور بتاريخ
١٩٦٨/٣/٢٨ واعتبرت معارضة كمن لم تكن ولا عسره وعدم قدرته على
دفع النفقة حكم عليه بالحبس بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٢ وبعد هذا التاريخ
الطويل من وجودها فى منزل والدها تقدم لخطبتها من يدعى على
محمد ابو سلامة فوافقت واهلها على هذا الزواج . ثم تقدمت
لشرطة عين شمس بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢ فحورت مذكرة لطلبها

* المتى : مشيلة الشيخ أحمد هريدى - ص : ١٠٢ م : ٤٦٠ - التاريخ :
١١ نوفمبر سنة ١٩٦٩ م .

من أجل أن يحضر ويتسلم ولديه تزواجهما بسزوج آخر . وفعلًا حضر وتسلم الولدين ووقع باستلامهما وعلمه بسواجي من غيره . ثم تزوجت بمن خطبها بتاريخ ١١/٧/١٩٦٩ وبعد دخولها بسزوجها فوجئت باستدعائها للبوليس وهناك علمت بأن مطلقها كان قد أعادها إلى عصمته غيبيا بتاريخ ٥/١١/١٩٦٧ . وتقول السائلة أنها لم تكن تعلم هي أو والدها أو أحد من أهلها بهذه الرجعة ولم يرد لها أخطار رسمية أو شفوية من مطلقها أو من الجهة الرسمية كما أن مطلقها حين تسلم الولدين لم يعترض على زواجهما . وطلبت السائلة الإفادة عن الحكم الشرعي .

اجاب :

المقرر شرعا ان الطلاق الرجعي لا يرتفع الحل ولا يزيل الملك الذي ثبت بعقد النكاح واثره انها هو نقصان عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته . فاذا راجع الزوج زوجته قبل انقضاء العدة فقد صحت الرجعة . ولا يشترط في الرجعة اعلام الزوجة بها لان استدامة ملك الزواج حق الرجل وحده مادام هذا الملك لم يزل بعد لكن يستحب اعلامها بها لدفع الالتباس وللتحرز من التسبب في ايقاع المرأة في زواج محرم فانها اذا لم تعلم بالرجعة ثم انتهت مدة العدة فمقتتزوج برجل آخر على حين انها في عصمة الزوج الاول . كما لا يشترط في الرجعة أيضا ان تكون برضا المرأة لما قلنا انها ليست انشاء زواج جديد بل هو استدامة ملك الزواج الاول . ولما كان الثابت من وثيقة الرجعة المقدمة من مطلقها في الطلب رقم ١٩٦٩/٥٢٧ انه طلقها. طلقة أولى رجعية بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٥ واعادها الى عصمته وعقد نكاحه بتاريخ ٥/١١/١٩٦٧ فيكون قد راجعها وهي مازالت في عدته ومن ثم تكون رجعته صحيحة شرعا وتترتب عليها آثارها الشرعية . وعلى ذلك فيكون زواج السائلة برجل آخر قد حدث وهي في عصمة رجل . ومن ثم يكون زواجهما الثاني قد وقع باطلا شرعا لا تترتب عليه آثاره الشرعية . وعلى السائلة وزوجها الثاني أن يتفرقا اختيارا والا وجب على الزوج الاول وكل من يهمة الامر رفع أمرها الى القضاء المختص ليحكم بالتفريق بينهما جبرا . ومما ذكر بطم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٢٩٩) عدة وفاة

الجواب

١ - عدة الزوجة التي يتوفى عنها زوجها بعد عقد صحيح أربعة أشهر وعشرة أيام مخحولا بها أو لم تكن مخحولا بها من ذوات الحيض أم لم تكن .

٢ - تحتسب العدة بالأشهر القمرية إذا كانت الوفاة قد حدثت في أول جزء من الشهر أما إذا حدثت الوفاة بعد مضي جزء من الشهر فأنها تحتسب بالأيام مائة وثلاثين يوما .

٣ - شرعت عدة الوفاة لإعلان الحزن على زوال نعمة الزواج بالموت .

سئل :

من السيد / عبد الحليم محمد أبو العنين بالطلب المقيد برقم ١٩٦٩/٧٦٥ المتضمن ان زوجا عقد زواجه على امرأة ومات عنها قبل ان يدخل او يختل بها وطلب السائل بيان المدة التي تمتد بها هذه الزوجة .

اجاب :

المقرر شرعا ان الزوجة التي يتوفى عنها زوجها بعد عقد صحيح يجب عليها ان تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام لقوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » سواء كانت الزوجة مخحولا بها أو لم تكن مخحولا بها . وسواء أكلت من ذوات الحيض أم لم تكن لأن هذه العدة إنما هي لإعلان الحزن على زوال نعمة الزواج بالموت . وهذه المدة تحتسب بالأشهر القمرية ولو نقصت أيام بعضها عن ثلاثين يوما إذا كانت الوفاة قد حدثت في أول جزء من الشهر أما إذا كانت الوفاة قد حدثت بعد مضي جزء من الشهر فأنها تحتسب بالأيام « مائة وثلاثين يوما كاملة

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - س : ١٠٨ م : ٤ - التلخيص :
٢ ذو القعدة سنة ١٢٨٩ هـ - ١١ يناير سنة ١٩٧٠ م .

وهذا عند أبى حنيفة ؑ وقال صاحبان تحسب الأشهر الثلاثة المتوسطة
بالأهلة . أما الشهر الأول الناقص فتكمل أيامه من الأخير ثلاثين يوما ثم يزداد
عليه عشرة أيام كاملة . وعلى ذلك فيجب على زوجة المتوفى المذكور أن تمتد
بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا تأثر لدخول زوجها بها وعدم دخوله على
الأبواب المذكور طبقا لما أوضحناه . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام النفقات

الموضوع

(٢٤٠٠) كفالة بنفقة

المبادئ

- ١ — الكفالة بالمال نصح ولو كان المال مجهولا متى كان ديناً صحيحاً .
- ٢ — النفقة الزوجية لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء والكفالة بها صحيحة .
- ٣ — إذا أدى الكفيل الدين رجع بما أداه على الأصل .
- ٤ — تبطل الكفالة بإبطال الدائن لها أو بإداء المدين .

سئل :

عن السيد / دسوقي أحمد البارودي

قال انه كفل ابنه في عقد زواجه دون ان يعلم بما يتربط على هذه الكفالة وان ابنه نفر منه وخرج مع زوجته واقام بمنزل والد زوجته وان زوجة ابنه رفعت دعوى نفقة لها ولاولادها عليه وحكمت لها محكمة جرجا الشرعية عليه بنفقة وكسوة بمقتضى عقد الكفالة فما هي السبيل للخلاص من هذه الكفالة شرعا وقانونا .

اجاب :

ان الكفالة شرعا ضم نية الى نية في المطالبة وحكما لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الأصل نفسا او مالا ، وفق الكفالة بالمال نصح الكفالة ولو كان المال مجهولا متى كان ديناً صحيحاً وهو ما لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ونفقة الزوجة بمقتضى المادة رقم واحد من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ من الديون الصحيحة التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء والكفالة بها صحيحة

* المتن : مفصلة الشيخ حسن مكيون — م : ٧٤ م : ٤٧ — التاريخ : ٢٥ جماد اول سنة ١٣٧٥ هـ — ٨ يناير سنة ١٩٥٦ م .

على القيلس قولا واحدا ، وللمفروض لها النفقة ان تطلب بها الاصيل
 او الكفيل او هما معا ، وايهما ادى لها النفقة برىء الآخر مما استلزمته منها
 ولم يكن لها مطالبتة به ثلثية واذا كان الذى ادى اليها النفقة الاصيل وهو
 الزوج برىء الكفيل مما اداه الاصيل وبطلت الكفالة في القدر المؤدى وان
 كان الذى اداها اليها الكفيل رجع بما ادى على الاصيل وتبطل الكفالة نفسها
 بابطال الزوجة لها بان تقول له ابطلت الكفالة لو نحو ذلك — وبناء على
 ما تقدم ملادم عقد الكفالة باقيا ولم تبطلها الزوجة يكون لها الحق في مطالبة
 كل من زوجها وكفيله السائل بما لها من النفقة في ذمة زوجها . وبهذا علم
 الجواب عن السؤال والله اعلم .



الموضوع

(٢٤٠١) نفقة اقرب

المبادئ

١ - نفقة ذوى الأرحام لا تجب الا للمحارم منهم .

٢ - اولاد ابن الخال من ذوى الأرحام غير المحارم ومن ثم لا تجب لهم النفقة .

مسئل :

من السيدة فاطمة عبد القادر الراشدى المقيمة بطرف ابنها احمد ابن مدين الماليل في الخط الحديدى الحجازى بمشقق محطة القمم بالطلب المتقد برقم ١٦٢٧ سنة ١٩٥٨ المتضمن ان اولاد ابن اخيها محمد عبد الله الراشدى الأربعة يطلبون ابنها احمد ابن مدين بنفقة لاتهم فقراء بصفتهم اولاد ابن خاله وطلبت السائلة الإفادة عما اذا كانت نفقة الأولاد المذكورين تجب على ابنها شرعا او لا .

اجاب :

ان المنصوص عليه في مذهب الحنفية المبول به في محاكم الاحوال الشخصية في الاقليم الجنوبى بالجمهورية العربية المتحدة ان نفقة ذوى الأرحام لا تجب الا للمحارم منهم فلا تجب لقريب غير محرم وبما ان اولاد ابن اخ السائلة المسؤول عنهم هم اولاد ابن خال ابنها الذى يطلبونه بنفقتهم فهم من ذوى الأرحام غير المحارم بالنسبة له ومن ثم لا تجب نفقتهم شرعا عليه وبهذا علم الجواب على السؤال ولله اعلم .

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ت : ٨٨ م : ٤٦ - التاريخ : ١٨ من المحرم سنة ١٣٧٨ هـ - ٤ من المظفر سنة ١٩٥٨ م .

الموضوع

(٢٤٠٢) نفقة اقرب

المبادئ

١ - لا تجب النفقة لذوى الأرحام المحارم على محارمهم الا للفقير منهم العاجز عن الكسب .

٢ - اذا اجتمع في قرابة الفقير أم وأخوة لأب وأعمام والأم وموسرة وفي مالها فضل كانت النفقة عليها دون الآخرين .

٣ - اذا اجتمع في قرابة الفقير أم وأخوة لأب وأعمام والأم وموسرة كانت النفقة على الأخوة لأب دون الأعمام لأن الاعتبار في وجوب النفقة في هذه الحالة هو الأثر .

مسئل :

عن المواطن فهمي يوسف المقيم بشوارع الأمير رقم ٦١ بشبرا مصر بالطلب المتيد برقم ١٢٤٨ سنة ١٩٥٩ أن أخاه الشقيق المتوفى له ولدان من زوجة توفيت أحدهما يتقاضى مرتبا عاليا في شركة ويملك منزلا والآخر موظف بوزارة الشؤون البلدية والقروية . وأن لأخيه من زوجته الثانية ولدا وثلاث بنات تزوج منهن اثنتان وبقي ولد وبنت . وسأل هل تجب عليه نفقة ولدى أخيه وزوجته أولا ؟

اجاب :

أن المنصوص عليه شرعا أن النفقة لذوى الأرحام المحارم لا تجب على محارمهم الا للفقير منهم العاجز عن الكسب بسبب الصغر أو الاتوثة أو المرض أو الزمالة فإذا استوفى مستحق النفقة هذه الشروط واجتمع في قرابته أصول وحواشي كما في الحالة المسئول عنها . ينظر . فلذا كلن

* انتهى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م : ٨٨ م : ٢٠٦ - التاريخ : ١٨ من صفر سنة ١٣٧٩ هـ - ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٩ م .

أحد هذين الصنفين وارثا والصنف الآخر غير وارث فالتفقة على الأصل وحده وهى الأم أن كانت موسرة وفى ملكها فمثل يتسع للاتفاق منه على ولديها الفقيرين ولا يجب شيء من نفقتهما فى هذه الحالة على أخويهما لأبيهما أو عيما . وإن كانت فقيرة لا تملك شيئا اعتبرت بالنسبة لنفقتها معدومة وتجب نفقتهما حينئذ على من عداها من محارمها — ولأن من عدا الأم فى هذه الحالة هم بالنسبة للولدين من الحواشي . والمعتبر فى وجوب النفقة عليهم هو الأثر تكون نفقة الولدين على أخويهما لأبيهما الموسرين اليسار الموضح بالسؤال على حسب ميراثهما ويسارهما ولا يجب شيء منها على العم لأنه غير وارث مع الأخوين لأب . والمعتبر فى وجوب النفقة عليه هو الأثر . وكذلك لا تجب عليه نفقة زوجة أخيه لعدم توفر شروط وجوبها عليه والله اعلم .



الموضوع

(٣٤٠٢) نفقة اقارب

المبادئ

- ١ - الفروع عند اليسار مقدمون في النفقة على الحواشي .
 - ٢ - عند فقر الفرع ينتقل الفرض الى الأسفل منه درجة ويكون بالتساوى الذكر كالأنثى .
 - ٣ - المعتبر في نفقة الفروع هو درجة القرب في الجزئية ، لها في النفقة على الحواشي فيعتبر الميراث وتجب النفقة على أساسه .
- سئل :

من الأستاذ منصور محمد المحامى المقيم بالمنزل رقم ١١ شارع مصطفى عبد الرازق ببلدتين بالقاهرة بالطب المقيد برقم ٩٥٠ سنة ١٩٦٤ المتضمن أن سيدة مسنة فقيرة ليس لها زوج ولا مورد رزق ، ولها بنتان صغيرتان ولكنها متزوجتان من موسرين ولأحدى هاتين البنات بنت موظفات متزوجات بموظفين وابن موظف موسر متزوج وله طفل ، كما أن للسيدة المذكورة أبناء أخوة لشقاء موظفين موسرين وطالب المسائل الإفادة ممن تجب عليه أعالة هذه السيدة والإنفاق عليها .

اجاب :

المقرر في نفعه الحثية أنه اذا اجتمع في قرابة من تجب له النفقة فروع كالاولاد ذكورا واناثا واولادهم ، وحواشي كالأخوة ولبناتهم والاعمام ، يسقط اعتبار الحواشي وتجب النفقة على الفروع ، لأن قرابة الجزئية مقبلة على غيرها . والمعتبر في نفقة الفروع عندهم هو درجة القرب في الجزئية

* الحق : لعل الشيخ لصد مريد - س : ١٠٠ م : ١١٠ - الترخ : ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٤ م .

ولا يعتبر الميراث ، وفي حادثة السؤال اجتمع في قرابة من تجب له النفقة
 غروع وهم البنات وأولاد البنات ، وحواشي وهم لبناء الأخوة الأشقاء ،
 فيسقط اعتبار الحواشي ولا تجب النفقة عليهم وتجب على الفروع وبما أن
 البنات اللتين ما اقرب درجة في الجزئية فميرتان فلا تجب النفقة عليهما
 وينتقل الفرض الى من يليهما من الفروع ، وبما أنه لا يوجد من غروع البناتين
 الا اولاد واحدة منهما فينتقل الفرض اليهم وتكون النفقة على اولاد هذه
 البنت بالتسلوي الذكر كالأنثى ، وبما فكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .



الموضوع

(٢٤٠٤) نفقة زوجية

المبادئ

- ١ - لا تجب نفقة الزوجة على زوجها الا بمعد صحيح .
 - ٢ - اذا زفت الزوجة الى بيت زوجها وهى مريضة لا تسقط نفقتها ولو كان المرض شديدا لتحقق شرط وجوب النفقة بالتسليم .
 - ٣ - اذا نقلت الزوجة الى بيت ابوها مريضة لا تسقط نفقتها الا اذا دعاها الزوج الى منزله فامتنعت بغير حق .
- سئل :

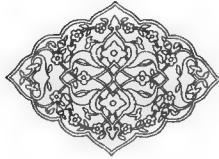
من سعد الدين محمد عبده بالمزول رقم ١٧ شارع سعد زغلول بشبرا البلد بالطلب المقيد برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٤ المتضمن ان السائل تزوج بفتاة وقد زفت اليه ووجدها مريضة بمرض منفر ومعد وقد امتنع بسببه من معاشرتها وطلقها بعد بض سنة من الزفاف لعدم شفائها . وطلب بيان الحكم الشرعى هل تستحق الزوجة المذكورة عليه نفقة في المدة السابقة على الطلاق اولا مع العلم بأنه لم يقربها وكانت في تلك المدة بمنزل والدها .

اجاب :

نفقة الزوجة تجب بالمعد الصحيح . واذا مرضت وزفت الى بيت الزوج وهى مريضة فلا تسقط نفقتها ولو كان المرض شديدا لثبوت الاستمتاع باغلب ثمرات الزوجية لتحقق شرط وجوب النفقة بالتسليم والان وجودها في بيت الزوج فيه نفع له على كل حال ثم اذا نقلت الى بيت ابوها مريضة

• الفتى : نفيلة الشيخ احمد مريدى - م : ١٠٠ - ١٧٧ - للتاريخ :
٤ يوليه سنة ١٩٦٤ م .

أو ذهبت إليه لبعض الشئون ولم تخرج من بيت الزوج نائزة فلا تسقط نفقتها إلا إذا دعاها الزوج إلى منزله فليتمتع بغير حق ويكون عذر لأنها تكون حينئذ نائزة . أما إذا كان الامتناع بحق أو بعذر فلا تسقط نفقتها لأنها لا تعد نائزة بذلك . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .



من أحكام

نسب الصغير وضمه ورؤيته

الموضوع

(٢٤٠٥) اقرار بزوجة وبنوة

المبادئ

١ — اقرار بالبنوة صحيح مادام المقر له مجهول النسب يولد مثله
لمثل المقر مصدقا له اذا كان مبيزا .

٢ — يصح اقرار بالزوجة اذا صدقته وكانت خالقة من الأزواج
وعندتهم ولم يكن تحته اختها أو أربع سواها .

٣ — اقرار المرأة بالولد صحيح ان شهدت لها القبلية أو صدقها الزوج
اذا كانت ذات زوج أو معتدة .

٤ — اذا لم يكن للمرأة زوج ولا هي معتدة أو كان لها زوج وادعت
ان الولد من غيره صح اقرارها لان الالتزام فيه على نفسها دون غيرها
فيثبت عليها ويتوارثان ان لم يكن لها وارث معروف .

٥ — من قال لفلان هو ابني ومات غفلة امه اتا امراته وهو ابنه
يرثان استحصانا .

٦ — اذا صاحقت المرأة على الزوجية والرزق بالولد على فراش هذه
الزوجية كان الولد ابنا لهذا الرجل من هذه المرأة وكانت هي زوجته ويجري
التوارث بينهم .

٧ — اذا توفى الرجل ولم تصالح المرأة بعد وفاته على زوجيتها منه
ورزقها بالولد على فراش هذه الزوجية بعد اقراره بها في حياته ثبت نسب
الولد منه وحده وورثه ولا ترث هي لانعدام سبب الارث .

* الفتى : طفلة الشيخ حسن مكيون — م : ٨٢ : ٢١٨ — التاريخ :
١ رمضان سنة ١٢٧٧ هـ — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٨ م .

سئل :

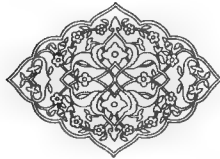
من السيد الأستاذ محمد المشرف المحامي بالسودان بالطلب المقيد برقم ٢٢٨٦ سنة ١٩٥٧ ان امراء ادعت على رجل انه اخذ ابنها البالغ عمره خمس سنوات وطلبت من المحكمة الشرعية الحكم لها عليه برده ومنعه من التعرض لها فيه واجاب الرجل عن دعاوها بان الولد ابنه منها من فرائس زواج شرعى وانه طفلها وانها غير مستقيمة فلا تستحق حضنة شرعا وانكرت هى زوجيتها منه وقررت ان الولد ابنها من الزنا وليس له اب معروف وانها لم تكن فى عصمة زوج شرعى وقت اتصال المدعى عليه بها فكلفت المحكمة الرجل باثبات زواجه بها وقبل ان يحضر شهوده توفى بصدمة كهرباء فطالب اخوته لاييه واخوته لأمه شركة النور بتعويض عن وفاته لانه كان يساعدهم فى نفقات من ثلثهم نفقتهم ولم ينكروا الابن المتنازع عليه لانهم لا يعلمون ان المتوفى كان زوجا لأمه فحكمت المحكمة لهم بتعويض قدره ١٢٥٠ جنيه . وسأل هل هذا الولد ابن شرعى للمتوفى وهل التعويض المذكور تركه عنه تقسم بين ورثته وقسمه الميراث .

اجاب :

عن هذا الاستفتاء يقتضينا التقديم له بالنصوص الفتوية الكاشفة حكم هذه الحادثة فنقول . جاء فى الزيلعى ج ٥ ص ٢٧ ما ملخصه « وصح اقراره بالولد لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وشرطه ان يكون الولد المجهول النسب يولد مثله لمثله وأن يصدق الخلام لأن الحق له فلا يثبت بدونه تصديق اذا كان مميزا فان كان لا يعبر عن نفسه لا يعتبر تصديقه لانه فى يد غيره وذلك لأن النسب من الحوائج الاصلية وهو اقرار على نفسه وليس فيه ضرر على غيره قصدا فيصح ويثبت النسب — وكما صح اقراره بالولد على الوجه السابق يصح اقراره بالزوجية لأن موجب اقراره يثبت بينهما بتصلقهما من غير اضرار بأحد فينفذ اذا صدقته وكانت خالية من الأزواج وعدتهم ولم يكن تحته أختها أو أربع سواها كما يصح اقرارها بالولد ان شهدت لها القابلة أو صدقتها الزوج لأن قول القابلة حجة فى تعيين الولد — والنسب يثبت بالفرائض لقوله عليه السلام الولد للفرائض وللعاهر الحجر فلذا صدقتها لقد تر به فلزمها بالاقرار له — وهذا اذا كانت

ذات زوج أو معتدة وادعت ان الولد منه لأن فيه تحصيل النسب عليه فلا يلزمه بقولها ايا اذا لم يكن لها زوج ولا هي معتدة أو كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره صح اقرارها لأن الالتزام فيه على نفسها دون غيرها فينفذ عليها ويتورثان اذ لم يكن لها وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حق نفسها ولا يقضى بالنسب لأنه لا يثبت بدون الحجة وهي شهادة القابلة فان شهدت لها وصديقها الولد يثبت نسبه منها وكذلك اذا لم تشهد لها القابلة وقد صدقتها زوجها فيه ثبت النسب منهما لأنه يثبت بتصادقهما لعدم تعديه الى غيرها كذا في شرح الكافي اه التفتاني وجاء في البحر ج ٤ ص ١٦٥ ومن قال لغلام هو ابني ومات فقلت ايه انا امراته وهو ابنة يرثان استحسانا لأن المسألة فيها اذا كانت معروفة بالحرية ويكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين وضعا وعادة لأنه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره وفي غاية البيان انه ليس من الاقتضاء في شيء لأن المقتضى وهو النسب يصح بلا ثبوت المقتضى وهو النكاح بأن يكون الوطء بشبهة أو تكون أم ولده غلم فيقتصر النسب في ثبوته الى النكاح لا محالة مما سبق من النصوص يتضح ان الحكم في هذه الحادثة يختلف في حالتي مصادقة هذه المرأة على زوجيتها من هذا الرجل وعدم مصادقتها . ففي الحالة الأولى وهي حالة مصادقتها على زوجيتها منه ورزقتها بالولد على غرائض هذه الزوجية ولو جاءت هذه المصادقة منها بعد وفاته يكون هذا الولد موضوع النزاع ابنا لهذا الرجل من هذه المرأة ويعتبر تناقضها في الاتراين حفظا لكيان الولد واحتياطيا لاثبات نسبه ويجرى التوارث بينها وبين هذا الرجل بصفتها زوجة له في هذه الحالة وفي الحالة الثانية وهي حالة عدم مصادقتها على زوجيتها منه بعد وفاته يكون لهذا الولد معها حكام مختلفان . فبالنسبة للرجل يثبت نسب الولد منه وحده ويورثه الولد ميراث الابن لأن اقرار الرجل به في هذه الحادثة استوفى شرائطه الشرعية الموجبة لثبوت نسبه منه ولا توارث بين الرجل والمرأة حينئذ لعدم وجود سبب الارث وهو الزوجية الصحيحة . وبالنسبة للمرأة فإن اقامت حجة على ولادتها له ولو كانت شهادة القابلة ثبت نسبه منها أيضا وورثها ميراث الابن ولا يترتب على ذلك ثبوت الزوجية بين الرجل والمرأة لجواز أن يكون الوطء بشبهة كما عراه صاحب البحر الى غاية البيان — ومن ثم لا ترثه ميراث زوجة في هذه الحالة وان ورث الولد كلا منهما بوصفه ابنا . وان لم تشهد لها القابلة صح اقرارها به لأن الالتزام فيه على نفسها دون غيرها فينفذ عليها ويجرى التوارث بينها وبينه ان لم يكن لها وارث معروف ولا يقضى بنسبه منها لأنه لا يثبت بدون

حجة ادناها شهادة الغابلة . هذا بالنسبة لنسب الولد . وإما بالنسبة
لمبلغ التعويض فانه لا يعتبر تركة عنه تقسم بين ورثته قسمة الميراث لأن
التركة هي المال الذي يكون مملوكا للمتوفى حين وفاته ومبلغ التعويض
المشار اليه لم يتقرر له الا بعد وفاته بحكم المحكمة الخفية فلا يعتبر شرعا
تركة عنه . وإما ما يخص الولد في التعويض فللظاهر ان هذه المسألة لم
تثر في القضية نظرا لأن المدعين لا يعترفون بالولد ولو اثبت وعرفت المحكمة
ان المتوفى ابنا لادخلته في مبلغ التعويض ولبينت نصيبه فيه ونصيب غيره —
ومع ذلك فليمكن الاطلاع على الحكم ومعرفة أسبابه فان ظهر منها انها
عوضت المدعين عما كان ينفقه عليهم اخوهم قبل وفاته وقدرت ان هذا
المورد قد انقطع وقررت التعويض بالمبلغ الذي ذكرته في حكمها فان هذا
المبلغ يكون مستحقا لهم كما حكمت المحكمة . اما اذا كان المبلغ الذي حكمت
به لتعويض ورثته بصفتهم ورثة فهنا يكون البحث عن الابن وضرورة ادخاله
في النزاع لياخذ نصيبه في التعويض بعد اثبات بنوته له وانه كان معه وكان
يقوم بالاتفاق عليه .



الموضوع

(٣٤٠٦) اثبتت نسب

المبادئ

١ — المطلقه باننا اذا لم نقر بانقضاء عدتها وولدت ولدا لاقل من سنتين من تاريخ الطلاق ثبت نسبه من مطلقها .

٢ — اذا اقرت المطلقه باننا بانقضاء عدتها بعد الطلاق ثم ولدت لاقل من سنتين من تاريخ طلاقها لا يثبت نسب مولودها من مطلقها الا اذا جاءت به لاقل من سنة لشهر من تاريخ اقرارها بانقضاء عدتها .

٣ — المطلقه باننا اذا ثبت ولادتها بالبينة الشرعية ثبت نسب مولودها اذا وضعته لاقل من سنتين من تاريخ الطلاق ولو نفاه المطلق .

٤ — المطلقه باننا كالأجنبية لا يثبت اللعان بقذفها .

٥ — نص القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على ان اقصى مدة الحمل سنة عدد ايامها ٣٦٥ يوما .

٦ — منع القانون المنكور القضاة عند الإنكار من سماع دعوى نسب ولد لمطلقه انت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق .

٧ — اذا ولدت المطلقه مولودها بعد عشرة اشهر من تاريخ طلاقها البلقن ثبت نسبه من مطلقها شرعا ما لم نقر بانقضاء المدة وثبت ولادتها ولو نفاه الزوج .

سئل :

بالطلب رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٥٨ المقدم من قصرية شفيق ابراهيم
٢٣ شاعر محمد باشا شكري بالمجوزة قسم ثلث الجيزة

* المتى : فحيلة الشيخ حسن مكيون — م : ٨٣ : ٢٢١ — التاريخ :
١٤ رمضان سنة ١٣٧٧ هـ — ٢ ابريل سنة ١٩٥٨ م .

المضمن انها طلقت من زوجها محمد على الحيزاوى بتاريخ ١٢ مايو ١٩٥٧ واعترفت وقت الطلاق بانها غير حامل ثم شعرت بالحمل وارسلت لمطقتها بعد خمسين يوما تقريبا تلفراغا اخبرته فيه بانها حامل وبتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٨ وضعت ولدا ذكرنا قيدته بتفتيش صحة الدقى وكان وضع حملها فارسى لها اشهر من تاريخ الطلاق وقد اخبرته عند الولادة بوضع حملها فارسى لها اعلنا على يد محضر انكر فيه الولد وقال انه ليس ابنه . وطلبت السائلة الإنفاذ عما اذا كان يثبت نسب هذا الولد من مطلقها ام لا وقد تمت اشهاد الطلاق المضمن طلاقها منه طلاقا اول باثنا (على البراءة) كما تمت شهادة ميلاد الطفل وهما بالتاريخ المشار اليه .

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا في مذهب الحنفية الذى كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ان المطلقة باثنا (بينونة صغرى او كبرى) اذا لم تتر بانقضاء عدتها وولدت ولدا لأقل من سنتين من تاريخ الطلاق ثبت نسبه من مطلقها اما اذا اقرت بانقضاء عدتها بعد الطلاق فانه لا يثبت نسبه من مطلقها الا اذا جاءت به لأقل من ستة اشهر من تاريخ اقرارها بانقضاء العدة ونص فيه ايضا على ان المطلقة باثنا اذا ثبت ولادتها بالبينة الشرعية يثبت نسب المولود اذا وضعت في المدة المذكورة ولو نفاه المطلق لان المبانة كالأجنبية فلا يثبت اللعان بتنفها . . ولما شاع بين الناس فساد الذم وسوء الخلق واستفطت هذه الأحكام بالبطل فادعى نسب اولاد غير شرعيين رأى الشرع بعد اخذ رأى الاطباء في أقصى مدة الحمل استصدار المادة ١٥ من القانون ٢٥ المذكور التى نصت على ان أقصى مدة الحمل هي سنة عدد أيامها ٣٦٥ يوما تشمل جميع الأحوال النادرة ومنع القضاة عند الاتكاز من سماع دعوى نسب ولد لمطلقة اثبت به لأكثر من هذه المدة من وقت الطلاق بناء على ما لولى الأمر شرعا من الحق في منع قضائه من سماع بعض الدعاوى التى يشاع فيها التزوير والاحتيال . ولما كانت السائلة قد ذكرت انها ولدت مولودها بعد عشرة اشهر من تاريخ الطلاق البائن ولم تتر بانقضاء العدة فانه اذا ثبت ولادتها ثبت نسب المولود من مطلقها شرعا لولادتها قبل سنتين من وقت الطلاق ولو نفاه الزوج لما ذكرنا . كما تسمع دعواها قاتونا باثبات نسب المولود من مطلقها لولادتها قبل مضى ٣٦٥ يوما من تاريخ الطلاق . وبهذا علم الجواب على السؤال والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤٠٧) تبعية الولد لغير الأبوين دينا وحصلته

المبادئ

١ - الولد يبيع غير الأبوين دينا وإذا بلغ يستبر مسلما ولا يحتاج إلى تجديد اسلامه .

٢ - الحضنة حق ثابت للأم أولا فإذا تزوجت بلجني من الصغير انتقل هذا الحق إلى من يليها من النساء .

٣ - سقوط حق الأم في الحضنة بالزواج من اجنبى لا يقتضى وجوب نزع الصغير منها الا اذا طلب صاحب الحق بعدها شبه اليه .

٤ - اذا كان في بقاء الصغير مع الأم بعد زواجها ضرر به يلحقه من زوجها الاجنبى نزع منها واعطى لصاحب الحق في الحضنة والا اعطى لأمه مسلمة امينة قادرة على حفظه ورعايته .

سئل :

من السيدة درية يوسف شحاته الموظفة بشركة الجمهورية
للادوية ٢٠٥ شارع رمسيس القاهرة بالطلب المقيد برقم ٣٦٨
لسنة ١٩٦٨ المتضمن انها كانت زوجا لـ ن يدعى على عبد الملك ابراهيم
المسيحى الديانة ورزقت منه على غرائش الزوجية ببنتين . هالة وسنها خمس
سنوات وهند وسنها اربع سنوات . ثم هداها الله الى الاسلام فحسبت
وابى زوجها عن الاسلام وصدر لها حكم بتطليقها منه . وتزوجت بمسلم
اجنبى عن الصغيرتين . وطلبت السقطة الانادة عن حكم تبعية البننتين دية.
ومن له حق حضنتهما شرعا .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد مريدى - س : ١٠٢ م : ٢٢٢ - التاريخ :
٦ يونيه سنة ١٩٦٨ م .

اجاب :

المتصوص عليه فتها ان الولد يتبع خير الابوين دينا . فان كان احد الابوين مسلما والاخر غير مسلم كان الصغير مسلما تبعاً له . وهذه التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ عاقلاً . واذا بلغ يستمر مسلماً ولا يحتاج الى تجديد اسلامه . وعلى ذلك فان هاتين البنتين تتبعان امهما في الدين ما لم يبلغا وتستمران مسلمتين بعد البلوغ ولا تحتاجان الى تجديد اسلامهما . وبالنسبة للحضانة فالمقرر ايضاً ان حق الحضانة يكون اولاً للام مادامت قد توفرت فيها شروط الحضانة الشرعية وصارت اهلاً لها فان سقط حقها بسبب من الاسباب ومنها زواجها باجنبي من الصغير ينتقل الحق الى من يليها من الحاضنات من النساء طبقاً للترتيب الذي نص عليه الفقهاء غير ان سقوط حق الام في الحضانة بالزواج من اجنبي لا يقتضي وجوب نزاع الصغير منها الا اذا طلب صاحب الحق بعدها ضمه اليه . وفي هذه الحالة ينزع منها ويعطى لصاحب الحق . وكذلك ينزع منها اذا كان في بقاء الصغير معها ضرر به يلحقه من زوجها الاجنبي ويعطى لصاحب الحق في الحضانة او يعطى لامراً مسلمة امينة قادرة على حفظه ورعايته . وفي حادثة السؤال يسقط حق الام في حضانة الصغيرتين وينتقل الى صاحب الحق بعدها شرعاً . غير انهما لا تنزعان من يدها مادام لم يطلب احد ضمهما من اصحاب الحق ومادام لم يصيبهما ضرر في بقاءهما معها . واذا طلب احد من اصحاب الحق ضم الصغيرتين اليه وكان هناك مانع شرعى من الضم او اصاب الصغيرتين ضرر من بقاءهما عند الابيضح القاضي الصغيرتين عند امارة مسلمة امينة قديرة على حفظهما ورعايتهما بالحفظ والرعاية . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(١٣٤٠هـ) رؤية صغرى

المبادئ

١ - المتخصص عليه شرعا ان الصغرى اذا كان في حضنة ابيه او غيرها لا يجوز لها ان تمنع ابيه من رؤيته .

٢ - الرؤية تتم في مكان عام ولا تجبر الحاضنة على ان ترسله الى مكان اقامة ابيه ولها الحق في عدم تمكينه من اخذه منها او اخراجه من مكان اقامتها .

٣ - الاب ولى طبيعى من حقه تربية الصغرى وتعليمه بالطريقة التى يراها محققة لمصلحته .
سئل :

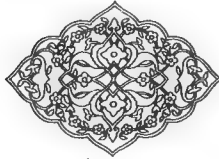
من السيد / محمد خليل المصرى المقيم بالمانيا الغربية
الوارد لنا مع كتاب الاستاذ رئيس تحرير جريدة الطلبة العرب
بالطلب المقيد برقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٨ المتضمن انه انفصل عن زوجته المسيحية
التياته وله منها طفلان . احمد وعمره ثلاثة وخمسون شهرا وخالد وعمره
اربعة وعشرون شهرا وانهما في حضنة ابيهما وطلب الافادة عن حكم الشريعة
الاسلامية والقانون المصرى الاسلامى عن ما ياتى :

هل للاب حق زيارة طفليه . وما هو الوقت المسموح به لرؤيتهما . وفى
حالة عدم رغبة الاب الذهاب الى منزل الزوجية . فما هى الطريقة القانونية
لإحضار الطفلين وهل يصح ان يستضيفهما فى اوقات العطلة الأسبوعية
والخروج معه وكذلك فى فترة الاجازة السنوية وهل له حق تعليم ابنيه
اللغة العربية ؟

• الفتى : فضيلة الشيخ احمد حيدى - من : ١٠٣ م : ٢٢٥ - التاريخ :
١١ يونيه سنة ١٩٦٨ م .

اجاب :

النصوص عليه شرعا ان «صغير اذا كان عند حاضنته ، لها او غيرها . لا يجوز لها ان تمنع اياه من رؤيته . ويجب عليها اذا اراد رؤيته ان تخرجه الى مكان يتمكن فيه من رؤيته . ولا تجبر على ان ترسله اليه في مكان اقلته ولها الحق في عدم تمكنه من اخذه منها او اخراجه من مكان اقلتها الى بلد آخر قريب او بعيد . وطبقا لهذه النصوص لا تلك الام في حادثة السؤال منع والد الطفلين المذكورين من رؤيتهما واذا امتنعت امرها القاضي بتمكنه من رؤيتهما في المكان الذي يتفقدن عليه او المكان الذي يحدده القاضي في غترات متقاربة كل اسبوع مرة . وليست الزوجة بملزمة شرعا بارسالهما اليه لرؤيتهما في مكان اقلته ولا استضلفتها في العطلات الاسبوعية ولا الخروج معه او المبيت عنده . ولا اخذها منها للتصنيف معه ماداما في حضنتها وانما يمكن ان يتم ذلك بالتراضي بين الطرفين . واما فيما يخص بتعليم الطفلين واعدادهما فمن حق والدهما بصفتهم وليا على النفس . الاشراف على تربيتهما وتوجيههما وتعليمهما بالطريقة التي يراها محققة لمصلحتهما المستقبلية . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله تعالى اعلم .



الموضوع

(٢٤٠٩) ثبوت نسب الطفل بالزواج العرفي

المبادئ

- ١ - عقد الزواج العرفي - الذى لم يوثق على يد الموظف المختص - هو زواج صحيح شرعا متى استوفى أركانه وشروطه .
- ٢ - يثبت نسب الطفل بالزواج العرفي متى ولد لستة أشهر فلكثر من تاريخ المقد . إما اذا ولد لأقل من ذلك فلا يثبت نسبه إلا اذا أقر الزوج بينوته له .

سئل :

بكتاب وزارة الخارجية رقم ٩٧٥ ملف ٢/٣٠١/٧٢ المؤرخ ١٩/٩/١٩٧٨ والمذكورة المرفقة به الواردة من السفارة الألمانية المضمنة أنه منذ أول سبتمبر سنة ١٩٦١ نشأت علاقة زوجية بين مواطن مصرى ومواطنة ألمانية وفقا لعقد زواج عرفي تم في هذا التاريخ . وقد سجل هذا الزواج بسجل مدنى الأريكية في ١٢ يولييه سنة ١٩٦٢ وقد أسفر هذا الزواج عن ولادة طفل بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦١ . وطلبت السفارة في ختام مذكرتها الإفادة : أولا - عما إذا كان هذا الزواج يعتبر قلميا من الناحية القانونية طبقا للقانون المصرى ومن أى تاريخ هل من تاريخ المقد العرفي ١/٩/١٩٦١ أو من تاريخ تسجيله بالسجل المدنى ١٢/٧/١٩٦٢ . ثانيا - هل يعتبر الطفل المولود بينهما في ٢٠/١٢/١٩٦١ ثمرة هذه المعاشرة طبقا لشرعيا أو غير شرعى .

اجاب :

نفيد : أولا - ان هذا المقد اذا كان قد تم تسجيله في السجل المدنى بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٢ باعتباره تصادقا على زواج مسند الى ١/٩/١٩٦١

* المبنى : فضيلة الشيخ جاد الحق دلى بك محق - س : ١٠٥ م : ٢٤٠ -
التاريخ ١٦ من ذى القعدة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ م .

فانه يعتبر قلما من تاريخ اسناده لا من تاريخ تسجيله ، ابا اذا كان التسجيل باعتباره منعقدا في ١٢/٢/١٦٦٢ نلته يكون قلما من هذا التاريخ. ثانيا — ان الزواج العرفي وهو الذي لم يوثق على يد الموظف العمومي المختص بصدار عقود الزواج هو زواج صحيح شرعا طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية متى استوفى اركضه وشروطه المنصوص عليها فقها واحكاما ان يتم بايجاب وقبول من طرفيه وان يحضره شاهدان وان يكون الزوجان خاليين من الموانع الشرعية ويثبت به نسب الطفل ولو لم يوثق رسميا على يد الموظف العمومي المختص متى ولد لسة لشهر فلكثر من تاريخ العقد العرفي ابا اذا ولد لامل من هذه المدة كما في الحالة المسنول عنها اذ العقد العرفي بتاريخ ١/٩/١٦٦١ وولادة الطفل في ٢٠/١٢/١٦٦١ فيكون قد ولد لاربعة اشهر من تاريخ العقد العرفي — فلا يثبت نسب هذا الطفل من هذا الزوج لولادته لامل من مدة الحمل المقررة شرعا الا اذا ثقر الزوج بينونه له فيثبت نسبه منه بشرط الا يقول انه من الزنا وان يكون هذا الولد غير منسوب لرجل آخر . والله تعالى اعلم .



الموضوع

(٢٤١٠) حضاعة غير المسلم المسلم

المبادئ

١ - أم الصغير أحق بحضاعته مادام في مدة الحضاعة واختلاف الدين لا يؤثر على حقها في ذلك .

٢ - المقصود عليه شرعا : أن اللبنة - يهودية كانت أو مسيحية أو وثنية أو مجوسية - أحق بحضاعة ولدها المسلم ما لم يعقل الأديان أو يخشى عليه أن يلف الكفر .

٣ - إذا خيف على المحضون أن يلف الكفر انتزع من أمه اللبنة وإن لم يعقل الأديان .

سئل :

من السيد / عبد الرحمن على أبو زيد المحامي بالطلب رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٢ المتضمن سؤاله عن حكم الشرع في حضاعة طفلة عندها من العمر سنتان أبوها مسلم مصري ويتجنس بالجنسية الأمريكية وأبها مسيحية أمريكية بعد أن اتفق الطرفان على تصفية أعمالهما في أمريكا والاقامة في مصر واعد المسكن المناسب ولكن الزوجة رفضت الإقامة في مصر فمن هو أحق بحضاعتها أمها أم جدتها لأبيها ؟ وجاء في الطلب أن عقد الزواج قد تم في مصر .

الجواب :

الأحق بحضاعة الولد مادام في مدة الحضاعة ذكرا كان أو أنثى أمه من النسب لا من الرضاع لأنها أكثر الناس حنقا عليه واشفقهم به لذلك تراها

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حزمة - س : ١١٧ م : ٥٤ - التاريخ : ١١ ذو القعدة سنة ١٤٠٢ هـ - ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٢ م .

تسهر لسهره وتزع لمرضه وذلك بمقتضى الفطرة التى نطرق الله الناس عليها واختلاف الدين لا يؤثر على حق الحاضنة لأن مبنى الحضنة على الشفقة الطبيعية وهى لا تختلف باختلاف الدين فالمقصود عليه أن الذمية (يهودية كانت أو مسيحية أو وثنية أو مجوسية) الحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان أو يخشى عليه أن يالف الكفر ولو لم يعقل الأديان ومقتضاه أنه إذا خيف أن يالف الكفر انتزع منها وأن لم يعقل الأديان وفى النهاية (لو خيف على الولد أن تفنيه له الذمية بالخبر أو بلحم الخنزير ضم إلى أناس من المسلمين) وظاهر أنه ينزع منها بحكم القاضي فالحاصل أن الحاضنة الذمية (غير المسلمة) الحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان ولم يخف عليه أن يالف عقائد وعادات غير المسلمين فإن خشى عليه ما ذكر لم يكن الحاضنة غير المسلمة حق فى حضنتها إياه وكان الأمر فى حفظه مفوضا لرأى القاضي ما لم توجد حاضنة لا يترتب على حضنتها إياه شيء مما ذكر لأن الولد المسلم إنما يحضنه من لا يخشى عليه منه لا فى شخصه ولا فى دينه ولا فى خلقه وسلوكه وفى واقعة السؤال يكون الحق فى حضنة الصغرة لأبها المذكورة ما لم يخش على تلك الصغرة أن تالف عقائد وعادات غير المسلمين فإن خيف عليها ذلك انتقل الحق فى حضنتها إلى جدتها لأبيها ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٤٣) تنزل عن مسكن حضنة

المبادئ

- ١ - المنصوص عليه شرعا أن على الأب أن يوجد مسكنا لحاضنة وانه
أن لم يكن لها مسكن .
- ٢ - أن لم يقيس الأب إيجاد المسكن عليه أن يدفع للحاضنة أجره .
- ٣ - يجوز للحاضنة أن تنزل عن نفقة الصغير ومسكن حضنة
الصغير دون مقابل وأن تتصلح عليه نظير عوض .

سئل :

من السيد المستشار / محمود رفعت محمد - المقيم ٢٧
شارع المرائي بالعجوزة بالطلب المقيد برقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٢ المتضمن
أن ابنته طلقت من زوجها طلاق بائنة بينونة صغرى على الإبراء من مؤخر
صداقها ونفقة عفتها . وقبل توثيق أشهاد الطلاق استوقموها على تنازل
عن مسكن الزوجية مقابل تسليها تسعة آلاف جنيه . وإن ابنته هذه تحتضن
طفلا من مطلقها لم يتجاوز الرابعة من عمره . وطلب السائل الإفادة عما إذا
كان تنازلها عن مسكن الحضانة نظير تسليها مبلغ التسعة آلاف جنيه يعتبر
تنزلا صحيحا يترتب عليه آثاره أو لا ؟ .

الجواب :

المنصوص عليه شرعا أن من لها أمساك الولد وليس لها مسكن مع
الولد - يكون على الأب سكناها وسكن الولد - وظاهر ذلك أن السكني
واجبة لكل من الحاضنة والمحضون للحلجة ورفع الضرر ومدايت الحاجة
قائمة بالوجوب مستمر والأصل في ذلك أعداد المسكن ممن وجب عليه

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حبرة - س : ١١٧ م : ٥٩ - الطريق :
٢٥ من ذي القعدة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ م .

السكنى واذا لم يتحقق هذا الاصل فانه يصار الى خلفه وهو غرض اجرة المسكن ، واذا كان ذلك تكون الحاضنة كاتبة نائمة عن الاب في اعداد المسكن بتلك الاجرة ويكون انتفاعها مع المحضون على سبيل الشيوع. كما انه لا خلاف بين فقهاء المذهب على ان النفقة اذا اطلقت فهي تشمل الطعام والكسوة والمسكن — ولذلك كانت النفقة والمسكن توابين لا ينفك احدهما عن الآخر، لأن المسكن من نفقته ومن المقرر شرعا انه يجوز للحاضنة ان تقتضى نفقة المحضون وان تصالح عليها وان تتنازل عنها وتلزم بالاتفاق على الصغير من مالها . ولما كان المسكن من النفقة كما ذكرنا فانه يجوز للحاضنة ان تتنازل عن نفقة الصغير ومسكن الصغير دون مقابل — وان تتصالح عليه نظير عوض لما كان ذلك — وكان الثابت كما جاء بالطلب انها تصالحت مع مطلقها وتنازلت عن مسكن الزوجية الذى تحضن فيها صغيرها مقابل تسليمها مبلغ تسعة آلاف جنيه — فان هذا التنازل منها يعتبر تنازلا صحيحا ترتب عليه اثره وعليها ان تقوم بنبالة عن الاب باعداد مسكن بهذا المبلغ تحضن فيه الصغير لما سبق ان قررنا من انه يجوز للحاضنة ان تتنازل عن نفقة الصغير ومسكن حضنته دون عوض ، فاولى اذا كان هذا التنازل بعوض . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال — وانه لا يحق لهذه المطلقة المطالبة بمسكن الزوجية لأنها تصالحت عليه وتنازلت منه نظير عوض قبضته وهي ممن تملك التصالح والتنازل عن هذا المسكن لانه خالص حقها . والله تعالى اعلم.

الموضوع انتقال الحاضنة بالمحضون

المبادئ

١ — الحضانة : هي التزام الطفل لتربيته ورعايته والقيام بحفظه واصلاحه في سن معينة .

٢ — تنتهى حضانة النساء للصغير ببلوغه سن العاشرة وللصغيرة ببلوغها سن الثانية عشرة ويجوز ابقاء الصغير في يد الحاضنة حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج اذا كانت بمصلحتها تنقضى تلك .

٣ — نص في القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ (على انتهاء حضانة النساء للصغير ببلوغه سن العاشرة ، وحضنتهن للصغيرة ببلوغها سن الثانية عشرة ثم اجاز للقاضي — بعد هذه السن ابقاء الصغير في يد الحاضنة حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج) .

٤ — وجود الولد ذكرا كان او انثى في يد الحاضنة لا يغل يد والدتها عنها ولا يحد من ولايته الشرعية عليها .

٥ — الحاضنة اذا كانت اها للطفل وكانت زوجتها لاييه قالبة فيمكن الحاضنة هو البلد الذي نقيم فيه مع زوجها وكذا اذا كانت في العدة من طلاق رجعى او بائن .

٦ — اذا طلقت الحاضنة من زوجها وانقضت عدتها وكرادت ان تتحول بالصغير الى بلد اهلها وكان ابوه قد تزوجها فيه كان لها الحق في ذلك وليس له منعهما .

٧ — ليس للمطلقة الحاضنة ان تنتقل بالولد الى بلد بعيد عن البلد الذى يقيم فيه ابوه بعدا لا يستطيع ان يسافر اليه ليراه ثم يعود الى مقره قبل الليل اذا لم يكن هذا البلد موطنها لاهلها ولم يكن الزواج قد تم فيه .
او كان موطنها لاهلها ولم يكن الزواج قد تم فيه . او كان الزواج قد تم فيه ولم يكن موطنها لاهلها .

* المبنى : فسيطة الشيخ عبد الطيد حيزه — ص : ١٢٠ م : ١٤ — التاريخ :
٤ رجب سنة ١٤٠٥ هـ — ٢٥ مارس سنة ١٩٨٥ م .

٨ - الانتقال بالمحضون من مصر الى قرية ولو قرية لا تملكه الحاضنة
مخلقة ان ينشا الولد على ما عليه اهل القرى من جهل وجفاء .

سئل :

بالطلب المقدم من الاستاذ / محمد سعد الدين ابو مشعل
المحامى المقيد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٥ المتضمن ان موكله السيد / محمد
جلال الدين عبد الحميد قد اتجب من مطلقة السيدة / ماجدة عبد الحميد
سبعة ثلاث بنات . الاولى من مواليد ١٩٦٤/٥/١٠ والثانية من مواليد
١٩٦٨/١/٢ والثالثة من مواليد ١٩٧٢/٥/٩ . وان مطلقة هذه قد حصلت
على حجة الولايات المتحدة الأمريكية وسافرت فعلا الى هناك وتنوى العودة
لاستصحاب بنتها الحاضنة لكن معها الى أمريكا . والاقامة بين هناك .
الامر الذى يترتب عليه حرمان والدهن من رؤيتهن ورعايتهن الرعائية
الاثزمة . وطلب بيان حكم الشرع فى ذلك .

اجاب :

الحضنة شرعا هى التزام الطفل لتربيته ورعايته والقيام بحفظه
واسلامه فى سن معينة ومن له الحق فى حضنته . والاصل فى الحضنة
ان تكون للنساء لان المرأة اقدر واصبر على تربية الطفل واعرف بما يلزمه
واعظم شفقة عليه . واولى النساء بحضنة الطفل امه النسبية سواء
اكانت زوجتها لايه قائمة ام لا . متى توافرت الشروط اللازمة لحضنته
وتنتهى هذه الحضنة بالنظر الى الغلام ببلوغه حدا يستقل فيه بخدمة نفسه
بعض الاستقلال . وذلك بان يكمل وحده ويلبس وحده وينظف نفسه وحده -
وقدر الحصار - من مقاهى الحنفية - ذلك بسبع سنين وقدره بعضهم بتسع
سنين . اما بالنسبة الى البنت فتنتهى ببلوغها سن المراهقة وقدر ذلك
بتسع سنين وقيل احدى عشرة سنة . وقد راعى قانون المحاكم الشرعية
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ كلا التقديرين فجعل السبع حدا لثنى والتسع حدا
اعلى بالنسبة للغلام . كما جعل التسع حدا اثنى والاحدى عشرة حدا اعلى
بالنسبة للبنت وللقاضى ان يحكم فى ذلك بما يراه مصلحة للصغير او الصغيرة .
ثم استبدل هذا بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . فقد جاء فى المذكرة
الايضاحية لهذا القانون ان العمل كان جاريا على انتهاء حق النساء فى

الحضنة للصغير اذا بلغ سن السابعة ويجوز للقاضي ان يأذن ببقائه في يد الحاضنة اذا رأى مصلحته في ذلك الى التاسعة . وان تنتهي حضنة الصغيرة ببلوغها التاسعة الا اذا رأى القاضي مصلحتها في البقاء في يد الحاضنة فله ابقاؤها حتى الحادية عشرة . وانه يتبع المنازعات الدائرة في شأن الصغير تبين ان المصلحة تقتضى العمل على استقرارهم حتى يتوفر لهم الأمان والأطمئنان . ومن أجل هذا ارتأى المشروع انتهاء حضنة النساء للصغير ببلوغه سن العاشرة وحضنتهن للصغيرة ببلوغها سن الثانية عشرة ثم أجاز للقاضي بعد هذه السن ابقاء الصغير في يد الحاضنة حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج اخذاً بذهب الإمام مالك في هذا الموضوع . . وان وجود الولد ذكراً كان أو أنثى في يد الحاضنة سواء قبل بلوغها سن العاشرة أو الثانية عشرة أو بعدها لا يخل يد والدها عنهما ولا يحد من ولايته الشرعية عليهما فان عليه مراعاة أحوالهما وتدريب إمرأتهما وولايته عليهما كاملة وانما يد الحاضنة للحفظ والتربية . ثم نص المشروع على حق كل من الأبوين في رؤية الصغير أو الصغيرة وان ذلك من باب صلة الأرحام التي أمر الله سبحانه وتعالى بها في قوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) من الآية ٧٥ من سورة الأنفال . هذا : وقد نص الفقهاء على أن الحاضنة اذا كانت اما للطفل وكانت زوجتها لأبيه قائمة فممكن الحضنة هو البلد الذي تقيم فيه مع زوجها . واذا فليس لها السفر بالولد الى أى بلد ولو كان قريباً . فان للزوج بحكم الزوجية منعها من الخروج من المنزل اذا لم يكن معها ولد فأولى ان يمنحها من السفر بالولد الى بلد آخر وكذلك ليس لها السفر بالولد اذا كانت في العدة من طلاق رجعى أو بائن . فلها اذا كانت عدتها قد انقضت وأرادت أن تتحول بالولد الى بلد أهلها وكان أبوه قد تزوجها فيه فلها أن تنتقل بالولد اليه . وسواء اكان البلد المتقول اليه قريباً أو بعيداً . وسواء اكان البلدان المنقول منسبه والمنقول اليه مصريين أم قريتين أم أحدهما مصر والآخر قرية . ففى هذه الأحوال يجوز لها الانتقال بالولد متى توافر الأمران المشار اليهما آنفاً : ان يكون البلد موطن أهلها وان يكون الزواج قد تم فيه : فاذا تخلف الأمران جبيها أو تخلف أحدهما فليس لها أن تنتقل بالولد اليه اذا كان بعيداً عن البلد الذي يقيم فيه أبوه بعداً لا يستطيع أن يسافر اليه ليراه ثم يعود الى مقره قبل الليل . وكذلك لا تملك الانتقال به من مصر الى قرية ولو كانت قريبة مخالفة ان ينشأ الولد على ما عليه أهل القرى من جهل وجفوة اما اذا أرادت الانتقال من مصر الى مصر أو من قرية الى مصر وكان البلدان متقاربين

في هذه الحالات الثلاث فانه يجوز لها ذلك (ابن عابدين ج ٢ ص ١١٢ وما بعدها وفتح القدير ج ٣ ص ٣١٩ وما بعدها) . وفي الجزء السادس من كتاب المبسوط للسرخس ص ١٦٦ وما بعدها ما نصه : (واذا ارادت المرأة ان تخرج بولدها من مصر الى مصر فان كان النكاح بينهما قاتما فليس لها ان تخرج الا باذنه مع الولد وبغير الولد . فان وقعت الفرقة بينهما وانتقضت عدتها فان كان اصل النكاح في المصر الذي هي فيه فليس لها ان تخرج بولدها الى مصر آخر لما فيه من الاضرار بالزوج بقطع ولده عنه الا ان يكون بين المصرين قرب بحيث لو خرج الزوج لمطلعة الولد امكنه الرجوع الى منزله قبل الليل فحينئذ يكون هذا بمنزلة محال مخطفة في مصر ولها ان تتحول من محلة الى محلة . وان كان تزوجها في ذلك المصر الذي تريد الرجوع اليه ونقلها الى هذا المصر . فان كانت من اهل هذا المصر فلها ان تخرج بولدها اليه . . وان لم تكن من اهل ذلك المصر الذي تزوجها فيه فان ارادت ان تخرج بولدها الى مصرها لم يكن لها ذلك لان اصل العقد ما كان في مصرها واختيارها الغربة لم يكن بسبب النكاح فلا يكون لها ان ترجع بولدها الى مصرها . ولكن يقال لها اتركي الولد واذهبي حيث شئت . وكذلك اذا ارادت الخروج الى مصر آخر لانه في ذلك المصر غريبة كما هنا فلا تقصد بالخروج اليه دفع وحشة الغربة انها تقصد قطع الولد عن ابيه الخ . . .) . ا . هـ بقوله في هذا النص : يقال لها (اتركي الولد واذهبي حيث شئت) صريح في عدم جبرها على المقام بكن الحاضرة بادايت مطلقة وانتقضت عدتها منه وصريح أيضا في منعها من استحلاب الولد معها . ومفاد ذلك سقوط حقها في الحاضرة بالانتقال الى هذه المواضع . هذا : وظاهر عبارات الفقهاء ان بين مصر وأمريكا تفاوتا عظيما . لان الظاهر ان الفقهاء يريدون ان يتمكن الوالد من مطالعة ولده ويرعاه دائما الرعاية اللازمة لا يحول بينه وبين ذلك حائل من سفر طويل او نفقت باهظة . فهذا ضرر مئى عنه بمصوم قوله تعالى « لا تضلر والدة بولدها ولا مولود له بولده » من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة . وفي الجزء الثاني من ابن عابدين ص ١٦٤ (متى كان الولد عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر عن النظر اليه وعن تعهده ولا يخفى ان السفر اعظم مانع) . ا . هـ وبناء على ما تقدم نقها وقانوننا فانه ليس للحاضرة في واقعة السؤال الانتقال بالصغار الى أمريكا لما يترتب عليه من حرمان الأب رؤيتهن وتعهدهن خاصة وهن في هذه السن . وللاب الحق في منعها من استحلابهن ونزعهن من يدها اذا ما انتقلت بهن الى تلك البلاد حتى تعود . الا اذا كان وطنها وعقد عليها فيه . وبهذا يعلم الجواب عن السؤال اذا كان الحال كما ورد به والله تعالى اعلم .

من أحكام الوصية والميراث

الموضوع

زوجة وابن بنت وحمل مستكن

١ — بوفاة المورث عن زوجة وابن بنت وحمل مستكن يكون للزوجة الثمن فرضاً وللابن والبنت والحمل المستكن الباقي تمصياً للذكر منهم ضعف الأنثى .

٢ — يوقف للحمل نصيبه على اعتبار أنه ذكر .

(أ) ان انفصل الحمل كله أو أكثره حياً وكان ذكراً أعطى الموقوف كله .

(ب) ان انفصل الحمل كله أو أكثره حياً وكان أنثى أعطى من الموقوف مقدار ربع الباقي من التركة بعد فرض الزوجة وأعطى الباقي لولدى المتوفى تمصياً .

(ج) ان انفصل الحمل كله أو أكثره ميتاً لم يكن وارثاً وأعطى التصيب الموقوف إلى ولدى المتوفى للذكر منهم ضعف الأنثى .

سئل :

بطلب المراقب المالي لوزارة الصحة العمومية تقسيم تركة حنا عزيز .

اجاب :

اطلعنا على كتاب جمعية التملون والاندخار رقم ٢٨٧٠ المؤرخ ١٩/٢٨/١٩٤٥ المتضمن وفاة الدكتور حنا عزيز عن زوجته وابن بنت وحمل مستكن. ونفيد أنه إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر وكان الأمر كذلك كان لزوجته من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث والباقي لولديه وللحمل المستكن الذي يفرض في هذه الحالة ذكراً تمصياً للذكر مثل حظ الأنثيين فيأخذ كل نصيبه ويوقف للحمل المستكن نصيبه فإن انفصل كله أو أكثره حياً وكان ذكراً أعطى

* المني : نغيلة الشيخ عبد المجيد سليم — س : ٥٥ م : ٦٢٢ — الترخ : ٢٠ شعبان سنة ١٣٦٤ هـ — ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٥ م .

النصيب الموقوف له وإن انفصل كله أو أكثره حيا وكان أنثى أعطى من النصيب الموقوف مقدار ربع الباقي من التركة بعد مرض الزوجة وأعطى الباقي من هذا النصيب لولدى المتوفى الباقيين للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن انفصل الحمل كله أو أكثره ميتا لم يكن وارثا وأعطى النصيب الموقوف الى ولدى المتوفى للذكر مثل حظ الأنثيين .



الموضوع

(٣٤١٤) الوصية الواجبة

المبادئ

١ - الوصية حق للموصى له في التركة يؤدي منها قبل توزيعها بين الورثة .

٢ - الوصية الواجبة التي اوجبها القانون خاصة بالفرع غير الوارث.

٣ - حدد القانون مقدار الوصية الواجبة فجعلها بقدر نصيب الأصل الذي كان يستحقه لو بقي حيا عند وفاة المورث بشرط ألا تزيد عن ثلث التركة الباقية بعد تنفيذ حق الدين والتجهيز .

٤ - قانون الوصية لم يغير حكما من احكام الميراث الثابتة في الكتاب والسنة ولم يوجب الوصية الا للفرع غير الوارث .

سئل :

(في موضوع الوصية الواجبة)

عن منشور مطبوع بعنوان (وصية واجبة) ويتوقع لدى اهالي مصر القديمة تضخم لخطاء كثيرة في موضوع الوصية الواجبة وطلب من العلماء انقاذهم بما يقر الحق في نصابه فوافينا قطعاً للتسبحة ان تكشف له الخطاء حتى يقف على محجة الصواب بتوفيق الله وهدايته - فنقول :

اجاب :

١ - ان الوصية والارث امران مختلفان حقيقة وحكما فالوصية النافذة حق للموصى له في التركة يؤدي منها قبل حق الورثة كما يشير اليه

* المتى : فضيلة الشيخ حسنين مخلوف - ص : ٦٧ م : ٤٠ - الترخ : ٢٢ جلدى الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩ مارس سنة ١٩٥٢ م .

قوله تعالى في سورة النساء بعد بيان غرائض الموارث (من بعد وصية يوصى بها أو دين من بعد وصية يوصى بها أو دين من بعد وصية يوصى بها أو دين) فكل من الوصية والدين حق واجب الاداء من التركة قبل حق الارث وما يبقى من التركة بعدهما هو حق الورثة شرعا .

٢ - ومن الوصايا ما اوجبه الشارع في التركة لغير الوارث في سورة البقرة كما يشير اليه قوله تعالى « كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين » حيث جعل الوصية لهم حقا واجبا والمراد بهم كما ذهب اليه بعض السلف غير الوارثين لنسخ الوجوب للوارثين منهم بآية الموارث . وهذا هو اصل (الوصية الواجبة) التي نص عليها قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وخصها بالفرع غير الوارث وحددها بمثل نصيب اصله الذي كان يستحقه لو بقي حيا عند وفاة المورث بشرط ان لا تزيد في جميع الاحوال عن ثلث التركة الباقية بعد تنفيذ حقي الدين والتجهيز . فاذا كان للمتوفى اولاد لصلبه ذكور واناث واولاد ابن او بنت توفيا في حياته وجب لهؤلاء شرعا وصية في تركته بالشروط التي نص عليها القانون وهم غير وارثين لحجبه بالاولاد الصليبين . اما اذا كان الفرع وارثا كما اذا توفى عن بنات وابن ابن ملك في حياته فلان ابن الابن لا تجب له وصية في التركة اكفاء بآرثه .

٣ - وبهذا ظهر الفرق بين الفرع الوارث والفرع غير الوارث حيث تجب الوصية للثاني دون الاول .

ويجب ان يعلم ان قانون الوصية لم يغير حكما من احكام الميراث الثابتة في الكتاب والسنة ولم يوجب الوصية الا للفرع غير الوارث وان الوصية تخرج من التركة قبل حق الورثة ويوزع الباقي ميراثا بين مستحقيه كما شرع الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .

٤ - ففي الحادثة التي استفتي عنها السائل وهي وفاة امرأة عن ثلاث بنات وعن بنت ابن توفى في حياتها وعن ابني اخوين شقيقتين او لاب لا ميراث لبنت الابن لحجبه بالبينات الصليبات ولكن لها وصية واجبة في التركة بمثل ما كان يستحقه ابوها لو كان حيا عند وفاة المورث بشرط الا يزيد عن الثلث . فتنقسم التركة على فرض وجود الابن فيخص البنت الثلث ثلاثة أسهم ويخص الابن سهمان وهما تزيد من الثلث فيرد النصيب الى الثلث ثم يقسم الى سهم لها ثلث يصرف للوصية الواجبة والباقي لثلاث

ينقسمان بين البنات الثلاث بالسوية وثلاث ينقسم بين ابني الاخوين بالسوية وذلك هو الممدد ٢٧ فيمطى ثلثه لبنت الابن وصية واجبة والباقي هو التركة التي تورث للبنات الثلاث منه الثلثان وهو ١٢ سهما بالسوية بينهما وللوصبة الباقي بالسوية بينهما .

هـ - وفي الحادثة التي ذكرها ننظر واخطاه الصواب فيها وهي وفاة رجل عن زوجة واربع بنات وابن ابنة المتوفى قبله للزوجة الذين غرضوا للبنات الاربع الثلثان غرضوا والباقي لابن الابن تعصيا فهو هذه الحادثة غرض وارث بخلاف بنت الابن في الحادثة السابقة غناها غرض غير وارث . والله تعالى اعلم .



الموضوع

(٢٤١٥) ورثة بينهم غائب

المبادئ

١ — يوقف للغائب نصيبه من تركه مورثه حتى يتبين ابره .

٢ — اذا ظهر الغائب حيا اخذ ما حجز له من التركة .

٣ — اذا حكم بموت الغائب بناء على بيينة ثبت منها موته حقيقة بعد التاريخ الذى مات فيه مورثه استحق وراثته الشرعيون الموجودون حين الحكم بوفاته ما حجز لاجله من التركة .

٤ — اذا حكم بموت الغائب بناء على القرائن او بناء على البيينة الشرعية التى ثبت منها وفاته حقيقة فى تاريخ سابق على تاريخ وفاة مورثه لم يكن الغائب من ضمن ورثة المتوفى ورد الذى كان محجوزا له الى ورثة المتوفى الذين يستحقونه وقت وفاته .

سئل :

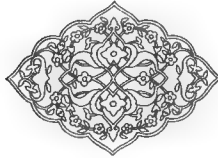
من الست منى على بدارى . قالت : توفى المرحوم سيد حسن حسين وطلقت منه طلاقه اولى رجعية بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥٢م وقد توفى زوجى المذكور بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ عن زوجته بخينة عبد المال سيد ومطلقة (منى على بدارى الطالبة) واولاده حسن الشهر بحسين وحسنتين الغائب ونفيسة البلغوعيشة القاصرة فقط. فما بيان نصيب كل من المذكورين .

اجاب :

اطلعنا على السؤال والجواب . ان المطلقة رجعيا ترك زوجها اذا توفى وهى فى عدته من هذا الطلاق الرجعى فلذا كتبت الطالبة لاتزال فى عدة

* المتن : نفيسة الشهر حسين مخطوب — س : ٧١ م : ٦٦٦ — التاريخ :
٦ جماد اول سنة ١٣٧٢ هـ — ٢١ يناير سنة ١٩٥٤ م .

مطلقها من الطلاق الرجعى المذكور عند وفاته فى التاريخ المنصَح تكون من ورثته ويكون لها ولزوجته الأخرى من تركته الثمن مُرْشاً ولأولاده بما فيهم ابنه حسنين الغائب الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين . فتنقسم تركة المتوفى الى ثمانية وأربعين سهماً ويخص زوجته ومطلقاته منها ستة أسهم مناصفة بينهما ويخص ابنه حسن أربعة عشر سهماً وكل واحدة من بنتيه نفيسة وعيشة سبعة أسهم ويخص ابنه حسنين الغائب أربعة عشر سهماً توقف له حتى يتبين أمره فإذا ظهر حياً أخذ ما حُجز له وإذا لم يظهر حياً وحكم بوفاته بناء على بيّنة ثبت منها موته حقيقة بعد التاريخ الذى مات فيه والده مورثه استحق ورثته الشرعيون حين الحكم بوفاته ما حُجز لأجله من الشركة وإن حكم بموته بناء على القرائن تطبيقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أو بناء على البيّنة الشرعية التى ثبت فيها وفاته حقيقة فى تاريخ سابق على تاريخ وفاة مورثه لم يكن معه ضمن ورثته ورد الذى كان محجوزاً له الى ورثة والده الذين يستحقونه وقت موته وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع غير وارث يستحق وصية واجبة، والله تعالى أعلم



الموضوع

(٢٤١٦) وصية بمنفعة مؤبدة

المبادئ

١ - الوصف المعلق بالموت أو المضاعف اليه الصحيح انه وصية تلزم بالموت من الثلث فقط ولا يزول بمالك وهو بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا .

٢ - لا يجوز لأحد من الموصي اليهم بمنفعة قدر من الأقطان سواء كان وارثا أم غير وارث أن يتصرف في هذا القدر أو في بعضه يبيع أو هبة ونحوها لانه لا حق له الا في المنفعة فقط .

سئل :

من السيد / صالح حامد عبد الخالق (بما مضمونه) :
اطلعنا على السؤال وعلى صورة رسمية من ائشهاد الوصية الصادر من المرحوم حسين نابق عبد الله الجركس امام محكمة بنى سويف الشرعية بتاريخ ١٢ ربيع ١٢٩٦ هـ وتبين انه اوصى بجميع منفعة الأقطان التي قدرها ثمانمائة وسبعة وخمسون وكسور الميينة الحدود والمعالم بائشهاد الوصية المذكور للأشخاص المعينين بهذا الائشهاد . وجعل لكل واحد منهم منفعة قدر معلوم من هذه الأقطان وصية مضافة الى ما بعد وفاته وبعد أن بين اسماء الموصي لهم والمقدار الذي يستحق كل واحد من الموصي لهم منفعة قال مئتنه : وصية شرعية مخرجة من ثلث ماله حسب اعترافه بذلك وشهادة الشهود المذكورين يستوفى كل واحد منهم منفعة قدر ما اعطى اليه مما بين اعلاه بالاستغلال أبدا مؤبدا مضافا ذلك الى ما بعد الموت صدقة منه واحسانا لهؤلاء الاسماء الموضح اسمائهم اعلاه كل منهم القدر المبين له فيه . هذا وقد ذكر حضرة المشهد الموصي اليه بأن يستوفى كل واحد منهم

• الحق لعليه الشيخ حسن مابون - س : ٧٨ م : ٦٦ - التاريخ : ٢٥ شوال سنة ١٢٧٥ هـ - ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ م .

وعقبهم الشرعيين منفعة ما اعطى اليه من الاطيان المذكورة بالاستقلال في المستقبل ابدا مؤبدا ومن لا عقب له فيعود الموصى به لورثة حضرة الشهيد ثم قرية الصدقة وذلك ان حدث به حادث . وتبين من السؤال ان هذا الموصى توفي ١٢٩٧هـ ونفذت الوصية الى الموصى لهم طبقا لشروطه ثم توفي بعض الموصى لهم عقبا وهم سرور اغا وبنت لملى اغا الحبشى والست حسن مليك وقرنى فرج وعبد المطلب فرج وعيسى فرج وكان آخرهم موتا في سنة ١٩٤٢م وان الموجود من ورثة الموصى حين وفاة هؤلاء العمماء هم السيدة خديجة بنت الموصى واولاد ابن اخيه الشقيق ثلاثة نكور وانتشان وهم اسحاق وزكريا ومحمد فريد وتقيدة ونجبية فقط . وطلب السائل معرفة الحكم الشرعى فيما اذا كانت هذه الوصية تعتبر وقفا او وصية وكيف تقسم انصبه الموصى لهم الذين توفوا عمماء المسار اليهم انفا بين ورثته المذكورين الذين كانوا موجودين وقت وفاة هؤلاء العمماء ؟ .

اجاب :

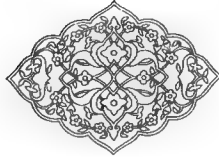
اولا : عن الشق الاول — انه ظاهر من شروط هذا المشهد الواردة بالاشهاد الرسمى المذكور ان هذا التصرف يخرج من ثلث مال المشهد لنصه على ذلك بقوله (وصية مخرجة من ثلث ماله حسب اعترافه بذلك وشهادة الشهود المذكورين) وانه تصرف بمنفعة القدر الموصى به لا بعينه لقوله : (يستوفى كل واحد منهم منفعة قدر ما اعطى اليه مما بين اعلاه بالاستقلال) وقوله (بان يستوفى كل واحد منهم وعقبهم الشرعيين منفعة ما اعطى اليه من الاطيان المذكورة بالاستقلال) وانه ايضا تصرف مضاف لما بعد الموت لقوله (وصية مضافة الى ما بعد الموت) وقوله (مضافا ذلك الى ما بعد الموت صدقة منه واحسانا الخ) وهو كذلك تصرف مؤبد غير مؤقت لقوله (بالاستقلال ابدا مؤبدا) وقوله (بالاستقلال في المستقبل ابدا مؤبدا ومن لا عقب له فيعود الموصى به لورثة حضرة الشهيد ثم قرية الصدقة وذلك ان حدث به حادث . هذا وقد اختلف فقهاء الحنفية في اعتبار مثل هذا التصرف هل هو من قبيل الوقف او من قبيل الوصية بالمنفعة المؤبدة فمال الى الاول فريق منهم ورجح الثانى فريق آخر . ونحن نرى انما للفقهاء ان نذكر ما نقل من كل فريق منهم وحجته لتحصل المقارنة ولتتضح المفصلة ثم تبين الراجح

والمرجوح وما يجب العمل به والمصير اليه . فما ذكر عن أصحاب الراى الأول القائلين بأنه من قبيل الوقف هو ما نقله العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار في باب الوقف ج ٢ ص ٩٦ عن الفتح ما نصه (فرع يثبت الوقف بالضرورة وصورته انه لو اوصى بغلة هذه الدار للمساكين ابدا أو لفلان وبعده للمساكين ابدا فان الدار تصير وقفنا بالضرورة . والوجه انها كقوله اذا مات فقد وقفت دارى على كذا . ١٠ هـ قال ابن عابدين اى فهو من المعلق بالموت وسيأتى الكلام عليه وانه كوصية من الثلث . وذكر في البحر منها (اى من الفاظ الوقف) لو قال اشقروا من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقوه على المساكين صارت الدار وقفنا ١٠ هـ . وعزاه للخيرة وبسط الكلام عليه في انتفع الوسائل وقال لا اعلم في المسألة خلافا بين الأصحاب (اى ابن عابدين) ومقتضاه ان الدار كلها تصير وقفنا من ثلث ماله ويصرف منها الخبز على ما عينه الواقف والباقى الى الفقراء لانهم مصرف الوقف في الاصل ما لم ينص على غيرهم الى ان قال وقد سئلت من نظير هذه المسألة في رجل اوصى بأن يؤخذ من غلة دارى كل سنة كذا درهم يشتري به زيت لمسجد كذا . ثم باع الورثة الدار واشتروا على المشتري دفع ذلك المبلغ كل سنة للمسجد فاعتيت بعدم صحة البيع وبأنها صارت وقفنا حيث تخرج من الثلث ١٠ هـ فالذى يفهم من هذه النصوص ان التصرف المذكور في حادثة السؤال يعتبر من قبيل الوقف وينفذ من الثلث . وهذا هو ما ائتمى به المرحوم الشيخ المهدى في فتاواه ص ٥٨٨/٥٨٩ من الجزء الثانى من باب الوقف . اما ما ذكره أصحاب الراى الثانى القائلين بان هذا التصرف من قبيل الوصية بالمنفعة فهو ما جاء فيه ص ٩٨ من حاشية رد المحتار من الجزء المذكور عند (قوله لا مضائفا) ما نصه (يعنى الى ما بعد الموت فقد نقل في البحر ان محمدا نص في السر الكبير انه اذا اضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا عند أبى حنيفة ١٠ هـ نعم سيأتى في الشرح انه يكون وصية لازمة من الثلث بالموت لا قبله ١٠ هـ . وفي ص ٥٠١ من الحاشية المذكورة قال ابن عابدين (والحاصل انه اذا علته بموته فالصحيح انه وصية لازمة لكن لم يخرج من ملكه فلا يتصور التصرف فيه ببيع ونحوه بعد موته لما يلزم من ابطال الوصية وله ان يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعد موته بحر ومثله في الفتح . ومحصل هذا ان المعلق بالموت لا يكون وقفنا في الصحيح فلا يزول به الملك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة حتى لا يجوز التصرف به لا قبله حتى جاز له الرجوع عنه . وهذا معنى قول الشارع فالصحيح انه كوصية الخ فانه

تصد به تحويل كلام المصنف لأن كلامه فيها يزول به الملك لا فيها يلزم ولا ينافي هذا ما تضمنناه من الاتفاق على التلازم بين اللزوم والخروج عن الملك لأن ذلك في الوقت وأما المعلق بالموت فليس وقتا كما علمت فلا يلزم من لزومه وصية ان تخرج عن الملك (١٠١ هـ . وجاء في تقرير الشيخ الرافعي على حاشية رد المحتار ص ٧٥ ج ٢ ما نصه (قوله لثبوت التلازم بين اللزوم والخروج عند ملكه باتفاق) هذا ظاهر في الوقت المحكوم به وأما اذا علق بالموت أو قال وتفتتها في حياتي وبعد وفاتي مؤيدا فالصحيح انه وصية تلزم بالموت من الثلث ولا يزول الملك وهو بمنزلة الوصية بالمنافع مؤيدا كما يأتي توضيح ذلك في كلامه (١٠١ هـ) قوله ثلث ومقتضاه ان الدار كلها تصرف وقتا من ثلث ماله الخ (تقدم ان الوقت المعلق بالموت أو المضاف اليه الصحيح انه وصية تلزم بالموت من الثلث وهو بمنزلة الوصية بالمنافع مؤيدا فعلى هذا لا تكون الدار موقوفة حقيقة بل محبوسة لهذه الوصية فإذا بقي شيء مما عينه يكون لورثته لما علمت ان هذا ليس وقتا حقيقة تأمل (١٠١ هـ .) قوله فلا ينافي عدم صحته معلقا بالموت (ولو مطلق موته وان لزم بالموت من الثلث لأن لزومه انما هو على أنه وصية لازمة لا وقف كما يأتي (١٠١ هـ . ومن هذا يتبين بجلاء ان الرأي الثاني القائل بأن هذا التصرف من قبيل الوصية بالمنفعة مؤيدا هو الرأي الراجح الذي نميل اليه وحكمه انه لا يجوز لأحد من الموصي اليهم بمنفعة هذا القدر من الاطيان سواء كان وارثا أم غير وارث ان يتصرف في هذه الاطيان أو في شيء منها ببيع أو هبة أو نحوها كما قال ابن عابدين ذلك غيبا قلناه عنه انما لأنه لا حق لأحد منهم الا في المنفعة فقط ثم تبقى هذه الوصية مؤيدة يتصرف فيها طبقا لشروط الموصي . ويرجح هذا الرأي أيضا ان الإيصاء بالمنفعة مؤيدا قد أقر بمبدأه قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وأن كان هذا القانون لا يطبق على هذه الوصية ولا تمسح جميع أحكامه في هذا الموضوع مع فقه مذهب أبى حنيفة والراجح منه الا ان تقريره هذا المبدأ يقوى وجهة نظر أصحاب هذا الرأي ويجعلنا نطمئن الى ترجيحه —

ثانيا — من الشق الثاني — أنه اذا كان لا يوجد من ورثة الموصي أحد سوى بنته خديجة وأولاد ابني أخيه الشقيق وهم اسحاق وزكريا ومحمد فريد وتقيدة ونجبية وقت وفاة الموصي لهم المستول عن كيفية تقسيم نصيبهم وهم سرور أغا وبنت لملى أغا الحبشي والست حسن مليك وقرنى فرج وعبد المطلب فرج فيكون عملا بقول الموصي (من لا عقب له فيعمود الموصي به لورثته حضرة الشهيد) تقسم منفعة الموصي به لكل واحد من العتباء المذكورين بين ورثة الموصي المذكورين طبقا لأحكام الميراث فتستحق بنته

الست خديجة النصف فرضا ويستحق إنشاء ابنى أخيه الشقيق الثلاثة النصف
الباقى بالسوية بينهم تمصيا ولا شيء للسنتين تنيدة ونجبية لأنهم من ذوى
الأرحام المؤخرين فى المراثى عن أصحاب الفروض والمصبات . ومن هذا
يعلم الجواب عن السؤال بشقيه حيث كلن الحال ما ذكر به . والله سبحانه
وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٤١٧) وصية مسيحي لمسلم

المبادئ

- ١ - الوصية من قبيل الصلة والصلة مع اختلاف الدين جائزة شرعا.
- ٢ - تصح الوصية مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصى تابعا لبلد اسلامي والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير اسلامي تمنع شريعته الوصية **قتل الموصى** .
- ٣ - تنفذ الوصية الاختيارية بدون توقف على اجازة الورثة متى كان القدر الموصى به لا يزيد عن ثلث التركة .

سئل :

من الدكتور محمد صابر : ان سيدة امريكية من ولاية كاليفورنيا توفيت في مايو ١٩٥٦ عن وصية في تركتها جعلت له بمقتضاها جزءا منها وانه مصرى مسلم وهى مسيحية وان قوانين ولاية كاليفورنيا التى توفيت فيها السيدة المذكورة تجيز الوصية والميراث لاي شخص اجنبى متى كانت القوانين التابع لها الموصى له والوارث لا تمنع من الارث او الوصية اى انهم يعاملون الاجنبى بالمثل . وسأل سيادته هل هذه الوصية صحيحة وجائزة شرعا وقانونا ويثبت له الحق في المطالبة بالمقدار او الموصى له به من المتوفاة المذكورة او لا .

اجاب :

النصوص عليه في مذهب الحنفية ان الوصية جائزة مع اختلاف الدين والملة لان الوصية من قبيل الصلة والصلة تجوز مع اختلاف الدين واعمال البر تجوز بين اهل الاديان المختلفة لان الاديان لم تحرم التواصل والتراحم

* المتى : فضيلة الشيخ حسن مابون - س : ٧٨ م : ٢٢٢ - الفريخ :
٢١ ربيع ثنى سنة ١٢٧٦ هـ - ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م .

وبذلك تتحقق المساواة بين المسلمين وغيرهم في صحة الوصية من بعضهم لبعض في دار الاسلام وقد اختلف علماءهم في جوازها من مصرى مسلم لأجنبى تابع لبلد أجنبى سواء أكان مقيما بمصر أو ببلده أو العكس فمنهم من أجازها لأنها صلة والصلات مباحة وقد اختار ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ فأجاز الوصية مع اختلاف الدارين في المادة التاسعة منه ومنها تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصى تابعا لبلد اسلامى والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير اسلامى تمنع شريعته الوصية لمثل الوصى (فالتقانون في صدد هذه المادة اخذ بها لجمع عليه الحنفية من جواز الوصية مع اختلاف الدين واختار مذهب القائلين منهم بجوازها مع اختلاف الدارين فتحصل من مجموع ذلك ان الوصية من غير المسلم في بلد أجنبى جائزة للمسلم في دار الاسلام كما تجوز الوصية من المسلم في دار الاسلام لفير المسلم في بلد أجنبى الا اذا كان قانون غير المسلم في بلده يمنع نفاذ هذه الوصية منه للمسلم في دار الاسلام فانها في هذه الحالة نكط لا تجوز وصية المسلم له معاملة له بالمثل عملا بالاستثناء الوارد في آخر هذه المادة وهو (ما لم يكن الموصى تابعا لبلد اسلامى والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير اسلامى تمنع شريعته الوصية لمثل الموصى) ونظرا لان قانون ولاية كاليفورنيا محل توطن المتوفاة الموصية يجيز الوصية لاي شخص أجنبى متى كانت القوانين التابع لها الموصى له لا تمنع الوصية للأجنبى اى انهم يعاملون الاجنبى بالمثل كما جاء بالسؤال فان الوصية المسئول عنها تكون جائزة شرعا وقانونا وصحيحة طبقا للقوانين المصرية المعمول بها ويثبت للموصى له بمقتضاها الحق فيما أوصى له به من السيدة الموصية بدون توقف على اجازة الورثة متى كان القدر الموصى به لا يزيد عن ثلث التركة المخلفة عنها وبهذا علم الجواب عن السؤال والله تعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤١٨) وصية بكل التركة لأعمال البر

المبادئ

- ١ - الوصية لجهات البر وأماكن العبادة جائزة وصحيحة .
 - ٢ - الوصية بالتكفل صحيحة للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة وتكون صحيحة فيما زاد عن الثلث ولا تنفذ في الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى .
 - ٣ - الوصية بكل التركة لبناء مسجد ومقبرة وأعمال بر صحيحة وتنفذ في الثلث من غير اجازة ولا تنفذ في باقى التركة الا بلجاجة الورثة .
 - ٤ - اذا لم يجز الورثة الوصية فيما زاد عن الثلث قسم الزائد بينهم طبقا لأحكام قانون الميراث ٧٧ سنة ١٩٤٣ م .
- سئل :

بالطلب المقدم من السيد / السيد محمد نسوقى علا من مركز
منيا القمح المقيد برقم ٦١١ سنة ١٩٦٣ أن شقيقه المرحوم أحمد محمد
النسوقى توفى بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٣ عن اخوته الأشقاء عبد العظيم ومحمود
والسيد وزكية وهاتم أولاد المرحوم محمد النسوقى فقط . وكان التوفى المذكور
قد حرر بخطه وتوحيه وصيتين احدهما بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٢ يوصى فيها
بان تكون كل تركته لأعمال البر والثانية بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥ يوصى فيها بان
تكون كل تركته لبناء مسجد ومقبرة ببلدته التى ولد فيها ولأعمال البر .
ويقرر السائل ان الورثة لا يجيزون تنفيذ هاتين الوصيتين . كما انه حرر
في سنة ١٩٦١ استمارة التامين والمعاشى التى يصرها موظفو الدولة وقرر

* الخى فضيلة الشيخ أحمد مريدى - س : ١٠٠ م : ١٧٨ - التاريخ :
١٢ يولييه سنة ١٩٦٤ م .

فيها ان يكون المتفعمون في حالة وفاته اختيه الشقيقين لكل منهما الربع والتصف الباقي للفقراء على ان تتولى وزارة الاوقاف الصرف . وطلب السائل بيان نصيب اخوة المتوفى المذكور والاثالث في تركته . وهل يضم التامين الخاص به الى تركته . او ان التامين شيء والتركة شيء آخر . ويقرر السائل ان الوصيتين محررتان بخط المتوفى وعليهما امضاه ولم يشتر ان هناك نزاعا في صدورهما وصحتها . ولكن الورثة لا يجيزونهما .

اجاب :

لا نزاع بين الورثة في صدور الوصيتين المشار اليهما بالطلب ولا في صحتها . وانما النزاع كما يقرر السائل في اجازتهما وتنفيذهما . والمقرر ان الوصية لجهات البر وامكن العبادة والمؤسسات الخيرية جائزة وصحيحة طبقا لاحكام المادة السابعة من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وان الوصية بالثلث صحيحة للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة . وكذلك بما زاد على الثلث . تكون صحيحة ولكن لا تنفذ في الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكتاوا من اهل التبرع عالمين بما يجيزونه طبقا لاحكام المادة ٣٧ من القانون المذكور . وبما ان السائل يقرر ان الورثة لا يجيزون هاتين الوصيتين فهما نافذتان في الثلث فقط وتبطلان فيها زاد على الثلث لعدم اجازة الورثة . وبما ان الموصى قد اوصى اولا بكل تركته لاجمال البر دون بيان ولا تفصيل لتلك الاعمال واوصى في وصيته الثانية بكل تركته لبناء مسجد ومقبرة ببلدته التي ولد فيها واعمال البر ولا اختلاف بين الوصيتين من حيث الجهة الموصى لها . لان الثانية لم ترد عن الاولى الا ببيان بعض اعمال البر الداخلة في عموم الاعمال الموصى لها في الوصية الاولى التي عقب بها على هذا البيان في الوصية . فتكون الجهة الموصى لها في الوصيتين هي بناء المسجد والمقبرة في بلدة الموصى واعمال البر بصيغة عامة والوصية لذلك صحيحة كما فكرنا واذن يعتبر ثلث التركة موصى به للجهة المذكورة ولا يتوقف التنفيذ عليه على اجازة اهل الثلثان فيبينان من حق الورثة . ويكون هذا الباقي هو كل التركة التي خلفها المورث وتنقسم بين ورثته شرعا طبقا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بلحاكم الميراث والورثة في حالتنا هذه هم اخوة المتوفى واخواته الاشقاء فقط فتنقسم بينهم التركة تعصيبا للأخ ضعف ما للأخت . وذلك بعد قضاء الديون ان كانت . وهذا اذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة . وعند تحديد ثلث التركة الذي

تنفذ فيه الوصية يلاحظ أن التركة هي كل ما يخلف فيه الوارث المورث
بإلا كان أو منفعة أو حقا من الحقوق الأخرى المتعلقة بالمال التي تنتقل
بالميراث من المورث إلى الوارث . هذا بالنسبة للوصية بكل التركة وموقف
الورثة منها إما بالنسبة للمعاش والتأمين والاستئجار التي كتبها المتوفى وبين
فيها المنتفعين بالمبالغ التي تصرف بعد وفاة الشخص وهم أختاه شقيقتان بحق
الربع لكل منهما . والفقراء بحق النصف الآخر . فإن هذه المبالغ لا تعتبر
تركة تجرى عليها أحكام الميراث وينظر فيها إلى الحقوق التي تتعلق بالتركة
ولكنها تخضع في تقسيمها وتعلق الحقوق بها لأحكام القوانين التي تنظمها
لأن ملكه لا يثبت فيها قبل الوفاة . والعتلون الخاص بالمبالغ التي يسأل فيها
الطالب في هذا الصدد قد جعل من حق الشخص أن يعين في استثمار خاصة
معدة لذلك الأشخاص أو الجهات التي تصرف إليها هذه المبالغ بعد وفاته
ولم يقيد في ذلك بأحكام الميراث أو غيرها فيخضع الأمر في ذلك لهذا الحكم
وقد بين المتوفى من يصرف اليهم المبلغ وهم أختاه الشقيقتان بحق الربع لكل
منهما والفقراء بحق النصف فيلتزم بيلته وتكون هذه المبالغ لأختيه لكل منهما
الربع وللفقراء النصف الباقى . وبما أنه لم يبين كيفية صرف هذا النصف
ولم يعين فقراء بوصف أو بجهة وجعل الصرف في ذلك لوزارة الأوقاف فيترك
لها الأمر فتقوم بصرفه للفقراء بالكيفية التي تراها في النطاق العام لأحكام
الشريعة . وبما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .

الموضوع

(٢٤١٩) النazar عن المراث مع الاحتفاظ بريعه

المبادئ

١ — النazar عن المراث مع الاحتفاظ بريعه للنazar مدة حياته هبة فاسدة ويكون النazar عنه باقيا على ملك صاحبه يورث عنه بعد وفاته .

٢ — متى فسدت الهبة فإنه لا يترتب عليها أى اثر من الآثار التى تترتب على الهبة الصحيحة .

سئل :

من عبد الله كليل اندراوس من حصة مليج مركز شبين الكوم بالطلب المقيد برقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٦ المتضمن ان جدة السائل لآبيه حنة ييخايل حنا توفيت بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٥ عن وريثها وهم ولدان زكى وبدور اتنى ولدا اندراوس فكان لها ابن اسمه كليل اندراوس توفى قبلها عن اولاده عبد الله وزكريا وبدور (اتنى) والمتوفاة المذكورة قد كتبت فى حياتها نازلا عن ميراثها فى ابنها كليل المتوفى المذكور لاولاده تضمن (انها نازلت عن ميراثها من عقار واطين واموال . ويقر ذلك بببلغ ١٠٢ جنيه وقالت اقر واعترف اتنى نازلت عن جميع ذلك لاولاد ابنى عبد الله وزكريا وبدور اولاد كليل اندراوس) — وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى تقسيم تركة هذه المتوفاة ونصيب كل وارث . وهل النazar صحيح اولا . وهل ما نازلت عنه لاولاد ابنها يعتبر ملكا لهم والا كان ملكا لهم هل يؤثر فى النazar الذى يستحقونه بطريق الوصية الواجبة . والا لم يكن ملكا لهم فما هو النazar الذى يستحقونه بطريق الوصية الواجبة .

* اتنى : مخيلة الشيخ احمد هريدى — س : ١٠٠ م : ٤٥٢ — الدرر : ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٦ م .

إجاب :

الظاهر من عبارة التنازل الواردة بالسند الكتابي أن السيدة المذكورة قد تنازلت عما ورثته من ابنها المتوفى لأولاده مع احتفاظها بربع الأرض والأموال التي تنازلت عنها لنفسها مدى حياتها لا يأخذه غيرها إلا بلذنها . وهذا تهليك منجز للأعيان لأولاد ابنها مع اشتراط أن يعطوها الربع الذي ينتج منها مدى حياتها . فتكون هبة بمعوض مجهول . لأن ما تنتجه الأعيان الموهوبة غير معلوم ولا مقدر . وقد جاء في الفتاوى الخانية جزء ثالث صفحة ٣٦٦ ما نصه (رجل وهب لأخر أرضا على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب . وقال أبو القاسم أن كان في الأرض كرم وأشجار جازت الهبة وبطل الشرط . وإن كانت الأرض قراحا فلهبة غاسدة ، قال الفقيه أبو الفيث لأن في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب فتجوز الهبة ويبطل الشرط لأن الهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة . وفي الأرض القراح شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لأن الخارج من الأرض بناء ملكه فيكون له فكأن مفسدا للهبة) فيكون هذا التنازل هبة غاسدة طبقا لهذا النص ويكون القدر المتنازل عنه بمقتضى ذلك باقيا على ملك هذه السيدة . ويكون تركة تورث عنها بعد وفاتها لورثتها الشرعيين . ويكون لأصحاب الوصية الواجبة حق فيه بمقتضى أحكام قانون الوصية . وبوفاة هذه المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لأولاد ابنها الذي توفي قبلها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والدهم ميراثا لو كان موجودا وقت وفاة والدته في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور ، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث فتقسم تركة هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهما لأولاد ابنها منها ثمانية أسهم وصية واجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى والباقي هو التركة وقدره ستة عشر سهما تقسم بين ولديها زكى ويدور للذكر منها ضعف الأنثى تعصيا . وهذا إذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولم يكن أوصت لأولاد ابنها بشيء ولا أعطتهم شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر غير ما ذكر . وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .

الموضوع

(٢٤٢٠) تصرف الجدة في مال القصر

المبادئ

١ — الولاية على مال القصر للجدة الصحيح إذا لم يكن الأب قد اختار وصيا مختارا قبل وفاته وليس للجدة التمتع عنها إلا بآذن من المحكمة مادام قد توافرت له الأهلية اللازمة لجشرة هذا الحق .

٢ — يجوز للجدة قبض واستلام المبالغ المستحقة للقاصر بدون آذن المحكمة على أن يحرر قائمة بما آلى للقاصر من مال يودعها قلم مكتب المحكمة في المواعيد التي حددها القانون .

٣ — لا يجوز للجدة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عنه إلا بعد الحصول على آذن من المحكمة المختصة .

سئل :

من الأستاذ بشرى شحاته جرجس المحامي رقم ١٤٨ شارع
الترعة البولاقية . تسبراً مصر — بالطلب المقيد برقم ١٢٥ سنة ١٩٦٧
المتضمن أن رجلاً توفي عن أولاده القصر الذين شملوا بولاية جدهم
لأبيهم الطبيعية بعد وفاته . وطلب السائل بيان ما إذا كان يحق للجدة بوصفه
وليا طبيعيا على هؤلاء القصر قبض واستلام . والتصالح عما قد يستحقه
هؤلاء القصر من تعويض لهم لدى إحدى الشركات نيابة عنهم دون الحصول
على آذن بذلك من النيابة الحسبية أم يجب عليه الحصول على آذن
منها بذلك ؟

الجواب :

تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص

* الفتى : نسخة الشيخ أحمد مريدى — س : ١٠٢ م : ١٤ — التاريخ :
٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ م .

بأحكام الولاية على المال » ان الولاية للأب ثم للجد الصحيح اذا لم يكن الأب قد اختار وصيا مختارا على مال القصر . وعليه القيام بها ولا يجوز له ان يتخى عنها الا بلذن من المحكمة . غلذا توافرت للجد الاهلية اللازمة لبأشرة هذا الحق نيبا يتعلق بماله هو ولم يكن الأب قد اختار وصيا على مال القصر . كان للجد القيام على رعية أموال القاصر . وله إدارتها . وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في القانون المذكور كما تقضى بذلك المادتان الثانية والثالثة من القانون المذكور . وقد نصت المادة ١٥ من هذا القانون . على أنه لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو أضعافها كما نصت المادة ١٦ منه على « على الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه . وإن يودع هذه القائمة تلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من بداية الولاية أو من أيلولـة هذا المال الى الصفر ٠٠ » . وطبقا لما ذكر يجوز للجد قبض وأستلام المبالغ المستحقة للقاصر بدون إذن المحكمة على أن يحرر عنها قائمة بما آل للقاصر من مال يودعها تلم كتاب المحكمة في المواعيد التي حددتها المادة المذكورة ، ولا يجوز له التصرف في المال ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو أضعافها الا بعد الحصول على إذن من المحكمة الحصيبة لا من النيابة . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٢٤٢١) تزويج الوصي للصغيرة

المبادئ

١ — اذا زوج الوصي الصغيرة بائن من الاب قبل وفاته او بائن من القاضى كان عقد الزواج صحيحا شرعا وناظرا تترتب عليه جميع آثاره .
وان كان بغير اذن واحد منها كان عقد الزواج غير صحيح شرعا وتعقد الزوجة من تاريخ الماتركة .

٢ — الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد فعند بلوغها اما ان تجيز العقد فيستمر الزواج واما ان تختار الفسخ فترفع امرها الى القاضى فيفسخ عقد زواجها .

سئل :

من السيدة / آمنة عبد الله على الأرزق — بالملكة العربية السعودية جيزان — صحة منطقة الريان — طرف رجب وجيه مامور صحة منطقة الريان بالطلب المقيد برقم ٤٢٥ سنة ١٩٦٨ المتضمن ان السائلة فتاة يمنية يتيمه الابوين وقد زوجها الوصى عليها من رجل وكانت دون سن الزواج وان هذا الزوج داوم على تعذيبها ولم تجد من يدافع عنها لانه ليس لها احد من عاقلتها على قيد الحياة — وانه في يوم ما اشتمد بها التعذيب فخرجت من منزل الزوجية وكان سنها اذ ذاك لا تتجاوز الحادية عشر سنة وكان حالتها النفسية في هذا اليوم سيئة جدا فخرجت هالمة على وجهها حتى وصلت مسيرتها الى خارج الحدود اليمنية بدولة عربية شقيقة واستقر بها المقام فيها وقضت بها اثنتى عشرة سنة بعيدة عن بيت الزوجية ولا تعلم عن زوجها شيئا وبعد هذا تقدم اليها رجل آخر ليتردها

* الفتى : نسخة الشيخ لحد صريدى — م : ١٠٢ م : ٢٤٦ — الدليخ :
١٨ يولييه سنة ١٩٦٨ م .

وتزوجته بالفعل بعقد شرعى بعد أن بينت للمسئولين قصتها من أولها إلى آخرها . وقد قال لها البعض حينذاك أن طول السنوات الماضية لغياب الزوج تجعل عقد الزواج الثانى الجديد شرعيا ولا غبار عليه . وتطلب السائلة بيان الحكم الشرعى فى هذا الزواج الثانى الذى تم بعد اثنى عشر عاما من بعدها عن الزوج الأول — وهل هذا العقد الآخر صحيح شرعا — وهل هناك أى حقوق عليها بالنسبة للزوج الأول .

اجاب :

المقرر شرعا ان تزويج الوصى للصغيرة اما أن يكون باذن من الاب قبل وفاته أو يكون باذن من القاضى . فان كان باذن واحد من هذين الاثنين كان عقد الزواج الاول صحيحا شرعا ونافذا وتترتب عليه جميع آثاره ولا يجوز شرعا للزوجة والحالة هذه ان تتزوج بآخر الا بعد رفع الأمر للقضاء وحصول الطلاق وانقضاء العدة بعده أو يتبين أن الزوج الأول قد توفى وانقضت عدة الوفاة قبل عقد الزواج الثانى . أما تزويج الوصى للصغيرة بغير إذن من الاب قبل وفاته وبغير إذن من القاضى فانه يكون غير صحيح شرعا ويجب على الزوجة أن تعتد من تاريخ الم�اركة . وقد نص فى كتب الحنفية أن الصغيرة إذا زوجها غير الاب والجد فكان لها خيار الفسخ عند البلوغ . فعند بلوغ الصغيرة إما أن تجيز العقد فيستمر الزواج ويبقى قائما بينهما — وإما أن تختار الفسخ فترفع أمرها الى القضاء ليفسخ عقد الزواج بينهما . فإذا كان الوصى الذى زوج السائلة مأذونا بهذا التزويج من الاب قبل وفاته أو كان مأذونا به من القاضى كان عقد الزواج المذكور صحيحا شرعا ونافذا وتترتب عليه جميع آثاره وبالتالي يكون زواجها بالرجل الثانى زواجا غير صحيح شرعا . ويجب على الزوجين أن يتفارقا برضاها واختيارهما فان لم يتفارقا رضا واختيارا وجب على من يهه الأمر أن يرفع أمرها الى القضاء ليفرق بينهما . وإن كان الوصى الذى زوج السائلة غير مأذون بهذا التزويج لا من الاب قبل وفاته ولا من القاضى كان عقد الزواج المذكور غير صحيح شرعا ولا تترتب عليه آثاره ويجب على الزوجة أن تعتد من تاريخ الم�اركة . وبناء على هذا يكون عقد الزواج الثانى صحيحا شرعا ونافذا وتترتب عليه جميع آثاره لا سيما وطول وقت الم�اركة ربما يحقق انقضاء العدة . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .

الموضوع

(٢٤٢٢) تخرج

المبادئ

- ١ - اخراج بعض الورثة عن اخذ نصيبه من التركة على ان ياخذ بدله نقدا او عينا من التركة او من مال الورثة الخالص جائز شرعا .
 - ٢ - لا يشترط في التخرج ان تكون اعيان التركة معلومة لانه لا يحتاج فيها الى التسليم .
 - ٣ - اذا تم التخرج مستوفيا شروطه ترتب عليه اثره من تملك الوارث الخارج الشيء المعلوم وزوال ملكيته عن نصيبه الشرعى من التركة .
- سئل :

من السيد / على محمود الطيزي بالكلب المقيد برقم ١٩٦٩/٧٢٤ المتضمن ان رجلا توفى الى رحمة الله وترك تركة منقولة وغير منقولة وورثة هم زوجته وأولاده (ثكران وثلاث انثى) وبعد مدة من الوفاة اتفق بعض الورثة وهم ابنا المتوفى وبنات من البنات الثلاث مع كل من والديهم (زوجة المتوفى) والبنات الثلاثة له على ان تخرجا نفسيهما من التركة جبيهما مقابل عوض اتفقا عليه . وتم عقد التخرج امام احدى المحاكم الشرعية كما تم قبض بدل التخرج ايضا في مجلس العقد وبعد مضي عدة سنين على عقد التخرج رفعت البنات الثلاثة للمتوفى (الخارجة) على اخوتها المخرجين دعوى لدى المحاكم الشرعية تطالب فيها بابطال حجة التخرج بدعوى ان بعض اعيان التركة لم تسلم للمخرجين حتى الآن لوجودها في المنطقة المحتلة من اسرائيل فهي غير مقدورة التسليم . وطالب السائل الاخلاء عن الحكم الشرعى .

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد حريدى - ص : ١٠٣ م : ٤٦٢ - التاريخ : ٨ شوال سنة ١٤٢٦ هـ - ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ م .

الجواب :

التخارج هو نوع من المبالغة الخاصة ويحصل بين الورثة ويكون باخراج بعض الورثة عن أخذ نصيبه من التركة على ان يأخذ بدله نقدا أو عينا من التركة أو من مال الورثة الخاص وهو مشروع . فقد ورد ان تناصر امرأة عبد الرحمن بن عوف صالحها ورثته عن ربع ثمنها على ثمانين ألف دينار بحضور من الصحابة . وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال « يتخارج اهل الميراث » أى يخرج بعضهم بعضا . ولا يشترط فى التخارج ان تكون اعيان التركة معلومة لانه لا يحتاج فيها الى التسليم وبيع ما لم يعلم قدره فيه جائز . وحيث ان التركة عبارة عن منقول وغير منقول ويبدل التخارج كان نقودا تم قبضها فى مجلس العقد فان العقد والحالة هذه يكون صحيحا شرعا وقانونا ويترتب عليه اثره من تلك الوارث الخارج الشيء المعلوم وزوال ملكيته عن نصيبه الشرعى من التركة سواء علم مقدار ما يرثه من التركة أو لم يعلم أى من اعيانها وان كان نصيبه الشرعى فى التركة معروفا شرعا . ودعوى الخارجة ابطال حجة التخارج لا مسوغ لها شرعا حيث ان السبب الذى تستند اليه وهو ان بعض اعيان التركة غير مقدورة التسليم لا يصلح سببا لبطال عقد التخارج لما ذكرناه من انه لا يشترط فى عقد التخارج التسليم بالنسبة للاعيان ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤٢٣) اقرار بوارث

المبادئ

- ١ - اذا اقر الوارث بوارث آخر معه يعامل بقراره في حق نفسه اذا ما استوفى الاقرار شروطه ولم تشبه سابقة .
- ٢ - لا يصح الرجوع في المال بعد ما تعلق به حق العبد .

سئل :

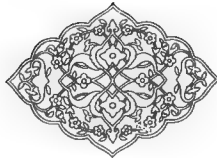
من السيدة / اجلال فرج حلمى بالطلب المقيد برقم ١٩٧١/٢٠ المتضمن ان السائلة كتبت متزوجة من المرحوم محمد حواش عبد المقصود بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٤ - ثم توفي زوج السائلة المذكور بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٦ وان للمتوفى المذكور زوجة اخرى تدعى اسماء احمد رمضان - وانه بعد وفاة المتوفى المذكور اعترفت زوجته الاخرى اسماء المذكورة بزوجه السائلة اجلال فرج حلمى للمتوفى وحققا في الميراث فيه وذلك في اشهاد الوفاة والوراثة الصادرة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣٠ - ثم علقت زوجة المتوفى الاخرى اسماء المذكورة ورجعت عن هذا الاقرار بعد ذلك . وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى في ميراثها من زوجها المذكور بعد عدول الزوجة الاخرى عن هذا الاقرار وهل يصح رجوعها عن هذا الاقرار شرعا ام لا يجوز هذا للرجوع .

اجاب :

فما يختص باقرار اسماء احمد رمضان زوجة المتوفى الاخرى بزوجة اجلال فرج حلمى للمتوفى المذكور في اشهاد الوفاة والوراثة المنوه عنه - فان نصوص الفقهاء بشأن الوارث حين يقر بوارث آخر معه انه يعامل بقراره في حق نفسه فقط أى في المال فقط اذا ما استوفى الاقرار شروطه المقررة شرعا ولم تشبه سابقة . اما الرجوع عن الاقرار بالزوجية الثابت

* المني : فضيلة الشيخ محمد خاطر - س : ١٠٨ م : ٧٨ - التاريخ : ٢٠ ذو الحجة سنة ١٣٩٠ هـ - ١٧ يناير سنة ١٩٧١ م .

في اشهاد الوفاة والورثة سالف الذكر فقد جاء في كتابه بدائع المنقح
للكتاتبي الحنفى الجزء السابع بالمصحفة رقم ٢٢٢ في باب الاقرار
ما نصه (فلما المال غرق المبد فلا يصح الرجوع فيه) . وعلى ذلك فيكون
رجوع اسعاد عن اقرارها بصحة زوجية اجمال المتوفى المذكور — هذا
الرجوع لا ينصب الا على المال فقط لان اقرارها كما ذكرنا انما تعامل به
في حق نفسها فقط اى في المال ولا علاقة له بالزوجية والرجوع في المال
وقد تعلق به حق المبد لا يصح الرجوع فيه كما قرر الفقهاء . وبما ذكر
يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٤٢٤) وصية بتقسيم التركة على الورثة ووفاة بعضهم قبل الوصي

المبادئ

- ١ - تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الوصي فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية .
 - ٢ - إذا مات أحد الورثة الوصي له قبل وفاة الوصي بطلت الوصية بالنسبة له استحقاقا وتفضيلا وكذا تبطل الوصية لباقي الورثة بالنسبة لتقدر استحقاقهم ميراثا لتفرض لتصلاتهم بوفاة بعضهم .
- سئل :

من السيد / خليل أحمد سويدان من كفر عسكر مركز تلا
مخوذة بالطلب المقيد برقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٥ المتضمن أنه بتاريخ
١٦/١/١٩٦٩ توفي إلى رحمة الله تعالى المرحوم الشيخ سيد مصطفى سيد
أحمد وترك ما يورث عنه شرعا التقدر ١٩ سهما و ٢١ قيراطا و ٢ فدان
أطيانا زراعية وإن الحقول المذكور قد حرر حال حياته وبتاريخ ١١/١/١٩٥١
ورقة هدية بوصية وقمها بأعضائه تضمنت كما قرر السائل :

- أولا - تخصيص زوجته زهرة محمد على قبالي بالتقدر ١٩ سهما
و ٥ قيراط قيمة ميراثها . وبالتقدر ٥ سهم و ٦ قيراط وصية تفضيل لها .
- ثانيا - خص ابنته نعيمة بالتقدر ١٢ سهم و ١٥ قيراط قيمة ميراثها
فيه ، وبالتقدر ١٢ سهما و ٨ قيراط وصية تفضيل لها .
- ثالثا - خص ابنته شهيرة بالتقدر ١٢ سهم و ١٥ قيراط قيمة ميراثها
فيه ، وبالتقدر ١٢ سهما و ٨ قيراط وصية تفضيل لها .

* المتي : نفيلة الشيخ محمد خاطر - س : ١٠٨ م : ٤١٥ - الدريج :
٢ صر سنة ١٣٦٦ هـ - ٣ فبراير سنة ١٩٧٦ م .

رابعا — خص شقيقته شامها وزهرة وصنعة بالقدر ١٧ سهم
و ٩ قيراط قيمة ميراثهن فيه . وانه قبل وفاة الموصي توفيت زوجته زهرة
محمد على قبالي بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥ — ثم توفيت اخفته زهرة بتاريخ
١٩٥٧/٢/٢٤ — وانه بناء على هذا قد انحصر لورثة الموصي في بنتيه
نعمة وشهرة . وفي شقيقته حسنة وشامها فقط . وطالب السائل الافادة
عن حكم هذه الوصية وحصة كل من الورثة في القدر الذي تركه المتوفى ،
وقد ارفق السائل بطلبه صورة عرقية من ورقة الوصية المشار اليها تحت
مسئوليته .

اجاب :

تبين من الاطلاع على صورة ورقة الوصية ان الموصي قد اوصى
بتقسيم تركته على جميع ورثته طبقا لاحكام المادة ١٢ من قانون الوصية
رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على انه « تصح الوصية بقسمة اعيان
التركة على ورثة الموصي بحيث يبين لكل وارث أو لبعض الورثة قسمة
نصيبه ، وتكون لازمة بوفاة الموصي ، فان زادت قيمة ما عين لاحدهم عن
استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية » . وبما ان زوجة المتوفى احدى
الورثة الموصي لهم بقية استحقاقها ووصيته اختيارية زيادة عن استحقاقها
قد توفيت قبل وفاة الموصي . فتبطل الوصية بالنسبة لها استحقاقا وتفضيلا
لورثاتها قبل وفاة الموصي . وكذلك تبطل الوصية لما اوصى به لبنتيه واخته
شقيقته بالنسبة لقدر استحقاقهن ميراثا فيه لتخلف اتمصيلتهن نتيجة وفاة
الزوج وبطلان الوصية بالنسبة لها . لما بالنسبة لما اوصى به لبنتيه تفضيلا
وقدر ذلك ١ سهم و ١٧ قيراط فان الوصية لهما بهذا القدر صحيحة ونافذة شرعا
وقانونا ، لانها في حدود تلك التركة فتنفذ بدون توقف على اجزاء الورثة
ويكون الباقي وقدره ١٨ سهم و ٤ قيراط و غداين هو التركة التي تقسم
بين ورثته الاحياء وقت وفاته ومن بنتاه واخناه شقيقته لبنتيه منها ثلثاها
منصفة بينهما فرضا مضافا اليه ما استحقاه بطريق الوصية وقدره ١ سهم
و ١٧ قيراط والباقي بعد الثلثين — وهو الثلث — يكون لاخته شقيقته
منصفة بينهما تمصيا مع البنتين ولعدم وجود موصب لقرب . وبما ذكر
يعلم الجواب اذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٣٤٢٥) وصية اختيارية بلزيم من الثلث

المبادئ

- ١ — الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت .
- ٢ — قبول الوصية لا يعتبر الا بعد موت الموصى .
- ٣ — تكون الوصية خيا يتركه الميت من الاموال صافيا عن تعلق حق الغير بعين منها .
- ٤ — الاموال التي تخرج منها الوصية تشمل العقارات والمقتولات والديون التي للميت على الغير .
- ٥ — لا تنفذ الوصية الا بعد تجهيز الميت وسداد ما عليه من ديون .
- ٦ — تقدم الوصية الواجبة في التنفيذ على غيرها من وصايا فلن بقي شيء بعدها من الثلث تنفذ فيه الوصايا الاختيارية .
- ٧ — اذا زادت قيمة الوصية الاختيارية عن ثلث التركة فلا تنفذ في الزيادة الا باجارة الورثة .

سائل :

من عائل نجيب داود بالطرابلس القيد برقم ١٠١ لسنة ١٩٨٤ وقد ذكر فيه ان سيدة قطية توفيت سنة ١٩٨٣ عن اخت شقيقة واولاد اخ شقيق وكانت قد اوصت سنة ١٩٤١ بثلث مالها لابنة شقيقها المتوفاة قبلها وكانت تلك الوصية سنة ١٩٥٣ بوثيقة سجلتها ببطريقة الاقتباط الارثونكس بالقاهرة واعتمدتها من وزارة الداخلية . ثم اوصت سنة ١٩٨١ لاهل الابيرة بشهادات استثمار تملكها بعد الوصية الاولى وطلب

* الفتى : غزالة الشيخ عبد اللطيف حزمه — س : ١١٧ م : ٢٧٥ — الطرخ :
٦ من ذي القعدة سنة ١٤٠٤ هـ — ٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ م .

أفادته عما يتبع في ذلك : هل تستنزل قيمة شهادات الاستثمار من التركة وتنفذ الوصية الأولى من ثلث الباقي من اطيان وعقار لم تنفذ الوصية الأولى في ثلث التركة بما فيها قيمة شهادات الاستثمار موضوع الوصية الثانية .

اجاب :

الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت وهي تبرع على وجه الصدقة بمنزلة الهبة وشرطها كون الموصى اهلا للتمليك وعدم استغراقه بالدين والموصى له حيا وقتها والموصى به قبلًا للتمليك بعد موت الموصى . وقبولها يعتبر بعد الموت لانه اوان ثبوتها لاضافتها الى ما بعده . وتكون فيما تركه الميت من الاموال صافيا عن تعلق حق الغير بعين منها وذلك لانه قد يتعلق بعين من الاموال المتروكة حق للغير قبل الوفاة كالعين التي رهنها المتوفى عند دائئه وسلمها له فان حق المرتهن تعلق بعينها في حالة حياة الراهن . فاذا مات الراهن قبل اداء الدين ولم يترك غير هذه العين كان المرتهن احق بها . وكالعين التي جعلت مهرا للزوجة ولم تسلم اليها حتى مات الزوج ولا مال له سواها فان حق الزوجة تعلق بعينها في حياته فكانت بذلك احق بها من غيرها بعد مماته . فما كان كذلك لا يعد من التركة لثبوت تعلق حق الغير بعينه قبل صيرورته تركة . وانما التركة ما فضل بعد ذلك من الاموال وهو الذي يتعلق به حق الميت من التجهيز وحقوق الدائنين والموصى لهم والورثة هذا مذهب الحنفية . وعند بعض الفقهاء تطلق التركة على ما يخلقه الميت من الاموال مطلقا سواء تعلق حق الغير بعين منها قبل الوفاة ام لا . والاموال التي تخرج منها الوصية تشمل العقارات والمنقولات والديون التي للميت في ذمة الغير والدية الواجبة بالقتل الخطأ او بالصلح عن القتل الممد وتشمل كذلك حقوق ارتفاق كحق الشرب والمسيل والمروور وسائر الحقوق المالية ويتعلق بالتركة حقوق اربعة مرتبة بحسب القوة .

١ - حق الميت في تجهيزه وتجهيز من تجب عليه نفقته شرعا .

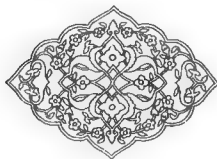
٢ - حق الدائنين في ايفاء ديونهم .

٣ - حق الموصى لهم .

٤ - حق الورثة وانما تقدم التجهيز على قضاء الدين مطلقا لان التجهيز من الحاجات الاصلية للميت وهو بمثابة النفقة الضرورية في الحياة فكما انها تقدم على حقوق الدائنين في حال الحياة تقدم عليها بعد الوفاة

ولأنه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته (كفنوه في ثوبيه) ولم يستفصل : هل عليه دين أو لا . وترك الاستفصال في وقائع الأحوال إذا كانت قولية بمنزلة العموم في المقاتل لأن قضاء الدين واجب يجبر عليه في حال الحياة . ولما تقديم الوصية على الدين في القرآن « من بعد وصية يوصي بها أو دين » فحكيمته أن الوصية تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فكان إخراجها شلقا على نفوس الورثة وكانت مظنة الإهمال منهم بخلاف الدين فإنه في الغالب في مغالبة عوض وصل إلى الميت . وقد يكون موجودا في التركة فكان من السهل إذاؤه فقدم ذكر الوصية اهتماما بها وحشا على تنفيذها وتثبيتها على أنها مثل الدين في المسارعة إلى الأداء على أن العطف في الآية (ب أو) وهي لا تقتضي الترتيب لفة . وغاية ما تدل عليه الآية تقديم جملة الدين والوصية على الإرث وقد دل الحديث على تقديم الدين على الوصية . لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين قبل الوصية . وروى مثله عن أبي بكر رضي الله عنه . وقد أجمع العلماء من السلف والخلف على أن الدين مقدم على الوصية وما بقي من الحقوق الثلاثة المشار إليها يستحقه الورثة . وقد أوجب قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تقديم الوصية الواجبة في التنفيذ على سائر الوصايا ما بقي شيء بعدها من الثلث تنفذ فيه الوصايا الأخرى على الترتيب المقرر في أحكام الوصية عند التزام المواد (٧٦ — ٧٧ — ٧٨) . والوصية إما أن تكون بغير معين أو بمعين . فإذا كانت بغير المعين فإنها تتعلق بمال الموصي الموجود وقت وفاته . فمن قال أوصيت لفلان بثلث مالي كان لفلان هذا ثلث مال الموصي الموجود عند وفاته قل أو أكثر سواء أكان له مال وقت الوصية أم لا . وإن كانت بالمال المعين فإنها تتعلق بنفس الموصي به . فإذا هلك قبل وفاة الموصي أو خرج عن ملكيته بطلت الوصية به لفوات المحل كما إذا قال أوصيت لفلان بهذه الفرس أو بهذا البيت . وبالإرجوع إلى الطلب المتقدم نرى أن المتوفاه قد أوصت بثلث مالها سنة ١٩٤١ لبنيت شقيقته المتوفاة قبلها ولكنها سنة ١٩٥٣ ثم أوصت لأحد الأبيرة بشهادات استثمار سنة ١٩٨١ لم يحدد السائل قيمتها وأن الوصية توفيت سنة ١٩٨٣ بعد صدور قانون الوصية ولها ورثة . وواضح أن الوصايا اختيارية . ومما تقدم يعلم أن الوصية تصرف مضاف إلى ما بعد الموت وإن قيمة الوصيتين المذكورتين تزيد عن ثلث التركة حتما وتنفيذا في هذه الحالة يتوقف على اجازة الورثة فيما زاد عن الثلث وهو قيمة شهادات الاستثمار

فإن اجازوا نفخت الوصيتان وإن لم يجزوا في الزائد كان الثلث بين بنت شقيقته المتوفاه وللدير بنسبة سهامها . كما لو أوصى لزيد بثلث التركة ونعمرو بربعها ولم يجز الورقة كان الثلث بينهما بنسبة سهامهما في الوصية وكيفية اخراج سهامهما في جنس هذه المسألة أن تصح مسألة الوصايا أولا وينظر كم سهام الوصايا من أصل المسألة فيكون الثلث بينهما على سبعة سهام . ولو أوصى لرجل بألف وآخر بخمسمائة وخلف تركه قيمتها ألف وثمانمائة ولم يجز الورقة ما زاد عن الثلث كان الثلث بينهما بنسبة حقهما في الوصية لصاحب الألف أربعمائة والثاني مائتان . وهذا ونفا للمادة ٥٢٨ من كتاب الاحكام الشرعية لقدرى بلشا المأخوذة من مذهب الإمام أبى حنيفة والتي عدل عنها الى المادة ٨٠ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ المأخوذة من مذهب الصاحبين وهي طريقة المول المعول بها في الميراث . وما يتبقى بعد تجهيز الميت ومن تلزمه نفقته في حياته وإيفاء الديون وتنفيذ الوصايا على الوجه المذكور يكون لاختها الشقيقة النصف منه ممرضاً والباقي لأولاد أخيها الشقيق الذكور تعصياً بالسوية بينهم ولا شيء للثلاث منهم لانهن من ذوى الارحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات . وبذا علم الجواب عن السؤال والله تعالى اعلم .



الموضوع

٢٤٢٦) الوصية لوارث

المبادئ

١ - الوصية تبليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع سواء
اكان الموصى به عينا ام منفعة .

٢ - الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مخرمة وقد تكون مكروهة
وقد تكون مستحبة وقد تكون مباحة .

٣ - اختلف الفقهاء في الوصية لوارث ما بين مانع ومجوز وقد اخذ
قانون الوصية بقول الشيعة الامامية فلجاز الوصية للوارث .

٤ - تصح الوصية بالتكليف للوارث وغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة
وتصح بما زاد عن الثلث ولا تنفذ في الزيادة الا اذا لجازها الورثة بعد
وفاة الموصى .

٥ - لا يجوز ادخال الوحشة على الاولاد وسائر الاقارب بكثر
بعضهم الا اذا وجد مبرر شرعى يقتضى ذلك .

سئل :

عن السيد / اسامة الحقي الجزائري بالطلب المقيد برقم ٢١٨ لسنة
١٩٨٥ والمتضمن الاستفسار عن حكم الوصية للوارث حسب الشريعة
الاسلامية وليس وفقا للقانون وراى المذاهب الاربعة الاسلامية في هذا
الموضوع ؟

اجاب :

الوصية كما عرفها الحنفية : تبليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق
التبرع سواء كان الموصى به عينا ام منفعة . وعرفها غير الحنفية من

* المتني : نخيلة الشيخ محمد مجاهد - ص : ١٢٠ م : ١٥٤ - التاريخ :
٢٢ صفر سنة ١٤٠٦ هـ - ٥ نوفمبر سنة ١٩٨٥ م .

المذاهب الأربعة والإمامية بما هو قريب من هذا المعنى أو بما يستفاد منه هذا المعنى . وعرفها قاتون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فقال : (هي تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت) . وقد ثبتت الوصية بالكتاب والسنة والاجماع والمعتول . اما الكتاب فمنه قوله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها لودين) . ونحوه مما جاء في آية المواريث من سورة النساء فقد شرع الله سبحانه وتعالى الميراث مرتباً على الوصية فدل على أن الوصية جائزة . ومنه قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم اذا حضر احكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او آخران من غيركم ان اقيم شريعتك في الأرض » الآية ١٠٦ من سورة المائدة فقد ندبنا سبحانه وتعالى الى الشهادتين على حال الوصية فدل على انها مشروعة . واما السنة : فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : (ان الله تصدق عليكم بذلك لمواكم زيادة في اعيالكم فضعوها حيث شئتم او حيث احببت) رواه البخاري . ومنها ما روى عن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه قال : (جاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذني علم حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت : يا رسول الله انى قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني الا ابنة امة تصدق بظلي مالى قال (لا) قلت فالتشر يا رسول الله فقال (لا) قلت فالتشر قال : (التشر والتشر كثير او كبير انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس) هذا طرف من رواية البخاري ومسلم . فجوز صلى الله عليه وسلم الوصية بالتشر وغير ذلك من الاحاديث الدالة على مشروعية الوصية .

واما الاجماع : فان الامة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا يوصون غير انكار من أحد فيكون اجماعاً من الامة على ذلك . واما المعتول : فهو كما قال الكاساني : فان الانسان يحتاج الى ان يكون ختم عمله بالقربة زيادة على القرب السابقة على ما نطق به الحديث : (ان الله تصدق عليكم بذلك لمواكم زيادة في اعيالكم فضعوها حيث شئتم او حيث احببت) او تداركا لما فرط منه في حياته وذلك بالوصية . وهذه العقود ما شرعت الا لحوائج العباد اليها فاذا مست الحاجة الى الوصية وجب القول بجوازها .

هذا وتنقسم الوصية من حيث صفتها الى خمسة اقسام . واجبة : وهي وصية المدين بما عليه لله تعالى من الزكوات والكنزات وندية الصيام ونحو ذلك من الفرائض والواجبات التي قصر فيها في حياته وكذا الديون التي في نتمه للمباد والتي لا تعلم الا من جهة الموصى كدين ووديعة

لا يعلم بها من تثبت بقوله : لأن الله تعالى فرض أداء الأمانات وطريقة هذا الباب الوصية . فتكون واجبة . ومحركة : وهى ما كان فيها اضرار بالورثة أو مخالفة لمقاصد الشرع . ومكرهة : وهى الوصية لأهل الفسق لأنها تكره لهم خشية أن يستعينوا بها على التلادى في غسقتهم . ومباحة : وهى الوصية للفقير سواء أكل من الأقارب أم الأجانب إذا تجردت من قصد القرية . إما لو أوصى له لكونه من أهل العلم أو الصلاح أو ذا عيال اعانة فينبى استحبها . ومستحبة : وهى الوصية في سبيل الخير والنفع العام والخاص تقربا الى الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) أخرجه مسلم وغيره من رواية أبى هريرة رضى الله عنه . هذا : وقد اختلف الفقهاء في الوصية للوارث .

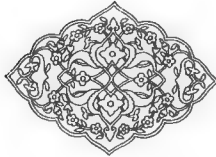
١ — قال ابن حزم والشافعية في غير الأظهر والمالكية في المشهور عندهم . لا تجوز الوصية لوارث أصلا سواء أجاز الورثة أم لم يجيزوا . لقوله صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث) وعلم ابن حزم بأن الله سبحانه منع من ذلك فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . وإذا أجاز الورثة فابتداء عطية من عند أنفسهم فهو مألهم .

٢ — وقال الشيعية الامامية : تصح الوصية للوارث وإن لم تجز الورثة لمعوم قوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين » الآية ١٨٠ من سورة البقرة .

٣ — وقال الشافعية في الأظهر عندهم وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد وقول غير مشهور للمالكية : الوصية للوارث صحيحة موقوفة على إجازة الورثة بعد الموت فإن ردوها بطلت وإن أجازوها صحت لحديث البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة) فدل قوله صلى الله عليه وسلم (الا أن يجيز الورثة) على أن الحق لهم فإن أجازوها فقد رضوا باستقاط حقتهم فارتفع المتع .

٤ — وقال الحنفية : الوصية للوارث ولو بالقليل لا تجوز الا بإجازة الورثة بعد موت الموصى أما عدم جوازها عند عدم الإجازة فللقوله صلى الله عليه وسلم : (ان الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) ولأن البعض يتأذى بآثار البعض ففى تجويزه قطيعة الرحم ويعتبر كونه وارثا

أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لأنها تملك مضاعف إلى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك . ولما الجواز عند اجازة الورثة بعد الموت فلأن المنع كان لحقهم وقد استقطوا حقهم برضاهم فيزول المنع وفي بعض الروايات عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا وصية لوارث الا ان يجيزها الورثة) . وقد أخذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالحكم الوصية والمأخوذة احكامه من بعض المذاهب الفقهية الاسلامية بقول الشيعة الامامية : فاجاز الوصية للوارث في حدود الثلث من غير توقف على اجازة الورثة وذلك في المادة ٣٧ ونصها : تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره . وتنفذ من غير اجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة الا اذا اجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكتلوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزون . هذا : والذي ترتاح اليه النفس ويؤخذ من روح الشريعة ومقاصدها النبيلة السامية أنه لا يجوز ادخال الوحشة على الاولاد وسائر الأقارب بليثار بعضهم لا في الحياة ولا بعد الممات الا اذا وجد سبب وجيه يقره الشرع والعقل لا يثار بعضهم على بعض وبهذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢٤٢٧) المفقود

المبادئ

- ١ — المفقود هو الغائب الذي لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته .
- ٢ — المفقود حتى في حق الأحكام التي تضره فلا يقسم ماله على ورثته ولا يغرق بينه وبين زوجته قبل الحكم بموته .
- ٣ — المفقود ميت في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه لما أوصى له به .
- ٤ — يوقف للمفقود نصيبه في الإرث والوصية فإن ظهر حيا أخذه وإذا حكم بموته رد هذا النصيب الى من يرث مورثه وقت موت ذلك المورث وقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته .
- ٥ — اذا حكم القاضي بموت المفقود اعتبر ميتا من حين فقده بالنسبة لقصبيه الموقوف له من تركته مورثه ويرد الى ورثة مورثه الموجودين حال وفاة المورث ويعتبر ميتا من وقت صدور الحكم بالنسبة لتركته فيستحقها ورثته الموجودون وقت الحكم باعتباره ميتا .
- ٦ — اعتبار المفقود ميتا من وقت فقده بناء على ما ترجح لدى القاضي من القرائن والظروف والأحوال المحيطة بالمفقود لا بناء على الأدلة المثبتة لوفاته في تاريخ معين .

سئل :

عن السيد / محمد مصطفى أحمد نبيه سيف بالطلب المتقد برقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٥ المتضمن ان والد السائل تغيب عن منزله وعن العمل بتاريخ صباح يوم ١٩٧٨/٥/٢١ أثناء خروجه لصلاة الفجر في مسجد قريب من

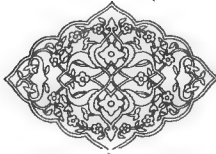
• الفتاوى : فضيلة الشيخ محمد مجاهد - ص : ١٢٠ م : ١٨٥ - التاريخ :
اول جيلدى الاولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٢ يناير سنة ١٩٨٦ م .

المنزل . وبعد أربع سنوات من فقدته قام السائل برفع دعوى لإثبات غيبته وقد حكمت المحكمة باعتباره متوفى بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٤ . واعتبر هذا التاريخ تاريخ وفاته . وقبل صدور حكم الوفاة بعلم تقريبا اى فى يناير سنة ١٩٨٢ توفى الشقيق والد السائل ولم يكن قد تزوج قبل وفاته وكانت وفاة هذا الشقيق عن اخيه المفقود والد السائل وعن اخته الشقيقة وعن أبناء اخوته الأتساء . وطلب السائل بيان الوارث وغير الوارث .

اجاب :

اصطلاح الفقهاء على ان المفقود هو الفائب الذى لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته . ولما كان المفقود مجهول الحال لى هو او ميت اعتبره الفقهاء حيا فى حق الاحكام التى نضره وهى التى تتوقف على ثبوت موته فلا يقسم ماله على ورثته ولا يفرق بينه وبين زوجته قبل الحكم بموته ، ويعتبر ميتا فى حق الاحكام التى تنفعه ونضر غيره وهى المتوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غير مولا يحكم باستحقاقه لما اوصى له به بليوقف نصيبه فى الارث والوصية الى ظهور حياته او الحكم بوفاته . فان ظهر حيا اخذ الارث والوصية . واذا حكم بموته قسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ولما ما يوقف له من الميراث فيرد الى من يرث مورثه وقت موت ذلك المورث . وترد الوصية الى ورثة الموصى . وقد بنى الفقهاء هذه الاحكام على قاعدة ان الاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على زواله ، ويعبرون عن هذا الاصل ايضا بانه استصحاب الحال وهو الحكم ببقاء امر محقق يظن عدمه . وقالوا ان هذا الاصل يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق . وترتبيا على ما تقدم فان حكم القاضي بموت المفقود تطبيقا للمادة ٢١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ اعتبر ميتا من حين فقدته بالنسبة لنصيبه الموقوف له من تركته مورثه ، لان حياته مشكوك فيها وقت وفاة المورث فلم يتحقق فيه الارث ويرد نصيبه الموقوف له الى ورثة مورثه الموجودين حال وفاة المورث ويعتبر ميتا من وقت الحكم بالنسبة لتركته هو ليستحقها ورثته الموجودون وقت الحكم باعتباره ميتا . واعتبار المفقود ميتا من وقت فقدته بالنسبة لارثه من غيره اذا حكم القاضي بوفاته بناء على ما ترجح لديه من القرائن والظروف والاحوال المحيطة بالمفقود لا بناء على الأدلة المثبتة لوفاته فى تاريخ معين واعتباره ميتا وقت صدور الحكم بوفاته لا من وقت فقدته بالنسبة لارث الغير منه هو مذهب الحنفية والمالكية وهو ما اخذته

القانون . (يراجع كتاب الهداية ج ٢ وكتاب بدائع الصنائع ج ٦ وحاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج ٢ في كتاب المفقود . وكتاب حاشية الدسوقي على شرح الدرر ج ٤ في بلب الفرائض . كما تراجع المادتين ٢١ ، ٢٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمادتين ٢ ، ٤٥ من قانون الموارث ٧٧ لسنة ١٩٤٣ . لما كان ذلك كذلك فانه بوفاة عم السائل (شقيق والده المفقود) في يناير ١٩٨٣ انشاء فقد والده . ثم الحكم باعتبار والد السائل المفقود متوفى بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٤ فانه لا يكون ضمن ورثة اخيه الشقيق المتوفى في يناير ١٩٨٣ . وذلك لان الحكم بوفاة عم انشأ موتاً اعتبارياً ولم يظهر موتاً حقيقياً حتى يستند الى وقت وقوعه . وعلى ذلك فتكون جميع تركة المتوفى عم السائل لاخته الشقيقة وللذكور من اولاد اخوته الاثقاء الاثقاء لثقيته النصف فرضاً والباقي للذكور من اولاد اخوته الاثقاء تعصياً بالسوية بينهم دون الانثى منهم لانهن من ذوى الارحام المؤخرين في المراتب عن اصحاب الفروض والعصبات . وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم يكن لهذا المتوفى وارث غير من ذكروا ولا من يستحق وصية في تركته . والله سبحانه وتعالى اعلم .



من أحكام الردة والإسلام

الموضوع

(٢٤٢٨) اسلام زوجة المسيحي

المبادئ

١ - المسيحية المتزوجة بمسيحي اذا اسلمت عرض الاسلام على زوجها فان اسلم بقى الزواج بينهما وان امتنع عن الاسلام فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة .

٢ - تكون الزوجية بين من اسلمت وبين زوجها المسيحي قائمة حتى يفرق القاضي بينهما .

٣ - زواج المسيحية التي اسلمت بمسلم قبل عرض الاسلام على زوجها المسيحي وقبل تفريق القاضي زواج غير صحيح شرعا .

سئل :

من مواطن بطرف السيد / صلاح الدين السيد طه . قال : ان مسيحية متزوجة بمسيحي اسلمت في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ واسلم معها مسيحي آخر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وظهر بعد العقد ان هذا الزوج متزوج بمسيحية هي أخت زوجته التي اسلمت وزوجها المسيحي وهو لا بد من التفريق بينهما بحكم قاضي .

الجواب :

نفيد ان المنصوص عليه شرعا ان المسيحية المتزوجة بمسيحي اذا اسلمت عرض الاسلام على زوجها فان اسلم بقى الزواج بينهما وان امتنع عن الاسلام فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة واذا فلا بد للتفريق بين المسيحية التي اسلمت وزوجها المسيحي من عرض الاسلام عليه وان يكون التفريق بواسطة القاضي عند الامتناع عن الاسلام بعد العرض عليه فان لم يفرق

* المتي : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م : ٧٨ م : ٢٢٨ - التلويخ :
١٧ جيلدي الاولى سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م .

القاضي بينهما تكون الزوجية قائمة ومن ذلك يتبين ان زواج المسيحية التي
اسلمت بمسلم قبل عرض الاسلام على الزوج وقبل تفريق القاضي يكون
زواجا غير صحيح لان الزوجة لا تزال على عصمة زوجها المسيحي ويجب
التفريق بين زوجها الثاني وبينها شرعا هذا فضلا عن انه لو غرق القاضي
بين الزوجة التي اسلمت وبين زوجها المسيحي فلا يحل له الزواج بها
لانه متزوج من اختها ولا يحل الجمع بين الاختين شرعا وبهذا علم الجواب
على السؤال والله تعالى اعلم .



الموضوع

٢٤٢٩) عقد الذمة واسلام وردة

المبادئ

١ - اذا قبل اهل الكتاب عقد الذمة كانت اموالهم كموال المسلمين
ودماؤهم كنماء المسلمين ما لم ينقضوا العهد او يلحقوا بدار الحرب او
يحاربوا جماعة المسلمين .

٢ - اذا اسلم الذمي في دار الاسلام استمرت عصمة نفسه وماله التي
كانت على شرف الزوال بتنقذه عقد الامان واصبحت عصمته مؤبدة .

٣ - اذا ارتد من اسلم عن الاسلام ومات على رفته فقه لا يرث احد
من اهل ملته غير المسلمين شيئا في ماله .

٤ - مال المرتد الذي تملكه قبل اسلامه او بعده لورثته المسلمين
وماله الذي تملكه حال رفته لبيت مال المسلمين .

سئل :

من السيد / عبد المحسن احمد حبرة . قال : ان مسيحيا اسلم ثم
ارتد ثم توفي سنة ١٩٥٢ عن اولاد رزق بهم حال مسيحيته الاولى واولاد
رزق بهم حال اسلامه وعن لطيفته التي كسب بعضها حال مسيحيته الاولى
واكتسب بعضها حال اسلامه واكتسب بما فيها حال رفته وطلب بيان حكم
لطيفته في الحالات الثلاث .

الجواب :

ان المنصوص عليه شرعا كما جاء في بدائع الصنائع جزء ٧ كتاب السير
وغيرها من كتب المذهب ان عقد الذمة مع اهل الكتاب (وهم المسيحيون في
دار الاسلام) جائز شرعا ومن احكاه عصمة النفس وعصمة المال لانها

* المتي : نفيلة الشيخ حسن مكيون - م : ٧٨ م : ٢٧٩ - التلخيص :
٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ هـ - ٢٧ يناير سنة ١٩٥٧ م .

تابعة لعصبة النفس وحينئذ تطبق عليه احكام الاسلام ومنها احترام ملكيته لما في يده كالمسلم تباعا لقوله عليه الصلاة والسلام : لصخريا صخران القوم اذا اسلموا احرزوا دماءهم واموالهم فادفع الى القوم مالهم وقوله عليه السلام في المشركين اذا نطقوا بالشهادتين فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم ولقول سيدنا على رضى الله عنه انما قبلوا عقد النية لتكون اموالهم كاهلنا وديارهم كملاننا) فبقى ملكيتهم لجميع اموالهم عقارا كانت او منقولا بمجرد عقد الايمان ما لم ينقضوا العهد او يلحقوا بدار الحرب او يحاربو جماعة المسلمين فاذا اسلم الذمى في دار الاسلام استمرت عصمة نفسه وماله التى كانت على شرف الزوال بنقضه عهد الايمان بما ذكر واصبحت عصمة مؤبدة ويستمر جاريا في ملكه حال اسلامه ما كان ملكا له حال مسيحيته ويصير الكل سواء ما ملكه قبل اسلامه وما ملكه حال اسلامه مال مسلم ولذا قال شمس الائمة الرضى في المبسوط بعد نقله هذه الآثار وغيرها فبالاسلام تعصم نفسه فلا يفرض عليها الرق لان الاسلام ينافيه وماله فلا ينزع من تحت يده بل يبقى ملكه فيه ويكون معصوما باسلامه عصمة نفسه فاذا حدث وارث هذا المسلم عن الاسلام والعياذ بالله ومات على رفته فانه لا يرث احد من اهل ملته غير المسلمين شيئا في ماله باتفاق فقهاء المسلمين . واختلف في ماله الذى اكتسبه قبل رفته ويعدها فمذهب ابي حنيفة الذى عليه العمل يكون ماله الذى تملكه قبل رفته سواء ملكه قبل اسلامه او بعده حال اسلامه لورثته المسلمين باتفاق الامام وصاحبيه واختلفوا في ماله الذى اكتسبه حال رفته فمذهب الصاحبين ان حكمه حكم ماله الذى اكتسبه قبل رفته اى انه يكون ميراثا عنه لورثة المسلمين ومذهب الامام الذى عليه الفتوى انه يكون فينا في بيت مال المسلمين لانه برفته زالت عصمة نفسه وكذا عصمة ماله لانه تابع لها فاذا مات على رفته استقر كرهه وزال ملكه عن امواله من وقت رفته لانه بها يعتبر ميثا حكما وكان ما اكتسبه منها في حال رفته فينا في بيت مال المسلمين لانه مال لا ملك له شرعا فيكون لبيت مال المسلمين . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله اعلم .

الموضوع

(٢٤٣٠) آثار زواج المرتدة عن الإسلام

المبادئ

١ - المرتدة عن الإسلام لا يصح أن تتزوج أحدا من الناس مطلقا وتحبس حتى تتوب وتعود إلى الإسلام .

٢ - إذا تزوجت المرتدة كان زواجها باطلا لا يترتب عليه أى أثر من آثار الزواج الصحيح إذا كانت الحرة معروفة للزوجين عند العقد .

٣ - إذا تزوجت المرتدة وكانت الحرة غير معروفة عند العقد كان الزواج فاسدا تترتب عليه بعض الآثار .

سئل :

من سيد محمود حسن صاحب ورثة حدادة بشارع الترعة البولاقية ١٧٩ بشبرا مصر بطلبه المقيد برقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٥٩ أن مسيحية تزوجت بمسيحي ثم اعتنقت الدين الإسلامى وطلقت منه بحكم ثم تزوجت بمسلم وطلقت منه بقسمة طلاق ثم ارتدت عن الدين الإسلامى وتزوجت بزواج ثالث مسيحي بعد أن علنت إلى الدين المسيحي ثم قضى ببطلاق زواجها من هذا الزوج الثالث المسيحي . ثم تزوجت بزواج رابع مسيحي هو زوجها الحالي الذى دخل بها وسأل أولا هل زواجها من زوجها الرابع زواج صحيح شرعا . وثانيا إذا افترق عنها زوجها الرابع بعد أن كتشفت له حقيقتها على الوجه السابق هل تستحق عليه نفقة زوجية لها . ثالثا هل تعتبر هذه الزوجة بعد ردتها مسلمة أو مسيحية .

الجواب :

ان المنصوص عليه شرعا كما جاء في الدر المختار والمنتقى شرح ملتقى

* الفتاوى : نخلة الشيخ حسن مكيون - ص : ٨٨ م : ٤٠٠ - الدررخ : ٤ رجب سنة ١٣٧٩ هـ - ٢٠ يناير سنة ١٩٦٠ م .

الابحر وغيرها من المعنرات فى المذهب . ان المرتدة عن الاسلام لا يصح ان تتزوج احدا من الناس مطلقا وتحبس حتى تتوب وتعود الى الاسلام علو تزوجت المرتدة حل رهنها يعتبر زواجها باطلا شرعا ويجب التفريق بينهما وبين من تزوجته جبرا عنهما ولا يترتب على هذا الزواج اى اثر من آثار الزواج الصحيح شرعا وهذا اذا كانت الحرمة بينهما معروفة لهما عند العقد واما اذا كانت احرمة غير معروفة عند العقد كان زواجها بالمسيحى فاسدا لا باطلا ويدخل زوجها المسيحى بها فلن هذا الزواج الفاسد يترتب عليه شرعا وجوب مهرها على الزوج وثبوت نسب الولد الذى تحمل به من الدخول فى هذا الزواج ووجوب العدة على الزوجة بعد التفريق بينهما وحرمة المصاهرة ولا يترتب عليه غير ذلك من آثار الزواج الصحيح الشرعى فلا تجب به نفقة ولا طاعة ولا يتوارث الزوجان ولا يطل استمتاع احدهما بالآخر مما سبق من النصوص يتضح ان زواج هذه المرأة بزوجها الرابع المسيحى وهو لا يعلم شيئا من حقيقتها . زواج فاسد شرعا تترتب عليه الآثار السابقة ومنها عدم وجوب شيء من نفقة الزوجية لها عليه بسبب هذا الزواج وهى مادامت مرتدة لا دين لها ولا يقبل منها شرعا غير التوبة والعودة الى دين الاسلام لان المرتد لا دين له حتى يتوب ويرجع الى الاسلام والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤٢١) فرقة بسبب الإسلام

المبادئ

١ - اذا اسلمت المرأة دون زوجها وكنا في دار الاسلام عرض الاسلام عليه فان اسلم فهي امراته وان لم يترك بينهما .

٢ - اذا اسلمت الزوجة دون زوجها وكنا في غير دار الاسلام لم تقع الفرقة بينهما حتى تنقضى عدتها ان لم يسلم قبل انقضائها وكذا الحكم اذا خرج احدهما الى دار الاسلام بعد اسلم احدهما في دار الحرب .

مسئل :

من السيد / عبد الفتاح احمد بطلبه المقيد برقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١ المتضمن بان امرأة مسيحية النياقة متزوجة برجل يهودي النياقة وقد اشتهرت هذه المرأة اسلامها بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥ على يد امام المسلمين بالتمسسا وتقوم الآن باداء الشعائر الدينية الاسلامية . وانها بعد اسلامها لم تعثر زوجها اليهودي وسكنت منزلا آخر وقد لاحقها زوجها واهلها بالاهانة والايذاء لاسلامها وطلب السائل بيان الآتي :

١ - هل يصح شرعا ان تعثر هذه الزوجة المسلمة زوجها الغير مسلم .

٢ - هل يجوز شرعا ان تتزوج هذه المرأة بمسلم الآن . ام لا بد لها من الحصول على حكم بالطلاق من زوجها اليهودي .

٣ - هل يجوز لها ان تطلب الطلاق بالجمهورية العربية المتحدة ام لا ؟

* المثل : قضية الشيخ احمد مريدي - ص : ١٠٠ م : ٤٢٨ - التاريخ : ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ م .

اجاب :

المقصود عليه في مذهب الحنفية انه اذا اسلمت المرأة زوجها غير مسلم وكنا في دار الاسلام عرض عليه الاسلام من القاضي فان اسلم فهي امراته وان ابقى فرق بينهما . لما اذا كنا في غير دار الاسلام واسلمت الزوجة زوجها غير مسلم لم تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت ممن تحضن . والا فبعد مضي ثلاثة اشهر . ثم تبين من زوجها ان لم يسلم قبل انقضاء هذه المدة . قال صاحب الهداية : واذا اسلمت المرأة زوجها كافر عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي امراته . وان ابقى فرق القاضي بينهما . لان المقاصد قد غلقت فلا بد من سبب تثبت على الفرقة . والاسلام طاعة فلا يصح سببا فيعرض الاسلام لتحصل المقاصد بالاسلام او تثبت الفرقة بالاباء . ثم قال واذا اسلمت المرأة في دار الحرب زوجها كافر لم تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ثم تبين من زوجها . وهذا لان الاسلام ايسر سببا للفرقة والعرض على الاسلام يتسدر لقصور الولاية ولا بد من الفرقة فلما للفساد . فاقبنا شرعها وهو مضي الحيض مقام السبب . ولا فرق بين الماخول بها وغير الماخول بها . وقال صاحب الفتح . تعلقتا على قول صاحب الهداية حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت ممن تحضن . والا فثلاثة اشهر فان اسلم الآخر قبل انقضاء هذه المدة فهما على نكاحهما . وان ام يسلم حتى انقضت وقعت الفرقة . وقال صاحب تبين الحقائق : ولو اسلم احدهما في دار الحرب لم تبين حتى تحيض ثلاثا . فاذا حاضت ثلاثا بقت . قال : وكذلك الحكم اذا خرج احدهما الى دار الاسلام بعد اسلام احدهما في دار الحرب . لا تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض لان ولاية القاضي على من بقي في دار الحرب . فهما لم يجتمعا في دار الاسلام لا يعرض على المهر . سواء خرج المسلم او الآخر . ثم اذا وقعت الفرقة بعد انقضاء الحيض الثلاث تلزمها المدة عند الصالحين ولا تلزمها عند ابي حنيفة . وربما ان هذه المرأة قد اسلمت في النمسا بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٥ زوجها يهرس . قيم بالنمسا فلا تقع الفرقة بينهما الا بعد مضي ثلاث حيض ان كانت ممن تحضن او مضي ثلاثة اشهر ان كانت من غير نوات الحيض من تاريخ اسلامها من غير حاجة الى عرض الاسلام او الى حكم القاضي . ثم اذا وقعت الفرقة بعد انقضاء الحيض الثلاث لزمها قبل ان تتزوج من آخر عدة عند الصالحين ولا يلزمها عند ابي حنيفة . فيحل لها الزواج بعد انقضاء الحيض الثلاث الاول التي تقع بعدها الفرقة عنده وبعد انقضاء المدة عقب الفرقة عندها . هذا ولا يحل لها ان تمكن زوجها اليهودي من ان يعاشرها

معاشرة الأزواج من وقت اسلامها شرعا . كما ان خروجها الى الجمهورية العربية المتحدة أو اى بلد اسلامى لا يغير الحكم بالنسبة لعدم وقوع الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض من غير عرض الاسلام على الزوج لعدم ولاية القاضى على من بقى فى غير دار الاسلام كما سبق بيانه . ويحل لها الزواج بعد مضي الحيض المنكورة سواء بقيت فى النمس أو خرجت وحدها الى اى بلد اسلامى . وما نكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله تعالى اعلم .



الموضوع

ردة عن الاسلام (٢٤٢٢)

المبادئ

- ١ - اذا قال الذمى او المجوسى دخلت في الاسلام ، او اسلمت - كان مسلما ويحكم بسلامه ، ولو لم ينطق بالشهادتين ، لأن الاسلام يتضمنهما .
- ٢ - لما كانت الاحكام الدينية تناف بالامور الظاهرة فقد جعل الشارع مناطها الاقرار بالاسان ، بل ياتى بالشهادتين او ما فى معناهما .
- ٣ - اذا كان الولد غير بالغ او غير عاقل يتبع خیر الأبوين دينا .
- ٤ - الولد الذى صار مسلما تبعا لاحد والديه او تبعا لهما يظل مسلما بعد بلوغه ولا يحتاج الى تجديد اسلامه ولو ارتد ابواه عن الاسلام او ارتد من اسلم منها ظل هو على اسلامه .
- ٥ - ابداء الرغبة فى اثبات الديانة المسيحية من اسلم بالبطاقة يعتبر ردة عن الاسلام يجب قتله ان لم يتب ويرجع الى الاسلام متبرئا مما فعل .

سئل :

بكتاب السيد اللواء / محمد صلاح الدين أمين مدير الادارة العامة للشئون الادارية بوزارة الداخلية الرقم ٧٢هـ المؤرخ ١٩٨٢/٤/٢٦ المقيد برقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٢ المتضمن الافادة بالرأى فى ان أحد المسيحيين قد رغب فى الزواج من مسلمة فأنشهر اسلامه وتزوج منها وكان متزوجا من قبل بمسيحية وتجب منها ولدين على الديانة المسيحية وانه لدى بلوغهما سن السادسة عشرة استخرجت بطاقة شخصية لكل منهما اثبت بخانة الديانة انها مسلمان طبقا لديانة والدهما الظاهرة وبعد بلوغهما السابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين ابديا انها ظلا على عقيدتهما الاولى المسيحية ويرغبان تغيير بيانات بطاقتهما الشخصية باثبات الديانة المسيحية الباقين عليها .

✽ الملى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حزم - ص : ١١٨ م : ٢٦ - الترخيخ :
٢٤ شعبان سنة ١٤٠٢ هـ - ٦ يونيه سنة ١٩٨٢ م .

اجاب :

انه قد جاء في جميع الاثر عن الخاتية وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام اقرار بدخول حدث في الاسلام وافتي البعض في ديارنا باسلامه من غير تبرى وهو المصوب به الآن والمجوسى اذا قال اسلمت او قال انا مسلم يحكم باسلامه . وعن الحسن بن زياد اذا قال رجل للذى اسلم فقال اسلمت كان مسلما ومثله في الفتاوى الانقروية وفي رد المحتار على الدر المختار وفي المغنى لابن قدامة (وان قال انا مؤمن او انا مسلم قال القاضي يحكم باسلامه بهذا وان لم يلفظ بالشهادتين لانهما اسمان لشيء معلوم معروف وهو الشهادتان فاذا اخبر عن نفسه بما تضمن الشهادتين كان مخبرا بهما وروى المقداد انه قال يا رسول الله ارايت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلنى فضرب احدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ ببنى بشجرة فقتل اسلمت افلقتني يا رسول الله بعد ان قالها ؟ قال : لا تقتله فان قتلتها فانه بمنزلك قبل ان تقتله وانك بمنزلته قبل ان يقول كلمته التي قالها وعن عمران بن حصين قال اصاب المسلمون رجلا من عقيل فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد انى مسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت قلت وائتت تملك أمرك اطلحت كل الفلاح رواها مسلم ١٠هـ . وحقق العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار ان الذى يهوديا كان او نصرانيا اذا قال انا مسلم صار بذلك مسلما في عرف بلادنا وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السيد ولما كانت الاحكام الدنيوية انما تناط بالامور الظاهرة المنضبطة جعل الشارع مناطها الاقرار باللسان بأن يأتى المرء بكلمتي الشهادتين اعنى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله او ما في معناها فاذا كان الثابت ان الأب في الحالة المعروضة قد اشتهر اسلامه وتزوج من مسلمة حكينا باسلامه واجرينا عليه احكام المسلمين الدنيوية من جواز الصلاة خلفه والصلاة عليه اذا ملت ودفنه في مقابر المسلمين الى غير ذلك . اما عن الولدين : فقد قال الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم « والذين آمنوا واتبعتمهم ذريتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم وما انتماهم من علمهم من شيء كل امرئ بما كسب رهين » وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه البخارى ومسلم عن ابي هريرة (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه) وقد اخذ الفقهاء من هذين النصين وغيرهما قاعدتهم : ان الولد اذا كان غير بالغ وغير عاقل يتبع خسر الابوين ديننا فاذا كان

الأبوان ككلمين واسلم لحدهما تبعه الاولاد الذين لم يبلغوا او كتوا غير عقلاء ويسمون هذا بالاسلام تبعا ولو تزوج مسلم ككسابية او يهودية او نصرانية فاولاده منها يكونون مسلمين تبعا له ويظل الولد الذي صار مسلما بالتبع للمسلم من ابويه او بالتبع لهما اذا اسلما يظل مسلما بمعد بلوغه ولا يحتاج الى تجديد اسلامه ولو ارتد ابواه عن الاسلام او ارتد من اسلم منها والعياذ بالله ظل هو على اسلامه . لما كان ذلك وكان الظاهر من السؤال ان الوالد قد اعتنق الاسلام كان ولداه من زوجته المسيحية مسلمين بالتبع له منذ اعتناقه الاسلام وذلك بمقتضى نص الآية الكريمة والحديث الشريف المرقومين وقد تأكد اسلام الولدين باستخراج البطاقة الشخصية لكل منهما عند بلوغه السلسلة عشرة واثبت انه مسلم في خانة الديانة . وما ابداه الولدان من رغبة في تغيير بطاقتهم واثبتت الديانة المسيحية فيها يكونان به مرتدين عن دين الاسلام والحكم الشرعى يقضى بقتل المسلم الذى يدل دينه اذا امر على رده ولم يتب ولم يرجع الى الاسلام متبرئا مما فعل وهذا الحكم لا يتناقى مع الحرية الشخصية لان حرية العقيدة لا تستتبع الخروج عن الاسلام بمؤثرات المادة او التفضيل واذا كان واقع الحال ان حد الردة بقتل المرتد اذا امر على رده غير منفذ الآن فان حماية المجتمع تقتضى ازالة العقوبت الرادعة بهما باعتبارهما مخالفين للنظام العام الذى تاجر القوانين بالتزامه فقد نص الباب الاول من الدستور وهو خاص بالدولة - فى المادة الثانية على ان دين الدولة الاسلام وان لغتها الرسمية اللغة العربية وان الشريعة الاسلامية مصدر للتشريع وهذا يقطع بان نظام الدولة العام هو الاسلام وان خروج المسلم عن هذا الدين يعتبر خروجا على النظام العام للدولة الامر الذى يستلزم - المساعدة التأديبية على هذا الجرم واذا كانت شريعة الاسلام تاجر باستنابة المرتد عنها ونصحه وازالة شبهته غائى اقترح اولاً : استنابتهم ونصحهم وازالة شبهتهم الدينية بمعرفة احد علماء المسلمين المختصين حتى تتضح هويتهم والمخريات التى تعرضا لها . ثانياً : لما كان ما رغباه مخالفا للنظام العام للدولة فانهم لا يقران عليه غلواجب عدم مسيرتهم فى تغيير ديكتهم فى الأوراق الرسمية . ثالثاً : اتخاذ الاجراءات التأديبية ضدهما اذا كانا موظفين عموميين لخروجهم على النظام العام للدولة وعلى مقتضيات وظيفتهما بهذا الاعتبار حتى ينالا جزاءهما تأديبيا بعد اذ تعذر مساعدتهما جنائما .

مسائل متفرقة

الموضوع

(٢٤٢٢) بيع القمح قبل حصاده

المبادئ

١ - أن بيع المزارعين محصولهم من قمح ونحوه قبل حصاده هو ما يسمى ببيع السلم وهو جائز شرعا لحاجة الناس اليه وإن كان المبيع ممدوما وقت العقد ونقص الثمن فيه عن الثمن وقت ظهور المحصول .

٢ - يجب أن يذكر في عقد السلم ما يفيد كمية المبيع ونوعه وصفته ومقداره ووقت تسليمه ومكانه بما يرفع الجهالة ويرفع وقوع النزاع .

سئل :

من السيد / ابراهيم حابد السباعي . قال : ان بعض المزارعين يبيعون القمح الجديد للتجار بأسعار تتفاوت من ٢٥ جنيه الى ٢ جنيه حسب موعد الاتفاق بالنسبة لظهور القمح الجديد ، مع ان الحكومة حددت السعر بليرة جنيهات للأردب من القمح الهندي محصول ١٩٥٦ مع التزامها بالشراء ، فما بيان الحكم في هذا البيع .

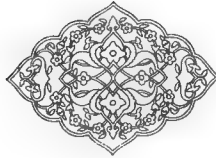
اجاب :

ان بيع المزارعين قمحهم قبل حصاده بالثمن المذكور بالسؤال هو المعروف في الفقه الاسلامي ببيع السلم او السلف وهو بيع أجل (هو القمح أو نحوه) بعاجل (هو الثمن) وقد رخص الشارع فيه وإن كان المبيع ممدوما وقت العقد بنص القرآن الكريم في آية المداينة في سورة البقرة وبالسنة الصحيحة لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم رواه الجماعة واتفقوا عليه الإجماع . قال الكمال ابن الهملم في فتح القدير بيلقا

• الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م : ٧٤ : م : ٥٦٥ - الترخيخ : ١٤ رجب سنة ١٣٧٥ هـ - ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ م .

لحكمة مشروعيتها هذا النوع من البيع . لحاجة كل من البائع والمشتري اليه
 فإن المشتري وهو رب السلم يحتاج الى الاسترياح لنفقة عياله وهو بالسلم
 أسهل اذ لا بد من كون المبيع وهو المسلم فيه نازلا عن القيمة فريجه
 المشتري . والبائع وهو المسلم اليه قد يكون له حاجة في الحال الى المال
 وقدرة في المال على البيع فتتدفع به حاجته الحالية الى قدرته المالية فلهذه
 المصالح شرع ا.هـ . وجاء في المغنى لابن قدامة الحنبلى . ان الاجماع على
 جوازه لان بالناس حاجة اليه لان ارباب الزروع والفسار والتجارات
 يحتاجون الى النفقة على انفسهم وعليها لتكمل وقد تعوزهم النفقة فجوز
 لهم السلم ليرتفقوا ويرتفق المسلم (المشتري) وبلاسترخا (وهو أخذه
 المبيع رخيصة) ا.هـ . والتمح مما يجوز فيه السلم شرعا فيجوز لهؤلاء
 المزارعين ان يتعاقدوا من الآن على بيع كمية معلومة من القمح الجديد
 بالثمن المذكور الذى يقبضونه من التاجر المشتري له في مجلس التعاقد على
 ان يسلم المبيع الى المشتري في الوقت والمكان المعينين للتسليم ويجب ان
 يذكر في العقد ما يفيد بيان نوع القمح وصفته ومقداره ووقت التسليم
 ومكانه والثمن المتبوض بما يرفع الجهالة ويمنع وقوع النزاع، فمتى توافرت
 هذه الشروط في هذا البيع المسئول عنه كان صحيحا جائزا شرعا ولا شيء
 فيه وان نقص الثمن فيه مما حددته الحكومة من أسعار لان الحكومة حين تشتري
 من المزارعين القمح او غيره لا تدفع الثمن المشار اليه في السؤال والذي
 حددته الا بعد استلامها القمح فعلا ولا تدفعه مقدما قبل خروج المحصول
 كما هو الحال في بيع السلم المفروض فيه شرعا ان يشتري رب السلم سلعة
 معدومة عند الشراء بثمن أرخص من ثمنها عند استلامها في الميعاد المحدد
 لتسليمها ليحصل له من ذلك ربح يحقق منفعة هو ومنفعة البائع له بحصوله
 على المال الذى يحتاج اليه ولا سبيل اليه سيقنع به حاجته الا من هذا
 الطريق المشروع وليس كذلك الحال في شراء الحكومة القمح لان شراؤها
 ليس من قبيل السلم فحصل الفرق بين الشرايين ، فالسلم شرع ليشتري
 رب السلم السلعة رخيصة ثم يبيعها بعد استلامها عند حلول أجلها بثمنها
 الحال وقت التسليم الذى يكون في العادة أكثر من ثمنها عند شرائها بمقتضى
 عقد السلم ويحصل بذلك على الربح المقصود بمشروعية هذا التصرف .
 كما يحصل البائع على الثمن الذى يقضى به حاجته وقد لا يكون له سبيل
 للحصول على هذا المال الا من هذا الطريق المشروع فتحقت المصلحة للبائع
 والمشتري في وقت واحد ولذا قال صاحب الفتح كما ذكرنا سابقا . فان
 المشتري وهو رب السلم يحتاج الى الاسترياح لنفقة عياله وهو بالسلم

اسهل اذ لا بد من كون المبيع وهو المسلم فيه نازلا عن القيمة فيريحه
المشتري الخ) . وليس كذلك شراء الحكومة قمح المزارعين بالثمن الذي
تحدده لانها تشتري تمحا موجودا بالفعل بثمنه الذي تحدده وتدفعه للبائع
بعد تسليمها القدر المبيع منه لمخلفت ماهية البيعين وتبعا لذلك اختلف حكم
كل منهما فجاز في السلم شراء المسلم فيه وهو القدر المبيع بثمن اقل من ثمنه
عند تسليمه ولم يجر ذلك في غير السلم والله اعلم .



الموضوع

(٢٤٢٤) تصرف المريض بشلال نصفي زاد مرضه عن سنة

المبدأ

المريض بشلال نصفي لمدة سنة فكثر والذي لا يزداد مرضه كل يوم
لا يعتبر مريضاً مريضاً موت ويكون تصرفه كتصرف الصحيح .

سئل :

من عليّة عبد المال علي : مريض رجل بمرض الشلل النصفي
سنة ١٩٤٩ وكان يملك منزلاً قيمته ألف وخمسمائة جنيه وأرضاً زراعية
حوالي ثلاثة أفدنة قيمتها نحو تسعمائة جنيه وفي أثناء مرضه تحت ضغط من
أولاده الذكور تصرف لهم في المنزل بالبيع سرا ولم يعط بناته منه شيئاً وسجل
عقد البيع لابنيه سنة ١٩٥١ وكانت أمضاه في تلك المدة بيده اليسرى نظراً
لمرضه وتحت يدنا أمضاه بيده اليمنى قبل مرضه المذكور وبالرغم من
تصرفه في المنزل لابنيه سرا فإن الأوراق الرسمية كعمود الأيجار وغيرها
كان يتصرف فيها هو بأفضائه لفاية سنة ١٩٥٦ قللاً يشعر أحد من بناته
بهذا التصرف تحت ضغط ابنه أيضاً ثم توفي هذا الرجل في شهر يوليو
سنة ١٩٥٧ عن زوجته وابنيه وبنتيه وبعد وفاته اكتشف هذا البيع والتسجيل
وطلبت السقطة ببيان الحكم الشرعي في هذا البيع هل هو صحيح أو لا وهل
إننا نرفع دعوى أمام القضاء لنسحق هذا البيع إننا كُنْ مخالفًا للشريعة
الإسلامية أو لا ؟ .

لجسائي :

إنه جاء في تنقيح الحابدية في باب البيع ج ١ ص ٢١٣ سئل في امرأة
بها داء سعال طلال نحو سنتين ولم تصر صالحة لمراض فباعته فيه زوجها

• الحقني : لمجلة الشيخ حسن مكيون - ص : ٨٢ م : ١٢٩ - التلويح :
١٨ ربيع أول سنة ١٣٧٧ هـ - ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م .

حصة معلومة من عقار بثمن معلوم متبوض لدى بيئة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره . فهل يكون البيع والتبض صحيحين الجواب نعم والمتعد والمفلوج (المشلول) الذى لا يزداد مرضه كل يوم فكالمصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذى لم يجعله صاحب غراش فهو كالمصحيح كما فى فتاوى قاضيخان الى ان قال وكتبته فى اوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار ما نصه وفى المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقلت كثرت فيه اقوال المشايخ واعتمادنا فى ذلك على قول الفضلى وهو ان لا يقدر ان يذهب فى حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه ا.هـ وهذا الذى جرى عليه فى باب طلاق المريض وصحة الزيلعى قلت والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التى طالت ولم يخف منها الموت كالنالج ونحوه وان سيرته ذا غراش ومنعه عن الذهاب فى حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه اصحاب المتون والشروح هنا ا.هـ ومن هذا اتضح ان المريض بالنالج لا يعتبر مريضا مرض موت مادام قد زاد مرضه على اكثر من سنة والمريض فى حادثة السؤال قد مرض اكثر من ثمانى سنوات ولم يذكر بالسؤال ان مرضه كان يزداد كل يوم فلا يعتبر مرضه هذا مرض موت ويكون تصرفه كتصرف الصحيح وعلى هذا فيكون بيعه صحيحا نافذا ولا يصح الاعتراض عليه وخاصة انه توفى بعد تسجيل هذا البيع بنحو ست سنوات تقريبا وان كان هذا البيع صادرا لبعض ورثته دون البعض الآخر لأن كل مالك له حق التصرف فى ملكه وهو صحيح يصرفه حيث شاء ولمن أحب سواء اكان تصرفه لو ارث ام لغير وارث وسواء اكان هذا التصرف يبيع ام بهبة او نحوهما هذا هو حكم الشريعة الاسلامية اما حكم القانون المدنى والبحث فى صورية العقد وعدمه فهو من اختصاص المحاكم الوطنية ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله اعلم .

الموضوع

(٢٤٣٥) تصرف المريض بشلل نصفي ألزمه الفرائش لأقل من سنة

المبادئ

- ١ - المرض المزمن الذي يلزم صاحبه سنة فأكثر يعتبر المصاب به كالصحيح في جميع تصرفاته وأن كان صاحب فرائش .
- ٢ - المرض الذي يلزم صاحبه أقل من سنة وجعله صاحب فرائش بحيث لا يقدر على أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار فهو مرض الموت .
- ٣ - مرض الشلل الذي لازم صاحبه ستة أشهر وألزمه الفرائش حتى مات مرض الموت ويطبق على المصاب به أحكام تصرفات المريض مرض الموت .

مسئل :

من سيد نجيم حسنين المقيم بالقصر بالواحات البحرية بطلبه المقيد برقم ٢٣٥٩ سنة ١٩٥٧ أن أخاه الشقيق عبد الوهاب نجيم كان مريضاً بشلل نصفي ألزمه الفرائش لمدة ستة أشهر كان في الشهر الأخير لا يتحرك ثم توفي عن زوجته وبنتيه وأخيه الشقيق فقط وآته قبل وفاته بيوم واحد تصرف في جميع أملاكه بطريق البيع والزوجة وأولاده وهما بنناه فقط وطلباً بيان حكم هذا البيع الصادر منه أثناء مرضه وقبل وفاته بيوم وعن مقدار نصيبه كل في تركته .

الجواب :

المقصود عليه شرعاً كما جاء في رد المحتار وتنقيح الحاشية أن المرض إذا كان من الأمراض المزمنة التي تطول يعتبر المصاب بها كالصحيح

* المتن : قضية الشيخ حسن مابون - م : ٨٢ م : ١٧٤ - التاريخ : ٢٤ ربيع ثان سنة ١٣٧٧ هـ - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م .

وان كان صاحب فراش وان كان من الامراض التى لا تطول فان جعلت صاحب فراش لا يقدر على أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار فهو المريض وان لم يمنعه من مباشرة أعماله خارج الدار وان كان صاحب فراش فهو كالصحيح لأن الانسان لا يخلو من المرض وان الفقهاء قدروا التطاول بسنة فان كان المرض من الامراض المزمنة ولازم صاحبه سنة فأكثر كان كالصحيح وان كان اقل من السنة فهو مرض الموت وقيل في حاشية رد المحتار على الدر في باب طلاق المريض نقلا عن نور المعين قال ابو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت بل العبرة للغلبة أو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يغنى الصدر الشهيد وعلى ذلك يكون مرض الشلل الذى اصيب به عبد الوهاب نجم ولازمه ستة اشهر استند عليه في الشهر الآخر منها والزمه الفراش ثم مات مرض الموت ويطبق على تصرف المسئول عنه احكام تصرفات المريض مرض الموت فينفذ بيعه الى زوجته وبنتيه بالنسبة للثالث فقط ويتوقف في الثلثين على اجرة الاخ الشقيق العاصب فان اجازته نفذ وان لم يجزه بطل وصار الثلثان تركة عنه لورثته المذكورين لزوجته منه ثمن الثلثين مرضا لوجود الفرع الوارث وبنتيه ثلثا الثلثين مرضا بالنسوية بينهما ولاخيه الشقيق باقى الثلثين بعد نصيب الزوجة والبنتين وهذا اذا كان الحال كما ذكر ولم يكن له وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة .

الموضوع

(٣٤٣٦) البناء بدون اذن بقية الشركاء

المبادئ

١ — اقامة احد الشركاء دورا ثالثا بدون اذن بقية شركائه من ماله الخاص يكون متعديا في بنائه ويلزم بنقض هذه المباني او يقومها عليهم منقوضة .

٢ — اذا تراضى الطرفان على ان يدفع بقية الشركاء ما يخصهم في قيمة هذه المباني كان هذا الدور الذي اقامه احدهم شركة بينهم .

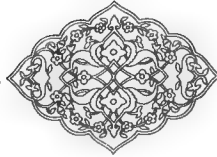
سئل :

من السيد حماد احمد سيد احمد المقيم بالمنزل رقم ٢٥ شارع السلخانة ببيدات زين العابدين قسم السيدة زينب بطلبه المقيد برقم ٣٢٦٠ في ١٩٥٧/١٢/٢٨ المتضمن ان منزلا مكونا من دورين مملوك لاربعة اخوة شركة بينهم اراد اكبرهم سنا اقلية دور ثالث فامتنع الباقون ولم يوافقوه على اقامة هذا الدور فقام اخوهم الاكبر ببناء هذا الدور وحده من ماله الخاص واستولى على ريعه دون ان يعطى بلقى اخوته شيئا ومضى على ذلك نحو خمس سنوات فظن بلقى اخوته انه قد استولى في هذه المدة على تكاليف هذا الدور من ريعه وطلبوه بقسمة الربع بينهم فكان رأى اخيهما هذا انه سيستولى على ربع هذا الدور ابدا دون ان يمكن لاحد من اخوته يوما ما في الاستيلاء على شيء من ريعه ورأى اخوته انه يستولى على ريعه حتى يأخذ قيمة نفقات هذا الدور لمدة محدودة ومعمية والامر اصبح على هذا الخلاف بين هؤلاء الاخوة وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في هذه الحالة .

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - س : ٨٢ م : ٢٤٥ - التاريخ : ١٧ شوال سنة ١٣٧٧ هـ - ٦ مايو سنة ١٩٥٨ م .

اجاب :

ان الحكم الشرعى يقضى بانه مادام هذا المباني بنى بدون اذن بقية الشركاء من ماله الخاص فيكون متعمدا في بنائه والمباني ملكا له وليس له حق الرجوع عليهم بشيء من تكاليف المباني ويلزم بتقضى هذه المباني او يقومها عليهم منقوضة ونحن نرى انه يمكن التوفيق بين الطرفين ودعا تفاديا من الضرر الذى يلحق الطرفين وذلك بان يدفع بقية الشركاء ما يخصهم فى قيمة هذه المباني مع خصم ريع المدة الماضية من هذه القيمة ويكون هذا الدور شركة بينهم كبقية المنزل والله اعلم .



الموضوع

(٢٤٣٧) هدم المسجد وبنائه فوق المسكن

المبادئ

١ - متى اذن للناس بالصلاة في المسجد خرج عن ملك بانيه باتفاق ولا يجوز التصرف فيه .

٢ - اذا تخرب المسجد وليس له ما يعمر به او لم يتخرب ولكن تفرق الناس من حوله واستغنوا عنه لخراب قريتهم فقال الامام محمد يعود الى ملك الاوقف ان كان حيا او الى ورثته ان كان ميتا وقال الامام ابو يوسف هو مسجد الى قيام الساعة .

٣ - لا يجوز شرعا تحويل المسجد الى مسكن وبناء مسجد فوقه .

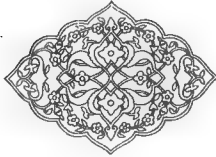
مسئل :

من السيد محمد عبد الفتاح وكيل اول الجمعية الشرعية بالبساتين قسم المصادى بطلبه المقيد برقم ١٤٣٧ في ١١/٦/١٩٥٨ المتضمن انه تبرع احد الاهالي بقطعة ارض لاهالي منطقة البساتين لبناء مسجد لهم وكان ذلك في سنة ١٩٥٠ وقام الاهالي بجمع التبرعات من القرى المجاورة كما ساهمت وزارة الاوقاف والجمعية الشرعية في بناء هذا المسجد وبنى منذ ثلثي سنوات وتقام فيه الصلوات طول هذه المدة وقد تبرع له بعض الاهالي بقطعة ارض مساحتها ثلثمائة متر تجاوره وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيها اذا كان يحل هدم هذا المسجد وبناء مسكن مكانه ثم بناء المسجد فوق هذا المسكن ليستغل هذا السكن لصالح المسجد او لا يحل .

* المتي : فضيلة الشيخ حسن مابون - م : ٨٨ م : ٢٦ - الترخ :
٧ المحرم سنة ١٣٧٨ هـ - ٢ اغسطس سنة ١٩٥٨ م .

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا ان المسجد اذا اذن للناس في الصلاة فيه كما في هذا المسجد المسئول عنه وصلوا فيه صار مسجدا باتفاق وخرج من ملك بانيه فلا يجوز له التصرف فيه وانه اذا خرب المسجد وليس له ما يعمر به واستغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر او لم يتخرب ولكن تفرق الناس من حوله واستغنوا عنه لخراب قريتهم فقد اختلف الشيوخ في حكمه فقال محمد انه يعود الى ملك الواقف ان كان حيا او الى ورثته ان كان ميتا وقال ابو يوسف هو مسجد ابدى الى قيام الساعة ولا يعود بالاستغناء عنه الى ملك الواقف ولا الى ملك ورثته واكثر المشايخ على قول ابي يوسف وافنى به كثير من المتأخرين وهو ما نختاره نحن للفتوى وعلى هذا فالمسجد المسئول عنه لا يجوز تحويله الى سكن وبناء مسجد فوقه لما ذكرنا واذا كان محتاجا للصرف عليه فيبنى مستقلا فوق قطعة الأرض التي تجاوره ويصرف ريعها عليه ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله اعلم .



الموضوع

(٢٤٢٨) اذخال اضرحة بالطريق العام

المبادئ

- ١ - يبطل وقف المقبرة اذا اندثرت واستغنى الناس عنها بغيرها ولم يبق فيها عظام وتعود الى مالكها ان كان حيا او الى ورثته ان كان ميتا وان لم يكن فلاهل الحلة ان يجتمعوا على بيعها .
- ٢ - يجوز نقل الميت بعد دفنه بشرط ان لا تنتهك حرمة وان يكون ذلك لمصلحة .

- ٣ - اذا لم يبق في الاضرحة شيء من الموتى ولا من عظامهم كان لولى الامر ان يتصرف فيها بما فيه المصلحة لعامة المسلمين ولو بتسويتها واذخالها الطريق العام .

سئل :

من السيد مدير بلدية دمنهور

بكتاب البلدية رقم ١٨٠٨ المتضمن ان البلدية تقوم بشق بعض الشوارع في مدينة دمنهور وتوسيع بعضها الآخر فاعترض سبيلها اضرحة يزعم كثير من الناس انها لبعض اولياء دون اى سند من التاريخ وان البلدية قد قطعت شوطا بعيدا في شق هذه الشوارع وتوسيعها وان المصلحة تحتم ازالة هذه الاضرحة وقد رأينا قبل ازالتها معرفة ما تقرره التشريعة السحبة في هذه المسألة .

اجاب :

ان المتخصص عليه شرعا في مذهب الحنفية ان الامام محمد صاحب ابى حنيفة ذهب الى ان المقبرة بالدفن فيها تعتبر وقفا ويبطل وقفها اذا

* الفتاوى : نحية الشيخ حسن مابون - س : ٨٨ م : ٢٠٤ - التاريخ : ٢٢ من رمضان سنة ١٣٧٨ هـ - ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ م .

اندثرت واستغنى الناس عنها بفقرها ولم يرج عودة الدفن فيها ولم يبق فيها عظام وحينئذ تعود الى مالكتها ان كان حيا او الى ورثته ان كان ميتا فان لم يعرف لها مالك او عرف ولا وارث له جاز لاهل الحطة ان يجتمعوا على بيعها . وذهب ابو يوسف صاحب ابى حنيفة الى ان هذه المقبرة تبقى وقتنا على الجهة التى وقفت عليها ولا ينتفع بها باى وجه ولأنه مذهب اظهر فى تحقيق المصلحة مال اليه الضر الرملى فيها اذا تعينت المصلحة ومشى عليه الخصاف فى المسجد المتخرب الذى استغنى الناس عنه فقال انه يعود الى ملك باتيه وذهب المالكية الى انه يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان لآخر بشرط ان لا ينفجر حال نقله وان لا تنتهك حرمة وان يكون لمصلحة كان يخاف ان يأكله ماء البحر او ليدفن بين اهله او فى مكان قريب يثقل على اهله زيارته سـ وذهب الحنابلة الى انه لا بأس بتحويل الميت ونقله الى مكان آخر حـرض صحيح مع أمن التغير سواء كان ذلك قبل الدفن او بعده وخلاصته ما يستظهره فى هذا الموضوع ان هذه الأضرحة ان كانت قد جعلت مقابر من ولى الامر ولم يبق فيها شيء من الموتى ولا من عظامهم واستغنى عنها كان لولى الامر ان يتصرف فيها كسائر املاك اراضى الدولة — أما اذا كانت موقوفة لتكون مقابر من قبل مالكيها وقت الوقف واستغنى عنها ولا يرجى الدفن فيها وبلى ما فيها من الموتى وعظامهم عادت الى واقفها ان كانوا احياء او الى ورثتهم ان كانوا موتى فان لم يعرف لها واقف او مات ولا وارث له جاز لاهل البلد ان يجتمعوا على بيعها بناء على رأى الامام محمد رحمه الله ومذهب المالكية والحنابلة وذلك لان المصلحة فى هذه الحادثة ظاهرة فى العمل بهذا المذهب ومن ثم يجوز لولى الامر ان يتصرف فى هذه المقابر بما فيه المصلحة لعامة المسلمين ولو بتسويتها وادخالها الطريق العام بشرط ان لا يكون فيها شيء من رفاة الموتى والله اعلم .

الموضوع

(٢٤٣٩) نقل الدم من انسان الى آخر

المبادئ

- ١ - اذا توقف شفاء المريض او الجريح وانتقاذ حياته او سلامة عضو من اعضائه على نقل الدم اليه من شخص آخر جاز نقل للدم اليه .
 - ٢ - اذا لم يتوقف اصل شفاء المريض على نقل الدم اليه ولكن في نقله اليه تعجيل لشفائه جاز ذلك عند بعض الفقهاء .
- سئل :

من السيد الأستاذ محمد عبد المعلى ابو الفضل الطيبي
شيخ زاوية الخانقاه الصلاحية وامام مسجدھا . القدس حارة
التصارى بطلبه المقيد برقم ٩٤١ سنة ١٩٥٩ الذى يطلب فيه الافادة عن
الحكم الشرعى فيما يتعلق بنقل الدم من انسان الى انسان آخر .

اجاب :

انه اذا توقف شفاء المريض او الجريح وانتقاذ حياته او سلامة عضو من اعضائه على نقل الدم اليه من شخص آخر . وذلك بان لا يوجد من المباح ما يقوم مقامه في شفاؤه وانتقاذ حياته جاز نقل الدم اليه لان الضرورة تقضى بنقل الدم لانتقاذ حياة المريض او سلامة عضو من اعضائه لقوله تعالى في آخر آية انها حرم عليكم الميتة والدم . فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه . اما اذا لم يتوقف اصل الشفاء على ذلك ولكن يتوقف عليه تعجيل الشفاء فان ذلك جاز أيضا مند بعض الحنفية ونرى الاخذ به وبهذا علم الجواب على السؤال والله اعلم .

* المتي : فضيلة الشيخ حسن مكيون - س : ٨٨ م : ٢٤٩ - التاريخ :
٢ ذو الحجة سنة ١٣٧٨ هـ - ٩ يونيو سنة ١٩٥٩ م .

الموضوع

٢٤٤٠) هبة لم تتم

المبادئ

- ١ — الهبة عقد يفيد تملك العين للموهوب له بلا عوض .
 - ٢ — يشترط في الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع ومميزا غير مشغول بحق الواهب .
 - ٣ — اذا اتصل الموهوب بملك الواهب اتصال خلقة وامكن فصله لا تجوز الهبة مالم يوجد الانفصال والتسليم .
 - ٤ — اذا اتصل الموهوب بملك الواهب اتصال مجاورة وكان مشغولا بحق الواهب لم تجز الهبة لنقصان القبض وان لم يكن مشغولا بحقه جازت الهبة .
 - ٥ — اذا لم يسلم الواهب العقار الى الموهوب له واستمر شاغلا له بنفسه تكون الهبة غير لازمة شرعا لان العقار لم يخرج من ملك الواهب .
- سئل :

من الأستاذ فرج الشاعر المحامي بالقاهرة بطلبه المقيد برقم ١٣٦٦ سنة ١٩٥٩ المتضمن ان السيدخليفة البلاتي وهب عقارا يملكه الى اجنبى عنه هو محمد عبد العزيز الدوب . بدون عوض واستمر يشغله بنفسه ومتاعه بعد الهبة ولم يسلمه الى الموهوب له . وسأل هل يخرج الملك الموهوب من ملك الواهب الى ملك الموهوب له في هذه الحالة وهل الواهب حق الرجوع فيه . ولو تفضل فاسكن الموهوب له في هذا المقار لا على سبيل التملك مع العلم بان الواهب لا يزال حيا .

* الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م : ٨٨ : ٢٢٤ - التاريخ :
٥ ربيع الآخر سنة ١٣٧٦ هـ - ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م .

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا أن الهبة عقد يفيد تلك العين للموهوب له بلا عوض . وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم ولا تتم الا بالقبض الكامل . ومن شرائط صحتها في الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع ومميزا غير مشغول بحق الواهب فلو كان مشغولا بحقه قيل تنفسد وقيل تكون غير تامة والى ذلك اشار ابن عابدين في حاشية رد المحتار فقال ما ملخصه (اعلم ان الضابط في هذا المقام ان الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال خلقة وامكن فصله لاتجاوز الهبة ما لم يوجد الانفصال والتسليم . وان اتصل اتصال مجاورة . فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم تجز لتقصان القبض وان لم يكن مشغولا بحقه جازت الهبة فلو وهب دارا دون ما فيها من متاعه لم تجز وان وهب ما فيها وسلمه دونها جاز كذا في المحيط . وعلى ذلك اذا كان الحال كما ذكر بالسؤال من أن الواهب لم يسلم العقار الموهوب الى الموهوب له واستمر شاغلا له بنفسه وبامتعة تكون هذه الهبة غير لازمة شرعا طبقا لما حرره ابن عابدين ونقلناه سابقا . لأن العقار الموهوب لم يخرج من ملك الواهب لعدم قبضه وايضا فانه لا يزال مشغولا بحق الواهب من يوم الهبة الى الآن فلم تتم الهبة لتخلف القبض الكامل الذي به ينتقل ملك الموهوب من الواهب الى الموهوب له واذا كان كذلك فلا حاجة الى الواهب في الرجوع عن هذه الهبة لأن الرجوع انما يكون عن الهبة التي تمت بقبض الموهوب له . قال صاحب التنوير وشارحه في أول باب الرجوع في الهبة (صح الرجوع فيها بعد القبض لما قبله فلم تتم الهبة) وتبين الواهب الموهوب له من السكن في الموهوب والانتفاع به مع استمرار شغل الواهب له بنفسه ومتاعه لا يسمى قبضا تتم به الهبة لأن القبض الذي تتم به الهبة وينتقل به الملك من الواهب الى الموهوب له غير لازم انما هو تسليم الموهوب للموهوب له محوزا مقبوسا مميزا غير مشغول بحق الواهب كما ذكرنا وبهذا علم الجواب عن السؤال والله اعلم .

الموضوع

(٢٤٤١) هـ

المبادئ

١ - لا تكون الهبة صحيحة الا اذا كان الواهب عاقلا بالغاً غير محجور عليه صحيحاً غير مريض مريض الموت مالكا للموهوب مختاراً غير مكره وان يكون الموهوب مالا متقوماً موجوداً معلوماً مملوكاً في نفسه .

٢ - يشترط لتتمام الهبة ان يقبض الموهوب له الموهوب بعد قبوله الهبة .

٣ - اذا كتبت يد الموهوب له قائمة على الموهوب وقت الإيجاب والقبول تمت الهبة .

٤ - اذا كان الموهوب أرضاً وبنى عليها الموهوب له امتنع الواهب من الرجوع في هبته فإدام البناء قائماً على الموهوب .

سئل :

تضمن سؤال الحاج أحمد نحاس المقيم بجران أوتيل بالقاهرة شارع ٢٦ يوليه رقم ١٧ غرفة رقم ٥٠٢ المقيد برقم ٢١٥٤ سنة ١٩٥٩ ان جيراننا له يملكون أرضاً بجوار أرضه واغتصبوا منها متراً وربع متر بطول ثمانية وثلاثين متراً وأنه تنازل لهم بدون عوض عن هذا القدر بموجب عقد وقع عليه وأن المتنازل لهم بنوا داراً لهم على أرضهم وعلى هذا القدر الذي تنازل لهم عنه وأنه حين وقع على العقد كان في حالة مرضية لا يسيطر فيها على قواه وإرادته الطبيعية وهي حالة تعطيه فيخضع للظروف المؤثرة المحيطة به . وسأل هل يعتبر هذا العقد سارياً من الوجهة الشرعية .

* المني : مغفلة الشيخ حسن ملبون - م : ٨٨ م : ٢٦٦ - التاريخ : ٢٧ جلد آخر سنة ١٣٧١ هـ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ م .

اجاب :

ان المنصوص عليه شرعا انه يشترط في صحة الهبة من الواهب شرعا ان يكون عاقلا بالغاً غير محجور عليه صحيحاً غير مريض مرض الموت مالكا للموهوب مختاراً غير مكره ويشترط في الموهوب كذلك ان يكون مالا متقوما موجودا معلوما وملوكا في نفسه سواء كان من العتقات أو المتقولات كما يشترط لنفاذ الهبة ان يكون الموهوب وقت الهبة ملوكا للواهب ولتسلمها وانتقال الملك من الواهب الى الموهوب له ان يقبض الموهوب له الموهوب بعد قبوله الهبة فان كانت يد الموهوب له قائمة على الموهوب وقت الايجاب من الواهب والقبول من الموهوب له كما اذا كان امانة في يده أو مفعوبا ثبت الهبة بمجرد العقد بدون اشتراط قبض جديد وكان القبض القائم كافيا في اثبات الملك للموهوب له في الموهوب بمجرد قبوله الهبة وقد نص الفقهاء أيضا على ان الموهوب اذا كان أرضا وبني عليها الموهوب له امتنع الواهب من الرجوع في هبته مادام البناء قائما على الموهوب . مما سبق من النصوص يتضح ان العقد المشار اليه هو عقد هبة صحيح شرعا لا يملك الواهب الرجوع فيه الآن لاعترافه بأن الموهوب لهم ادخلوا القدر المتنازل عنه في دارهم وبنيوا عليه وما ادعاه من الحالة المرضية التي كان عليها حين العقد والتي تعثر به أحيانا لا يجعله غير اهل للتبرع شرعا لأنه ليس مريضا مرض الموت ولا مكرها فيها أوجب على نفسه في هذا العقد ولا محجورا عليه للسفه ولكن اذا كانت هذه الحالة تفقده قواه العقلية فان الهبة في هذا الوقت تكون صارت بمن ليس اهلا فلا تكون صحيحة شرعا واذا لم تفقده قواه العقلية مانه حينئذ ينفذ تصرفه هذا وبه يملك الموهوب له هذا القدر على سبيل القرار بدون رجوع من الواهب مادام البناء قائما على القدر الموهوب فان زال البناء بانهدايه عاد حق الرجوع الى الواهب وتنتد ويشترط في صحته حينذاك تراضى الطرفين على الرجوع في هذه الهبة أو قضاء القضاء بالرجوع فيها . والله اعلم .

الموضوع

(٢٤٤٢) التصوير

المبادئ

١ - لا بأس باتخاذ الصور التي لا تثل لها ورسم ما لا روح له كالنبات والأشجار .

٢ - الرسم والتصوير الشمسي للإنسان والحيوان لا بأس به مادام لأغراض علمية مفيدة وخلا من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم .
سئل :

من السيد / محمد عبد الجواد الأصمى الموظف بدار الكتب سابقا والمقيم بالنزول رقم ١ بميدان السيدة عائشة قسم الخليفة بطلبه المقيد برقم ٨٥١ سنة ١٩٦٢ المتضمن انه توجد مخطوطات مصورة في المصور الاسلامي كالكتب الطبية فيها تصوير التشاخيص في كتاب (الادوية المفردة) وتصوير بعض الحيوانات في كتاب (بيطرنية) ورسم العقاقير والاعشاب الدوائية في كتاب (الأفيزيين والمفردات الطبية) ورسم يبين طبقات العين وتشرحها في كتاب (العين) وكذا الخرائط والمصورات الجغرافية في كتاب (صور الاقاليم السبعة) وهو اول مصور جغرافي في الاسلام . وصور الأرض وأشكالها وطبيعتها واستدارتها وإطوالها في كتاب (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) للشريف الإدريسي ، وكتاب (المسالك والممالك) لابن حوقل فهو يشتمل على عدة صور . وأماها من المراجع الاسلامية وكلها تمثل ذخيرة علمية وحضارة اسلامية تسامى اعظم الحضارات والثقافات العلمية . ويعتبر نشرها من اعظم الواجبات لنشر حضارة الاسلام وثقافته والتعريف بما كان له من فضل على الانسان ويريد الطاق نشر نماذج من هذه الكتب في مؤلفه عنها المسمى (تصوير وتحليل الكتب العربية في

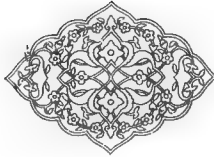
* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - ص : ١٠٠ م : ٨٦ - التاريخ :
١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ م .

الإسلام) وطلب السائل الإفادة عن حكم الشريعة الإسلامية في نقل ونشر هذه التماذج الموضحة بالرسوم والصور كما هي في أصولها المخطوطة .

اجاب :

ورد في التصوير احاديث كثيرة منها ما رواه البخارى عن ابي زرعة قال : دخلت مع ابي هريرة دارا بالمدينة فرأى في اعلاها مصورا يصور فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ومن اظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة) قال في فتح البارى شرح صحيح البخارى قال ابن بطال فهم ابو هريرة ان التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل لهذا **انكر ما ينقش في الحيطان** . قلت هو ظاهر من عموم اللفظ . ويحتل ان يقصر على ما له ظل من جهة قوله كخلقى فان خلقه الذى اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام — ومنها ما رواه البخارى عن علقمة رضى الله عنها قالت : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر وقد سترت بقوام لى على سهوة لى فيها تماثيل فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم هنكه وقال : اشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله . قالت فجمعناه وسادة او وسادتين ، قال في فتح البارى واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور اذا كانت لا ظل لها وهى مع ذلك مما يوطأ ويداس او يمتن بالاستعمال كالمخاد والوسائد . ومنها ما رواه البخارى عن زيد بن خالد عن ابي طلحة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة الا رقما في ثوب قال في فتح البارى قال ابن العربى . حصل ما في اتخاذ الصور انها ان كانت ذات اجسام حرم بالاجماع وان كانت رقما غريبة اقوال : الاول يجوز مطلقا على ظاهر قوله في حديث الباب الا رقما في ثوب . الثانى المنع مطلقا حتى الرقم . الثالث ان كانت الصورة بقلية الهيئة قائمة الشكل حرم وان قطعت الراس او تفرقت الاجزاء جاز قال وهذا هو الاصح . الرابع ان كان مما يمتن جاز وان كان مطلقا لم يجز . وقال صاحب الهداية ولا يكره تمثال غير ذى روح لانه لا يعبد وعلله صاحب العنقية بما روى عن ابن عباس انه نهى مصورا عن التصوير فقال كيف امنع وهو مكسبى . قال ان لم يكن بد فعليك بتمثال الاشجار والذى تختاره لانه لا بأس باتخاذ الصورة التى لا ظل لها وكذلك الصورة اذا كانت رقما في ثوب ويلحق بها الصور التى ترسم على حائط او نحوه او على الورق قياسا على تصوير ورسم مالا روح له كالنبات والاشجار ومنظر الطبيعة . وبناء

على ذلك يكون الرسم والتصوير الشمسي المعروف الآن للإنسان والحيوان
وأجزائها إذا كان لأغراض علمية مفيدة تنفع المجتمع وتمود عليه بالفائدة مع
خلوها من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم والعبادة حكمه حكم تصوير النبت
والأشجار ومناظر الطبيعة وغيرها مما لا حياة فيه وهو الجواز شرعا .
ومما يذكر يعلم الجواب عن السؤال .



الموضوع

(٢٤٤٢) وقف خيري بكل التركة

المبادئ

١ — يجوز للمالك ان يقف كل ماله على الخيرات وان يشترط لنفسه الانتفاع بالريع كله او بعضه مدة حياته اذا لم يكن له وقت وفاته ذرية ولا زوجة ولا والدان .

٢ — اذا كان للواقف وقت وفاته ورثة من ذرية او زوجة او والدين بطل الوقف فيما زاد على الثلث .

سئل :

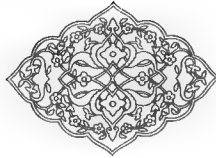
من السيد / عبد الفتاح شوالى عضو الاتحاد الاشتراكي بناحية عسما مركز الشهداء منوعة — بطلبه المقيد برقم ٢٢١ سنة ١٩٦٦ المتضمن ان سيدة ارملة لم تنجب اولادا تملك ارضا زراعية بمساحتها ١٩ قراطا بطريق الميراث عن والديها وبطريق الشراء . كما انها تملك منزلا يساوى ١٥٠ جنيها ولها ثلاثة اخوة اشقاء . وقد رغبت هذه السيدة في وقف مساحة ١٢ ق من فدان من القدر الذى تملكه على المسجد الكائن ببلدتها وطلب السائل بيان ما اذا كان للسيدة المذكورة الحق في وقف القدر المذكور ام لقل منه .

اجاب :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ ببعض احكام الوقف في فقراتها الاولى على انه « يجوز للمالك ان يقف كل ماله على الخيرات وله ان يشترط لنفسه الانتفاع بالريع كله او بعضه مدى حياته . واذا كان له وقت وفاته ورثة من ذرية وزوجة او ازواجه او والديه بطل الوقف فيما

* المتي : مجلة الشيخ احمد مريدى — ص : ١٠٠ م : ٤٤٢ — التاريخ : ١٨ مايو سنة ١٩٦٦ م .

زاد على الثالث . كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « تلغى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ويلغى كل نص يخالف هذا القانون » ويظهر من الطلب أن السيدة المذكورة خالية الأزواج وليس لها ذرية ولا والدان . وطبقا لما ذكر يجوز للسيدة المذكورة أن تقف كل مالها أو بعضه على جهات البر التي ترغب الوقف عليها . كما يجوز لها أن تشترط لنفسها الانتفاع ببيع الوقف مدى حياتها . ومما ذكر يعلم الجواب مما جاء بالسؤال .



الموضوع

(٢٤٤٤) تكرار الحلف على المصحف

المبادئ

١ — الحلف على المصحف يبين بالله تعالى ولا سيما في هذا الزمان الذي كثر الحلف فيه عليه .

٢ — اذا كرر الحالف على المصحف وكرر مع هذا الحطوف عليه ازمته كفارات متعددة بعدد مرات الحلف الا اذا اراد الحالف بالتكرار التأكيد فانه يصدق ديانة وتجب عليه عند الحنث كفارة واحدة .

سئل :

من السيد / غزاد عبد الحميد السيد رشوان بطلبه المتيد برقم ٢٤١ سنة ١٩٦٨ المتضمن انه يرغب زواج بنت عمه — رجاه — وقد حدث ما جعله يحلف الآتي : « انقسم بهذا المصحف الشريف ان لا اتزوج رجاه بنت عمي الى الابد » وانه كرر هذا اليمين عشر مرات وانه الآن يرغب زواج بنت عمه المذكورة لزوال الموانع التي دفعت له الحلف . وطلب السائل : بيان الحكم الشرعي في هذه الأيمان . وهل يحل له زواج بنت عمه او لا .

اجاب :

ان الحلف على المصحف يبين بالله تعالى . قال صاحب مجمع الزهير وفي الفتح « ولا يخفى ان الحلف على المصحف الآن متعارف فيكون بيننا » وقال العيني « لو حلف بالمصحف لو وضع يده عليه وقال بحق هذا . فهو يمين ولا سيما في هذا الزمان الذي كثر فيه الحلف بالمصحف . وهذا من بلب الحلف الشرعي لانه حلف بكلام الله تعالى وهو صفة من صفاته فلا يعتبر حلما بغير الله . وقد جاء في الفتح من كتاب الأيمان في تعدد الأيمان ووجدتها

* الفتى : فضيلة الشيخ احمد مريدي — م : ١٠٢ م : ٢٠٤ — للتاريخ :
١٥ مايو سنة ١٩٦٨ م .

لو قال والله لا افعل كذا ثم اعلنه بعينه فكفارتان . وكذا لو قال لا امرته والله لا اقربك . والله لا اقربك مقربها مرة لزمه كفارتان . روى ذلك عن ابي يوسف سواء كان في مجلس أو مجلس . وروى اذا اراد بالثاني تكرار الاول أو التأكيد صدق دينة وعن ابي حنيفة اذا حلف بايمان عليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجلس فيه سواء وما في الأصل من انه اذا قال هو يهودى هو نصرانى ان فعل كذا . فهو يمين واحدة . ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو نصرانى ان فعل كذا غيبتان يفيدان تعدد اليمين منوط بتكرار المحلوف عليه مع تكرار الالتزام . وفي حادثة السؤال : يقول السائل انه حلف بقوله « اقسم بهذا المصحف الشريف الا اتزوج - رجاء - بنت عمى الى الابد والنهاية مهما كانت الظروف والاسباب وانه كرر هذا القسم عشر مرات . وتطبيقا لما تدل عليه النصوص المذكورة . هذا الحلف يعتبر يمينا شرعا وهي يمين منعقدة . واذا حث السائل وتزوج بنت عمه المذكورة فانه تجب عليه كفارات متعددة بعدد مرات الحلف واذا قال انه اراد بالتكرار التأكيد ومجرد الاعادة يصدق ديانة وفيما بينه وبين الله تعالى وتجب حينئذ بالحنت كفارة واحدة . وكفارة اليمين هي المنصوص عليها في قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان . فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا ايمانكم » . وقال عليه الصلاة والسلام « من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ثم ليكثر عن يمينه » والطعام ما اشبع البطن والكسوة ما تستر البدن عرفا . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله اعلم .

الموضوع

(٢٤٤٥) التلقيح الصناعي

المبادئ

- ١ - ادخال منى الرجل في فرج زوجته عن غير طريق الجماع جائز شرعا .
 - ٢ - ادخال منى غير الزوج عن غير طريق الجماع غير جائز شرعا ولو خلط بمنى الزوج نفسه .
- سئل :

من السيد / ابراهيم عبد المزيـز عليـوه سكرتير محكمة التقض بطلبه المقيـد برقم ٤٥٢ سنة ١٩٦٩ المتضمن ان زوجة مضي على زواجها مع زوجها اكثر من خمس عشرة سنة دون ان تنجب منه رغم محاولات العلاج والعمليات المتكررة ولرغبة هذه الزوجة في الانجاب . فاتها تلح على زوجها في الموافقة على عملية تلقيح صناعي بطريق الحقن بمنيـه . غير ان زوجها يقترح من هذا العمل الغير الطبيعى وطلب السائل الافادة عن الحكم الشرعى .

الجواب :

التلقيح الصناعي . بمعنى ادخال المني في فرج المرأة عن غير طريق الجماع . اما ان يكون هذا المني من الزوج وحده بيتين . واما ان يكون منى غير الزوج او مختلطا مع منى الزوج . ففي الحالة الاولى . وهي كون المني من الزوج وحده ويلتقح بطريق الحقن . فهو جائز شرعا . كما لو ادخلت المرأة منى الرجل اذا امنى خارج فرجها بيدها . لما اذا كان المني من غير الزوج او خلط بمباشر عملية التلقيح منى الزوج بمنى آخر . فهذا غير جائز شرعا وحكمه حكم الزنا . وعلى ذلك فيجب على من يريد تلقيح زوجته بمنيـه ان يشرف على عملية التلقيح . بمعنى ان يأخذ المختص المني منه ويلتقح به زوجته امامه في نفس الوقت . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .

* المني : مضيلة الشيخ احمد هريدى - ص : ١٠٢ م : ٤٢٠ - التلويح :
٢٩ من جمادى الاولى سنة ١٣٨٩ هـ - ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٩ م .

الموضوع

(٢٤٤٦) شهادة الموسيقى

المبادئ

١ - الموسيقى نوع من الفن والمعرفة ومن ثم لا تسقط عدالة الشاهد ولا تسلبه اهلية الشهادة .

٢ - لم يرد من الشارع نص خاص يجعل احتراف الموسيقى أو تعلمها أو تعليمها منافيًا للعدالة مادام لم يصحبها منكر ولم تؤد إلى منكر أو محرم .
سئل :

من السيد / محمد عبد السلام الرقم بطلبه المقيّد برقم ١٩٦٩/٦٩٠ المتضمن أن موسيقياً يعتنق الموسيقى ويتكسب من الأرباح تقدم للشهادة في محكمة الأحوال الشخصية . وطلب المسائل الإفادة عما إذا كانت شهادته تقبل أو لا تقبل .
اجاب :

يشترط في الشاهد أن يكون عدلاً لقوله تعالى « واشهدوا ذوى عدل منكم » والمقصود بالعدالة هو العدالة الظاهرة لأن الأصل في المسلم أن يكون عدلاً . قال صلى الله عليه وسلم « المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدوداً في ذنب » . واحتراف المسئول عنه للموسيقى لا يسقط عدالته ولا يسلبه اهلية الشهادة . إذ ان الموسيقى تعتبر نوعاً من الفن والمعرفة ومن ثم لا يكون لها تأثير على قبول الشهادة والعرف له لثرة في مثل هذا الاعتبار إذ لم يرد من الشارع نص خاص يجعل احتراف الموسيقى أو تعلمها أو تعليمها منافيًا للعدالة مادام لم يصحبها منكر ولم تؤد إلى منكر أو محرم .
ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

* الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - س : ١٠٢ م : ٤٩٤ - التاريخ : ٨ شوال سنة ١٤٢٩ هـ - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ م .

الموضوع

(٢٤٤٧) خُذ مال الشركة من أحد الشريكين

المبادئ

- ١ - متى اختلط مال الشركة ببعض ثم هلك قبل أن يشتري به شيئاً بطلت الشركة والمال الهالك تتحمله الشركة .
- ٢ - يدفع أحد الشريكين ماله إلى صاحبه يكون قد رضى بأبائته وحفظه .
- ٣ - هلاك مال الشركة بسرقة من أحد الشريكين يبطل لعقد الشركة بينهما والمبلغ المسروق يكون عليهما معا .

سئل :

من السيد / عبد الفتى محمد عطوه بطلبه المقيد برقم ١٩١٩/٧٨٢ المتضمن أنه كون مع آخر شركة لتجارة الضيول براس مال قدره ١٢٦ جنبها وان مبلغ الشركة كان مع احدهما ولكنه سرق منه بالسوق . وطلب السائل الإغادة عما اذا كان المبلغ يتحملانه معا او ان الذى كان يحمله هو الذى يلزم به .

اجاب :

المقصود عليه في الفتوى الحنفى انه متى اختلط مال الشركة ببعض ببعض ثم هلك قبل أن يشتري به شيئاً بطلت الشركة لعدم غائبتها بعد ذلك والمال الهالك تتحمله الشركة لأنه بعد خلطه يكون غير مميز ومن ثم كان الهالك من المالكين . ولأنه يدفع أحد الشريكين ماله إلى صاحبه يكون قد رضى بأبائته وحفظه . وعلى ذلك يكون هلاك مال الشركة بسرقة من أحد الشريكين مبطلا لعقد الشركة بينهما من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المبلغ المسروق يكون عليهما معا لأنه إمانة في يد صاحبه والأمانة لا تضمن إلا بالتعمد أو الإهمال . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

• الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - س : ١٠٨ م : ٧ - التحرير :
٢ نو القعدة سنة ١٢٨٩ هـ - ١١ يناير سنة ١٩٧٠ م .

الموضوع

(٢٤٤٨) نذر غير صحيح شرعا

المبادئ

١ — يشترط في النذر الذي يجب الوفاء به ان يكون عبادة مقصودة
ومن جنسها فرض .

٢ — النذر باحياء ليلة لآحد الاولياء ليس من العبادات المقصودة التي
من جنسها فرض ومن ثمة فلا يجب الوفاء به شرعا .

٣ — عمارة المساجد واجبة شرعا على المسلمين ان لم يقم بها الحاكم
من بيت المال .

سئل :

من السيد / محمد سليم حسنين بطلبه المقيد برقم ١١٢ لسنة ١٩٧٠ المتضمن ان السائل قد نذر لله بعد ان شفاه من مرضه سنة ١٩٥٠ بان يقوم باحياء ليلة سيدى مفتح وهو شيخ من اولياء الله الصالحين وله مقام مدفون فيه ببلدة السائل (صفت المنب مركز كوم حمادة بحيرة) وقرر السائل ان الطريقة التي اراد ان ينفذ بها هذا النذر تتلخص في الآتي : ان يقوم بشراء كمية من اللحم او شراء ذبيحة وذلك لاجل اطعام الحاضرين احياء الليلة المذكورة وان يتفق مع احد قراء القرآن الكريم ومساعديه على ان يقوم بقراءة القرآن مع انشاد قصائد مدح للنبي صلى الله عليه وسلم وان يتفق مع احد مشايخ الطرق واتباعه ليقوم بعمل ذكر — وان يدعو اهل عزبته من اهل وغيرهم من المحتاجين وغيرهم ويبلغ عددهم نحو مائة شخص تقريبا ويطعمهم جميعا وتقدر مصاريف احياء تلك الليلة بنحو ثلاثين جنيا او تزيد قليلا ويقرر السائل بان عندهم بالعزبة مسجد

* المثل : فضيلة الشيخ ابي حريز — م : ١٠٨ م : ٤١ — التاريخ :
١٧ المحرم سنة ١٣٩٠ هـ — ٢٥ مارس سنة ١٩٧٠ م .

آيل للسقوط ومهدم ويريد اهل العزبة بناءه بالمسح من جديد . وقد اشار عليه بعضهم بان يعدل عن احياء تلك الليلة ويدفع جميع مصاريف احيائها بمساعدة في تكلة بناء المسجد المذكور ويقرر السائل ان عنده ذبيحة يقرر ثمنها بنحو ١٢ جنيها — وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذا الموضوع وهل يجوز له شرعا ان يدفع مصاريف تلك الليلة في تكلة بناء المسجد المذكور وان يبيع الذبيحة المذكورة ويوزع لحمها على الفقراء واهل العزبة او ان ابيع هذه الذبيحة وادفع ثمنها هو الآخر في تكلة بناء المسجد المذكور .

اجاب :

المقرر شرعا في مذهب الحنفية ان النذر الذي يجب الوفاء به يشترط ان يكون عبادة مقصودة من جنسها فرض — كصوم وصلاة وصبة واعتكاف واعناق رقبة فان هذه كلها عبادات مقصودة ومن جنسها فرض كما حققه العلامة ابن عابدين في حاشية رد المحتار على الدر المختار . وفي الحادثة موضوع السؤال يقرر السائل بلته نذر لله ان يقوم باحياء ليلة سيدى مائع وشرح طريقة احياء هذه الليلة على الوجه الوارد بالطلب . وهذا النذر لبس من العبادات المقصودة التي من جنسها فرض ومن ثم فلا يجب الوفاء بهذا النذر شرعا .

ومادام نذر السائل المذكور غير واجب الوفاء به شرعا لماتنا ننصحه بان يوجه هذا المبلغ المقرر لاحياء تلك الليلة الى اكمال بناء مسجد العزبة المذكور وان يبيع الذبيحة المذكورة ويوجه ثمنها هو الآخر في تكلة بناء المسجد المشار اليه لان عمارة المساجد واجبة شرعا على المسلمين ان لم يعم بها الحاكم من بيت المال لانها بيوت الله وقد اضلقتها الله سبحانه وتعالى الى نفسه وحث على عمارتها في كتابه الحكيم حيث قال جل من قائل : « انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واتم الصلاة واتى الزكاة ولم يخش الا الله فعسى اولئك ان يكونوا من المهتدين » وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤٤٩) فقد الوديعة من المودع

المبادئ

- ١ — الوديعة أمانة في يد المودع اذا هلكت لم يضمنها الا اذا فرط فيها.
- ٢ — لا يضمن المودع مال الوديعة عند اخذه منه وهو مصاب وعاجز عن الدفاع عن نفسه .

مسئله :

من السيد / زيدان نصار ابو عدلي بطلبه المقيد برقم ١٩ لسنة ١٩٧١ المتضمن ان السائل كان يعمل هو وزميل له في قوات الفدائيين في مكان ما بصحراء سينا وقيل نشوب الحرب بيوم واحد اعطى السائل اجازة فاعطاه زميله مبلغا قدره احد عشر جنيها لیسلمها الى اهله وفي الطريق وقيل ان يصل السائل الى بلده قايت الحرب وبدأت المعركة واصيب السائل اصابة خطيرة بترت على اثرها لراعه اليمنى وفي أثناء اصابته حضر بعض الأشخاص وجردوه من ماله وسلاحه ، ومن كل ما يملك ومن ضمن ما اخذ منه مبلغ الأحد عشر جنيها التي سلمها زميله اليه لیسلمها الى اهله ويقرر السائل انه وقت ان جرد من المال والسلاح كان غير قادر على الدفاع عن نفسه وماله ، وعندما تقابل السائل مع زميله المذكور طالبه برد هذا المبلغ اليه . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في هذا الموضوع وهل يجب عليه شرعا ان يرد المبلغ المشار اليه الى زميله المذكور . ام لا يجب شرعا رده اليه ؟ .

اجيب :

المقرر في مقامه الحنفية ان الوديعة أمانة في يد المودع اذا هلكت لم يضمنها لقوله عليه الصلاة والسلام (ليس على المستعير غير المثل ضمان

* المتن : فضيلة الشيخ محمد خليل - م : ١٠٨ م : ١٧٦ - التزيين : ٢٤ صر
سنة ١٣٦٢ هـ - ٨ ابريل سنة ١٩٧٢ م .

ولا على المستودع غير المخل ضمان) ولا يجب عند الحنفية ضمان على المودع
إذا هلك الوديعة إلا إذا تعدى المودع فيها بأن وضع المال في غير حرز أو
إذا كانت الوديعة دابة فركبها أو ثوبا فلبسه أو مالا فأنفقته في شئونه
الخاصة أو ما شابه ذلك . وفي الحادثة موضوع السؤال يقرر السائل أن
مال الوديعة أخذ منه هو وماله الخاص وسلاحه وهو مصلب وعاجز عن
الدفاع عن نفسه وماله فيكون السائل والحالة هذه لم يتعد على مال الوديعة
وعلى ذلك فلا يجب عليه شرعا الضمان ولا رد هذا المبلغ الى زميله ان صح
ما قرره . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه
وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢٤٥٠) رهن غير جازع شرعا

المبادئ

- ١ — عقد الرهن عقد ضمان للدين لا عقد استثمار واسترباح .
- ٢ — انتفاع الدائن بالمعين المرهونة بمقتضى عقد الرهن غير جازع شرعا ولو اذن له المالك بذلك لأنه انتفاع جره قرض وهو منهي عنه شرعا .
- ٣ — يرى الأصناف أنه يجوز للدائن الانتفاع بالمعين المرهونة اذا اذن له المالك لأنه حر في ملكه له ان ياذن لمن يشاء .

سئل :

من السيد / رمضان ابراهيم محمد — سكرتير جمعية أبناء
الحيلم الخيرية — بطلبه المقيد برقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٤م المتضمن ان
اهالى بلدته المنكورة يتعاملون برهان الاراضى الزراعية والتخيل — وتتلخص
هذه المعاملة في انه اذا اراد شخص مبلغا من المال لاي عذر من الاعذار
وكان يملك ارضا زراعية او نخيلا فانه يلخذ المبلغ المحتاج اليه من شخص
يملك مالا — ويحرر لهذا الدائن عقد رهينة للأرض او التخيل . وبمقتضى
هذا العقد يتسلم الأرض او التخيل ويقوم اما بزراعتها او تلجيرها ويستولى
على زراعتها او ايجارها او ريعها ولا يدفع ايجارا لصاحب الأرض او صاحب
التخيل وتبكت الأرض او التخيل في يده يستغلها كيف يشاء الى ان يسدد
الدائن دينه بالكامل مهما طال الزمن ومهما تحصل على قيمة الدين واضاعتها
من الزراعة او التاجير ، طوال فترة عدم السداد من الدين . وطلب السائل
بيان الحكم الشرعى في هذا التعامل وهل هو جازع شرعا او حرام حتى يعرف
اهل البلدة انه حلال فيعاملون به او حرام فيمتنعون عن التعامل به ؟ .

* الملتى : لمجلة الشيخ محمد خليل — س : ١٠٨ م : ٣٦٠ — التاريخ : ٧ شعبان
سنة ١٣٩٥ هـ — ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٥ م .

اجاب :

المقرر فيها ان عقد الرهن هو عقد استيثاق لا استثمار واسترباح
وعلى هذه المشروعية العلية اتفق الفقهاء . ويكون عقد الرهن بناء على
هذا هو عقد ضمان للدين بمعنى الصك والكفيل كما اتفق الفقهاء ايضا على
انه ليس للدائن بمقتضى هذا العقد ان ينتفع بشئ من المعين المرهونة .
وقد اختلفوا في الانتفاع بالمعين المرهونة في حالة ما اذا اذن صاحبها للدائن
بالانتفاع بها . فغير الحنفية يقولون : انه لا يجوز الانتفاع بالمعين المرهونة
وان اذن صاحبها للدائن بالانتفاع بها لانه انتفاع جره قرض وهو منهي عنه
بالحديث وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم (كل قرض جر نفعا فهو ربا) .
اما الحنفية فقالوا في معتبرات كتبهم بجواز الانتفاع بالمعين المرهونة اذا اذن
المالك للدائن بالانتفاع لانه ملكه وللمالك ان يآذن لمن يشاء في الانتفاع بملكه
ويقولون : ان الانتفاع بالرهن انتفاع جره الاذن ولم يجره القرض فلا يكون
حراما . والذي نراه انه اذا تم عقد الرهن بين الطرفين ولم يتفق في العقد
على الانتفاع بالمعين المرهونة . ولم يكن ذلك الانتفاع متمعرا كالمشروط وان
لم يتفق عليه . ثم بعد فترة من الزمان اذن المالك للدائن في الانتفاع بالمعين
المرهونة لفترة محددة من الزمان متبرعا بذلك من تلقاء نفسه وبغير طلب من
المرتهن فانه في هذه الحالة فقط يحل للمرتهن الانتفاع بالمعين المرهونة طوال
الفترة التي حددها له الراهن . وذلك لان الراهن يملك المعين المرهونة
ويملك منفعتها فاذا اذن للمرتهن في الانتفاع فقد ملكه بعض ما يملك ولا حرج
في ذلك شرعا اذا كان اذن المدين للدائن بالانتفاع بالمعين المرهونة ليس اذنا
صوريا اضطرته اليه ظروف الدين . اما الرهن على الوجه المشروح في
الحادثة موضوع السؤال فهو حرام شرعا ويجب الامتناع عن التعامل به
لانه قرض جر نفعا فيكون ربا . ومن هذا يعلم الجواب اذا كان الحال كما
جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤٥١) مضاربة وعارية

المبادئ

- ١ — المضاربة : عقد على الشركة في الربح بمال من احد الشريكين وعمل من الآخر بشروط .
 - ٢ — الأمانة والودعة تسليط الغير على حفظ المال .
 - ٣ — اذا اذن صاحب المال في استثمار المال المودع كان عارية لا ودعة .
 - ٤ — العارية : تعليق المنافع بغير عوض .
 - ٥ — العارية في الدراهم والننانير والمكيل والموزون قرض لانه لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاك عينها .
- سئل :

من الدكتور ابراهيم كامل بطله المتيد برقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٧ م .
والكتاب الملحق به الذي اُضيف الى طلب الاستفتاء بعض
البيانات . وقد تضمن الطالب وما الحق به ان شركة استثمار
تستثمر اموالها فقط فيها ابلحه الله تعالى في اوجه الاستثمار وقد نظمت
طريقها الى ذلك بان اصدرت صكوك مضاربة بين اطراف الشركة على ان
توزع ارباحها بين المشتركين بنسبة حصة كل منهم وركت تدعيا للشركة ان
تأذن للمشاركين وغيرهم بان يضموا الى الشركة زيادة على راس المال
امانات ملائونة للشركة في استثمارها على ان ترد هذه الامانات الى اهلها
عند طلبها . وعلى هذا الاساس قسمت صكوك الشركة الى جزئين : صك
مضاربة وصك لهانة اختياري . فلما صك المضاربة يقوم على اساس

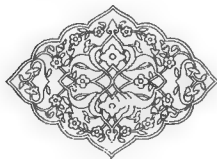
* المتى : لمجلة الشيخ محمد خليل — م : ١١٢ م : ٤٨ — التاريخ : ١٤ من
ذي الحجة سنة ١٣٩٧ هـ — ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ م .

مشاركة بين صاحب المال والعمل حسب قواعد المضاربة في الشريعة الإسلامية ويجرى عليها قاعدة الغرم بالغنم عند توزيع الأرباح . أما صك الأمانة الملتزم باستثماره سواء أكان لمدة معلومة أو غير معلومة فتد لصاحبها عند طلبه ولا يجرى عليها أى غرم ولا ربح . وكل ما هنالك أن ضم هذه الأمانة للشركة سيزيد من رأس مالها وبالتالي قد يزيد من أرباحها ، وقد قرر المودع أن ما قد يؤول من عائد نتيجة استثمار وديعته التى اذن باستثمارها هو من حق الشركة تتصرف فيه بمعرفة ، إذ ليس للمودع إلا رأس ماله فقط دون ربح أو خسارة . هذا علاوة على أن هذا المال المودع له الحق في سحبه وهى مزية لا تتوفر للمشارك . وعلى هذا الأسس أصدرت هذه الشركة الإسلامية للاستثمار صكوكا ذات جزئين : أحدهما يمثل المضاربة في الشركة والآخر صك أمانة اختيارى . وطلب السائل يبين حكم الشريعة الإسلامية الفراء في هذه الشركة .

الجواب :

عن الشق الأول : المضاربة شرعا مقد على الشركة في الربح بهال من احد الشريكين وعمل الآخر ، ولا مضاربة بدون ذلك لأنها بشرط الربح لرب المال بضاعة والمضارب قرض وإذا كان المال بينهما تكون شركة عقد وركنهما العقد وهو إيجاب وقبول ، ومن شروط صحتها أن تكون بالمال ولا تصح فيه إلا بالدراهم والدينار والفلوس النافقة ولا تجوز فيما سوى ذلك إلا أن يتعامل الناس بها كالتبر (الذهب غير المضروب) والنقرة (الفضة غير المضروبة) وأن يكون الربح المشروط بينهما لاحتمال ألا يحصل من الربح إلا قدر ما شرط له . ولا بد أن يكون المال مسلما للمضارب ليتمكن من التصرف وأن يكون لا يد لرب المال فيه بالألا يشترط عمل رب المال لأنه يمنع خلوص يد المضارب وأن يكون رأس المال معلوما بالتسمية أو الإشارة . فمن تحققت هذه الشروط في المضاربة المسئول عنها في الشركة الاستثمارية المذكورة مع بقاء شروط المضاربة المتصوص عليها في كتب الفقه كانت المضاربة صحيحة شرعا وإن لم تتحقق فيها هذه الشروط كانت غاشدة شرعا عن الشق الثاني : الأمانة والوديعة وهما بمعنى واحد لاشتراكهما في الحكم ، والوديعة شرعا تسليط الغير على حفظ ماله وهى أيضا اسم لما يحفظه المودع . وصك الأمانة المسئول عنه في هذه الشركة اذن الاستثمار

فيه أخرجه عن الأمانة وعن الوديعة ولا ينطبق عليه شرعا والحالة هذه
 إلا اسم العارية في مذهب الحنفية إذ أن العارية شرعا تملك المنافع بغير
 عوض . وقد نص على أن العارية في الدراهم والدينار والمكيل والموزون
 عند الإطلاق قرض لأن الإعارة تملك لمنافع ولا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك
 عينها فاحتضى تملك العين ضرورة . وذلك بالهبة أو القرض والقرض أنها
 ثبتت ولأن من قضية الإعارة الانتفاع ورد العين فأتيم رد المثل مقامه بهذه
 الصفة أي أن هذه الإعارة تؤول شرعا بالصفة المذكورة إلى أنها قرض .
 وعلى هذا يؤول صك الأمانة على الوجه الوارد بالسؤال في هذه الشركة إلى
 قرض شرعى لم يشترط فيه زيادة عند الرد ، فإذا كان كذلك ولم يجر نفعا
 للمقرض يكون هذا التصرف والحالة هذه جائزا شرعا . ونرى أن يسمى
 الصك الثانى بصك القرض الحسن (أى بدون فائدة) ومما ذكر يعلم الجواب
 عن السؤالين وهو الجواز شرعا متى تحققت الشروط الشرعية المنصوص
 عليها في المضاربة ولم يجر صك القرض إلى نفع . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٢٠٥٢) أقل مدة الحمل شرعا

المبادئ

- ١ - المنصوص عليه شرعا أن أقل مدة الحمل ستة أشهر .
- ٢ - إذا وضعت المرأة قبل بض ستة أشهر منذ يوم زواجها لا يثبت نسب هذا المولود لأزواجها .
- ٣ - لا عبرة بتكاثر الزوج لتسب ولد لفت به زوجته لستة أشهر فكثر .

سئل :

من السيد / السيد أحمد خزامي بالطلب المقيد برقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ المتضمن هو وما الحق به أن رجلا متزوجا وله ولد وبنت وسافر إلى دولة عربية ثم حضر إلى بلدته وأقام مع زوجته مدة ستة أشهر ابتداء من ١٥ رمضان ثم تركها وسافر وهي حامل ثم وضعت بعد سفره بشهرين وثلاثة عشر يوما فكانت مدة الحمل ثمانية أشهر وثلاثة عشر يوما فقط . ويسأل هل يجوز أن تضع المرأة على هذه المدة . علما بأن الزوج رفض نسب المولود إليه فما حكم ذلك شرعا ؟

الجواب :

المنصوص عليه شرعا أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لقوله تعالى « وحمله وفصله ثلاثون شهرا (١) » ولقوله تعالى « وفصله في عشرين (٢) » فبقى للحمل ستة أشهر . فإذا تزوج الرجل بامرأة نجابت له بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه منه لأن الحمل سبق على النكاح

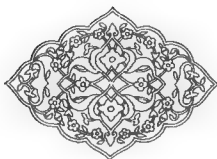
(١) من الآية رقم ٥ من سورة الاحقاف .

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقان .

• المني : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة - ص : ١١٧ م : ١٧٠ - للترخيص :

• من ذي القعدة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٢ م .

فلا يكون منه . اما اذا جاء الولد لسنة اشهر فلكثر الى سنة فاقبل فالولد
للفراش اى يثبت نسبه لصاحب الفراش (الزوج) . وحاشية السؤال ان
الزوجة انجبت المولود لثمانية اشهر وثلاثة عشر يوما من تاريخ اقامة زوجها
معها وله منها ولدان فيثبت نسب المولود منه لأن الفراش ققم ومدة الحمل
شرعية ولا شيء فيها . وعلى هذا الزوج ان يتقى الله في زوجته وفي اولاده
وان يطرح الشك من نفسه حتى لا يهدم كيان أسرته . والله ولي التوفيق .
والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٤٥٣) البشعة وحكم الشرع فيها

المبادئ

- ١ — يثبت حق الشخص على الغير بالاقرار او بالبيئة الشرعية .
 - ٢ — اذا لم يتمكن المدعى من اثبات حقه بالبيئة له ان يوجه الى المدعى عليه حلف اليمين امثالا للحديث الشريف البيئة على من ادعى واليمين على من انكر .
 - ٣ — ما تعارف عليه بعض الناس من الحلف على البشعة امر لا يقره الشرع ولا القانون — ولم يرد في الكتاب او السنة ما يبيح هذا الفعل .
- سئل :

من السيد / حسين ابراهيم حسن من اجهور الصفري —
القاضي الخيرة — قتيبية . المؤرخ ١٩٨٤/٢/٢٥ . يطلبه
المقيد برقم ٤٦ سنة ١٩٨٤ المتضمن الاستفسار عن رأى الاسلام في
« البشعة » وهي عبارة عن قطعة من الحديد توضع في لهيب من النار وتحت
درجة حرارة عالية ثم يلعقها المتهم او من يريد البراءة لنفسه . واذا وقعت
على (كما يقول السائل) وثبتت اდანى مع اتنى برىء والله اعلم — هل
يجب على ما يفرضه اهل العرف او صاحب المال المسموق — كما هو بالخبرة
المحققة بالطلب التى بها بيان « البشعة » .

اجاب :

- لقد عرف الفقهاء الديموى بأنها قول يطلب به الانسان اثبات حقه على
الغير لنفسه ولكى يثبت الانسان حقه على الغير لنفسه عند عدم الاقرار به
من المدعى عليه يثبت حقه ذلك بالبيئة والشهود على صدق ما ادعى به على

* المعنى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حليم — م : ١١٧ م : ٢٢٧ — الترخ
٨ من جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤ هـ — ٨ من مارس سنة ١٩٨٤ م .

الغير وحينئذ يقضى على المدعى عليه بالحق المدعى به — وفي حالة عدم
امكان المدعى اثبات حقه بالشهود والبينة ليس له قبل المدعى عليه الا طلب
يمينه . فاذا ما حلف المدعى عليه مثلا . بأنه لم يأخذ المال الذي يدعى به
المدعى — انقطعت الخصومة بينه وبين المدعى لقول الرسول صلى الله عليه
وسلم « لو ترك الناس ودعواهم لادعى قوم دماء قوم واموالهم لكن البينة
على المدعى واليمين على المدعى عليه » وفي رواية « واليمين على من انكر » .
وفي حالة امتناع المدعى عليه عن الحلف يلزم بما ادعى به عليه لانه في
الشريعة يسمى ناكلا وفي حالة النكول يعتبر معترفا بالحق المدعى به —
هذا حكم الشريعة الاسلامية حينما تكون هناك خصومة بين مدع ومدعى
عليه . اما ما ذكره السائل في طلبه ومذكرته من ارادة الحلف على «البشعة»
بالمصورة التي وضحها من كونه يقدم على لعق الاناء المودع في لهيب النار
حتى وصلت حرارته الى درجة الاحمرار والاحراق هذا العمل لا يقره الشرع
ولا القانون — حيث ان من يقدم على هذا الفعل يعرض نفسه للهلاك —
وقد نهى الله عن ذلك بقوله تعالى « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » من الآية
رقم ١٩٥ من سورة البقرة — ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك ايضا بقوله « لا ضرر ولا ضرار — ومما هو معلوم من الدين بالضرورة
انه لا يعذب بالنار الا رب النار ولم يرد في الكتاب او السنة ما يبيح هذا
الفعل ولم يفعله احد من الصحابة او التابعين ولم يستحسنه المسلمون
الراشدون . لما كان الامر كذلك فامنا نرى ان ما يحدث فيما يسمى به
« البشعة » انه عمل مخالف للشرع وندعو السائل وامثاله الى العدول عن
هذه الطريقة ونأمره بالاحتكام الى شريعة الله وتعاليم الاسلام باتباع
الخطوات التي رسمها وبينها في مثل هذه الحالات بغية الوصول الى الحقوق
المتنازع عليها . فاذا ما تم ذلك صلحا وسلما كما سبق ببيانه في صدر الفتوى
فيها ونصحت والا فليجأ كل من الطرفين الى التقاضى كي ينال كل ذي حق
حقه — قال تعالى « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم » من
الآية ٤٩ من سورة المائدة . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٣٤٥٤) نذر بمعبادة معينة

المبادئ

١ — النذر : هو التزام المكلف بشيء لم يكن عليه وقد يكون منجزا وقد يكون معلقا .

٢ — النذر : قرينة مشروعة اذا كان بطاعة ولا يصح الا بقرينة لله تعالى من جنسها واجب كالصلاة والصوم والحج وغيرها .

٣ — اذا قصد الناذر بمعبادة معينة من جنسها واجب رفع درجة هذه العبادة من درجة التطوع او الذنب او الاستحباب الى درجة الوجوب فهو امر معتبر من قبل الله تعالى لا من قبل المبدد منفردا .

٤ — ان الوفاء بالنذر واجب ما استطاع الناذر فعله فان لم يستطع بان كان غير قادر على الوفاء بما نذر او كان في الوفاء مشقة به فعليه كفارة يمين .

سئل :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الامين وعلى آله وصحبه اجمعين — لما بعد — فقد اطلقنا على الطلب المقدم من السيد المهندس/عبدالمجيد عبد العظيم حلمي وكيل تفتيش عام شبط التل الرافغ بـ (الإفادة عن حكم الاسلام حين نذر على نفسه عبادة معينة مثل صلاة نفل يوميا او قراءة ورد من ذكر يوميا او قراءة جزء من القرآن الكريم يوميا قاصدا من ذلك رفع درجة هذه العبادة الى درجة الوجوب فهل يكون هذا المبل منه افضل من الذي لا ينذر مثل تلك العبادة ثم ينسلخ من نذره .

* انتهى : فبطلت الشيخ عبد اللطيف حيزه — م : ١١٧ م : ٢٨٢ — الترخين :
١١ من ذي القعدة سنة ١٤٠٤ هـ — ٩ من أغسطس سنة ١٩٨٤ م .

اجاب :

وقبل الاجابة على ذلك نقول : ان النذر شرعا هو التزام المكلف بشيء لم يكن عليه وقد يكون منجزا — وهذا هو موضوع السؤالين — وقد يكون معلقا نحو ان شفى الله مريضى فله على نذر كذا ونحوه ، وقد يكون بالمال ان ينذر اخراج شيء من ماله مطلقا او معلقا وهذا المعلق مختلف فيه فهل هو واجب عند تحقق الشرط ام انه غير منعقد لانه في صورة المعاوضة — وقد يكون بمباداة معينة . وهذا مجيع على صحته ووجوب الوفاء به متى كان المنذور به فعلا مقدورا . فان كان غير مقدور ابتداء فان النذر لا ينعقد به وبالتالي فلا يجب الوفاء به كمن نذر ان يصوم الامس وقد يكون النذر بمعصية فيجب عدم الوفاء به . وقد روى في النذر بالطاعة والمعصية حديث عائشة رضى الله عنها ونصه (عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصه) نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٤٠ والامر في الحديث للوجوب وهو دال على وجوب الوفاء بما نذر متى كان في طاعة . كما ان التهي في الحديث صريح في الدلالة على عدم الوفاء به بالنسبة للنذر بمعصية اما عن حكم النذر فهو قرينة مشروعة اذا كان بطاعة بسبب مايلزمه من القرب كالصوم والصلاة والصنقة وقد ثبتت شرعيته بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى (وليؤفوا نذورهم) الآية ٢٩ من سورة الحج اما السنة فقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال (من نذر وسمى فعليه الوفاء بها سمي) وقوله ايضا (من نذر ان يطيع الله فليطعه) وقد انعقد الاجماع على شرعيته غير انه لا يصح الا بقربة لله تعالى من جنسها واجب كالصلاة والصوم والحج والعق الخ . هذا ووجوب الوفاء به ثابت بإيجاب الله تعالى . وذلك لان الاصل فيه ان ايجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى حيث لا ولاية للعبد على الاجاب ابتداء وانما صحح الفقهاء ايجاب العبد في مثل ما اوجبه الله تعالى تحصيللا للصلحة المتعلقة بالنذر . فان كان النذر بما ليس من جنسه واجب فانه لا يلزم الوفاء به كالنذر بمباداة مريض او بتشييع جنازة او بدخول المسجد .

ونخلص مما سبق الى ان قصد الناذر بعبادة معينة من جنسها وأجبر رفع درجة هذه العبادة من درجة التطوع او النذر او الاستجاب الى درجة الوجوب معتبر ولكن هذا الرفع بايجاب الله تعالى وليس بايجابه هو منفردا حيث لا ولاية له في رفع هذه الدرجة وانما الولاية في ذلك للشارع فهو الذى ينزل الحكم بوجوب الوفاء بالنذر من عدمه عندما يرى وجوب الوفاء به من عدمه . هذا وما ينبغى ان يعلم في هذا المقام ان الشارع الحكيم يؤخذ الناذر بمآثر قصد نذره او لم يقصده مادام النذر بعبادة فهو الذى ينزل حكم الوفاء به وجوبا من عدمه. غير انه اذا كان الناذر قاصدا كان ايجابه معتبرا بايجاب الشرع وان كان غير قاصد كان وجوب الوفاء بايجاب الشرع ومن هنا نص الفقهاء على ان (من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به) وقد ذكر ابن عابدين ج ٣ ص ٦٦ انه يلزمه الوفاء به ولو لم يقصده كما لو اراد ان يقول كلاما مجرى على لسانه النذر لان هزل النذر كالجد كالمطلق وكما لو اراد ان يقول : لله على صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر فانه يلزمه الوفاء بهاسمى . اما الاجابة على السؤال الثانى وهو الخاص بجواز الانسلاخ من النذر بعد وجوبه فنقول ان الوفاء بالنذر واجب ما استطاع الناذر فعله فان لم يستطع بان كان غير قادر على الوفاء بما نذر وكان النذر بعبادة او كان في الوفاء مشقة به فعليه كفارة يمين لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال (من نذر نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذرا لم يطلقه فكفارته كفارة يمين) الاختيار ج ٣ ص ٢٣ ولما كان النذر الوارد بالسؤال هو نذر بطاعة مسببة وهى مقدورة الفعل فيجب الوفاء بها بالشرع اما اذا لم تكن مقدورة الفعل من الناذر ابتداء او انتهاء فانه تجب فيها كفارة يمين . والله سبحانه وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤٥٥) تمويش عن ضرر أدنى

المبادئ

١ - علمت الشريعة الإسلامية على صيانة الأعراض وحفظ الحقوق وجعلت لكل إنسان حدودا لا يتعداها ومعلم ينتهى إليها تطهرا للمجتمع من إدراك الجريمة .

٢ - كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه .

٣ - لا ضرر ولا ضرار .

٤ - يجوز لمن وجهت إليه أهانة مست كرامته وأسأت إليه أن يرفع أمره إلى القضاء مطالباً الذى أهانه وأساء إليه بتمويش مالى والقاضى أن يسمع جهته ويحكم له .

سئل :

من السيد / أسامة الششيخ - المحزر بجريدة الأهرام : هل التمويش عن الضرر الأدنى جائز فى الإسلام أم غير جائز ؟ أى أن يطالب شخص بتمويش مالى من شخص آخر سبه مثلاً أو أهان كرامته فقط دون أن يترتب على ذلك ضرر مالى . ويطلب الإعادة عن ذلك شرعاً .

اجاب :

من أهداف الشريعة الإسلامية الغراء وأغراضها السياسية حفظ الضروريات الخمس وهى « العقل والنسل والنفس والدين والمال » وسميت بالضروريات أو الكليات الخمس لأن جميع الأديان والشرائع تمررت حفظها وشرعت ما يكفل حمايتها لأنها ضرورية لحياة الإنسان لذلك نرى الشارع

• الفتى : فضيلة الشيوخ عبد اللطيف حيزه - س : ١٢٠ م : ١ - الصلح : ٢٢ ذو القعدة سنة ١٤٠٤ هـ - ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٤ م .

الحكيم عمل على صيانة الاعراض وحفظ الحقوق تطهيرا للجمتمع من ادران
الجريمة وجعل لكل انسان حدودا لا يتعداها ومعالم ينتهى اليها . فلا يلبق
ولا ينفى لمسلم ان يهقر كرامة اخيه المسلم ولا يقع في عرضه بل تعدى ذلك
الى غير المسلم نفى رواية « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده » —
وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لا تحاسدوا ولا تناجشوا (١) ولا تباعضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على
بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا . المسلم اخو المسلم لا يظله ولا يخذله
ولا يكذبه ولا يحقره التقوى ههنا ويشير الى صدره ثلاث مرات بحسب امرىء
من الشر ان يحقر اخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله
وعرضه » رواه مسلم . وعن ابي سعيد بن مالك بن سنان الخدرى رضى
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا ضرر ولا ضرار »
حديث حسن رواه ابن ملجه والدارقطنى وغيرهما . لا ضرر : اى لا يضر
احدكم احدا بغير حق ولا جنائية سابقة ولا ضرار اى لا تضر من
ضرك واذا سبك احد فلا تسبه وان ضريك فلا تضربه . بل اطلب حقتك
منه عند الحكم من غير مسبلة . وهذا الحديث وغيره يعتبر مبدءا قويا
فى السلوك السليم والمعاملة الحسنة التى تحفظ للانسان حقه وكرامته دون
عنف او عدوان وعلى هذا : ماذا كان الشخص المسئول عنه قد تعرض
لاهانة كرامته بسبب الفاظ نابية معيبة وجهت اليه من شخص آخر وكانت
تلك الالفاظ جارحة لشعوره مسلة بكرامته ويتأذى بمثلها لهله واشهد على
ذلك فله ان يرجع امره الى القضاء مطالبا الذى اهان كرامته واساء اليه
بتمويض مالى . وللقاضى ان يسمع حجة ويحكم بالتعويض المالى متى ثبت
ذلك الحق بالبينه ان انكر المدعى عليه او ثبت ذلك باقراره . ولتلك المسألة
شاهد من التاريخ الاسلامى . فقد روى ان النبى صلى الله عليه وسلم
اتترض من اعرابى قرضا فلما حل وقت الاداء جاء الاعرابى يطلب الدين
واغلظ على الرسول صلى الله عليه وسلم فى الطلب فلستاه لذلك الصحابة .
وهم بعضهم بليداء الاعرابى لاساعته الادب مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم — فقال لهم صلوات الله وسلامه عليه دعوه فان لصاحب الحق مقالا
ولبر باعطائه اكثر من حقه وهنا مناط الاستشهاد . وذلك انه لما هم بعض
الصحابة بليداء الاعرابى وترويعه امر الرسول صلى الله عليه وسلم باعطائه

(١) التناجش : اصله الارهاق والزيادة وهو ان يزيد فى دين سلمة لغيره وهو
مرام لانه غش وخديعة .

أكثر من حقه تعويضاً مالياً له بسبب ما لحقه من الترويع والتخويف على أن الشخص موضوع السؤال . إذا كان قد تعرض للسبب الذي هو بمعنى الغضب والافتهام بالزنا وما في معناه — فذلك له حكم خاص به ورد بشأنه قول الله تعالى . « والذين يرمون (٢) المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » . الإيتان ٤٤٥ من سورة النور . من هذا البيان يتضح الجواب عن السؤال وأنه يجوز لمن وجهت إليه الإهانة التي مست كرامته وأساعت إليه أن يطالب بالتعويض المالى بسبب ما لحقه إذا ثبت ذلك شرعاً . على أننا مع ذلك ندعو المسائل وأمثاله ممن يتعرضون لإهانة كرامتهم بسبب الفاظ وجهت إليهم ممن جهل عليهم ولا تصل تلك الألفاظ إلى ما يوجب حد الغضب شرعاً — ندعوهم للأخذ بالعفو وكظم الغيظ . امثالاً لقول الله تعالى « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين » . الإيتان ١٣٣ ، ١٣٤ من سورة آل عمران — وإلى قوله تعالى « فمن عفا وأصلح فأجره على الله » من الآية ٤٠ من سورة الشورى — وإلى قوله جل شأنه ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم . الإيتان ٣٤ ، ٣٥ من سورة فصلت . وإلى قوله تعالى مخاطباً نبيه صلى الله عليه وسلم « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین » الآية ١٩٩ من سورة الأعراف . هداًنا الله إلى حسن الأخلاق والهمنا الرشـد والتوفيق وهو سبحانه وتعالى أعلم .

(٢) المحصنات : تخصيص النساء في قوله (المحصنات) لفصوص الواقعة ولأن فئتين أغلب وأشهر وفيه إيذاء لمن ولائيهما ، وإلا فلا فرق بين الذكر والأنثى في الحكم .

الموضوع

(٢٤٥٦) اخذ الاجر على تأليف الأغاني والمسرحيات

المبادئ

١ - يحرم اخذ الاجر على تأليف الأغاني التي تثير الفتنه والشهوة فتأليفها وسماها حرام .

٢ - لا يحرم تأليف الأغاني المغنية التي تبعث الهمه وفصل الاخلاق كما لا يحرم اخذ الاجر عليه .

٣ - يجوز اخذ الاجر على تأليف المسرحيات والتشيليات اذا كان ذلك التأليف في حدود الآداب العامة والنوق السليم بعيدا عن اثاره الفرائز وكشف العورات بعيدا عن الخروج عن الوقار والحياء .

مسئل :

من السيد / محمد محمود عبد الحميد - بطلبه المقيد برقم ١٩٨٤/٢٧٨
المتضمن : رأى الدين في مؤلف الاغاني والمسرحيات والتشيليات وشرعية
الاجر الذى يتقاضاه المؤلف عن التأليف ؟

اجاب :

حكم الاستماع لاصوات المغنيات يتوقف على حالة هذه الاصوات ، فان كان فيها تكسر واثارة للشهوة غاتها تحرم ويحرم تأليفها وما يتقاضاه المؤلف من اجر عن تأليفه ، لما في ذلك من الوقوع في الاثم ، ولما في هذه الاصوات من اثاره للفتنة وكذلك اذا كان الفناء يتضمن شيئا منكرا حراما فانه لا يجوز صدوره من مؤلفه ولا يجوز الاستماع اليه من غيره ، اما اذا كان الصوت مستقيما عفيفا غير منكسر ، وغير مثير للفتنة وكثرت المعاني التي يتضمنها الفناء عفيفة شريفة وتبعث الهمه والنجدة وفصل الاخلاق فلا يحرم تأليفها وبالتالي ما يتقاضاه المؤلف من اجر عن تأليفه . وقد جاء

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة - س : ١٢٠ م : ٤١ - التاريخ :
٢ ربيع اول سنة ١٤٠٥ هـ - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٤ م .

في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم انه ذهب لتهنئة إحدى الصحابات بعرسها واسمها الربيع بنت معوذ ، وهناك سبع غتيات يضربن على الدفوف ويردن الغناء ولم ينكر عليهن ذلك ، ولكن حينما قالت احدها ونينا نبي يعلم ما في غد . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « دعى هذا وتولى ملكنت تقولين » كما أباح الاسلام الغناء والضرب بالدفوف في اعلان الزواج ، اما بالنسبة للمسرحيات والتثيليات . فالحسينا والمسرح والتثيليات لون من ألوان التمثيل المعروف بين الناس ، وان كانت السينما تعتمد على الصورة أكثر من المسرح . اما التثيليات فتعتمد على الصوت والمراد على الصورة من التمثيل — كما يقرر أهلوه — هو عرض مشاهد الحياة والأحياء بصورة تحليلية ، بقصد تجسيم الأخطاء لتجنبها . وتمجيد الفضائل للاستمساك بها وضرب الأمثال والمبر بطريق غني ، لا يظهر فيها الرعظ أو الإرشاد الا بطريق الإيحاء أو بطريق غير مباشر . « اذا حقق التمثيل هذا الهدف الجليل — سواء اكان تمثيليات أو مسرحيات أو سينمائية — وفي حدود الآداب العامة والذوق السليم والابتعاد عن إثارة الغرائز وكشف العورات والخروج على الوتر والحياء ، فإنه لا يوجد في الدين حسيما يفهم ، والله أعلم ، ما يمنع من التأليف وما يتقاضاه المؤلف من أجر عن تأليفه وبالتالي لا يمنع من مشاهدة التمثيل أو سماعه . اما اذا تضمن التمثيل سواء اكان سينمائية أو مسرحية أو تمثيلية إثارة للغرائز أو تهجيا على العقائد أو تطاولا على الفضائل أو تحجبا في الرزائل أو عرضا لما لا يجوز عرضه أو سماعه أو أبداؤه أو كشفه . فإن التأليف والأجر الذي يتقاضاه عنه وبالتالي التمثيل بانواعه يكون حراما لأنه يؤدي إلى الفساد أو الشر ، وما يؤدي إلى الحرام فهو حرام أخذا باللبدا المعروف في الدين وهو مبدأ (سد الذرائع) . وهذا اذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

٣٤٥٧) حكم شرب الكحول

المبادئ

١ - الأصل في الأعيان الطهارة ولا يلزم من كون الشيء محرماً كونه نجساً .

٢ - النجاسة يلزمها التحريم دائماً فكل نجس محرم ولا عكس .

٣ - الكحول طاهر ويجوز استعماله في الأغراض المباحة ولا ينقض استعماله الوضوء .

سئل :

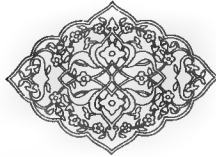
من السيد / محمد ثابت عبد الوكيل بطلبه المقيد برقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٥ المتضمن أن الكحول يدخل في كثير من الاستخدامات كمواد السيروتو ، ودهان الأخشاب والتطهير والتعقيم كالتعقيم الطبية وفي الرواح العطرية . ويستخدمه بعض الناس بدلاً من الخمر فيشربونه. ويسأل الطالب عن حكم استعمال الكحول في الأغراض المبينة وغيرها .

اجاب :

ان المقرر شرعاً هو ان الأصل في الأعيان الطهارة ولا يلزم كون الشيء محرماً ان يكون نجساً لأن التجسس حكم شرعي لا بد له من دليل مستقل فالمخدرات والسموم القاتلة محرمة وطاهرة لأنه لا دليل على نجاستها . والخمر وإن كانت محرمة إلا أن بعض الفقهاء ذهب إلى أنها طاهرة وإن المحرم هو شربها خلافاً لجمهور الفقهاء الذين ذهبوا إلى القول بنجاستها وحرمتها . والنجاسة يلزمها التحريم دائماً فكل نجس محرم ولا عكس لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم فإنه لا يقتضي الحكم بالنجاسة

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد التلطف حمزة - م : ١٢٠ م : ١١٧ - التاريخ : ١٨ رمضان سنة ١٤٠٥ هـ - ٦ يونيو سنة ١٩٨٥ م .

فالذهب والحريير يحرم لبسهما للرجال ومع ذلك فهما طاهران . ويلاحظ الى
الكحول نجد انه يستخلص من موالس القصب بواسطة التقطير وطبقا
للتصوص الفقهية التي اشرنا اليها من ان الاصل في الاعيان الطهارة وان
التحريم يلزم النجاسة يكون الكحول طاهرا ولا تثير لاستعماله على
نقض الوضوء خاصة وهو معد للتنظيف والتطهر ومن ثم يكون استعماله
جائزا شرعا في الأغراض المبينة الا في حالة الشرب وتناوله بدلا من الخمر
فانه يحرم شربه شرعا لانه مسكر وكل مسكر خمر وكل خمر حرام ويستوى
في الشرب قليله وكثيره وكذلك يحرم على المسلم تناول اى طعام او شراب
دخله شيء من الكحول لانه محرم شرعا وحكمه حكم الخمر المحرمة شرعا .
والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٣٤٥٨) الاجارة بشئ حال ومؤجل

المبادئ

١ — الاجارة عقد على المنافع وهى نوع من البيع لانها بيع المنافع.

٢ — كما يجوز البيع بشئ حال ومؤجل كذلك الاجارة .

٣ — اذا كانت مؤجلة لا مانع ان تكون هناك زيادة مقابل التأجيل .

سئل :

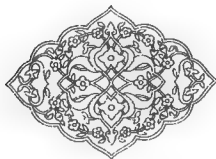
من السيد / على مجاهد على من قلبشـو بـقاس دقهـليه
بطلبه المقيد برقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المتضمن انه اشترى كراكة
بشئ مؤجل يزيد عن ثمنها المعجل ويريد تشغيلها فاتفق مع الاهالى على
اجاز تشغيلها الحال التقدى المعجل الساعة بخمسة وعشرين جنيها وعلى
اجازها المؤجل الساعة بخمسة وثلاثين جنيها . ويسأل عن حكم هذا
الاتفاق شرعا وهل يدخل فى دائرة الربا المحرم ؟ .

اجاب :

شرعت الاجارة بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى « فان أرضعن لكم
فانوهن لآجورهن » وقال تعالى « قالت يا أبت استأجره ان خير من استأجرت
النفقوى الامين قال انى اريد أن أنكحك احدى ابنتى هاتين على أن تاجرني
فبأنى حجج » . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر استأجرا
رجلا (من بنى الدليل) هاديا وقال صلى الله عليه وسلم (من استأجر أجرا
فليعطه أجره) وبعث النبي صلى الله عليه وسلم (والناس يتعاملون بها
فأقرهم على ذلك وعليه الاجماع والاجارة مشتقة من الاجر وهو العوض)
قال تعالى « لو شئت لاتخذت عليه أجرا » ومنه سمي الثواب أجرا لأن
الله تعالى يعوض العبد به على طاعته أو صبره على مصيئته . والاجارة

* الفتى : فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة — م : ١٢٠ م : ١٤٢ — الطرخ :
١٩ ذو الحجة سنة ١٤٠٥ هـ — ٤ سبتمبر سنة ١٩٨٥ م .

عقد على المنافع وهى نوع من البيع لانها تملك من كل طرفيها فهو بيع
 المنافع والمنافع بمنزلة الاعيان لانه يصح تملكها حال الحياة وبعد الموت
 وشرعت للحاجة اليها فلحاجة الى المنافع كالحاجة الى الاعيان فلما جاز
 العقد على الاعيان جازت الاجارة على المنافع . وكما يجوز البيع بثمن حال
 وبثمن مؤجل . او بعضه حال معجل . وبعضه الآخر مؤجل متى كان هناك تراض
 بين المتبايعين وكما يجوز ايضا ان يكون الثمن في البيع مؤجلا نظير زيادة من اجل
 التأجيل لأن للأجل حصة من الثمن فانه يجوز ان تكون الاجرة في الاجارة
 حالة معجلة ومؤجلة ويجوز اذا كانت مؤجلة ان تكون هناك زيادة مقابل التأجيل
 متى كان ذلك برضا المؤجر والمستأجر وذلك قياسا على الثمن في البيع .
 وعلى ذلك فنقول للسائل انه يجوز له ان يؤجر كراكته وتكون الاجرة حالة
 معجلة ومؤجلة نظير زيادة من اجل التأجيل ولا يفوتنا ان نذكر السائل بتقوى
 الله ومراعاة حال الناس ولا يستفلمهم ولمرض بالريح المعادل المعقول والله في
 عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . والله سبحانه وتعالى اعلم .



الموضوع

(٢٤٥٩) محل كوافر والمال الناتج عنه

المبادئ

- ١ — مس شيء من جسد المرأة حرام لأنه أكثر إثارة للفرائض من النظر.
 - ٢ — كل عمل محرم يكون كسبه محرماً .
 - ٣ — تحرى الكسب الضلال من الواجبات التي أمر الله سبحانه وتعالى بها .
 - ٤ — هذا العمل حرام على الرجال حلال على النساء لبنات جنسها .
- سئل :

من عطيت رجب بلال — بطلبها المقيد برقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٥ المتضمن أنها تملك محل كوافر حريمي وزوجها مريض وغير قادر على الكسب . وقد بلغها بأن عملها بمحل الكوافر حرام وحظرها منه حرام . مع العلم بأنها تدير المحل بنفسها ويعاونها بعض الرجال في العمل به . وطلبت بيان الحكم الشرعي فيما ذكرته ؟ .

اجاب :

يقول الله تعالى في كتابه الكريم : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك ازكى لهم ان الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زينتهن الا ما ظهر منها وليضربن بخصرهن على جيوبهن ولا يبدین زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو اخوانهن أو بناتهن أو ابناءهن أو اخواتهن أو بنى اخوانهن أو بنى اخواتهن أو نساتهن أو مملكت ايمتهن أو التبليعين غير لولى الاربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم

* الفتى : فتيلة الشيخ محمد مجاهد — م : ١٢١ م : ٢ للتاريخ ١٥ ذو الحجة سنة ١٤٠٦ هـ — ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٦ م .

ما يخفين من زينتهن وتوبوا الى الله جميعا . ايه المؤمنون لحكم تلحون ،
 الايتان ٢٠ ، ٢١ من سورة النور . وهذا امر من الله تعالى للرجال والنساء
 على السواء بان يفضوا لبصارهم بما حرم عليهم ، فلا ينظروا الا الى ما اباح
 الله لهم النظر اليه ، لان النظر داعية الى فساد القلب وقرينة للوقوع في
 المحرمات . وقد روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (ان النظرة سهم من سهام ابليس مسوم
 من تركها مخافتى ابدلته ايمانا يجد حالاته في قلبه) ولما كانت هذه النصوص
 من القرآن والسنة قد اوجبت على المرأة ستر جسدها من قمة راسها الى
 قدميها وحرمت النظر اليها من غير زوجها ومحارمها الذين بينهم الله في هذه
 الآية الاخيرة . كان من شيء من جسدها محرما لانه اكثر اثارا للفرائز
 من النظر . ولما كان الرجال الذين تستعين بهم المسئلة الذين يقومون
 بتصنيف الشعر لغير زوجاتهم ويمسسون جزءا من جسد المرأة
 وجب ستره وحرم الله النظر اليه وبالتالي حرم منه كل هذا العمل محرما
 على الرجال . وكل عمل محرم يكون كسبه محرما . وتحرى الكسب الحلال
 من الواجبات التي امر الله سبحانه وتعالى بها في القرآن الكريم وعلى لسان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الله تعالى « يا ايها الذين آمنوا
 كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون » الآية ١٧٢
 من سورة البقرة . وروى ان سعدا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يسأل الله تعالى ان يجعله مجاب الدعوة فقال له « اطب طبعك تستجيب
 دعوتك » . ونهيب بالمسئلة ان تقوم بباشرة هذا العمل بنفسها . لبست
 جنسها دون الاستعانة بالذكور مطلقا في هذا المجال . حتى يكون كسبها
 حلالا . وبهذا يعلم الجواب عما جاء بسؤال المسئلة . والله سبحانه
 وتعالى اعلم .

الموضوع

(٢٤٦٠) المرأة المسلمة بين الحجاب والتعاقب

وحكم ترك اللحي واطلاقها

المبادئ

١ — جسد المرأة المسلمة كله عورة فلا ينكشف منه الا ما قصت به حاجة التعاقب وهو الوجه والكفان .

٢ — يجب أن يكون الثوب غير مظهر لما تحته ولا شبيها وصانها يفصل اجزاء الجسد ولا لافنا للنظر بلون او تفصيل يسترعى انظار الآخرين .

٣ — ليس لزاما على المرأة المسلمة ان تخفي وجهها وكفيها بتقارب وقفاز .

٤ — بعض النسوة اللاتي كن يخفين الوجوه والكف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك كان منهن من باب الحياء والاعتقاد وليس على سبيل الاكراه بحكم تشريعي .

ترك اللحي واطلاقها امر مرغوب فيه وهو من سنن الفطرة الاسلامية .
سئل :

من المواطن / ابراهيم محمد احمد موسى — بطلبه المقيد برقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٦ المتضمن استفساره عما يأتى : — التعاقب للمرأة المسلمة وهل من الضروري ان تلبسه وتغطي وجهها ؟ وهل من الضروري ان ترتدى الجوانتى في يديها ؟ وهل يجب على الزوجة ان تطيع زوجها اذا امرها بلبس الققاب لم تطيع والديها اللذين يلبسانها بالحجاب الشرعى الذى يظهر الوجه والكفين ؟ — وما حكم اطلاق اللحية وقص الشارب للرجل وهل معنى اطلاق اللحية ان لا يلبس منها ولا يهذبها وما مدى اطلاقها حتى لا يكون موضع سخريه لتشبيهه بحاجات اليهود ؟ .

• الفتى : عقيلة الشيخ محمد مجاهد — ص : ١٢١ م : ١٩ — التاريخ : ١٧ محرم سنة ١٤٠٧ هـ — ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٦ م .

اجاب :

قال الله تعالى : « وقل للمؤمنات يفضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها » الآية ٣١ من سورة النور .
وقال تعالى : « يا ايها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما » الآية ٥٩ من سورة الاحزاب . هاتان الآيتان متكاملتان حيث حددتا ما يجب ان ترتديه المرأة المسلمة بحيث يحجب جسدها كله فلا ينكشف منه الا ما تفضت به حاجة التعامل وهو الوجه والكفان عملا بقول الله سبحانه « الا ما ظهر منها » وحدد الوجه من منبت الشعر الى اسفل الذقن وما بين شحمتي الأذنين بحيث لا يظهر شيء من الشعر ولا القرط (الحلق ولا الأذن) ولا شيء من العنق — ولا يكون الثوب مظهرا لما تحته ولا ضيقا وصانعا يفصل اجزاء الجسد ولا لافتا للنظر بلون او تفاصيل يستعري انظار الآخرين ويدخل في حكم التبرج المنهى عنه شرعا — فالمطلوب من المرأة المسلمة بمقتضى هاتين الآيتين ان تستر رأسها ورقبتها وصدرها عملا بقوله سبحانه : « وليضربن بخمرهن على جيوبهن » وان يكون ثوبها ساترا لجميع جسدها فلا يرى منها سوى الوجه والكفين وعملا كذلك بقوله سبحانه : « يدنين عليهن من جلابيبهن » بذلك نسر النبي صلى الله عليه وسلم قول الله سبحانه وتعالى « ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها » ويؤيد ذلك ما رواه ابو داود عن عائشة رضي الله عنها ان اسماء بنت ابي بكر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في لباس رقيق يشف عن جسدها فاعرض عنها وقال : (يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه) وهذا الحديث رواه أيضا ابن مردويه والبيهقي عن خالد بن دريك وذكره المنذرى في الترغيب والترهيب والشوكاني في نيل الاوطار وان قال القرطبي في تفسيره انه منقطع لم يتصل مسنده — وقال ابو داود انه مرسل حيث لم يدرك خالد عائشة لكن احاديث أخرى صحاحا تقويه وردت في اباحة كشف الوجه والكفين لحاجة العمل ، وقال القرطبي عند تفسير قوله تعالى « الا ما ظهر منها » : لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة في الصلاة والحج صلح ان يكون الاستثناء راجعا اليهما . ويؤيد ذلك حديث الخثعمية الذي رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اردف الفضل بن العباس يوم النحر خلفه وكان رجلا حسن الشعر ابيض وسيما — فجاءته امرأة من خثعم

تستتية فجعل الفضل ينظر اليها وتنتظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الآخر فعاد الفضل ينظر اليها ثلاث مرات — والرسول يحول وجهه فقال العباس (والد الفضل) لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم لويت عنق ابن عمك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : رايت شابا وشابة فلم آمن من الشيطان عليهما) . وقال ابن حزم : ولو كان الوجه عورة يجب سترها لما أقر النبي صلى الله عليه وسلم ، هذه المرأة على كشفه بحضرة الناس ثم قال : (ولو كان وجهها مغطى ما عرف الفضل احسناء هي ام شوهاء) .

وفي الصحيحين : ان سبيحة بنت الحارث توفي عنها زوجها وكانت حاملا فوضعت قبل ان تنقضي عدة المتوفى عنها زوجها (اى اربعة اشهر وعشرا) فراها أحد الصحابة (يقال له ابو السنابل) وقد تجهلت فالتحلت واختضبت فلأمها — فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال صلى الله عليه وسلم : (قد حلت حين وضعت) ولم ينكر عليها الرسول صلى الله عليه وسلم انها أظهرت الكحل والخضاب حتى رآها ذلك الرجل وغيره . لما كان ذلك . كان لزاما على المرأة المسلمة بمقتضى هذه النصوص ان تستر جسمها من قمة رأسها الى ظاهر قدميها وليس لزاما عليها ان تخفي وجهها وكثيرا ما يتقارب وتقار وما أشبهه باعتبار أنه لم يبق دليل صريح من القرآن ولا من السنة بوجوب اخفاء الوجه والكفين — ومن ثم يكون استعمال النقاب والتقاز عملا شخصيا محضا وليس بواجب — أما ان بعض النساء كن يخفين الوجوه والاكف على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فان ذلك كان من باب الحياء والاعتقاد . لا على سبيل الالتزام بحكم تشريعى يدل لهذا ما رواه الحاكم عن أسماء رضى الله عنها قالت : كنا نغطى وجوهنا من الرجال حياء « اى حياء منهم وخجلا لا تشددا ولا تغاليا في الدين » وهو ايضا ما رواه احمد وابو داود والبيهقي . قالت عائشة : (كان الركبان يبرون بنا ونحن محرمات ، فلذا حلفونا أسبلت احدانا جلبابها من رأسها على وجهها فلذا جلوزونا كشفنا) فتغطية الوجه والكفين عمل اختياري غير ملزم به ولا منهي عنه ويكون خيرا اذا ترجعت الفتنة وتعين درء المفسدة . وعلى ذلك يفهم الجواب عن الشق الاول من السؤال حول النقاب . أما عن الشق الثاني الخلع باطلاق اللحية للرجل فقد روى البخارى في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (خلّفوا المشركين ، وغمّوا اللحى واحفوا الشوارب) وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اعفوا الشوارب

وامنوا الله) . وفي صحيح أيضا عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (عشر من الفطرة : قص الشارب ، وأعلاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، ونف الأبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء . قال بعض الرواة ونسيت العائشة إلا أن تكون المضمضة) قال الإمام النووي في شرحه حديث : (امنوا الشوارب وامنوا الله) أنه وردت روايات خمس في ترك اللحية وكلها على اختلاف في الفاظها تدل على تركها على حالها . وقد ذهب كثير من العلماء الى منع الحلق والاستئصال لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأعقابها من الحلق ولا خلاف بين فقهاء المسلمين في أن إطلاق اللحية من سنن الإسلام فيما عبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث (عشرة من الفطرة ...) . وما يشير الى أن ترك اللحية وإطلاقها أمر تفرقه أحكام الإسلام وسننه ما أشار إليه منه الإمام (١) الشافعى من أنه : (يجوز التعزير بحلق الرأس لا اللحية) وظاهر هذا حرمة حلقها على رأى أكثر المتأخرين ونقل ابن قدامة الحنبلى في المغنى (٢) : أن العدة تجب في شعر اللحية عند أحمد وأبى حنيفة والثورى — وقال الشافعى ومالك : فيه حكومة عدل . وهذا يشير الى أن الفقهاء قد اعتبروا التعدى بإتلاف شعر اللحية جنابة من الجنائيات التى تستوجب المساطة — أما بالدية الكاملة كما قال الأئمة أبو حنيفة والثورى وأحمد وأدوية بقدرها الخبراء كما قال الإمام مالك والشافعى . ولا شك أن هذا الاعتبار من هؤلاء الأئمة يؤكد أن ترك اللهى وإطلاقها أمر مرغوب فيه ومن سنن الإسلام التى ينبغي المحافظة عليها — وهو أمر مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم — وقد كان صلى الله عليه وسلم يهذب لحيته ويأخذ من أطرافها وأعلاها بما يحسنها بحيث تكون متناسبة مع تقاسيم الوجه والهيئة العامة ، وكان ابن عمر رضى الله عنهما يتقبض على لحيته بما زاد على القبضة أخذه ولا يقال أن مخالفة المشركين تقتضى — حلق اللهى حيث أن كثيرا من غير المسلمين يطلقون لحاهم لأنه شتان بين من يطلقها عبادة أتباعا لسنة الإسلام وبين من يطلقها عادة ولجرد التجميل وإسفاف سمكت الرجل على نفسه . فالاول منقاد لعبادة يثاب عليها أن شاء الله تعالى — والآخر يرتديها كالثوب الذى يرتديه ثم يزدرية بعد أن تنتهى مهمته . ومن هذا يعلم الجواب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) تحفة المحتاج يشرح المنهاج وهو اشبه بـ ٩ ص ١٧٨ في باب التعزير .
(٢) ٤٢٢ ج ٨ .

**فهرس المجد العشرون
من الفتاوى الإسلامية**

**فهرس المجلد العشرون
من الفتاوى الاسلاميه**

الصفحة	الموضوع	مستسل
--------	---------	-------

(من احكام الطهارة)

٧٣٤٥	المريض الذى يخشى من استعمال الماء فى ازالة الجنابة	(٣٢٧٨)
٧٣٤٧	غسل الشعر عند التطهر من الجنابة	(٣٢٧٩)
٧٣٤٩	وضوء مقطوع الساق وامامته فى الصلاة	(٣٢٨٠)
	اثر طلاء الاظفار فى صحة الوضوء وكشف الرأس امام	(٣٢٨١)
٧٣٥١	اقارب الزوج وزوج الاخت	
٧٣٥٤	حكم الوضوء لذكر الله	(٣٢٨٢)

(من احكام الصلاة وما يتعلق بها)

٧٣٥٩	الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا	(٣٢٨٣)
٧٣٦١	ختم الصلاة جهرا واذا ن يوم الجمعة	(٣٢٨٤)
٧٣٦٢	صلاة المسافر	(٣٢٨٥)
٧٣٦٥	متابعة صلاة الجماعة عن طريق المذياع	(٣٢٨٦)
٧٣٦٨	تحية المسجد	(٣٢٨٧)
٧٣٧٠	المسح على الجيوب والجمع بين الصلاتين	(٣٢٨٨)
٧٣٧٢	الاذان الثانى يوم الجمعة ومن احق بالامامة فى صلاتها	(٣٢٨٩)
٧٣٧٥	الترتيب فى الصلاة بين الفرض الحاضر والفرض الفات	(٣٢٩٠)
٧٣٧٧	مواضع السكك فى الصلاة وقراءة الملموم	(٣٢٩١)
٧٣٨٠	مواطن الدعاء فى الصلاة	(٣٢٩٢)

(من احكام الجنائز)

٧٣٨٥	ضم عظام الموتى فى المقبرة عند ملئها	(٣٢٩٣)
٧٣٨٧	البناء على القبر والجلوس عليه	(٣٢٩٤)
٧٣٨٩	صلاة الجنائزة ولين يقف المصلى من جنبان الميت	(٣٢٩٥)

**تابع (فهرس المجلد: العشرون
من الفتاوى الإسلامية**

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧٣٩١	زيارة القبور وبنائها بالطوب الاحمر والملح	(٣٢٩٦)
٧٣٩٤	دفن الموتى في الساحات الملاصقة للدور للتبرك بهم	(٣٢٩٧)
٧٣٩٦	احياء ذكرى الميت وزيارة القبور ومدة الحداد	(٣٢٩٨)
٧٤٠٠	صلاة الجنائز	(٣٢٩٩)
٧٤٠٢	تقبل العزاء في الجني الملحق بالمسجد	(٣٣٠٠)

(من احكام الزكاة)

٧٤٠٧	عدم احتساب ما سدده الضامن من الزكاة	(٣٣٠١)
٧٤١٠	صدقة الفطر وعلى من تجب	(٣٣٠٢)
	اداء زكاة الاموال الى صندوق الخدمات الاجتماعية	(٣٣٠٣)
٧٤١١	للمعاملين المدنيين بالدولة	
٧٤١٣	صرف الزكاة الى المهاجرين	(٣٣٠٤)
٧٤١٦	اخراج زكاة المال قبل موعدها	(٣٣٠٥)
	دفع الزكاة للأقارب والتضرر من استعمال الماء البارد	(٣٣٠٦)
٧٤١٨	في الضوء	
٧٤٢٠	زكاة المال	(٣٣٠٧)
٧٤٢٣	قيام ولي الامر بفرض راتب تستقطع من دخول المسلمين	(٣٣٠٨)
٧٤٢٦	زكاة عروض التجارة	(٣٣٠٩)
٧٤٢٨	زكاة المال	(٣٣١٠)

(من احكام الصيام)

٧٤٣٣	المرض المبيح للفطر في شهر رمضان	(٣٣١١)
٧٤٣٨	صيام رمضان في بلاد يطول فيها النهار عن حد الاعتدال	(٣٣١٢)
٧٤٤١	جواز الفطر للضعيف المريض	(٣٣١٣)
٧٤٤٣	الشيخ الفاني وصيام رمضان	(٣٣١٤)
٧٤٤٥	اختلاف المطلع في رؤية الهلال	(٣٣١٥)
٧٤٥١	الصوم في بلاد يطول فيها النهار عن حد الاعتدال	(٣٣١٦)

(تلبع) فهرس المجلد العشرون
من الفتاوى الإسلامية

الصفحة	الموضوع	مستند
	(من أحكام الزواج وما يتعلق به)	
٧٤٥٧	ادعاء الرضاع	(٣٣١٧)
٧٤٥٩	زواج غير صحيح شرعا	(٣٣١٨)
٧٤٦١	اثبات الرضاع	(٣٣١٩)
٧٤٦٢	مصاريف علاج الزوجة والأولاد	(٣٣٢٠)
٧٤٦٥	زواج غير صحيح	(٣٣٢١)
٧٤٦٧	زواج البالغة دون اذن وليها وباطل من مهر المثل	(٣٣٢٢)
٧٤٦٩	زواج صحيح	(٣٣٢٣)
٧٤٧١	السن المقررة في الزواج	(٣٣٢٤)
٧٤٧٢	اسلام زوجة المسيحي	(٣٣٢٥)
٧٤٧٤	عقد زواج عرفي فاسد	(٣٣٢٦)
٧٤٧٧	قيمة دين مؤخر الصداق عند وفاة الزوج	(٣٣٢٧)
٧٤٨٠	اسلام زوجة اليهودي	(٣٣٢٨)
٧٤٨٢	عدة المطلقة النساء	(٣٣٢٩)
٧٤٨٦	زواج بنية التحليل	(٣٣٣٠)
٧٤٨٨	مسيحي يدعى الاسلام ثم يتزوج بمسلمة	(٣٣٣١)
٧٤٩٢	عزل الرجل عن زوجته خشية الانجاب	(٣٣٣٢)
٧٤٩٤	زواج موقوف	(٣٣٣٣)
٧٤٩٦	اثر الردة على عقد الزواج	(٣٣٣٤)
٧٤٩٨	زوجة المنقود	(٣٣٣٥)
٧٥٠٠	زواج المسلمة من مسيحي	(٣٣٣٦)
٧٥٠٢	زواج المعتوه	(٣٣٣٧)
٧٥٠٤	اكتشاف الزوج عيبا في زوجته بعد الدخول بها	(٣٣٣٨)
٧٥٠٧	ازالة البكارة بالاصبع خطأ	(٣٣٣٩)
٧٥٠٩	تصرف الزوجة في مال زوجها	(٣٣٤٠)
٧٥١١	ثمة الزوجة المالية	(٣٣٤١)

**(تليع) فهرس المجلد العشرون
من الفتاوى الإسلامية**

الصفحة	الموضوع	مسلسل
--------	---------	-------

(من احكام الحج وما يتعلق به)

٧٥١٧	التصرف في الاضحية	(٣٣٤٢)
٧٥١٨	مكان وزمان ذبح الهدى في الحج	(٣٣٤٣)
٧٥٢١	الحج في الملابس العادية لعذر	(٣٣٤٤)
٧٥٢٣	مجاورة الميقات دون احرام ورعى الجبرات	(٣٣٤٥)
٧٥٢٦	طواف الانفاضة والمبيت بمنى	(٣٣٤٦)
٧٥٢٩	لبس المخيط في الحج لعذر	(٣٣٤٧)
٧٥٣١	حج ووصية اختيارية	(٣٣٤٨)
٧٥٣٤	مخالفة التوقيت الشرعى المحدد لرعى الجبار	(٣٣٤٩)
٧٥٣٦	ترك طواف الوداع في الحج	(٣٣٥٠)
٧٥٣٨	التوكيل في شراء الهدى ونبحه	(٣٣٥١)
٧٥٤٢	العمرة افضل ام التصدق على الفقراء	(٣٣٥٢)
٧٥٤٥	تغطية الراس للمحرم بالحج او العمرة	(٣٣٥٣)
٧٥٤٧	حج من لم يؤد طواف الوداع وطواف الانفاضة	(٣٣٥٤)
٧٥٥٠	نزول الدم على المرأة اثناء طواف الانفاضة	(٣٣٥٥)

(من احكام الطلاق)

٧٥٥٥	طلاق الفضبان والمدهوش	(٣٣٥٦)
٧٥٥٧	طلاق مطلق بكناية من كتاباته وردة عن الاسلام	(٣٣٥٧)
٧٧٥٩	اللفظ بالطلاق بصوت غير مسموع .	(٣٣٥٨)
	اختلاف الزوجين في تحقق الشرط وعدم تحقته	(٣٣٥٩)
٧٥٦١	في الطلاق المعلق	
٧٥٦٤	طلاق شلرب الخير	(٣٣٦٠)
٧٥٦٦	تنازل عن مؤخر صدق لاحق للطلاق	(٣٣٦١)
٧٥٦٨	طلاق لم يضاف محلا	(٣٣٦٢)

**(تلخیص) فہرست المجلد العشرون
من الفتاوی الاسلامیة**

مصفحہ	الموضوع	الصفحة
(۳۳۶۳)	طلاق المکره	۷۵۷۰
(۳۳۶۴)	الطلاق المؤقت فی حالة غضب	۷۵۷۲
(۳۳۶۵)	الطلاق بالکتابۃ	۷۵۷۴
(۳۳۶۶)	الطلاق بالکتابۃ وبدء العدة فیه	۷۵۷۶
(۳۳۶۷)	طلاق بالکتابۃ	۷۵۷۸
(۳۳۶۸)	طلاق نظیر عوض مالی	۷۵۸۰
(۳۳۶۹)	ادماء الخطأ فی الإقرار بالطلاق	۷۵۸۲
(۳۳۷۰)	اقرار بطلاق بنی علی ظن تبیین خطؤه	۷۵۸۴
(۳۳۷۱)	لحوق الطلاق الثلاث بالمخطی بها	۷۵۸۶
(۳۳۷۲)	اقله المطلقة مع مطلقها فی مسکن واحد	۷۵۸۸
(۳۳۷۳)	الطلاق بالکتابۃ	۷۵۹۰
(۳۳۷۴)	عبارة لا یقع بها طلاق	۷۵۹۲
(۳۳۷۵)	طلاق مصلق	۷۵۹۳
(۳۳۷۶)	الإبراء بعد وقوع الطلاق	۷۵۹۵
(۳۳۷۷)	الاخبار بالطلاق أو الإقرار به	۷۵۹۶
(۳۳۷۸)	تکرار الخلف بالطلاق المعلق	۷۵۹۹
(۳۳۷۹)	ادعاء المطلق انتضاء عدة مطلقته	۷۶۰۲
(۳۳۸۰)	طلاق ثالث فی مرض الموت	۷۶۰۴
(۳۳۸۱)	تکرار الشرط والجزاء فی الطلاق المعلق	۷۶۰۶
(۳۳۸۲)	جعل عصمة الزوجة ببدها	۷۶۰۹
(۳۳۸۳)	طلاق مکرر فی مجلس واحد	۷۶۱۱
(۳۳۸۴)	مبارات لا یقع بها طلاق	۷۶۱۳
(۳۳۸۵)	طلاق المکره	۷۶۱۵
(۳۳۸۶)	طلاق المعتصوه	۷۶۱۸
(۳۳۸۷)	کتابۃ ظہار جرى العرف باستعمالها فی الطلاق	۷۶۲۰
(۳۳۸۸)	عبارة لا یقع بها طلاق	۷۶۲۲

(تالبع) فهرس المجلد العشرون
من الفتاوى الإسلامية

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧٦٢٤	طلاق معلق بكتابة من كتاباته	(٣٣٨٩)
٧٦٢٦	رسول بطلاق	(٣٣٩٠)
٧٦٢٨	لا يقع طلاق مع وجود ظل في الأتوال والأعمال	(٣٣٩١)
٧٦٣٠	صفة ظهار صريحة	(٣٣٩٢)
٧٦٣٢	توقيع الزوج على ورقة فيها طلاق	(٣٣٩٣)
٧٦٣٤	ظهار بالكتابة	(٣٣٩٤)

(من أحكام الرجعة والعدة)

٧٦٣٩	دعوى الرجعة من الزوج بعد وفاة زوجته	(٣٣٩٥)
٧٦٤١	معدة حيض طرا عليها الأياس	(٣٣٩٦)
٧٦٤٣	اثبات سنن الأياس	(٣٣٩٧)
٧٦٤٥	اثر الرجعة بعد طلاق رجعى	(٣٣٩٨)
٧٦٤٧	عدة وفاة	(٣٣٩٩)

(من أحكام النفقات)

٧٦٥١	كفاية بنفقة	(٣٤٠٠)
٧٦٥٣	نفقة أقارب	(٣٤٠١)
٧٦٥٤	نفقة أقارب	(٣٤٠٢)
٧٦٥٦	نفقة أقارب	(٣٤٠٣)
٧٦٥٨	نفقة زوجية	(٣٤٠٤)

(من أحكام نسب الصغير وضمه ورؤيته)

٧٦٦٣	اقرار بزوجية وبنوة	(٣٤٠٥)
٧٦٦٧	اثبات نسب	(٣٤٠٦)

(تابع) نهرس المجلد المشرون
من التناوى الإسلامية

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧٦٦٩	تبعية الولد	(٣٤٠٧)
٧٦٧١	رؤية صفر	(٣٤٠٨)
٧٦٧٣	ثبوت نسب الطفل بالزواج العرفي	(٣٤٠٩)
٧٦٧٥	حضانة غير المسلم للمسلم	(٣٤١٠)
٧٦٧٧	تنازل عن مسكن حضانة	(٣٤١١)
٧٦٧٩	انتقال الحاضنة بالحضون	(٣٤١٢)

(من احكام الوصية والميراث)

٧٦٨٥	زوجة وابن وبنت وحمل مستكن	(٣٤١٣)
٧٦٨٧	الوصية الواجبة	(٣٤١٤)
٧٦٩٠	ورثة بينهم غائب	(٣٤١٥)
٧٦٩٢	وصية بمنفعة مؤبدة	(٣٤١٦)
٧٦٩٧	وصية مسيحي لمسلم	(٣٤١٧)
٧٦٩٩	وصية بكل التركة لأعمال البر	(٣٤١٨)
٧٧٠٢	التنازل عن الميراث مع الاحتفاظ بريمه	(٣٤١٩)
٧٧٠٤	تصرف الجد في مال القصر	(٣٤٢٠)
٧٧٠٦	ترويج الوصى للصغيرة	(٣٤٢١)
٧٧٠٨	تخارج	(٣٤٢٢)
٧٧١٠	اقرار بوارث	(٣٤٢٣)
٧٧١٢	وصية بتقسيم التركة على الورثة وناة بعضهم قبل الوصى	(٣٤٢٤)
٧٧١٤	وصية اختيارية بأزيد من الثلث	(٣٤٢٥)
٧٧١٨	الوصية لوارث	(٣٤٢٦)
٧٧٢٢	المغشود	(٣٤٢٧)

**(تلعب) فهرس المجلد العشرون
من الفتاوى الإسلامية**

الصفحة	الموضوع	مسلسل
(من احكام الردة والاسلام)		
٧٧٢٧	اسلام زوجة المسيحي	(٢٤٢٨)
٧٧٢٩	مقد الذمة واسلام وردة	(٢٤٢٩)
٧٧٣١	آثار زواج المرتدة عن الاسلام	(٢٤٣٠)
٧٧٣٢	غرة بمسبب الاسلام	(٢٤٣١)
٧٧٣٦	ردة عن الاسلام	(٢٤٣٢)

(مسائل متفرقة)

٧٧٤١	بيع القمح قبل حصاده	(٢٤٣٣)
٧٧٤٤	تصرف المريض بشلل نصفي زاد مرضه عن سنة	(٢٤٣٤)
٧٧٤٦	تصرف المريض بشلل نصفي الزمه الفراش لاقط من سنة	(٤٤٣٥)
٧٧٤٨	البناء بدون اذن بقية الشركاء	(٢٤٣٦)
٧٧٥٠	هدم المسجد وبنائه فوق المسكن	(٢٤٣٧)
٧٧٥٢	ادخال اضرحة بالطريق العام	(٢٤٣٨)
٧٧٥٤	نقل الدم من انسان الى آخر	(٢٤٣٩)
٧٧٥٥	هبة لم تتم	(٢٤٤٠)
٧٧٥٧	هبة	(٢٤٤١)
٧٧٥٩	التصوير	(٢٤٤٢)
٧٧٦٢	وقف خيرى بكل التركة	(٢٤٤٣)
٧٧٦٤	تكرار الحلف على المصحف	(٢٤٤٤)
٧٧٦٦	التطعيم الصناعي	(٢٤٤٥)
٧٧٦٧	شهادة الموسيقى	(٢٤٤٦)
٧٧٦٨	مقد مال الشركة من احد الشريكين	(٢٤٤٧)
٧٧٦٩	نذر غير صحيح شرعا	(٢٤٤٨)

(تابع) فهرس المجلد العثرون
من الفتاوى الإسلامية

ممسلسل	الموضوع	الصفحة
(٣٤٤٩)	فقد الوديعة من المودع	٧٧٧١
(٣٤٥٠)	رهن غير جائز شرعا	٧٧٧٣
(٣٤٥١)	مضاربة وعارية	٧٧٧٥
(٣٤٥٢)	أقل مدة الحمل شرعا	٧٧٧٨
(٣٤٥٣)	البشعة وحكم الشرع فيها	٧٧٨٠
(٣٤٥٤)	نذر بعبادة معينة	٧٧٨٢
(٣٤٥٥)	تعويض عن ضرر أدبي	٧٧٨٥
(٣٤٥٦)	أخذ الأجر على تأليف الأغاني والمسرحيات	٧٧٨٨
(٣٤٥٧)	حكم شرب الكحول	٧٧٩٠
(٣٤٥٨)	الاجارة بشئ حال ومؤجل	٧٧٩٢
(٣٤٥٩)	محل كوافير والمال الناتج عنه	٧٧٩٤
(٣٤٦٠)	المرأة المسلمة بين الحجاب والنتاب	٧٧٩٦

استلزام

سقط سهواً إن الفتوى رقم ٢٢٣٢ بالصيغة رقم ٧٤٩٢
للإفتي : فضيلة الشيخ عبد الطيف عبد الغنى حمزة - س ١١٧
م ٤٥ - التاريخ ٢٠ شعبان ١٤٠٢ هـ - ١٢ يونية ١٩٨٢ م .

Biblioteca Alexandrina



0597939